لطفي بوعلي

التحديث العسكري

قراءة ميكرو - تاريخية في التجربة التونسية

(1830 - 1881)



منشورات سوتيميديا

التحديث العسكري

قراءة ميكرو - تاريخية في التجربة التونسية

(1830 - 1881)

التحديث العسكري

قراءة ميكرو - تاريخية في التجربة التونسية

(1830 - 1881)

المؤلّف

لطفي بوعلي

الطبعة الأولى: تونس - مارس 2019

سوتيميديا للنشر والتوزيع

الناشر والموزع

سوتيميديا للنشر والتوزيع

العنوان : ص ب 570 تونس - حشاد 1049 تونس

الهاتف : 31400756 00216 **الجوال :** 97126757 00216

الفاكس : 32400756 00216

البريد الإلكتروني

contact@sotumedias.tn

ر.د.م.ك

978-9938-918-39-7

منشورات سوتيميديا

الطباعة

المغاربية لطباعة واشهار الكتاب - تونس

لحساب سوتيميديا للنشر والتوزيع

لطفي بوعلي

التحديث العسكري

قراءة ميكرو - تاريخية في التجربة التونسية

(1830 - 1881)

منشورات سوتيميديا

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة النقيّة

إلى روح والدتي المناضلة الوفيّة

إلى زوجتي رفيقة دربي

إلى قرّة العين نادين ومحمد بهاء

إلى كل من ساعدني وقوّى عزمي وشدّ أزري

تــقديـــم

تجربة التحديث العسكري في البلاد التونسية طوال القرنين 18 و19 م
(قراءة متانية من منظور التاريخ الاجتماعي)

لطفي عيسى

تضمن هذا الكتاب عروضا توليفية مُشفعة بفهارس توضيحية وبيبليوغرافية عدّة، فقد تركب متنه من ثلاثة أقسام ومقدمة وختم تعرضا إلى إشكالية البحث وإلى خصوصيات مدونته المصدرية كي يخلُص في الأخير إلى استعراض محصلتة المعرفية.

اهتم القسم الأول بإستراتجيات الفعل العسكري بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين تمثلات السلطة ورهانات الفاعلين الاجتماعيين، وتفرّع إلى ثلاثة فصول عرضت تباعا إلى علاقة مؤسسة المحلة برهان السلطة، وإلى الإستراتيجيات المتبعة من قبل مؤسسة المحلة في مواجهة خصوم السلطة، وإلى دور المؤسسة العسكرية في بلورة مفهوم الدولة الترابية ومجال السيادة. أما القسم الثاني فقد تم تخصيصه للبحث في مدلول الرقابة والعقاب داخل المؤسسة العسكرية وعلاقة ذلك بالتحديث التشريعي. وتضمن فصلان توقفت الأول عند ما وسمه المؤلف بـ "جنيالوجيا القضاء العسكري وإشكالية التثاقف"، بينما توسّع الثاني في شرح ما نعته بـ"بيولوجيا الجريمة العسكرية". وتعرض القسم الثالث والأخير إلى مختلف المشاكل التي طرحتها مسألة التدريب والتعليم العسكري وإلى رهانات التحديث النظامي. وتضمن فصلان عالج أولاهما مشاكل التدريب العسكري في صفوف الجند النظامي، بينما توقف الثاني عند علاقة "مكتب الحرب بباردو" بما وسمه الباحث بـ "نشأة الحدث المدرسي".

ويستند متن هذا البحث مصدريا على المادة الوثائقية التي وفّرها الأرشيف الوطني التونسي والمتمثلة في الدفاتر التي عرضت جملة من الإحصائيات تعلقت بأعداد العسكر التقليدي وحجم المنتدبين منهم في الجند النظامي، مع معلومات ذات علاقة بالتوزيع الجغرافي للعساكر والضبّاط. وقد

قام المؤلف في هذا الصدد بمسح شامل لأعداد الجند النظامي ضمن مختلف الفيالق العسكرية من مشاة وخيالة وطبجية وذلك طوال الفترة الممتدة من 1837 تاريخ بداية إحصاء العسكر النظامي إلى أواخر ستينات نفس القرن التي عاينت تفكّك عدد كبير من فرق الجند النظامي. هذا علاوة على بعض الإحصائيات التي تعلقت بالانتماء المهني للجيش وعدد الفارين أو المسرّحين أو الهالكين، بما في ذلك قائمة الجند المشارك في حرب القرم سنة 1854م.

كما دوّنت الدفاتر حيثيات "نوازل" العسكر النظامي والأحكام الصادرة بشأنها والتي تم توظفاها في دراسة ما وسمه لطفي بوعلي بـ "بيولوجيا الجريمة العسكرية". كما مثلت الملفات بدورها مصدرا هاما في دراسة المسألة وخاصة مراسلات القيادات العسكرية وبقية ممثلي السلطة المحلية لوزراء "الحرب" و"العمالة" وغيرهما من إطارات الدولة العليا بما في ذلك أمير البلاد أو الباي نفسه. واحتوت هذه الملفات على تفاصيل قوانين الخدمة العسكرية ورسائل التعليم العسكري وجميع ما يتصل بالتشريعات ذات الاتصال.

عوّل البحث أيضا على المصادر الإخبارية المحلية والأجنبية وخاصة مدوّنة الإتحاف لابن أبي الضياف و"عقد" محمد بن سلامة "المنضد في أخبار المشير أحمد"، وهما أثران صوّرا لنا عملية التحوّل التي طالت المؤسسة العسكرية عبر إبداء مؤلفيهما لكمّ هائل من الملاحظات والإيحاءات العميقة الدلالة. واستند البحث أيضا على نتائج العروض الميدانية الأجنبية وخاصة ما تعلق من بينها بالأنثروبولوجية التاريخية والبحوث النظرية المتّصلة بعلم الاجتماع للاستفادة من حمولتها النظرية ومقارباتها الأكاديمية في آن.

أما بخصوص المراجع والبحوث العربية منها والأجنبية التي ثبت تعويل المؤلف عليها فقد اتسمت بتعددها وتنوّعها، حيث حاول الباحث تجاوز الالتزام الصارم باختصاصه ساعيا إلى تنويع الإضاءة وإثراء المادة التاريخية من خارج الاختصاص، وذلك عبر الاستفادة من الاستنتاجات المعرفية التي توصلت إليها التخصّصات الاجتماعية على غرار الأنثروبولوجية التاريخية أو الثقافية، والأتنوغرافية، وعلم النفس الاجتماعي والسياسي.

اختار لطفي بوعلي موضوع بحثه بعد مراجعة الأعمال الأكاديمية المنجزة حول موضوع التاريخ العسكري التونسي، سواء خلال الفترة المقصودة (القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)، أو خلال غيرها من الفترات التاريخية. وتبين له أن تلك الأبحاث تحتمل المراجعة والإثراء، فالنظرة إلى هذه المسألة قد بقيت في جملتها عالة على المقاربة الشمولية التي تضع في الاعتبار المسارات العامة، ولا تدقّق في الجزئيات التي تُسعف في مزيد فهم العلاقة التي تربط المؤسسة العسكرية بما هي مؤسسة في خدمة السلطة الحاكمة وبين الفاعلين الاجتماعيين باعتبارهم أطراف فاعلة ومتفاعلة مع هذه المؤسسة. فمختلف الأبحاث القيّمة التي تم إعدادها أو مناقشتها بالجامعة التونسية قد لامست بعض الإشكاليات المتصلة بالملف العسكري، مركّزة بالخصوص على الجوانب الماكرو- تاريخية من أحداث وإحصائيات وتواريخ، غير أنها لم تسلط الضوء بما فيه الكفاية على جميع ما يندرج ضمن حقل البحوث الميكرو-عسكرية. حيث تبيّن للباحث وبعد تمحيص المعطيات الواردة ضمن الأرشيف الوطني أن إشكالية التحديث

برمته، وخاصة تحديث المؤسسة العسكرية تونسيا، لا يتعين أن تقنع برصد الإصلاحات والسياسات المعتمدة في هذا المجال وإحصائها. الأمر الذي شجّعه على أن يركز بحثه على مستويات التغيير والحركة داخل المؤسسات، كما الانقلاب الذي شمل سجل التمثلات والذهنيات أيضا. فقد اعتبر الباحث أن مسيرة الإصلاح والتحديث لم تقتصر على اختيارات النخبة الحاكمة، وأن الوثائق المُختبرة بوسعها البرهنة على أن الفاعل الاجتماعي كان طرفا في بلورة تلك الاختيارات الكبرى وتحديد كيفية السير بمشروع الإصلاح والتحديث نحو الإخفاق. وهو ما يتعين معه الكف مستقبلا عن النظر إلى مسيرة التحديث تونسيا على أنها مجرد توريد لتقنيات وأدوات وعلوم وقوانين مُستنبتة في غير تربتها.

كما اعتبر أن الاهتمام بالمسألة العسكرية لا يجب أن يظل حقلا معرفيا مقصورا على الباحثين في التاريخ دون سواهم، لأن القدرة على القراءة والتأويل تبقى وبالرغم من سلطة الوثيقة أو النص المصدري مسألة تحتاج إلى الاستعانة بحقول معرفيّة وإنسانية أخرى، وكذلك بالتوظيف الأمثل لما حقّقته المعارف الاجتماعية في علمي الأنثروبولوجيا والاجتماع، بغية صياغة تصوّر ديناميكي لل"مجتمع العسكري" وتحديد ملامح التغيير الذي طاله خلال الفترة المقصودة بالدرس.

وبالرغم من تركيزه على التجربة العسكرية التونسية فإن هذا المؤلَف لم يعدم حضور مقارنات أفقية شملت بلدان عربية شهدت تجارب مماثلة في الإصلاح العسكري تأتي في مقدمتها تجربة جيش عبيد البخاري بالمغرب الأقصى التي انطلقت في أواخر القرن 17م وتجربة الإصلاح والتحديث العسكري المصرية على أيام حكم الخديوي محمد علي (1805 - 1849). حيث لامست تلك المقارنات نظام الانتداب وبرامج التدريب والتعليم وتنظيم المؤسسة العسكرية، قصد صياغة تصوّرات أشمل بخصوص سوسيولوجية الإصلاح في المجالات العربية مشرقا ومغربا.

أما بخصوص المفاهيم المعرفيّة المفصليّة المتصلة بعلم الاجتماع والتي تمّ اختبارها سياقيا ضمن هذا البحث، فنشير بالخصوص إلى مفهوم الرهان الاجتماعي، ويتصل برهانات الفاعلين في مسار الانتقال من النظام العسكري التقليدي إلى النظام العسكري الحديث والتساؤل حول استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين إزاء التحديث ورصد المواقف التي بلورتها النخب المتعلمة من مسألة الانتقال من النظام العسكري التقليدي إلى الترتيب العسكري النظامي. حيث تبرز بهذا الصدد ثلاث قوى اجتماعية فاعلة أثرت وتأثرت جراء عملية الانتقال، وهي النخب السياسية الحاكمة المنتسبة لإدارة البايليك الحسيني بوصفها طرفا محدّدا للزمن التاريخي الذي تم خلاله المرور من أشكال التنظيم القديمة إلى أشكال محدثة بل مفارقة في التنظيم العسكري الجديد، ثم النخب العسكرية المحلّية والأجنبية التي مثّلت النواة الصُلبة في الإصلاح والتي انخرط أعضاءها في المشروع ونسجوا إستراتيجياته بحيث أبدت النخب المملوكية وبشكل أقل منها النخب المحلية تجاوبا مع مبادرات التحديث، كما استفادت إلى حد من مسار التغيير. أما عامة المحكومين قد قُدرلهم الانخراط في هذا التحوّل عبر مسار تاريخي طويل ومضني، حتى وإن عبّروا في مناسبات عدة، وربما لسوء تقدير السلطة وتعدد أخطاءها، عن تهيّبهم من ركوب مسيرة الإصلاح والتحديث. أما بخصوص مفهوم التعبئة فقد قصد به الباحث القدرة على التجييش والحشد وتنظيم الصفوف استعدادا لمواجهة خصوم الداخل والخارج. كما قصد به القدرة على الحركة عبر

المجال وبناء التكتيكات العسكرية الميدانية وتجديد أسلوب التحرّك على الأرض أيضا. وتحيل هذه المسألة على موضوع الانتداب العسكري، لذلك ربطها لطفي بو علي بتتبع تطوّر طرق الانتداب داخل المؤسسة العسكرية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والوقوف على وجود تواصل الأشكال القديمة في الانتداب إلى جانب الأشكال الجديدة من الانتداب المباشر حال تأسيس الجيش النظامي، وما رافق ذلك من مشاكل في تطبيق نظام السحب أو "القرعة". كما تتبع جغرافية التعبئة العسكرية ووزن المناطق الداخلية منها والساحلية في ذلك، ومواقف المدن والقبائل من مسألة التجنيد في صيغته النظامية. فحدّد مجالات الرفض كمدينة تونس وبعض المدن الداخلية، واقفا على الدور الكبير الذي لعبته منطقة الساحل في تزويد الجيش باحتياجاته البشرية، وما ترتب على ذلك من انخراط في مصالح الدولة ودواليها وتدرّج في الوظائف الحكومية[1].

أفضى تحديث مؤسستي القضاء والتعليم العسكري إلى نشأة مفاهيم ثقافية جديدة ذات علاقة بـ"السيادة والحيازة والهوية والمواطنة والولاء" وغيرها من المصطلحات المفاتيح التي حاول الباحث مقاربتها من زاوية المعرفة التاريخية، حيث دشن القرنان 18 و19م صيرورة الانتقال من المؤسسة العسكرية التقليدية إلى المؤسسة العسكرية الحديثة، حتى وإن حصل ذلك من خلال المزاوجة بينهما فاتحا المجال لعملية تغيير واسعة في الهياكل الاجتماعية والثقافية العتيقة. وهو ما يقتضي تركيز الجهد المعرفي على معاينة طبيعة التحولات التي فرضها الإصلاح العسكري على الهياكل الاجتماعية بالتعويل على المقاربة الاجتماعية وبناء تصوّر حركي لـ"مجتمع العسكر"، قصد تحديد ملامح التحولات الاجتماعية التي طالت سمك التركيبة الاجتماعية القديمة طوال القرنين 18 و19م، مع التشديد دائما على أن الوقائع التي تحيل على أساليب تصريف الشأن العسكري لم تشد اهتمام الباحث إلا من زاوية ارتداداتها الاجتماعية، والاعتبار بمحورية "التفاعل الاجتماعي" الذي يركز على دراسة جدلية التأثّر والتأثير، باعتبار أن التأثير فعل سياسي بوسعه أن يكون إراديا أو لا إرادي، في حين أن التأثّر فعل مجتمعي يتسم بطابعه الثقافي- الذهني ويُسعف في قيس درجة الاحتضان الاجتماعي للمشروع الإصلاحي التحديثي أو ما وسمه الباحث بالتعويل على المعارف الاجتماعية بـ"مستوى الاعتناق الاجتماعي للتحديث".

وفي المحصلة يستقيم أن نعتبر أن مقترح لطفي بوعلي المعرفي قد شكّل تمرينا معرفيا أثبت قدرة صاحبه الاستثنائية على استكشاف جوانب غير مبذولة لموضوع ساد الاعتقاد ولزمن طويل في عدم جدوى استنطاق ملفاته باعتبار استيفاء النظر فيها من قبل الراسخين في هذا التخصّص من بين المؤرخين التونسيين، وهو بتلك الصفة يضيف لبنة جديدة إلى صرح الدراسات المتخصّصة في التاريخين الاجتماعي والثقافي.

لطفي عيسى

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة تونس

1 بو علي (لطفي)، "دور الجيش النظامي في بروز أهل الساحل: مقاربة في سوسيولوجية التدرّج"، مقال صدر بمجلة **الفكر الجديد**، السنة الثانية، العدد، 5 لسنة 2016، ص ص 6 – 15.

مقدمة عامة

نستهل دراستنا بملاحظات عامة حول الأدوات المفهومية التي استوعبت مجمل مراحل البحث والاستقصاء التي رافقت محاولتنا في هذا الكتاب لتعقّل وفهم مسألة التحديث العسكري في تونس في العصر الحديث المتأخر. ومنذ البداية نلحظ وجود التباس في المعجمية المستخدمة في توصيف ما وقع خلال تلك الفترة من محاولات إصلاحية لمعالجة الفوات الحضاري الذي عانت منه تونس والعالم الاسلامي على حد سواء. وفي هذا الصدد نلحظ العدد الكبير من المفردات التي وظفتها الدراسات المعاصرة للتعبير عن تلك المحاولات التي ظهرت خلال القرن 19م لتجاوز الأزمة الشاملة في البلاد العربية والإسلامية. فالدراسات العثمانية استخدمت مصطلح «التنظيمات» في إشارة إلى الإصلاحات التشريعية التي تبلورت في تركيا والتي تركّزت حول استنباط قوانين وضوابط ناظمة للحياة العامة ومقبسة من أوروبا. أما في المنطقة العربية فقد استخدمت البحوث الأكاديمية مصطلحين وهما «النهضة» والذي يحمل زخما ثقافيا ويفيد الاستفاقة والصحوة Renaissance) (وما يعنيه ذلك من وعي بالتأخروضروزة التدارك، كما أطلق على ذات المسارمصطلح «الإصلاح» (Reforme) وهذا المفهوم استخدمه بقوة جل المستشرقين الذين حاولوا تقييم مسار المأسسة وإعادة البناء في البلاد العربية والاسلامية لكن من وجهة نظر النموذج الغربي في الحداثة القابل بمفرده لأن يسوّق في البلاد العربية ولذلك بقيت الدراسات الغربية ولاسيما الفرنسية محكومة بفكرة المركزية الأوروبية التي تعتبرالتجربة التي خاضها العالم المسيحي أنتجت نموذجا مثاليا في الحداثة الكونية.

ولمّا كانت هناك مآخذ عديدة على كل تلك المفاهيم إضافة إلى التباسها خاصة في علاقة بمسألة الإصلاح العسكري، فقد استقررأينا على استخدام مصطلح التحديث لأنه أكثرارتباطا بمسألة الإصلاح المادي في القرن 19م. وبحسب الموسوعة العالمية يعني التحديث أوModernisme كل ما يتعارض مع التقليد Tradition: وهوظاهرة تهم الشعوب التي عرفت حركة التنويروتأثرت بأفكارها وبالإصلاح الديني

للكنيسة المسيحية: أي اللائكية والحركة الإنسانية التي أعطت قيمة للفرد. كما أن التحديث يختلف عن كلمة Modernite (أي الحداثة) لأن هذا المصطلح يحمل أبعادا سوسيولوجية وسياسية وتاريخية ويحيل إلى نمط حضاري يتعارض مع التقليد (أي أنماط التفكيروالثقافة االعتيقة)

ومن المفيد الاشارة إلى أن مصطلح التحديث يتوافق تقريبا مع مصطلح التنمية باعتبار هذا الأخير عملية تحول اجتماعي تنطوي على التقدم الاقتصادي والسعي لتحقيق المعقولية في صياغة التحولات الجوهرية في الأنماط الاجتماعية التي تحقق الانتقال الاجتماعي من مجتمع مستند إلى القيم والمؤسسات التقليدية إلى مجتمع قادرعلى حيازة خصائص المجتمعات المتطورة.

على أن التحديث يختلف عن الحداثة من جهة أن هذه الأخيرة تحيل إلى وجود مسارتاريخي يفضي بالضرورة إلى تغيير العقليات لأنه من دون ذلك تستعصي الحداثة. وبهذا المعنى تصبح الحداثة ظاهرة عامة تشمل التقنيات والآداب والفنون والقوانين وغيرها، ولحظة انعكاسها على الأفراد تتحول الحداثة إلى ما يشبه الحركة المستمرة من القطيعة والتأسيس، وبهذا المعنى تتشكل ثقافة الانخراط الطوعي في سيرورة الإنسية الكونية الحديثة، فتفرز فعلا تاريخيا واع ومتبصّر يفضي حتما إلى اختراق البنية المجتمعية المغلقة واستنهاض مكامن التدفق والحيوية بما يقطع تماما وبشكل لا رجعة فيه مع البنى التقليدية وأنماط التفكير السائدة.

سنحاول أن نثبت في هذا الكتاب أن ما حصل في التجربة الإصلاحية التونسية لم يكن يحمل زخما حداثيا بالمعنى الثقافي للكلمة وإنما هو مسار طويل من التحديث لم يقطع تماما مع البنى التقليدية. لقد حصلت بالتأكيد محاولات تحديث تشريعي وعسكري زعزعت إلى حد ما الروابط التي تشد المجتمع الأهلي إلى تماهياته القديمة كالقبيلة والعشيرة، لكن من دون أن تنشأ الروابط التي تشده إلى فضاءات الحرية التي تساعده على الانسلاخ عن البنى الأهلية. ولذلك لم تتحقق حداثة اجتماعية بالمعنى الأنثروبولوجي للكلمة.

سنبين أيضا أن التحديث العسكري لم يتأسس على نفي الماضي ولم يفرز حركة راديكالية تقطع مع القديم بل شكل ظاهرة ديناميكية عبرت عن نفسها في شكل مسار ممتد في الزمن، وهو ما يبرر -إلى حد ما- اختيارنا لفترة طويلة نسبيا وهي القرنين 18 و19م. سنبين أن التحديث في تونس ارتبط بالعامل الخارجي لاسيما ما كان يحصل في تركيا وفرنسا، وأنه كان استجابة لوطأة الحداثة الغربية ومخاطر الغزو الأجنبي لاسيما بعد التدخل الفرنسي في الجزائر حيث تدعمت المخاوف من إمكانية إلحاق تونس بفرنسا. لذلك كانت سنة 1830م بمثابة «اللحظة التاريخية» ، فقد طرح على النخب السياسية ضرورة أن تختاروبسرعة، وأن تفهم الحداثة فهما إتّقائيا يجنّبها الهجمة الغربية وتتكيف إلى حد ما مع منجزات الحضارة المادية ولكن من دون القطع مع مكتسبات التراث المغاربي والإسلامي.

سوف نثبت أيضا أن التحديث هو ظاهرة ديناميكية إذ هي عملية شاملة تقوم على الإنسان وتتوجه إلى الإنسان وتتم بواسطته، ذلك أن الإنسان هو الذي يخطط وينفذ وهو الذي يرسم الاستراتيجيات والسياسات الواعية ويحدد الأولويات. ويغدو التحديث بهذا المعنى مسألة اجتماعية تقودها النخب لتغيير نمط حياة المجتمع وفق مقتضيات العصر وإكراهاته. وعليه فإن عملنا هذا ليس

تأريخا واستعراضا لإنجازات النخبة في المأسسة العسكرية، بل هو قراءة في سوسيولوجية التحديث في تونس من وجهة نظر علم الاجتماع وفق ما تتيحه مناهج البحث المعاصرة ومن دون الخروج عن ضوابط مهنة المؤرخ.

لكن ما الذي يبرّر اختيارنا للمؤسسة العسكرية في محاولتنا تعقّل مسار الإصلاح والتحديث في تونس ؟

نشير إلى أن اشتغالنا على مسألة تحديث المؤسسة العسكرية لم يكن اختيارا اعتباطيا ولا عفويا بل كان مشروعا مقصودا، لأن الدراسات التاريخية المقارنة أثبتت أن هذه المؤسسة ظلت في جميع فضاءات بلاد المغارب وحتى خارجه مؤسسة للممارسة الميدانية للسلطة. فهي اليد الطولى للجهاز الحاكم وذراعه الرادع الذي يسّر بسط النفوذ في الداخل ومجابهة التحديات في الخارج. ولعل هذه الممارسة الميدانية التاريخية في الحكم والتحكّم هي التي كانت تقود النخبة الحاكمة -وبحسب الظروف والملابسات- إلى استنباط استراتيجيات في التعامل مع الفاعلين الاجتماعيين، وذلك عبر تنويع تكتيكات الرقابة وتكثيف أدوات الضبط والعقاب والانفتاح على ما يتيحه التحديث المادي في المجال العسكري من إمكانيات رهيبة في المناورة والفعل على الميدان.

لكن يبدو أن إشكالية التحديث المادي كما تناولتها جل الأعمال الأكاديمية ظلت تعتمد مقاربة شمولية تضع في الاعتبار المسارات والأنساق العامة، وتركّز على المؤسسة في علاقتها بالمعطى السياسي العام. كما ظل النظر إلى الإصلاح كما لو أنه خيار النخبة الحاكمة من أهل الحل والعقد. صحيح أن قرار التحديث هو قرار سياسي بامتياز، لكننا نعتقد أن الفاعل الاجتماعي كان مندرجا في بلورة الخيارات الكبرى وتكريس رغبات وارتسامات أولي الأمر. كما أن قرار إنشاء العسكر النظامي يتجاوز كونه مجرد قرار سياسي نتج عنه فقط توريد مكثّف لتقنيات وأدوات جديدة. الأهم في اعتقادنا هو ما يستتبع التحديث من تغيرات سوسيولوجية عميقة لاسيما في صفوف المنتسبين إلى المؤسسة العسكرية المستحدثة. لأن السلطة ليست مجرد أجهزة ثابتة للتسيير والإدارة، بل هي عقل يدبّر ويبتدع وهياكل تنفّذ وتسيّر، وبين هذا وذاك تتبلور التكتيكات وتستنبط الإستراتيجيات التي تقع وطأتها على المجتمع.

وعلى أساس ما تقدّم حاولنا توظيف مفهوم محوري وهو «التفاعل الاجتماعي»: وهو مصطلح يركّز على تناول ديالكتيك التأثّر والتأثير باعتبار أن التأثير هو فعل السلطة وهو فعل سياسي إرادي أحيانا ولا إرادي أحيانا أخرى، أما التأثّر فهو فعل المجتمع الذي هو بالضرورة فعل ثقافي–ذهني. وبفضل هذه المقاربة نستطيع أن نرصد درجة الاحتضان الاجتماعي للمشروع التحديثي: أي أن نجد الإجابة على الأسئلة التالية: هل أنتجت الجنديّة في شكلها النظامي المستحدث خارطة جديدة للولاءات أم أنها أنعشت الولاءات القديمة ؟ وهل أن التجربة العسكرية برمتها هي مجرد إقحام لمجتمع ظل مشدودا منظومة الولاء القبلي التقليدية المنغمسة في الانتماء إلى العشيرة؟ وهل أن الخوف من الآخر الأجنبي لاسيما بعد احتلال الجزائر هي التي جعلت المجتمع الأهلي يختلق منظومة دفاع جديدة تتجاوز الدفاع عن القرية والمدينة لتشمل الدفاع عن الحوزة الترابية؟ ثم هل أن ثقافة الإكراه التي جسدها التجنيد القسري هي ظاهرة أنثروبولوجية مبثوثة في الثقافة الإسلامية في شكل أنواع عديدة من الإكراهات ؟

وهل تم التحديث بشكل قسري وفق نموذج «الإكراه الاجتماعي» المستند إلى نمط التحديث العمودي المسقط؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فهل يجوز الإقرار بحقيقة الاعتناق الاجتماعي لمشروع التحديث؟. بمعنى هل انعكس التحديث على المجتمع في شكل انخراط تلقائي وواعي في المؤسسة العسكرية المستحدثة؟ وهل هناك اندراج أهلي يدلّل على درجة مقبولة للتماهي مع مشروع العصرنة؟

من أجل حل كل هذه الاستفهامات سينصب جهدنا في هذه الأطروحة على التأسيس لمقاربة تاريخية في سوسيولوجية للتحديث. وهو ما يعني الكشف عن الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الدمج الاجتماعي وذلك من خلال دراسة مدى تفاعل المجتمع التونسي مع هذه المؤسسة خلال فترة دقيقة وهي العصر الحديث المتأخّر باعتبار أن الفاعلين المحليين عملوا على ربط علاقات اندماجية مع السلطة ومع مؤسساتها لاسيما المؤسسة العسكرية التي تحولت، مع حركة التحديث المادي، إلى مؤسسة المؤسسات. ويبدو أن الجهاز العسكري بشكليه التقليدي والنظامي استفاد إلى حد كبير من هذا الحراك الاجتماعي، فكان هذا الجهاز التابع للدولة الوسيلة المثلى لربط علاقات «خدمة» مع جزء من الرعايا والأداة مثلى في المخزنة طوال الفترة المدروسة. وهو ما يدل على انفتاح جهاز الدولة على المجتمع الأهلي ومحاولتة الدؤوبة لدمجه بشكل كامل. ولذلك ظلت السلطة الحسينية تنظر للقبيلة وفق ثنائية متداخلة: فهي من جهة مصدر هام للجباية، وهي من جهة أخرى قوة محاربة قادرة على معاضدة مجهودها في إخضاع المجموعات المانعة والدفاع عن «تراب السيادة». وعلى هذا الأساس تم التدرج إلى نوع من التوافق بين المخزن والأطراف المتحالفة معه يقوم على تنظيم عملية مراقبة المجال المخضع، وهو ما يعني إنجاز توازن صعب بين المجال الخاضع و«مجال المقاومة».

المؤسسة العسكرية كانت بدورها الوسيلة المثلى لتأسيس علاقة بين المحلي والمركزي من خلال بناء توافق بين المركز السياسي الذي يعمل على فرض سيادته على المجال وفق معقولية السلطة كقوة إكراه، وبين الفضاء المحلي الذي يتصرف وفق المعقولية القبلية التي تهدف إلى انتزاع نوع من الاعتراف بوجودها وبحقها في الدفاع عن استقلاليتها. هذا التوافق اعتمد معادلة تبادل المنافع أو ما اصطلح على تسميته «التبعية المتبادلة» وذلك من خلال التأسيس لعلاقات «خدمة» تربط المخزن بأتباعه من الفاعلين المحليين، وهو ما يعبّر عن البنية الأفقية في العلاقة التي تفرضها السلطة.

ولئن كنّا نقرّ بوجود ديناميكة في علاقة الولاء و«الخدمة» التي تربط المجتمع بالسلطة، فإننا نعتقد أن المؤسسة العسكرية ساعدت بشكل فعلي في انصهار واندماج جزء من الفاعلين المحليين داخل المخزن وفي توسيع دائرة الدمج الاجتماعي، وذلك عبر التنويع والتطوير المتواصل في استراتيجياتها وتكتيكاتها على الميدان. كما أننا نعتقد أن هذا المسار الطويل في الصهر والدمج هو الذي أتاح خوض تجربة الإصلاح العسكري في النصف الأول من القرن 19م والتي قامت على فكرة إنشاء جيش نظامي من «مجمل الإيالة». وعليه رأينا في هذا الكتاب أن نغيّر رؤيتنا التقليدية إزاء آليات الفعل العسكري، فبدلا من التركيز على ظاهرة القوة والعنف الذي تمارسه الدولة في وجه خصومها، سنحاول الخوض في مسألة الخضوع الاجتماعي باعتبار أن نشأة الدولة تترافق مع توسيع دائرة المجتمع السياسي الخاضع.

إن تعقّب إستراتيجية الفاعلين الاجتماعيين في تعاطيهم مع هذه المؤسسة وتقديم مقاربة سوسيو-

ديناميكية يمر حتما عبر إنجاز تحليل مجهري وتفصيلي لوثائق الأرشيف الوطني ومن أهمها:

- إنجاز دراسة مجهرية لتطور استراتيجيات الفعل العسكري الميداني سواء داخل مجال السيادة أو خارجه خلال القرنين 18 و19م .

- إنجاز عمل تفكيكي للجرائم الصادرة عن مختلف الفرق العسكرية القديمة والجديدة مع التوقف عند جرائم العسكر النظامي التي يتوفر في شأنها متن أرشيفي تفصيلي بما يسمح بإنجاز عمل تأويلي يستند إلى مناهج القراءة السوسيولوجية والأنثروبولوجية وحتى النفسية.

- إنجاز تحليل تفصيلي للأحكام العسكرية المستوردة من فرنسا وتركيا ومقارنتها بالأحكام التي تم إنتاجها في تونس لمعرفة حدود نجاح عملية الاقتباس والتشوهات التي شابتها والتي أعاقت تحقيق الانضباط العسكري. ونعتقد أن هذا العمل التفكيكي يتقاطع تماما مع المقاربة المجهرية للتاريخ بصفة عامة والتاريخ العسكري بشكل خاص. ولأجل ذلك عملنا على أن تكون هذه المقاربة مبثوثة في جميع مراحل الكتاب مع تدعيمها بالنتائج والاستنتاجات التي تتيحها المقاربة السوسيولوجية.

ولتناول ديناميكية التحديث العسكري قسّمنا الكتاب إلى ثلاثة أقسام يتضمن كل منها عددا من الفصول والعناصر الرئيسية والفرعية فقد خصصنا القسم الأول لدراسة استراتيجيات الفعل العسكري داخل المؤسسة العسكرية في شكليها التقليدي والنظامي في القرنين 18 و19م وذلك باعتبار أن هذه المؤسسة تمثل الوجه الميداني لممارسة السلطة في الداخل ومواجهة التحديات الخارجية. ونعتقد أن الاستراتيجيا مبحث هام في ما يسمى البيولوجيا السياسية لأنه يساعد في توصيف السلطة. وقد ركزنا في الفصل الأول من هذا القسم على دراسة المحلة باعتبارها مؤسسة تراهن عليها السلطة للتنقّذ على مجال السيادة. وفي هذا المقام تناولنا مختلف التصورات الخاصة بالمحلة في بعدها التاريخي والترابي والسوسيولوجي. ثم اعتمدنا مقاربة مجهرية في تعقب المحلة كسلطة متجوّلة من خلال معرفة دلالات خروجها وأهم الوظائف التي تقوم بها. وقد أفردنا المقاربة الميكرو-تاريخية بالجزء الأكبر من التحليل وذلك في محاولة لتتبع التطور التاريخي لمؤسسة المحلة خلال الفترة المدروسة.

أما الفصل الثاني فقد عكفنا فيه على إبراز مختلف الاستراتيجيات العسكرية التي اعتمدتها المحلة في مواجهة خصوم الداخل عبر توصيف دقيق لمختلف التكتيكات الميدانية ولاحظنا أنها تراوح بين الإفراط في استخدام القوة واعتماد سياسة التفاوض مع الخصوم. وهو ما فسح المجال لبروز سياسات أكثر مرونة وصلت إلى حد الصفح السياسي (أو ما يسمى في الأدبيات السياسية المصالحة الوطنية). وبين التكتيكين المتباينين حاولنا تعقّب موقف القبيلة في تفاعلها مع سلطة الدولة.

في الفصل الثالث انصب تركيزنا على معرفة دور المؤسسة العسكرية في بلورة مفهوم الدولة الترابية ومجال السيادة وذلك من خلال دراسة تقييمية للمهام التي حاولت المؤسسة تأديتها في الخارج بدءا بوضع حد نهائي لعادة تغلّب أتراك الجزائر في الحرب التي خاضتها ضدها سنة 1807م. هذا النجاح فسح المجال لبايليك تونس من أن يكون له دور إقليمي محدود نسبيا في المنطقة المتوسطية، وصولا إلى المشاركة التونسية في حرب القرم سنة 1854م وفي كل ذلك حاولنا التعقيب على دور البحرية العسكرية التونسية في تغيير أسلوب التحرك العسكري.

تم تخصيص القسم الثاني للرقابة والعقاب داخل المؤسسة العسكرية وقد ركزنا في هذا الاطار على زاويتين هما : الزاوية التاريخية والزاوية التأويلية. فبالنسبة للزاوية الأولى بحثنا في جنيالوجية مؤسسة القضاء العسكري، وقد حاولنا في هذا المجال التركيز على إشكالية محورية في علاقة مباشرة بالموضوع تتعلق بعملية التوريد أو «الاستنبات التشريعي». وهذه المسألة تحمل عدة أبعاد أنثروبولوجية لأنها تبحث في سوسيولوجية التغيير: أي طريقة الانتقال من النمط التشريعي القديم إلى الأشكال الجديدة من القوانين والتشريعات المكتوبة صريحة المقصد والمدلول. وحتى ندرك عملية التغير كان لزاما تحليل محتوى النصوص الجزائية التركية والفرنسية التي اعتمدت عليها سيرورة الاقتباس ومقارنتها بالإنتاجات التشريعية التونسية التي مست مختلف الأجهزة العسكرية التقليدية منها كالمحلة والحديثة كالمدرسة الحربية بباردو.

أما الزاوية الثانية فتتضمن الجانب التشريحي للجريمة وللعقاب داخل مختلف الأجهزة العسكرية. وقد اعتمدنا فيه على تفكيك الجريمة العسكرية بالنسبة للفيالق التقليدية ولاسيما جند الترك، ثم قمنا في مرحلة ثانية بدراسة بيولوجية الجريمة العسكرية بالنسبة للعناصر النظامية وذلك من خلال منهجين: منهج إحصائي عمدنا فيه إلى إحصاء مختلف الجرائم والتجاوزات التي صدرت عن التشكيلات العسكرية النظامية في فترة قصيرة تزامنت مع بداية تدوين النوازل الصادرة عن الفرق النظامية بين 1860 و1861م. ومنهج تأويلي قمنا فيه بتعقّل وفهم هذه الجرائم وفق ما تتيحه لنا مناهج البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي. وقد قادنا ذلك إلى تحقيق نتائج هامة في ما يتصل بتقييم ثقافة التحديث.

أما القسم الثالث فقد ركزنا فيه على مسألتين وهما: تطور منظومة التدريب العسكري ونشأة الحدث المدرسي بالبلاد التونسية من خلال إحداث المدرسة الحربية بباردو سنة 1840. فبالنسبة للتدريب الذي خصصنا له الفصل الأول فقد حاولنا رصد تطور مسألة التدريب طيلة الفترة المدروسة. فلاحظنا أنها انتقلت من التركيز على المنافع المادية والمجابي في الفترة التي سبقت تأسيس الجيش النظامي إلى التركيز على التدريب الانضباطي القائم على أسس علمية تستند إلى منجزات الحداثة الغربية في هذا المجال، لكن مع تواصل المهام الجبائية للمؤسسة العسكرية. وقد توّج هذا المسار ببدايات ظهور الأشكال الأكثر تطورا في مجال التدريب العسكري ولاسيما المناورات العسكرية. أما عن ابستيمولوجية التدريب العسكري فقد حاولنا إثبات الدور الفرنسي في هذا المجال من خلال التوقف عند المهام التي أوكلت للبعثات العسكرية الفرنسية المتعاقبة بما يؤكد تعويل النخبة التونسية بشكل شبه مطلق على النموذج الفرنسي. وبتقييم النشاط التدريبي داخل الفرق النظامية حاولنا إبراز مواطن الخلل التي قادت إلى فشل منظومة التدريب والتكوين العسكري، وفي هذا الصدد لم نغفل عن القيام ببعض المقارنات الأفقية لأنظمة التدريب في الفضاء المغاربي من خلال المثال المغربي، وفي الفضاء الإسلامي عامة من خلال المثال المصري.

أما الفصل الثاني فقد انصب اهتمامنا على دراسة ظروف نشأة أول حدث مدرسي في تونس وهو المدرسة الحربية بباردو وذلك من خلال الدراسة السوسيولوجية للتلاميذ ، فقد حاولنا إبراز الطابع

الإتني للمدرسة بسبب هيمنة العنصر المملوكي والتي تجلّت في انفتاح المدرسة على أبناء المماليك بشكل خاص ، ومن خلال أهمية الأدوار التي قام بها المماليك في مجال التأليف والترجمة بما جعل هذه الطائفة الأداة المحورية في حركة التحديث فضلا عن وزن النخب المملوكية في الجهاز العسكري عموما. كما خصصنا العنصر الأخير لتقييم عمل المدرسة وإبراز عوامل فشلها في تحقيق التحولات الثقافية المرجوّة.

القسم الأول

استراتيجيات اشتغال المؤسسة العسكرية بين القرنين 18 و19م

بين تمثّلات السلطة ورهانات الفاعلين الاجتماعيين

ظلت المؤسسة العسكرية عبر التاريخ وفي جميع المجالات المغاربية مؤسسة للممارسة الميدانية للسلطة، فهي اليد الطولى للجهاز الحاكم وذراعها العنيف ومن خلالها عملت الدولة على بسط نفوذها في الداخل ومجابهة التحديات في الخارج . ولعل هذه الممارسة الميدانية للحكم والتحكّم هي التي قادت النخبة الحاكمة إلى استنباط استراتيجيات في التعامل مع الفاعلين الاجتماعيين وذلك عبر تنويع آليات الرقابة وتكثيف أدوات الضبط والعقاب. وفي المقابل كان لزاما على الفاعلين الاجتماعيين ابتداع طرق أو سبل في التعاطي مع السلطة وهو ما جعل الشأن السياسي أهم مجال راهنت عليه الأطراف الاجتماعية لتحقيق التمايز والوجاهة والحظوة خلال القرنين 18 و19م.

إن الاشتغال في مبحث إستراتيجيات السلطة قصد السيطرة على المجال يندرج في سياق ما يسميه ميشال فوكو (M FAUCAULT) بعلم التشريح السياسي أو "البيولوجيا السياسية"[1]. ذلك أن المؤسسة العسكرية تستخدم كتقنية سياسية وآلية من آليات الردع والزجر، وهي إلى جانب ذلك تكريس للعنف المادي والرمزي الذي تمارسه السلطة على الأفراد والجماعات. ولئن ركز فوكو في مقاربته البيو-سياسية على دراسة جنيالوجيا العقاب وتطور آليات الرقابة السياسية، فإننا نعتقد أنه من المفيد توظيف ذات

1 فوكو (ميشال) ، " البيولوجيا السياسية "، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، عدد 142 – 143، مركز الإنماء القومي، 2008، ص34 – 53 . يعتبر ميشال فوكو أحد مؤسسي ما يسمى البيولوجيا السياسية . وهو حقل في البحث يكشف مجمل التقنيات السياسية والرمزية التي تستخدمها السلطة لترويض الجسد وفرض الطاعة لاسيما أدوات الزجر والعقاب والتخويف التي يطلق عليها "اقتصاديات ومناهج تدبير المكان".

المقاربة لمعرفة الاستراتيجيات التي تعتمدها المؤسسة العسكرية في مراقبة ومعاقبة الخصوم وتكريس نفوذها على المجال وعلى الفاعلين الاجتماعيين وما يفضي إليه ذلك بالضرورة من ردود أفعال.

إن دراسة إستراتيجيا الفعل العسكري طوال القرنين 18 و19م تندرج في صميم المقاربة المجهرية للتاريخ، وهي مقاربة تحلل حركية الفعل المادي للسلطة باعتبار أن هذه الأخيرة ليست مجرد أجهزة تسييروإدارة وإنما هي عقل يدبّرويبتدع وهياكل تنفّذ وتسيّر، وبين هذا وذاك تتبلور التكتيكات وتستنبط الإستراتيجيات[1].

1 لكن قبل معالجة هذه المسألة بشكل تفصيلي من المفيد التوقف عند مصطلح استراتيجيا الذي سيكون مفهوما مركزيا في هذا القسم من البحث، ففي الموسوعة السياسية تعني الاستراتيجيا في العموم فن وضع الخطط المدروسة بعناية والمصمّمة بشكل متلاحق ومتتابع ومنسّق بهدف استخدام الموارد المتاحة من ثروة وقوّة وذلك لتحقيق هدف سياسي. أما الاستراتيجيا العسكرية فهي كذلك الخطط التي يضعها العسكريون في ميدان المعركة لتحقيق النصر لكن يستوجب تنفيذها بالضرورة توفر جملة من الشروط البشرية والمادية أهمها قوة الحشد والتعبئة والقدرة على المبادرة وتحقيق المفاجئة. واعتبارا لأهمية هذه الشروط في التطبيق الفعلي لأي تحرك عسكري فإننا سعينا في هذا القسم من البحث إلى بلورة رؤية واضحة للمناهج والأساليب التي رسمتها السلطة طوال القرنين 18 و19 م في مواجهة الفاعلين الاجتماعيين في الداخل وفي التعاطي مع خصوم الخارج ولاسيما دول الجوار.

الفصل الأول

مؤسسة المحلة والرهان على السلطة داخل مجال السيادة

ما من شك في أن المؤسسة العسكرية ظلت تمثل إحدى أهم أدوات السلطة في فرض إرادتها على الفاعلين الاجتماعيين في الداخل وفي التصدي للاختراقات الخارجية وخاصة تلك التي كان يمثّلها أتراك الجزائر. وإلى حدود تأسيس الضبطية في تونس كجهاز للردع داخل المجال الحضري في النصف الثاني من القرن 19م بقيت المؤسسة العسكرية الهيكل الوحيد الذي كان يدير معارك السلطة في الداخل والخارج.[1]

I- التصورات الخاصة بالمحلة ودورها في تشكل المجال: بين التصورات السوسيولوجية وتطور الممارسة التاريخية

إن التعريف اللغوي للمحلة والذي يشير إلى المحل أي مكان نزول العسكر لا يبتعد كثيرا عن الواقع التاريخي الحركي لهذه المؤسسة باعتبارها جهازا عسكريا وجبائيا متنقلا عمل على تكريس سلطة الدولة على مجال سيادتها. ولذلك نميز تاريخيا بين صنفين من المحال: المحلة الزجرية أو الردعية والمحلة الموسمية. لكن قبل الخوض في التكتيكات والأدوات التي تستخدمها المحلة في سيرورة إخضاع المجال لا بد من أن نستعرض أهم التصورات النظرية التي حاولت تعقّل مؤسسة المحلة حتى نستطيع أن نفهم آليات الحكم والتحكم في تونس خلال الفترة الحديثة المتأخرة.

1 المنصر (عدنان)، استراتيجيا الهيمنة: الحماية الفرنسية والمؤسسات التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، الطبعة الأولى، 2003، ص 102 - 106 .

1. التصور الترابي

تبرز المحلة في إيالة تونس طوال الفترة الحديثة كسلطة متنقلة في بحث متواصل عن الشرعية في محيط قبلي يتميز بالنزعة إلى الحركة. هذه الحقيقة الترابية جعلت بعض الدارسين يتحدثون عن مفهوم "السلطة المتجولة أو الجوالة" في إشارة إلى وجود دلالة مجالية في اشتغال مؤسسة المحلة. لذلك فإن خط سير المحلة يرسم في حقيقة الأمر حدود المملكة ويحدد مجال نفوذها الثلاثي الأبعاد باعتباره يمتد إلى الجريد جنوبا والساحل شرقا والحدود الجزائرية غربا[1]. أي أننا أمام هندسة مجالية شعاعية تعكس إستراتيجية المخزن الذي يهدف إلى الوصول إلى أبعد مدى جغرافي يلامس التخوم حيث المناطق الجبلية والصحراوية[2]. وبهذا المعنى تتحول المحلة إلى أهم مؤسسة راهن عليها المخزن في بسط نفوذه على الأرض وعلى السكان، إذ عليها أن تصل إلى أقصى مدى للسيادة وتثبت قدرة فائقة على اختراق مجالات الرفض والممانعة. وهذا يستوجب ضمنيا إقصاء كل أشكال النفوذ المنافسة ومحاربة الهويات المحلية التي من شأنها أن تعيق حيازة المجال[3]. ولعل النجاح في تكريس تحييز تدريجي للمجال وفي بلورة مفهوم التملّك Territorialisation مكّن السلطة من تحقيق سيطرة مستديمة على فضائها وحمايته من الأخطار الخارجية كما ساعد مسار التحييز في تطوير الوعي بالانتماء إلى جماعة متجانسة يفوق إحساسها التاريخي الروابط المحلية الضيقة التي لا تعترف سوى بالهوية الذاتية[4].

وبغضّ النظر عن مسار التحييز الذي رافق تشكل الدولة في تونس، فإن هناك موروثا سياسيا حاولت السلطة في تونس أن تحافظ عليه -على الأقل منذ العهد الحفصي- ويتمثل في إعطاء أهمية قصوى للمجال. لذلك ظل النشاط السياسي يدور حول ثنائية الممارسة الشرعية للعنف وتكريس السيادة الترابية داخل حدود معلومة. كما أن مؤسسة المحلة أضحت شرطا من شروط النجاح في مراقبة المجال وحاجة أكيدة في عملية الممارسة السياسية، فضلا عن كونها مثلت الطريقة المثلى لتجديد الولاءات وتثبيتها. وهكذا تكرست عبر المراكمة التاريخية تقاليد الخروج الموسمي للمحلة كأهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها السلطة في الدفاع عن الحوزة الترابية ضد أعداء الداخل والخارج، وذلك طبعا عبر احتكار المراقبة ومحاصرة أشكال النفوذ المحلي المنافسة، إما عبر احتوائها أو عبر إقصائها من مهمة مراقبة المجال. ومن هذه الزاوية فإن الأمحال كانت مناسبة لإحكام السيطرة على فضاءات يخشى خروجها عن السلطة أو التحاقها بصفوف الممانعين، كما أنه اختبار دوري لتجديد الولاء والاعتراف

---

1 DAKHLIA (Jocelyne) , " Dans la mouvance du prince: la symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb " , **Annales économies sociétés civilisations** , n°3 , Mai-Juin 1988, p 738-740 .
يتطابق رأي جوسلين مع آراء M.G. SMITH حول التمثلات الخاصة بالسلطة فهي بالنسبة له تستوجب ال قدرة على الفعل ضد الأشخاص والمجال على حد سواء ويتم ذلك بالإقناع أو الإكراه. كما يتطابق ذلك أيضا مع تصور ماكس فيبر WEBER (M) للسلطة في شكله التقليدي حيث يسود نوع من النفوذ الباتريمونيالي وهو نفوذ يتميز بنوع من الهيمنة التقليدية فيها هيئة عسكرية وإدارية أو ما يسميه بالبيروقراطية الإدارية والعسكرية.

2 DAKHLIA (J) , **Ibidem** .

3 ابن سليمان (فاطمة) ،"مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن 19 م : من التخوم إلى الحدود ومن المخزن إلى الدولة "، **روافد** ،العدد 5، 1999 – 2000، ص 8 – 17 .

4 ابن سليمان (فاطمة)، **الإيالة التونسية بين القرنين 16 و19 م** ،م . س، ص 6.

بالشرعية[1]. وبهذا المعنى تتحول الأمحال إلى فضاء للنشاط السياسي تتكرّس فيه مقومات البناء الإيديولوجي والمادي للنظام المخزني[2]. وعليه فإن نجاح سيرورة التحييز أفضى إلى تشكل الدولة الترابية وحصول التوافق بين السلطة المركزية وقسم هام من الفاعلين المحليين[3]. وهو رأي لا تشاطره الكثير من الدراسات الغربية الحديثة التي تعتبر أنه لم يحصل في الشرق أن تحوّل ولاء المجموعات المحليّة من شخص الملك إلى جهاز الدولة بمثل ما حصل في أوروبا[4].

2. التصور التاريخي

تعدّ مؤسسة المحلة في تونس بمثابة مشروع تكرس عبر الممارسة التاريخية للسلطة ومن خلال مسار Processus بدأ منذ العهد الموحدي حين أوكل الموحدون مهمة جمع الخراج أو النائبة إلى عدد من الفصائل القبلية العربية. وقد تدعم هذا المجهود في تشريك القبائل في جمع الجباية خلال الفترة الحفصية حيث وقع التأسيس لتقاسم للنفوذ مع القبائل الهلالية والسليمية. وقد حافظ الأتراك العثمانيون بتونس على وظائف المحلة وأضافوا إليها وحدة عسكرية خاصة بهم وهي عسكر الترك، وهي فرقة يقع اختيارها بالتداول ضمن عناصر الطائفة التركية المتحكمة في تونس منذ 1574م ويترأسها الداي الذي يتولى تشييعها دوريا إلى حيث مكان انطلاقها من تونس[5]. ولئن اتفقت الدراسات على أن ظهور المحلة مرتبط بمسار تاريخي فإنها تختلف في تحديد عوامل تشكله. لذلك نميّز بين اتجاهين:

- اتجاه يربط هذا المسار التاريخي بالعوامل الخارجية ولاسيما بالعلاقة مع العالم المتوسطي: ويمثله عبد الله العروي الذي يرى أن بروز المحلة هو انعكاس لتقاسم النفوذ بين السلطة والقبائل العربية في القرن 11م. كما أنه مرتبط بالانفتاح على الغرب ذلك أن نضوب مداخيل الدولة المتأتية من التجارة الصحراوية جراء تقلص دور الوساطة الذي كانت تلعبه الحواضر الكبرى في هذا المجال من جهة وتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القوى الأوروبية المتوسطية من جهة أخرى، أدّى إلى بداية ارتباط مصير جهاز الدولة بالتطورات التي كانت تحصل في أوروبا لاسيما بعد البروز اللافت للتشكيلة الأندلسية التي وصلت إلى بلاد المغارب عبر موجات من الهجرة المكثفة. كل ذلك أدى -حسب العروي- إلى الاهتمام أكثر بالغرب وجعل السلطة تدير ظهرها تدريجيا عن المجال الداخلي، فأفضى ذلك إلى تشكل حيّزين جغرافيين هما: حيّز خاضع للدولة ويعمل في ركاب المخزن، وحيز إما مواز للسلطة أو ممانع لها[6]. ويعتبر

---

1 DAKHLIA (J), " Dans la mouvance du prince " , **op . cit**, p757.

ترى جوسلين دخلية أن المسك بزمام السلطة في بلاد المغارب عامة يقتضي من الملك أن يكون دائم الحركة وأن يحمل معه رموزه المتحركة وتقول في هذا المجال :

" pour tenir effectivement le pouvoir il faut tenir les routes, l'intérieur du pays "

2 DAKHLIA (J) , **l'oubli de la cité : la mémoire collective à l'épreuve du lignage dans le Jérid Tunisien** , éd. la découverte, Paris , 1990 , p 228.

3 دالي (حمادي)، **النفوذ المحلي بالبلاد التونسية وتشكل الدولة الترابية 1574-1877م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2003- 2004، ص 479 – 484 .

4 BERNARD (L) , **Comment l'Islam a découvert l'Europe** , éd . la découverte, Paris, 1984 , p 52 –. 53

5 العزيزي (محمد الحبيب)، " محلة الشتاء والصيف "، **الكراسات التونسية**، عدد 172، مجلد XIX، الثلاثية الأولى، 1996، تونس، ص 16 .

6 عيسى (لطفي)، " الجذور الوسيطة للدولة الحديثة "، م . س، ص 92 – 94 .

لطفي عيسى أن الانفتاح على العالم المتوسطي مكّن السلطة في تونس من الاستفادة من الإمكانات التي أتاحها خيار التوجه إلى أوروبا، حيث سمح لها بامتلاك أدوات التحديث المادي والعسكري التي مكنت من التأسيس لمعادلة جديدة في الداخل أصبحت فيها الغلبة جلية للدولة باعتبارها أصبحت قادرة على حسم المعارك واستعراض أدوات الترهيب والترويع التي لا يمكن للمجتمع الأهلي مقارعتها[1].

- اتجاه يربط هذا المسار التاريخي بالعوامل الداخلية: وهو يركز على دور المركزة السياسية في بناء سلطة تبدو عاجزة عن التحكم في المجال المخضع من دون اللجوء إلى حملات المراقبة المنتظمة[2]. بمعنى أن تركيز السلطة السياسية منذ العهد الحفصي -على الأقل- على تدعيم نفوذها في الحاضرة جعل الدولة دوما ومتأهبة لضرب المارقين. ولذلك مثل خروج المحلة مناسبة دورية لاختبار السلطة لقوتها ووعيها أنه لم يكن بإمكانها ضمان ولاء الرعايا دون الوصول إليهم بشكل منتظم، مع الإدراك بأن تحقيق مزيد من المركزة وتوحيد الإيالة لم يكن ليتحقق من دون الاستعمال المتواتر للقوة[3] لاسيما بعد انقسام إفريقية إلى عالمين: عالم المدن الذي تستقر فيه الدولة والمهدد باستمرار من قبل المجموعات القبلية، وعالم الدواخل الذي تحكمت فيه القبائل المنتجعة. وعليه فإن هذا التقسيم المجالي هو الذي فرض نمطا جديدا لممارسة السلطة يقوم على التنقل المستمر لجهاز الدولة بما يتلاءم مع طبيعة الترحال والتنقل التي ميزت المجتمع القبلي بإفريقية.

II- المحلة : سلطة متجولة

يبدو أن بحث القبائل الدؤوب عن مواطن الانتجاع هو الذي فرض عليها التنقل كما فرض على الدولة استلهام نمط موازي في ممارسة السلطة يقوم على الحركة المستمرة لممثلي الجهاز العسكري لفرض الهيمنة على المجال. كما أن انتقال العاصمة السياسية من القيروان إلى تونس خلال القرن 11م أنتج نوعا من الفراغ السياسي في وسط البلاد وجنوبها شغلته القبائل الهلالية القادمة من الشرق التي انتشر معها النمط الرعوي-الانتجاعي وانعدم الأمن في دواخل البلاد وتزايدت النزاعات بين القبائل من ناحية وبين القبائل والسلطة من ناحية ثانية. وعليه أصبح لزاما على السلطة التنقل إلى حيث مناطق التوتر للقيام بالوظيفة التحكيمية[4]. ولذلك نعتقد أن ثمة حقيقة لا بد من إدراكها عندما نتحدث عن الشرعية في تونس وفي مجال المغارب عموما وهي أن هذه الشرعية ليست نهائية وليست مقتصرة على الحاضرة . فما هي دلالات خروج المحلة ؟

---

1 عيسى (لطفي)، نفسه، ص 95 – 96 .

2 العزيزي (محمد الحبيب)، **نسخة من الأطروحة** ص 177- 178 . هذا العمل تمت مناقشته في الجزائر تحت إشراف فاطمة غطاس سنة 2008 وقد اعتمدت على هذه النسخة في كثير من النتائج الواردة في القسم الأول .

3 DESFONTAINES , **Itineraries dans les royaumes de Tunis et d'Alger en 1783 et 1784** , Paris , 1833 , p 73 .

يرى ديسفونتان أن الرعية في تونس لم تكن لتدفع شيئا من المجابي لو أنها لم تكن تخشى استعمال القوة ضدها .

4 DAKHLIA (J) , " Dans la mouvance du prince " , **op . cit** , p 736 .

تذكر جوسلين دخلية أن المركزة السياسية مكّنت من تحقيق مراقبة شاملة للمجال وتحكّم أكبر في الموارد.

1. دلالات خروج المحلة

أ) المحلة : مظهر رمزي للسلطة

إن أي سلطة لا يمكن أن تفرض نفسها على الأشخاص إلا إذا لجأت إلى ما يسميه ماكس فيبر (WEBER M) الاستخدام الشرعي للقوة، لذلك تعمل على وضع جهاز رمزي معقد ومتنوع يسمح لها بفرض تفوقها في عقل الجماعة المحكومة[1] من خلال نشر أشكال رمزية تمكن من استنفار واستنهاض الانفعالات الايجابية للأفراد التي تستثير الولاء وتقود إلى الانقياد[2]. وتمثل المحلة إحدى أهم الأشكال الرمزية التي تستخدمها السلطة فهي بمثابة المملكة النموذجية التي يمارس فيها أمير المحلة جوهر العمل السياسي فيكون "الوطق" -الذي ينصب له في أماكن معلومة- بمثابة العاصمة المتنقلة للسلطة وفضاء لاستعراض مهاراتها وقدراتها[3]. لذلك نعتقد أن السلطة في تونس كانت سلطة رموز وأن هذه الرموز هي التي أعطت الشرعية السياسية للحاكم. لكنها تظل شرعية مؤقتة يتم تجديدها دوريا من خلال السفر الموسمي للمحلة، فبايات تونس لا يستطيعون ادعاء أصول شريفة ولذلك هم مدعوون إلى إثبات قدرات وصفات مميزة تمر حتما عبر الحضور الدائم للسلطة والسفر المنتظم للمحلة في تواريخ معلومة وعبر مسالك ثابتة وقارة[4].

أما بخصوص كيفية اشتغال المحلة فتؤكد جل الدراسات على طابعها الردعي التعسفي. حيث يترافق خروجها في الغالب مع عمليات نهب وسلب منظمة كان الباي في بعض الأحيان يغض الطرف عنها ذلك أن السلطة في تونس كانت تدرك أن الرعية لم تكن لتدفع شيئا من الجباية لولا أنها كانت تخشى بطش وقمع الدولة [5]. لكننا نعتقد أنه على الرغم من طابعها الجبائي- القهري فإن المحلة كانت تعبر في الآن نفسه عن رمزية السلطة، فقد كان الهدف منها استعراض القوة وليس فقط جمع المجابي. والدليل على ذلك ما يلي:

- تواجد أعداد كبيرة من الجند الذين يتولون إسناد المهام الميدانية للمحلة أثناء تنقلها داخل البلاد -حيث تقدره بعض الدراسات بما بين 10 آلاف إلى 12 ألف جندي- والذي لا نعتقد أن المحلة كانت تحتاجه لأن جمع المجابي كان يتم في الغالب بسهولة نسبية ومن دون ممانعة حقيقية.

- أن المجابي التي كانت تجنيها السلطة كانت تنفق بالكامل على مصاريف المحلة في شكل رواتب الجند وعوائد القبائل الموالية وهدايا إلى الأعيان المحليين إلى جانب نفقات سفر المحلة من مونة ولباس

1 بورديو (بيار)، **الرمز والسلطة**، تعريب عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال، الدار البيضاء، 1990 .

2 برو (فليب)، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص132 .

3 DAKHLIA (J) , " dans la mouvance du prince " , **op . cit** , p 733-734.

4 أما في المغرب الأقصى فعلى الرغم من أصوله الشريفة فقد كان سلطان المغرب بدوره مدعو للخروج في إطار ما يسمى "بالحركات"، فقصره قبة السماء وكرسي مملكته الحقيقي هو صهوة جواده .

5 يورد محمد الحبيب عزيزي في الصفحات 274-270من أطروحة الدكتوراه شهادة لدسفونتان ذكر فيها ما يلي:
" Les sujets ne paieraient rien si on ne les forçant les armes à la main "
DESFONTAINES, **Itinéraires dans les royaumes** , op . cit , p 73.

وسلاح وغير ذلك[1]. ورغم أننا نقر بأن خروج المحلة يعكس حاجة الدولة الدائم إلى الموارد الجبائية فإن ذلك لا ينفي بالقدر نفسه وجود حاجة سياسية ورمزية قوية لخروجها.

- أن الكثير من القبائل في تونس فقدت الكثير من قوتها الحربية منذ العهد المرادي، حيث نجح البايليك التونسي في أن يفرض سيطرة تامة على قبائل دريد وجلاص والهمامة التي هادنت واندرجت في خدمة المخزن. وهذا ما يجعلنا نقر بأن ظاهرة الخروج الموسمي للمحلة أصبحت تدريجيا تحمل مدلولا رمزيا ولم تعد تعبر عن الطابع القهري للسلطة[2].

ب) المحلة : ظاهرة ميثية

بخروج المحلة تتشكل ثنائية السلطة عبر المجال حيث نجد السلطة المستقرة في الحاضرة وإلى جانبها تتكون سلطة المحلة التي تتكرس من خلالها هيمنة الدولة على مجمل مجال السيادة. ولذلك فإن سفر المحلة ارتبط برمزية كبيرة في مخيال الجماعة المحكومة حيث انطبعت في الذاكرة الجماعية لمجمل سكان الإيالة عموما مشاهد احتفالية يتم خلالها استعراض القوة في تعبير متكرر عن بطش الدولة فيفضي ذلك إلى التجديد الطوعي للولاء وإلى تفعيل الاستساغة النفسية للسلطة. ولذلك يحرص المخزن على أن يتابع كل سكان الحاضرة يوم خروج المحلة، كما يحرص على أن تشارك فيه كل القوى السياسية المتنفذة في الإيالة.

هذه المشهدية التي تميز خروج المحلة والتي تحيل إلى نوع من المقدس السياسي جعلت "ريفيار" RIVIEREيعتبر أن المواكب والاحتفالات السياسية التي تجسدها المحلة لا تختلف في جوهرها عن الطقوس الدينية المشبعة بمفاهيم "المحرم" و"الممنوع"[3]. كما أن عبد الله الحمودي يقر باستحالة الفصل بين الحقل السياسي الدنيوي والحقل السياسي الرمزي في التقاليد الإسلامية فهو يتحدث عن السلطان بصفته محاربا ووليا صالحا، واعتبر أن الهوية السياسية للبايات ظلت تعاني من تشظي بين الحقل السياسي والحقل الديني الطرقي[4]. كما أن جوسلين دخليه استطاعت النفاذ إلى عمق الظاهرة السياسية عبر تجلياتها الثقافية من خلال تركيزها على شخص أمير المحلة الذي يحرص على التأنق في لباسه وفي سرج فرسه[5]، وهو ما يحيل تاريخيا إلى مشهد الخليفة عند خروجه لمواجهة أعداء الدين. لذلك تعتبر الباحثة أن ثمة زخما جهاديا يتم استحضاره بمناسبة السفر الدوري للمحلة حيث تمتزج

---

1 BROWN (Carl) , **The Tunisia of Ahmed bey** . ورد في كتاب DAKHLIA (J) , " Dans la mouvance du prince " , **op. cit** , p 737.

يذكر براون BROWN أن المجابي التي حصلت عليها المحلة بين 1841 و1845 م أنفقت بالكامل على مصاريف المحلة ولم تجني منها الدولة شيئا . كما أن الباحثين الأرقش (د) وابن طاهر (ج) والأرقش (ع . ح)، **مقدمات ووثائق**، م . س ،ص 115- 120 . يشيرون إلى أن قرابة نصف المجابي الموظفة على منطقة الجريد في عهد حسين بن علي تعود إلى دريد لوحدها في شكل رواتب مزارقيتها .

2 عزيزي (محمد الحبيب)، **نسخة من الأطروحة**، م . س، ص 270 – 274 .

3 ورد في : عمامو (ح) وعيسى (ل) والتايب (م)، **السلطة وهاجس الشرعية**، م . س، ص 111 - 112.

4 حمودي (عبد الله)، **الشيخ والمريد : النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفه، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1999، ص 100- 106 .

5 DAKHLIA (J) , " Dans la mouvance du prince " , **op. cit** , p 736.

صرخات الأسلحة بأصوات هدير الإبل والخيول والعربات المجرورة في أجواء صاخبة ومزدحمة تعبر السلطة من خلالها عن حضورها المادي. وقد أكدت جل كتابات المخبرين على الطابع الجهادي-المقدس للأمحال الردعية أو الموسمية إذ تسند لها صفة "المحلة المنصورة" وهو ما يعبر عن تمجيد كبير لهذه المؤسسة العسكرية بما يضفي على الأساليب العنيفة التي تلجأ إليها غطاء شرعيا لا يضاهى[1].

إن الاحتفالية الكبيرة والمشاهد الفرجوية التي ترافق خروج المحلة من الحاضرة تعبر عن ميثولوجية عالية. وينفرد صاحب المشرع بتقديم وصف دقيق لهذه الاحتفالية من خلال تركيزه على بعض المشاهد التي ترتبط بخروجها وتنقلها وهي:

- عادة خروج الصف: وهي عادة خاصة بجند الترك حيث ينتظم العسكر عند قصبة الحاضرة في صفين، ثم يسير الجند راجلين إلى الحرايرية مكان انطلاق المحلة يقودهم الباي الذي يخرج وراءه أتباعه وهم كاهيته ومماليكه وأعوانه وشواش عسكره وموظفوا الديوان بمختلف أصنافهم. ويتقاضى هؤلاء عوائد حسب رتبهم كما يتقاضى العسكر رواتبهم قبل خروج المحلة لشراء مستلزمات السفر. ويساهم في هذا الخروج قصر باردو الذي يرسل طاقما من رافعي الأعلام (العلاّمة) وطبّالة الباي وشواش الصبايحية الترك المستقرين بباردو وكذلك شواش أولاد عرب وكبار ضباط عسكر زواوة وكل هؤلاء يتقاضون العادة كغيرهم من أتباع الباي[2]. كما يساهم في هذا الخروج مجموعة من العزافين والمسمعين ومن الذين يطلقون البخور والتعاويذ، هذا بالإضافة إلى حضور أمناء المهن المرتبطين بالمحلة مثل أمين الحلفاوين والذمي خياط الأخبية[3]، كما يحضر هذا الخروج أغلب سكان مدينة تونس لما يوفره لهم من فرجة وإبهار. ورغم أن علي باشا أبطل عادة خروج الصف فإن الاحتفالية العسكرية عوضت باحتفالية دينية شبيهة جدا " بالخرجات " المخصّصة للأولياء والصالحين.

- عادة رمي الكتان: تعتمد على إقامة أخبية المحلة في فضاء يمتد من سبخة السيجومي إلى منطقة الحرايرية، ويتم فيها توزيع الرواتب على الجند وتعيين المسافرين. وهي أيضا فترة مخصصة لتجهيز المحلة بمعداتها ولوازمها وخيولها وأخبيتها وبضائعها على أن المحلة المسافرة من مدينة تونس تمثل النواة الرئيسية للمحلة وليس كامل المحلة، إذ تلتحق بها في أثناء مسيرها عساكر زواوة وعساكر الثغور كالباجية والكافية إضافة إلى المزارقية[4].

- عادة التسوّق: حيث يتزامن خروج المحلة مع ذروة الدورة الاقتصادية في دواخل البلاد إذ تتكثف خلالها عمليات التبادل التجاري، وتتم هذه المبادلات وفق خريطة جغرافية-اقتصادية تشمل ثلاث مناطق رئيسية وهي: المناطق الحبوبية والساحل الزيتوني والجنوب التمري. وهذه الأسواق أدت بصفة غير مباشرة إلى مزيد إحكام قبضة السلطة المركزية على المجال إذ تتحول المحلة عند إقامتها إلى سوق

1 . الأرقش (د) وبن طاهر (ج) والأرقش (ع - ح) ،**مقدمات ووثائق**، م . س، ص 115 .

2 العزيزي (محمد الحبيب)، " محلة الشتاء والصيف "، **الكراسات التونسية**، عدد 172، مجلد XIX، الثلاثية الأولى، 1996، تونس، ص 13 .

3 العزيزي (محمد الحبيب)، **نفس المرجع والصفحة** .

4 العزيزي (محمد الحبيب)، **نفسه**، ص 21 .

كبرى للبيع والشراء والتبادل وتنشأ عنها ديناميكية تجارية كبرى[1].

ج) المحلة : مؤسسة وظيفية

يتطابق هذا التصور الوظيفي للمحلة مع البناء التاريخي للذاكرة الجماعية والذي يبدأ من النصف الثاني من القرن 17م وهو زمن يعبّر عن قوة العلاقة التي ربطت دواخل البلاد بالمحلة وبالبايليك حيث أصبح الحضور الموسمي للمحلة يمثل حدثا مركزيا في حياة الفاعلين المحليين. ولئن ركزت الباحثة جوسلين دخلية في تحليل الدور الوظيفي للمحلة على منطقة الجريد، إلا أننا نعتقد أن هذه النظرة الايجابية لفعل المحلة وللأدوار التي يمكن أن تقوم بها في تأهيل مجال السيادة هو أمر تؤكده كتب الإخباريين، حيث يذكر صاحب المشرع في حديثه عن حسين بن علي ما يلي "وبعد مرور أيام قلائل من استقراره تجهّز ورحل بمحلة الشتاء كعادة الأمراء المتقدمين، وطرق مدينة القيروان ووجدها على حالة من الهدم والخراب باكية على دثورها، نايحة على معالمها وقصورها. فلاحظها بعين الرعاية، وشملها بساعد برّه وباشر أولا في بناء سورها بالجد والاجتهاد... وصرف عليه من خاصة كسبه مالا جسيما... ثم توجه بنظره السديد إلى تعمير مدينتها وإحياء مساجدها ودورها ومساكنها ودكاكينها وأسواقها واستجلاب أهلها من جميع الأقطار والبلدان..."[2].

لكن منذ بداية القرن 19م أكد كل من الأزهر الماجري[3] ومحمد فوزي السعداوي[4] على وجود رؤية جديدة ترسخ معها الدور الفاعل للمحلة في إعمار البلاد وإنجاز المشاريع، فقد أصبح التزميل مع المحلة مناسبة للإشراف على المشاريع ذات الصبغة العمومية. بمعنى أنه كان يتم تكليف القياد بالتزميل مع المحلات الجبائية والإشراف على المشاريع العمومية التي تعتزم الدولة إنجازها داخل مجال القبائل المزوملة، من ذلك بناء الجسور على الأودية أو إقامة الأبراج العسكرية والحصون أو بعث الأسواق[5]. وبصرف النظر عن أهمية المشاريع أو عدمه فالثابت أن المؤسسة العسكرية لعبت دورا أهم ليس فقط لأنها مؤسسة جبائية فحسب وإنما لكونها مثلت في جميع الفترات عيون السلطة على البلاد والعباد. وفي ما يلي جرد لهذه الوظائف:

1 التايب (المنصف)، "المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني"، **روافد**، العدد الرابع، 1998، ص 25.

2 الصغير (ابن يوسف)، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي**، المطبعة العصرية، تونس 1998، ص 19- 20. ويذكر ابن يوسف أن ابنه محمد باي قد فعل نفس الشيء عندما خرج بالمحلة المعتادة سنة 1758م، فما إن وصل القيروان حتى "باشر بزيارة مشاهد الصالحين وتفقد بناء السور وحرّض العملة على الإسراع في إتمامه".

3 الماجري (الأزهر)، **العلاقة بين المحلي والمركزي**، م. س، ص 211.

4 السعداوي (محمد فوزي)، **ظاهرة الأعيان المحليين في الأوساط القبليّة من خلال قبائل السباسب العليا الغربية : (1855 – 1939)**، ش. د. م، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – تونس، 2001 – 2002، ص 156.

5 تعرّض الباحث الأزهر الماجري إلى مثالين لهذه المشاريع :

إشراف قضوم بن محمد خلال أربعينات القرن 19م على الأشغال التي أمر أحمد باي بانجازها والمتمثلة في ترميم جسر وادي الدرب الذي يعود الى العهد المرادي وهو معبر ضروري للمحلة عند مرورها بمجال الفراشيش. كذلك بناء سد بهنشير قرقور بفوسانة إضافة الى إنجاز المنشآت المائية على وادي الحطب لري هنشير القصرين بعد إلحاقه بأملاك البايليك.

- دعوة قايد أولاد وزّاز وأولاد ناجي وقايد أولاد علي إلى التزميل بحيدرة صحبة عروشهم لإنجاز البرج العسكري بها، وقد شاركت في إنجازه عروش الزغالمة وأولاد بوغانم باعتبار أنّ البرج مجاور لأراضيهم.

- **الوظيفة الاقتصادية**: حيث اكتسبت المحلة منذ العهد الحسيني وظائف جديدة لاسيما الوظيفة الاقتصادية، حيث لعبت دورا هاما في تطوير المجال القبلي والريفي ومثلت فرصة لتنشيط حركة المبادلات التي كانت تتم وفق خريطة ثلاثية الأبعاد شملت ثلاث مناطق رئيسية وهي: منطقة الحبوب الغربية ومنطقة الساحل الزيتوني ومنطقة الجنوب التمري. هذه الخريطة التبادلية هي أكثر تعقيدا لأنها تشمل عشرات الأسواق الريفية والقروية الأسبوعية واليومية والتي يصل عددها إلى 67 سوق تكونت أساسا خلال القرنين 18 و19م[1].

غير أن ما يهمنا في هذا المجال ليس دراسة الأسواق كوسيلة اعتمدت عليها الدولة لمزيد إحكام سيطرتها على المجال وإنما كفضاء ينشط بمناسبة قدوم المحلة. وهنا تستوقفنا شهادة هامة لصاحب المشرع تحدث فيها عن أهمية سوق بوسديرة الذي يلتئم عند حلول المحلة بباجة فيقول في هذا الصدد " فإذا نزلت المحلة ببوسديرة اجتمعت دريد بنجوعها وقصدت هذا المكان...وتهرع إليه التجاروالصناع وكل من له صنعة والبائع والشاري من جميع البلاد يقصد هذا السوق لما فيه من البيع والشراء والصنعة والربح... فتنزل المحلة طرف الخباء في السانية لا يقدر أحد أن يمد يده ولو اشتاقت نفسه لشاهية إلا بالبيع ودفع الثمن ليس على البائع غبن، فتربح أهل الأسواق والصنايعية من أهل المحلة بالشراءات المرضية..."[2]. ونعتقد أن هذه الشهادة على درجة كبيرة من الأهمية إذ تلقي الضوء على عدة معطيات يمكن إجمالها في التالي:

- أولها: الحركية الاقتصادية غير العادية التي يفرزها وصول محلة باجة علي اعتبار العدد الهائل من التجاروالحرفيين الذين يشاركون في الدورة الاقتصادية والذين يجنون من وراءها أرباحا هائلة. ولمّا كانت مدة إقامة المحلة بباجة طويلة (إذ تصل إلي 40 يوما) فلنا أن نتصور حجم التبادل وأهمية السلع التي يتم تداولها والمكانة التي تمتعت بها هذه السوق لدى سكان الجهة.

- ثانيها: مدى انسيابية المبادلات التجارية والطابع الشفاف الذي كان يرافق عملية البيع والشراء، ومرد ذلك توفر عنصر الأمن بفضل الحضور العسكري لعناصر المحلة أنفسهم بما يغلق الباب أمام أية تجاوزات قد ترافق العملية التبادلية. ورغم أننا عثرنا في شهادة أخرى لصاحب المشرع على صورة سلبية لحضور المحلة بباجة ركزفيها الكاتب علي الضيق الذي كان يصيب سكان المدينة جراء الحضور الموسمي للمحلة[3]، فإننا نعتقد أن هذه الصورة لا يمكن تعميمها على كامل دواخل البلاد لأن ذلك مرتبط بالسلوك الفض لفئة من الجند عملت على السطو والاستيلاء على الأرزاق الناس. لذلك تبقى المحلة مؤشرا لمدى نجاح السلطة الحاكمة في خلق آليات دمج وإلحاق وصهر للمجموعات القبلية في دواخل البلاد. فحلول المحلة بالجريد مثلا كان مناسبة هامة للمضاربين والملتزمين والمستفيدين من الرهن العقاري[4] العناصر المرافقة للمحلة وتجارها كانوا يتزودون بالمواد التي ينتجها الجريد لا سيما

---

1 التايب (منصف)، " المجال والسلطة "، م . س، ص 25 – 26 .

2 ابن يوسف (الصغير)، **المشرع الملكي**، م . س، ص 39 - 40 .

3 يتحدث صاحب المشرع عن أنه أول من ابتلى بجند المحلة وتسلط عليه نهبهم فطال سانية كانت على ملكه، ويختم شهادته بجملة عبر فيها عن الطابع الهمجي لسلوك جند المحلة قال فيها "وجميع قرى إفريقية مرتاحون وفي عيشهم متنعّمون إلا قرية باجة متنغصون في كل حاجة وفي الرزق أقل ومن اليهود أذل"، المشرع، ص 262 .

4 العزيزي (م – ح)، " محلة الشتاء والصيف "، م. س، ص 48 .

التمور والمنسوجات الصوفية. كما أن الدولة كانت تأخذ التمور من أهل الجريد في شكل ضرائب عينية، ثم تكلف قبيلة دريد بالمتاجرة بها على أن تحاسب البابليك فيما بعد على ما تبيعه من ذلك وتشتري لمصالح البايليك عدائل ومراقيم ووزاري من نفزاوة[1].

- **الوظيفة التحكيمية:** حيث تجمع المصادر التاريخية على أن الوظيفة التحكيمية للمحلة بدأت منذ العهد المرادي ولا سيما مع حمودة باشا المرادي الذي اتخذ قاض خاص بها يسافر مع المحلة لحل المشاكل الشرعية الطارئة التي كانت تتصل بجند المحلة أو سكان المناطق التي تمر بها في أثناء سيرها، كما يشرف القاضي على جمع أموال الجباية وذلك اقتداء بالحفصيين. ونظرا لأهمية خطة القضاء فقد كان قاضي المحلة يلازم أمير المحلة وكبار الضباط، ولذلك أسندت هذه الخطة إلى قضاة باردو على غرار محمد البحري ومحمد الطيب بن سلامه ومحمد النيفر وصالح فرحات. وخلال القرن 19م تكرس البعد التحكيمي بالتزامن مع تنامي الوظيفة الاقتصادية التبادلية للمحلة[2]، فرغم انشغال حسين بن علي بمحاربة ابن أخيه، فإنه أمر ولده محمد بالسفر بالأمحال ووصّاه "بالرفق بالرعية وإجراء الأحكام المرضية"[3].

إن انتصاب المحلة وإقامتها لفترة طويلة نسبيا مثل فرصة لتطبيق سلطة الشرع وفرض سلطة الدولة، فعندما يقيم الباي في دار توزر فإنه يبادر مباشرة إلى الفصل في القضايا التي تتعلق بكامل سكان الجريد ونفزاوة والجنوب الغربي[4]. كما أن نفس المهام كان يضطلع بها الباي عند إقامته في باردو باجة[5]. وفي سبيل تحقيق ذلك كان ينشئ بلاطا شبيها ببلاط باردو تتجسم فيه جميع الخطط والوظائف الإدارية المركزية ومن أهمها:

- ديوان المحلة: وهو مجلس القيادة يحضره كبار الضباط والحوانب وقواد الفرق المسافرة ويرأسه الباي ويحضره أهل الولاء والصلاح من أهل الحاضرة والقيروان والجريد. يؤلف الباي بذلك حكومة متنقلة ومركزا حقيقيا للفصل في ما يطرأ من قضايا ونوازل.

- الدائرة: وتمثل بطانة الباي من أعضاء القيادة العليا لفرسان المخزن وأوجاقه من قبائل دريد والحنانشة والشنانفة وتنظر في قضايا التعدي القبلي والغزوات والصراعات[6]. وقد كان الديوان والدائرة بمثابة الأجهزة العسكرية-القضائية التي تفرض سلطة الدولة وتطبق الشرع. وتشير المصادر التاريخية إلى أن البايات كانوا يغالون في محاسبة الجناة ويسلطون أقصى العقوبات على المعتدين:

والأرقش (د) ابن طاهر (ج) الأرقش (ع . ح)، **مقدمات ووثائق**، م . س، ص 120 .

1 HENIA (Abdelhamid), **Le Grid : ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676 – 1840)**, Publication de L'Ecole Normal Supérieur de Tunis, 1980, p 208.

2 دالي (حمادي)، **النفوذ المحلي**، م . س، ص 164- 165 .

3 ابن يوسف (الصغير)، **المشرع الملكي**، م . س، ص 181 .

4 GUERIN (Victor), **Voyage archéologique dans la régence de Tunis**, Paris, 1862, T1, P 261.

5 يذكر صاحب المشرع في معرض حديثه عن حسين بن علي "إلى أن يصل إلى بلد باجة فيدخل باردو وتنزل المحلة قدّام باردو ويجلس على تخته لفصل الحكومات ودفع الظلامات ورفع الخطيات وجميع الحاضر والباد آمن على رزقه ليس له معاد"، ص 42.

6 العزيزي (محمد الحبيب)، **نسخة من الأطروحة**، م . س، ص 319 – 321 .

من ذلك أن محمد باي لما سار بالمحلة إلى القيروان وأقام بظاهرها سنة 1758م بادر إلى تفقد تصرف العمال، فاشتكى عرش جلاص عاملهم المعروف بـ"كبير الراس" وعدّدوا بحضوره مساوئه وشدة تعسفه فأمر في الحين بقطع رأسه[1].

غير أن المصادر التاريخية المحلية والأجنبية لاحظت جميعها وجود تراجع لافت في الوظيفة التحكيمية وتهاون في تطبيق أحكام الشرع منذ النصف الثاني من القرن 19م، مما يعبّر عن اهتراء المؤسسة القضائية وتلاشي دورها في فصل النوازل. فقد جاء في تقرير لشارل تيسّو CHARLES TISSOT ذكر فيه أن الباي لما تجاوز القيروان كان غير مكترث لتذمرات أهل البلدان والواحات ولتشكيهم من التعديات المتتالية التي كانوا يتعرضون لها من طرف القبائل كقبيلة الهمامة التي كانت تفرض شروطها خلال غياب المحلة. ويضيف التقرير أن عمليات السطو والنهب والقتل كانت تتم على بعد مسافة يوم واحد من الجريد حيث كانت تقيم المحلة وتطال حتى القبائل المخزنية نفسها. والأقرب إلى الظن أن الهاجس الجبائي واستخلاص الضرائب هو الذي أصبح يهم السلطة أكثر من اهتمامها بفصل النوازل وملاحقة المجرمين. وقد بلغ الضعف بالمحلة درجة لم تعد قادرة بعدها على الوصول إلى الأعراض جراء سيطرة قبيلة زيد[2]. ولذلك نعتقد أن تآكل الوظيفة التحكيمية للمحلة وتراجع دورها القضائي هو الذي أدى إلى وضع مشروع قانون إصلاح المحلة لسنة 1860م والذي يعطي صلاحيات واسعة لمجلس المحلة في معاقبة الجريمة لاسيما تلك التي تصدر عن جند المحلة[3].

2. المحلة: تدريب متواصل على ممارسة السلطة

يتخذ سفر المحلة عدة أشكال. لكن قد يحصل أن يتم تجهيز أكثر من محلة، والغالب على الظن أن هذا الخروج يحدث عندما تعجز المحلة الواحدة عن تحقيق أهدافها المنتظرة. فبالنسبة للأمحال التأديبية-الردعية التي نطلق عليها "أمحال الحرب" والتي تخرج بصفة استثنائية في غير الأوقات المعتادة ومن غير الطريق المعهودة يكون الهدف هو تحقيق دعم عسكري يفضي إلى مفاجئة الخصم وشل قدرته على المقاومة وتحقيق تفوق تكتيكي. هذا الأمر أكدت عليه روايات المخبرين في الحرب ضد الجزائر سنة 1807م حيث وقع توجيه محلتين إضافيتين بهدف استغلال فرصة إراحة محلة الجزائر بالكاف عندما كانت في طريقها إلى الحاضرة، وهو ما سمح بمباغتة عسكر الجزائر لاسيما وأن النخبة الحاكمة في تونس كانت تدرك وقتذاك أن إخراج محلة واحدة لم يكن ليحسم الحرب لصالحهم. أما بالنسبة للأمحال الاعتيادية-المنتظمة فيعدّ تجهيز الأمحال المزدوجة مسألة استثنائية وأسلوبا لجأت إليه السلطة الحسينية في ظروف دقيقة تميزت أساسا بوجود تهديدات داخلية حقيقية مثلتها القبائل الرافضة لدفع المجابي أو تلك التي جعلت من نفسها شرعية موازية للسلطة. وهذا يجعلنا نقر بأن النخبة الحسينية الحاكمة في تونس استطاعت أن تستنبط تكتيكات عسكرية أتاحت لها احتكار

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 1، الجزء 2، ص 158.

2 Ministère de la Guerre, Etat major de l'armée, **Archives historiques, série Tunisie, Bobine L, 32 bis**, rapport CHARLES TISSOT.

3 أ. و. ت، ملف 934، صندوق 175: مشروع قانون الخدمة الداخلية بالمحلة المنصورة حال سفرها. عرضها المجلس الأكبر في صفر 1278 هـ (أوت 1861م).

السلطة. وتشير المصادر التاريخية أنه تمّ تجهيز محلة إضافية في ظروف اتسمت بشدة دقتها، ففي سنة 1747م عمد علي باشا إلى إسناد محلة ابنه محمد باي بمحلة ثانية بقيادة ابنه يونس باي وحقق بذلك هدفين : أولهما إسناد محمد باي الذي كاد أن يستسلم أمام "الجبالية"، وثانيهما إبعاد ابنه يونس باي عن الحاضرة بعد أن تأكد من أنه كان يطمح في الوصول إلى السلطة. وفي ما يلي قائمة لأهم الأمحال المزدوجة التي خرجت منذ بداية القرن 18 وإلى حدود بداية القرن 19م.

جدول 1: أهم الأمحال المزدوجة التي خرجت من بداية القرن 18 إلى بداية القرن 19م :

التاريخ	الظروف	المكونات	المصدر
1735 م	محاربة حسين بن علي لابن أخيه علي باشا الذي عاد مدعوما من الجزائر	- محلة قادها حسين بن علي وابناه علي باي ومحمود باي. - محلة كبيرة قادها محمد باي بن حسين بن علي .	ابن أبي الضياف (أ)، المجلد 1، الجزء 2، ص 110
1747 م	ثورة أهل عمدون والجبالية الذين رفضوا دفع الجباية	- محلة قادها محمد باي ابن علي باشا لكنها فشلت بسبب ضعف شخصية الباي. - محلة ثانية جاءت لتعزيزها بقيادة يونس بن علي باشا والذي كان منشغلا بمحاربة أهل الساحل والجريد، وبوصول يونس باي انتقلت قيادة المحلتين إليه ونجح هذا الأخير في إخماد نار الفتنة ورجع إثرذلك إلى الحاضرة.	ابن أبي الضياف (أ)، المجلد 1 الجزء 2، ص 136
1749 م	محلة الشتاء العادية محلة الصيف العادية وقمع تمرد وشتاتة	- محلة العسكر المعتادة خرج بها يونس باي. - محلة ثانية خرج بها سليمان باي بن علي باشا. - محلة ثالثة ضمت سائر الفرسان قادها علي باشا بنفسه واستخلف ابنه محمد باي على الحاضرة . - حافظ فيها علي باشا على نفس مكونات محلة الشتاء المذكورة أعلاه وحافظ على نفس القيادات العسكرية.	- ابن أبي الضياف، المجلد 1 الجزء 2، ص 137-136 - بن عبد العزيز (ح) الكتاب الباشي، ج 1 1980-1981، ص 67
جانفي 1807م ماي 1807م	الحرب ضد الجزائر الحرب ضد الجزائر	- محلة لقسنطينة بقيادة سليمان كاهية الأول اقتصر فيها على عسكر الترك والمخازنية من الحوانب والصبايحية وقبيلة دريد وفرسان من عروش ونيقة. - محلة بقيادة سليمان كاهية آغة وجق باجة. - محلة من فرسان الأعراض بقيادة عاملها حميدة بن عياد وكل هذه الأمحال تحت قيادة سليمان كاهية الأول - محلة زواوة بقيادة أحمد بن عمارباش حانبة انطلقت في 29 ماي 1807م. - محلة بقيادة يوسف صاحب الطابع في 12 جوان 1807م. - محلة زواوة بقيادة حمودة الأصرم خوجة زواوة انطلقت في 28 جوان 1807م.	ابن أبي الضياف (أ)، المجلد2 الجزء 3، ص 50-37
1824م	ثورة علي بن مصطفى من حوانب الترك ادعى أنه من ذرية علي باشا	- محلة بالعسكر والمخازنية . - محلة بعسكر زواوة والكل تحت قيادة مصطفى باي، وقد كاتب مزارقية العروش أن يلتفوا على المحلة.	ابن أبي الضياف (أ) الاتحاف، المجلد2، الجزء 3، ص 155

وباعتبارها تدريبا هاما على السلطة فإن مؤسسة المحلة عرفت طوال القرنين 18 و19م عدة تحولات أفضت إلى بروز أشكال جديدة في التعبئة والتنظيم أهمها:

أ) تبلور ظاهرة الاستعفاء

تتحدث كتب المخبرين عن هذه الظاهرة في إشارة إلى امتناع قائد المحلة عن السفر. لكنها لا تتفق على تحديد تعريف دقيق للاستعفاء. فالصغير بن يوسف في كتابه المشرع يشير إلى أنها تعني أحيانا تعيين من ينوب في قيادة المحلة[1]، وهي تعني لدى آخرين استخلاف شخصية بعينها تتوفر فيها مواصفات القيادة وتكون قريبة من المؤسسة العسكرية لتسيير المحلة[2]. أما عند ابن أبي الضياف فهي تفيد معنى التفويض، ويذكر في هذا الخصوص أنه "لمّا تمهدت المملكة وانسدل برد العافية، رأى الباي حمودة باشا الحسيني أن مباشرة السفر بالأمحال لا داعي لها وربما تضيع بسببها مصالح أهم منها في الحاضرة، فجعل السفر بمحلتي الصيف والشتاء للكاهية ... وحسبه جمع الجباية وتأمين السبل وردع أهل الحرابة والفساد ... ولم يفوض له أمر الولاية والعزل"[3].

ومهما يكن من أمر فإن التفويت في قيادة المحلة هو مسألة استثنائية وظرفية ولم يشكّل القاعدة. وعلى الرغم من أن ظاهرة الاستعفاء هي تقليد حسيني إلا أننا نلمس تدعمها في أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م. وهو أمر مرتبط بنضج مؤسسات الدولة وتعقد مصالحها، فاتجاه أعضاء السلطة الحاكمة إلى الاستعفاء يشير إلى وجود مركزة تدريجية للحياة السياسية وإلى بداية انحصار جل العمل السياسي في الحاضرة. هذا الاستنتاج نحو تدعّم المركزة أشار إليه ابن أبي الضياف عندما لاحظ أن تسيير الأمحال بشكل دوري يفضي إلى ضياع مصالح أكثر أهمية في الحاضرة. هذا التوجّه الجديد يعكس وجود رغبة واضحة لدى النخبة السياسية في مزيد تدعيم سلطتها بالحاضرة وسعيها إلى ربط مصير الإيالة بمحيطها المتوسطي خاصة بعد أن أدركت هذه النخبة خطورة التحولات التي كانت تحصل في المتوسط في أواخر القرن 18م في أعقاب تبلور الطموحات التوسعية لنابوليون بونابرت في المنطقة العربية.

وتذهب مصادر أخرى في تفسير تبلور ظاهرة الاستعفاء بحالة الاستقرار الداخلي وتراجع الاحتقان في دواخل البلاد وهو ما أفضى في رأيهم إلى ظهور أشكال جديدة لقيادة الجيش المسافر كالتوكيل والتفويض والتعيين. ونعتقد أن بروز هذه الأشكال من الإنابة العسكرية في نهاية القرن 18م يدعم فكرة وجود توافق غير مسبوق داخل أفراد الأسرة الحسينية الحاكمة، وهو ما يعكسه أسلوب تعيين

---

1 ابن يوسف (الصغير) ،**المشرع الملكي** ،م. س ،ص 181. يذكر الكاتب "ولمّا حضر وقت خلاص مجبي الرعية ورأى الباي حسين أنه مشغول بهذه القضية (محاربة ابن أخيه) أمر ولده وعيّن معه مسعود كاهية يأتيه من باجة ومن هو باق عنده من شواش وصبايحية".

2 ابن يوسف (الصغير) ،**المشرع الملكي** ،م. س ،ص 291 . يضيف الكاتب " ولما تهّنى حسين بن علي من ابن أخيه علي باشا ... وخمدت نار الفتنة وارتاح من حربه مع ابن أخيه...فاستخلى الباي بنفسه وفكر في سفره أوراحته فمالت نفسه إلى الراحة لما أصابها من كثرة التعب فاستخلف باش كاتبه ووزيره قاسم بن سلطانه على المحال وتخليص الرعية من العوايد والمال".

3 ابن أبي الضياف (أحمد) ،**إتحاف أهل الزمان** ،م. س ،الدار العربية للكتاب، المجلد ،2الجزء ،3ص 19 .

أمير المحلة والذي لم يعد يمثل مشكلا خطيرا كما كان عليه الأمر في الفترة التأسيسية حين أدى الخلاف على ولاية العهد وقيادة المحلة في الثلث الأول من القرن 18م إلى اندلاع حرب أهلية دامية بين حسين بن علي وابن أخيه. كما نعتقد أن ترسّخ تقاليد المحلة سمح بتطبيع الحياة السياسية، فقد أصبح تعيين الابن أو ابن الأخ أو الأخ أو أحد أعوان الدولة في قيادة المحلة يحظى بإجماع واسع وباتت تسمية هذا أو ذاك تتم من دون هزّات سياسية خطيرة[1]. وهو ما يعبّر في نظرنا عن نضج الذهنية السياسية لحكام تونس الذين أصبحوا يعون جيدا أن الحاضرة أصبحت المجال الحقيقي للعمل السياسي، وأنه يمكن الاكتفاء في دواخل البلاد بالحضور الرمزي لأحد ممثلي السلطة الحسينية لاسيما في عهد حمودة باشا الحسيني خاصة بعد تجزؤ القبائل المخزنية العتيدة التي فقدت الكثير من سطوتها مثل دريد وجلاص والهمامة والحنانشة، فلم تعد المجابي في عهده المصدر الوحيد لمداخيل الدولة إذ انتعشت الحياة الاقتصادية ونشطت التجارة الخارجية خاصة مع بداية تشكل طبقة مركانتيلية وانتشار الأمن بما سمح بفتح آفاق اقتصادية جديدة.

إذن نعتقد أن ثمة تآكلا لمؤسسة المحلة كوسيلة أساسية في ممارسة السلطة، لكنها حافظت على دلالتها السياسية كمؤسسة للاستخلاف وتخريج الملوك. ويمكن أن نبرهن على وجاهة هذا التحليل من خلال الرسالة التي كتبها محمد باي إلى أحمد باي وخطها له أحمد بن أبي الضياف، يطلب فيها إعفاءه من السفر بالأمحال معلّلا ذلك بعجزه عن الخروج مرتين في السنة وصعوبة جمع المجابي أمام امتناع بعض القبائل عن الدفع. ويبدو أن الرسالة تتضمن قبول إعفاء محمد باي من السفر لوجاهة الحجج التي قدمها لكنه لم يقبل تنازله عن منصبه كقائد للأمحال. ويورد ابن أبي الضياف فحوى الرسالة التي بعث بها أحمد باي إلى محمد باي ذكر له فيه ما يلي "لو فكّرت في الحال ما طلبت هذا الاستعفاء وإن استعفيت من السفر فلا يسعك الاستعفاء من اسم باي المحال، لأنه في المعنى ولاية العهد ... ومهما تيسّر لك السفر فأنت في خطّتك"[2].

ب) المحلات الاستعراضية و" مسرحة " العمل السياسي

تفيد المصادر التاريخية أن هذا النوع من الأمحال لم يظهر إلا منذ أواسط القرن 18م وتحديدا مع علي باشا وتواصل في فترة حمودة باشا الحسيني[3]. ويعبر الخروج الجماعي لأفراد الأسرة الحاكمة عن

1 يذكر ابن أبي الضياف أن محمود باي عين سنة 1815 أخاه إسماعيل بايا للسفر بالمحال، ثم في نفس السنة عين ابنه حسين باي . ثم لما طلب هذا الأخير الاستعفاء من السفر انتقلت المحلة إلى أخيه مصطفى باي وظل مصطفى باي قائد الأمحال حتى عندما ارتقى حسين باي إلى منصب باي تونس، **إتحاف أهل الزمان**، م. س ،المجلد ،2الجزء ،3ص 112 .

ثم إن مصطفى باي عيّن ابنه أحمد باي للسفر بالمحال سنة 1835 وفي نفس السنة عيّن ابنه أحمد باي للسفر بالمجال سنة 1835 وفي نفس السنة عيّن لنفس المنصب ابن أخيه محمد باي "جبرا لخاطره"، **إتحاف أهل الزمان**، م. س ،المجلد ،2الجزء ،3ص 197 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، الدار التونسية للنشر، الجزء 4، ص 129 .

3 هي ظاهرة ميزت حمودة باشا الحسيني دون غيره من أمراء تونس واعتمدت في ذلك على رسالة من ماجرا قنصل انكلترا بتونس بتاريخ 16 فيفري 1792 م أوردها الأستاذ رشاد الإمام في كتابه سياسة حمودة باشا .منشورات الجامعة التونسية .1980 ص 96 .

احتفالية غير مسبوقة تعكس وجود انسجام بين أعضاءها لأن هذا الخروج يترافق مع مظاهر الأبهة والتأنق والزينة. ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى مناسبتين خرجت فيهما هذه الأمحال الاستعراضية هما :

- محلة النزهة في عهد علي باشا : وهي محلة استثنائية باعتبار أنها لم تخرج لغايات جبائية أو ردعية كما جرت العادة، كما أن توقيت خروجها كان بدوره استثنائيا على أساس أنها سافرت في فصل الربيع، لذلك صنفت على أنها محلة نزهة. وقد دامت الرحلة 48 يوما من بداية شهر جويلية 1750م إلى نهاية شهر أوت من نفس السنة، ووصل بها الباشا إلى دار بلطة قرب باجة وزار أيضا المدن الغربية الممتدة من القيروان إلي طبرقة[1].

- محلة استعراض العائلة الحاكمة في عهد حمودة باشا الحسيني : وقد رافقته فيها والدته إلى جانب عمه محمود وإخوته إسماعيل ومحمد المأمون وعثمان، وقد خرجت في جانفي 1787م ودامت 105 يوما وهي مدة طويلة نسبيا لأن جولة المحلات العادية لا تتجاوز الشهرين. وقد استخلف الباى في فترة غيابه الوزير مصطفى خوجة الذي كان يجلس كل يوم بالمحكمة لينظر في المظالم، لكنه ظل يرجع إلي الباي لاستشارته في الأحكام التي تخص القضايا الهامة[2]. ورغم قلة المناسبات التي تخرج فيها الأمحال ذات الطابع الاحتفالي فإن خروجها يحمل في نظرنا عدة دلالات وهي :

- أهمية الطابع الاستعراضي المشهدي لهذه الأمحال الذي يظهر الأسرة الحسينية الحاكمة في حالة من الانسجام والتصالح. ونعتقد أن صورة العائلة الحاكمة في تونس تضررت كثيرا جراء الحرب الطويلة والدامية التي خاضها أفرادها من أجل السلطة في إطار ما يعرف بالفتنة الباشية وهو ما جعلها تعمل على بث صورة مغايرة يغيب فيها التطاحن والصراع ويتجلي فيها الوئام والتلاحم والمصالحة السياسية. إن الضرر البالغ الذي أصاب التشكيلة الحسينية الحاكمة جراء الصراع الدامي على السلطة جعلها تسعى إلى ترميم الذاكرة بالعمل على إحضار العائلة عند سفر المحلة حتي تستعيد العائلة هيبتها.

- أن هذه الأمحال تهدف إلى استثمار طريق المحلة بعرض رموز السلطة بشكل علني لأن في ذلك استثمارا لرمزية المحلة كمؤسسة قادرة على اختراق الوجدان من دون أن تكون مجبرة علي ممارسة تكتيكات عسكرية عنيفة على الميدان.

ج) بروز الأمحال النظامية

يعتبر محمد ابن سلامة وأحمد ابن أبي الضياف المصدرين الرئيسيين الذين اعتمدنا عليهما في تتبع أول مشاركة لعناصر الجيش النظامي أثناء خروج المحلة، ويجمع المؤلفين على أن هذه المشاركة تمت في مناسبتين :

- المناسبة الأولى: في أثناء المحلة التي خرجت لقمع ثورة الشيخ الحسين المنتمي للزاوية الشهيرة ببجاوة حيث أشار صاحب الإتحاف إلى أنه في شهر محرم 1253هـ (ماي 1837م) "خرج الوزير شاكير

---

1 ابن يوسف (الصغير)، **المشرع الملكي**، م . س : وهو المصدر الوحيد الذي تناول هذه المحلة.

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 13 .

صاحب الطابع بمحلة من عسكر النظام والمخازنية وبعض المزارقية إلى جبل ماطر وبجاوة..."[1]. ويبدو من خلال المعطيات التي وفرها ابن أبي الضياف أن الشيخ الحسين دخل في خلاف حاد مع الوزير شاكير صاحب الطابع الذي حد من نفوذ رجال الدين وقلص من امتيازاتهم المادية وضيق عليهم خاصة عندما أمسك بمقاليد الوزارة. هذه السياسة أزعجت شيوخ الزوايا لا سيما الشيخ الحسين الذي كان يتمتع بمكانة متميزة في عهد حسين باي حيث كان والده الشيخ عبد الرحمان صاحب الزاوية الشهيرة صهر حسين باي ومن أشد الملتحمين به والمقربين منه. والمهم أن الشيخ حسين ناصب الوزير شاكير صاحب الطابع العداء وأعلن عليه العصيان بعد أن ضمن تحالف أهل بجاوة معه، وأصبح يشن الغارات على أهل القرى الفلاحية ويقطع الطرق ويثير الرعب في صفوف الأهالي. ورغم أن حركة العصيان كانت محدودة ومحصورة جغرافيا إلا أن الوزير شاكير أعد لمحاربتها محلة شارك فيها لأول مرة الجيش النظامي. ولذلك نعتقد أن هذه المشاركة الضخمة تتنزل في إطار الطموحات السياسية لشاكير صاحب الطابع الذي استغل إشرافه على المؤسسة العسكرية النظامية ليقدم نفسه على أساس أنه الأصلح لإدارة الدواخل والأقدر على فرض سلطة الدولة. ويمكن أن نلمس ذلك من خلال القسوة والشدة التي جابه بها الوزير زعماء التمرد[2].

وإزاء هذه القسوة في التعامل مع الخصوم وحالة التعبئة الواسعة فإن شاكير صاحب الطابع رسخ لدينا حقيقة تواصل وجود طبقة سياسية عنيفة تذكرنا بذات العنف الذي كانت تعتمده الأمحال التي كان يقودها البايات المراديون في فترة كان العنف يمارس فيها بطريقة مفضوحة وعلنية. كما أدرج نفسه كسليل لذلك التراث التسلطي الذي لا تتوانى فيه السلطة عن استعراض مشاهد الترويع الجسدي بأسلوب لا إنساني يخرج عن المعقول.

- المناسبة الثانية: كانت في إطار قمع ثورة الأعراض التي وقعت على خلفية فرض ضريبة "المحصولات"، وهي ضريبة نقدية على التجارة في الأسواق شملت جميع أنواع البضائع "حتى قيل إن المحصول كان يطلب على دفن الميت من بني آدم"[3]. ولمجابهة هذه الثورة خرجت محلة في 7 ماي 1840م وعادت في 26 أوت 1840م ووصفها صاحب العقد المنضد حيث ذكر أنه " في سنة 1256هـ (1840م) أذن أحمد باي بجمع آلات الحرب وهيأ نفسه للسفر بذاته ... واحتفل لهذا السفر غاية الاحتفال، وأتى فيه بما لم ينسج مثله على منوال، وجرى على قانون الأمحال النظامية ولم يكن قبل ذلك يعرف هذا الاصطلاح"[4]. ويضيف بن سلامه في شهادته أنه "خرج معه بمحله لم يقع قبلها مثلها بمدد وعدد وكان المسافر ثلاث آلايات التي أحدثها وآلاي الخيالة وبرنجي آلاي الطبجية صحبة 21 مدفعا"، ويعلق صاحب العقد المنضد على قوة الحشد العسكري أن الداعي إلى هذا السفر هو رغبة أحمد باي في "رؤيته للعسكر الذي أحدثه كيف حاله وما مآله إذا وقع قتال". كما وصف هذه المحلة ابن أبي الضياف

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 3، ص 217 .

2 يذكر ابن أبي الضياف "وأتى الوزير برؤوس الفتنة عند انجلاء غيهب الحرب، ومثّل بأبدانهم من الضرب المبرح وعبث بأجسادهم قاره محمد عبث الصبيان بالحيوان من قطع الآذان وتأليم الأبدان وغير ذلك مما لا يبيحه شرع ولا عقل..."، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 217 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 3، ص 44.

4 ابن سلامة (محمد)، **العقد المنضد في أخبار المشير أحمد**، مخطوط عدد 18618، الورقة 66 - 68 .

فذكر أنه "أشرك فيها جيشا عرمرما تكون من العسكر النظامي والطبجية بمدافعهم وعسكر الخيالة إلى جانب مشاركة الجند غير النظامي من حوانب وصبايحية"[1]. وأضاف أن أحمد باي جهز أسطولا بحريا لنقل الآلات والمونة والتجهيزات وغير ذلك. كما أنه أسس لأسلوب جديد في التعبئة العسكرية للمحلة حيث جعل مشاركة مزارقية العروش اختيارية، وقد كانت العادة في السابق أن كل عرش من عروش العربان به عدد يسمون مزارقية يسافرون مع المخازنية في البعوث ويرافقون المحلة أثناء تنقلها ويساندون العمليات العسكرية التي تقوم بها[2]. ويستفاد من هذا الوصف المستفيض لأول مشاركة للجيش النظامي في أعباء المحلة ما يلي:

- أولا: أن هناك هواجس كانت تحملها النخبة السياسية في تونس تتمثل في ضرورة وضع هذا الجيش الجديد موضع الاختباروذلك من خلال إقحامه في مواجهات عسكرية داخلية. كما أن التحليل التقييمي لوقائع محلتي 1837م و1840م يؤكد أن تشريك الفرق العسكرية النظامية مثل فرصة حقيقية للمتراهنين على السلطة لاختبار درجة ولاء الطبقة العسكرية الجديدة. ففي محلة الوزير شاكير كانت فرصة لاختبار درجة ولاء العناصر النظامية المستحدثة لشخص الوزير المتنفذ داخل الجهاز الحاكم والطامح إلى قلب المعادلة السياسية لصالحه. بينما في محلة الباي أحمد كانت اختبارا لإثبات قدرة العسكر النظامي على اكتساح مجمل مجال الايالة، بدليل أن هذه المحلة شاركت فيها تقريبا كل العناصر النظامية التي استحدثتها الباي وقتذاك بما في ذلك الجيش البحري، وأنها قضّت فترة طويلة أثناء رحلتها والتي تواصلت من 7 ماي 1840م إلى 26 أوت من نفس السنة إذ يذكر ابن أبي الضياف أن الباي لم يترك مدينة ساحلية إلا وزارها. لذلك نعتقد أن أهداف كل من شاكير صاحب الطابع وأحمد باي تتجاوز مجرد استعراض القوة، وإنما الرهان على المؤسسة العسكرية الجديدة في مجابهة التحديات الداخلية. ولعل أحمد باي كان يعي جيدا خطورة التحالفات التي نسجها شاكير مع قيادات الجيش النظامي لاسيما في جهة الساحل وعاين علاقته الحميمية بهم إذ يذكر ابن أبي الضياف أنه "استبدّ بهم (أي عسكر الساحل) ومازج كبرائهم"[3]. لذلك عمل ولي للعهد أحمد باي على تصفية منافسه سنة 1837م بعد اتهامه بالتآمر للإطاحة بالباي.

- ثانيا: تدعم الاتجاه نحو الاستغناء التدريجي على الفرق غير النظامية. وقد عاينا هذا المسعى منذ 1830م مع الوزير شاكير صاحب الطابع، لكنه تدعم أكثر مع أحمد باي الذي أقر ولأول مرة عدم الاعتماد على مزارقية العروش وبات يعول أكثر فأكثر على الفرق النظامية التي أشرف بنفسه على إنشائها وتجهيزها. وقد يشير ذلك في نظرنا إلى مساعي لتغيير في شبكة العلاقات الولائية داخل الطبقة الحاكمة من التعويل على القبيلة المخزنية التي تؤدي خدمات عسكرية موسمية، إلى الاعتماد على الجند النظامي الملتزم بتقديم خدمات عسكرية دائمة مقابل رواتب منتظمة.

وبالتوازي مع هذه التطورات الميدانية تبلورت إستراتيجية الإسناد البحري، حيث تزامن تحرك الجند النظامي مع توجه سفن عسكرية إلى منطقة الأعراض تحمل المؤونة والأسلحة وغيرها، وهي

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 12 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 4، ص 12 - 14 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 218 .

إستراتيجية جديدة تمكن من سرعة الحركة والقدرة على المباغتة وهي عناصر من شأنها أن تضمن حسم نتيجة المواجهة.

د) عود على بدء : إحياء تقاليد المخزنة في التعبئة

إثر صعوده إلى السلطة سنة 1855م واجه محمد باي خطرا داخليا مزدوجا تركّز في التخوم وتمثل في ثورة عروش ماكنة وخمير ووشتاتة والشيحيّة في التخوم الشمالية الغربية. إلى جانب ثورة غومة المحمودي في منطقة الأعراض في التخوم الجنوبية التي رفض سكانها دفع الإعانة. وقد مثلت ثورتي التخوم في الشمال والجنوب تهديدا حقيقيا لوحدة وتماسك المجال الداخلي وأثارت شكوكا حول جدوى السيطرة على التراب الداخلي. وقد بينت التطورات التي أعقبت هذه الموجة من التمرد أن مناطق الحدود ظلت مجالا مائعا باستطاعته أن يكون خارج دائرة نفوذ البايليك لاسيما وأن ظهور هذه الثورات أحدث انفلاتا أمنيا لافتا وساهم في إشاعة الفوضى الداخلية على نطاق واسع[1].

وأمام هذه الحقائق الجديدة - القديمة وجدت السلطة نفسها في وضع حرج خاصة وأن حركة العصيان هذه تزامنت مع عملية تسريح واسعة لجزء هام من الجند النظامي. كما تزامنت مع انتشار مرض الكوليرا في الإيالة وهلاك عدد كبير من السكان. وفي هذه الظرفية الدقيقة اتخذت الطبقة الحاكمة في تونس إجراءين كان لهما دلالة هامة لا بد أن نقف عندها وهي:

- أولا: تم توجيه محلتين إحداهما محلة الصيف الاعتيادية بقيادة محمد الصادق في أوت 1856م وقع تطعيمها فيما بعد بعدد من الجند النظامي الذي كان تحت إمرة الباي. أما المحلة الثانية فقد سافرت إلى الأعراض في سبتمبر 1856م تحت إمرة محمد خزندار عامل سوسة والأعراض وتشكلت من الفرسان المخازنية والعروش، ودعمها الباي بآلاي من العسكر النظامي بالساحل والطبجية وجهزها بالمدافع .

- ثانيا: سجلنا عودة لافتة إلى الإرث المخزني في عملية التعبئة حيث أمر الباي العروش بالالتفاف حول محلة أخيه محمد الصادق، وفوض محمد خزندار في اختيار العروش التي يراها مناسبة لمساندته في محلة الأعراض. والمهم في نظرنا أن الظرفية الداخلية الحرجة أملت على محمد باي إحياء التقاليد الحسينية في الاعتماد على السند القبلي من العروش المخزنية. كما أن أحداث سنة 1856م أكدت أن التشكيلية الحسينية ظلت تعتمد على بعض القوى القبلية في ضرب حركات التمرد الداخلي. وعلى الرغم من انحسار الخطر الداخلي الذي كانت تمثله القبائل الممانعة واعتماد السلطة على المؤسسة العسكرية النظامية منذ إنشاءها في أواخر 1830م، فإنها ظلت توظف تقاليدها في المخزنة وتعتمد على ولاءاتها القبلية لمقارعة الأعداء. وهذا يجعلنا نقر أن تجربة الإصلاح العسكري في تونس والتي قامت على إنشاء جيش "وطني" بالمعنى الحديث للكلمة لم تنجح في اجتثاث ولاءاتها القديمة مع بعض القبائل العتيدة. ولذلك حافظت الدولة في تونس على بعض سماتها التقليدية، ويبرز ذلك من خلال تواصل وجود مجتمع ممانع ومستعص : بمعنى وجود جزء من الفاعلين الاجتماعيين خارج دائرة الضبط والاحتواء. إلى جانب تواصل وجود مبالغة في استخدام العنف المادي عند مواجهة الثورات، إذ يذكر

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 2، الجزء 4، ص 211 - 218 .

ابن أبي الضياف أن الباي أمر أمير المحلة بقطع نخيل نفزاوة بعد أن تأكد من الانتصار[1]. وهو ما يوحي بوجود رغبة متجددة في استحضار الموروث القمعي التسلطي الذي تكوّن لدى السلطة في تونس عبر عقود طويلة من خلال الأنشطة العسكرية للأمحال.

ه) المحلة مؤسسة في مهب الريح

نذكّر أن الاعتماد على عسكر زواوه في المناسبات الدقيقة ليس أمرا مستجدا فقد سبق التعويل على هذه التشكيلة العسكرية لاسيما بعد أن أصبحت ثورات جند الترك تكتسي خطورة بالغة مع مطلع القرن 19م. وقد تم ذلك في مناسبتين : الأولى في عهد حموده باشا إثر ثورة جند الترك في سبتمبر 1811م، والثانية في عهد محمود باي إثر ثورة أخرى قادها جند الترك في ماي 1816م. كما تشير المصادر التاريخية الى توافد أعداد كبيرة من زواوه من الجزائر إثر احتلالها من قبل القوات الفرنسية سنة 1830م تم إدراج قسم منهم في الخدمة العسكرية. لكن محمد باي عمد إلى التخلي عن زواوه بطرحهم نهائيا من الخدمة العسكرية وذلك في إطار سياسة التسريح الجماعي للجند. لكن أمام الظروف العصيبة التي كانت تمر بها الإيالة وعجز الباي عن جمع العسكر من الساحل عمد محمد الصادق باي إلى إعادة الحياة لعسكر زواوة، فوجه الدعوة إلى أعيانهم وقوادهم ودعاهم إلى الحضور إليه. غير أنهم ترددوا وامتنعوا وطلبوا مرتبهم عن الأعوام السابقة منذ تم طرحهم من الخدمة العسكرية. ورغم المطالب المادية التعجيزية وأمام الظروف الاستثنائية استجاب الباي لمطالبهم وأصر على الاستعانة بهم لعلمه بأن هذا الصنف من العسكر يستحسن الاعتماد عليه في مثل هذه المهام الدقيقة. وهكذا تجمع عدد كبير من جند زواوه بساحة الجبل الأخضر بعد أن تحصلوا على رواتبهم عن الأعوام الماضية. ثم شرعت الدولة في شراء الإبل والخيل وغير ذلك من لوازم السفر وهو ما دعى إلى صرف مبالغ ضخمة اعتمدت في توفيرها على عدة مصادر وهي أساسا الاقتراض من التجار الأوروبيين بفوائد عالية وبيع الزيت للتجار الأجانب قبل جمعه بأقل من المال المعيّن (القانون) إلى جانب الحصول على إعانة مالية من الباب العالي قدمها مبعوث السلطان إلى الباي حيدر أفندي والتي خصّصت "لإطفاء نار الفتنة"[2].

هذا المجهود في التعبئة والتجييش كلّل بجمع جند كبير من زواوة أضيف إليهم قرابة ألف جندي نظامي أخرجهم الباي من القشلة وأخرج معهم الطبجية بمدافعهم وخزائنهم وجميع آلاتهم، وأمّر على الجميع أمير الأمراء إسماعيل صاحب الطابع ومنحه التفويض الكامل في عزل وتعيين العمال، ودعاه إلى منح الأمان لمن يطلب من المتمردين. وقد كان خروج المجلة في 26 جوان 1864م قاصدة باجة غير أن ما يلفت الانتباه في هذه المحلة هو التالي:

- أولا: طابعها الدفاعي: إذ جاءت التعليمات إلى قيادات المحلة بالصفح عن التائبين والعفو عن المتمردين الذين يلقون سلاحهم، كما يظهر ذلك أيضا من خلال التأكيد على القيادات العسكرية بعدم المبادرة بمقاتلة المنتفضين وأن لا يكون ذلك إلا للدفاع عن النفس. وقد انعكس هذا الطابع الدفاعي على تكتيكات المحلة على الميدان حيث أظهر أميرها عدم إصرار على الالتحام بجموع المنتفضين

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 215 - 218 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 3، الجزء 5، ص 160 .

والثائرين، واستعمل إسماعيل صاحب الطابع أسلوب الترهيب والترغيب ولم يشأ استخدام المدفعية والخيل وحجّر على عسكر زواوة اللجوء إلى النهب والاعتداء على أرزاق الناس وارتكاب التجاوزات بحق الأهالي كما كانت العادة في هذه الحملات التأديبية.

- ثانيا: التأكيد على رمزية مهمة المحلة بإظهارها في شكل مؤسسة دفاعية وقائية يتكرس من خلالها الالتفاف حول السلطة وتجديد الولاء لها. ويبرز ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها حضور الباي بنفسه إلى المحلة ودعوته إلى اجتماع أعيانها وكبرائها ثم دعوة الوزير الكاتب عبد العزيز بوعتور لقراءة أمر التكليف على جموع الحاضرين[1]. ورغم أننا لا نملك نص الكلمة التي ألقاها بوعتور على لسان الباي إلا أن إلقاءها في مجمع يحضره العسكر والقيادات العسكرية يجعلها تتنزل في إطار الدفاع عن الحوزة الترابية.

إن تقييم أداء المحلة على الميدان يثبت أن إحياء عسكر زواوه لم يعد للمحلة حيويتها وقدرتها على ضرب المناوئين، بل إن التطورات التي أعقبت ثورة علي بن غذاهم كرست تلاشي مؤسسة المحلة وخلفت فراغا في جهاز المراقبة العسكرية-الجبائية فلم يعد بالإمكان تجهيز الحملات المنتظمة خاصة مع تصاعد صعوبات تجميع الجند وتعبئتهم وتعذر تجهيز المحلة وتسييرها. وقد عبر ابن أبي الضياف عن المأزق الذي آلت إليه المحلة خاصة تلك الأمحال التي قادتها الدولة في اتجاه الأعراض والجريد والشمال سنة 1866م، إذ يذكر صاحب الإتحاف أن محلة الأعراض انطلقت في ماي 1866م وكان "عسكرها شرذمة من فرسان المخازنية وعدد من زواوه" ويضيف أن "أخبيتها بقيت مضروبة قرب الملاسين نحو ثلاثة أشهر" في إشارة إلى العراقيل التي رافقت تعبئة الجند المسافر. كما أن محلة الجريد الشتائية انطلقت في أفريل 1866م يقودها الجيش النظامي والمخازنية وعسكر الحنفيه "إلا أن هذا الجيش تغيب أكثره... بحيث لم يخرج مع الصناجق إلا شرذمة قليلة"[2]. هذه الصعوبات في التعبئة والتجهيز اضطرت السلطة الحاكمة في تونس في سابقة لم تعرف لها مثيلا إلى الجمع بين محلتيَ الشتاء والصيف، فصدرت التعليمات إلى أمير المحلة علي باي بأن يتجه بمحلة الجريد الشتائية إلى باجة. كما نسجل أن بداية تلاشي المحلة ترافق مع انحسار قدرتها على تعبئة الموارد المالية وجمع المجابي، اذ يذكر ابن أبي الضياف أن الأمحال المذكورة رجعت بشيء من الجباية لا يتناسب مع ما أنفق على تجهيزها إما لأنها لم تجد ما يجبى جراء التفقير الذي أصاب جزءا لا بأس به من المجتمع المحلي، أو لتعذر الوصول إلى مناطق الممانعة جراء تآكل القدرات الردعية للمحلة.

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 3، الجزء 5، ص 165 - 167.

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 3، الجزء 6، ص 74.

الفصل الثاني

طرق اشتغال المحلة في مواجهة خصوم الداخل

إن تخصيص هذا الجزء من البحث للاهتمام بدراسة تكتيكات الفعل العسكري يرتبط بمبررات وجيهة لعل أهمها دور التكتيكات على الميدان وأشكال التحرك العسكري في وصف السلطة وفي تحليل آليات الحكم والتحكم بل وحتى في إدراك ميكروفيزياء السلطة[1]. وهو ما يعني إجراء تشريح دقيق لأداء للمحلة باعتبار أنها تمثل جهازا رقابيا وأداة للزجر والعقاب. ولعل التعمق في ذلك يفضي إلى معرفة مجمل التقنيات التي اعتمدتها السلطة في مراقبة مجال السيادة للكشف عن حجم العنف المادي والرمزي الذي ظلت تمارسه على الأفراد والجماعات.

I- المحلة ومنطق الدولة : بين الهرسلة العسكرية وسياسة الصفح

1. المحلة في سياق التطور التاريخي

إن تشريح الأداء العسكري للمحلة في محاولتها إخضاع مجال السيادة يكشف خصائص البنية التحتية للسلطة القائمة على القوة وعلى التكتيكات الهجومية. ويعتبر إرنست قلنر ERNEST GELLNER أن الدولة الحديثة مطالبة باحتكار العنف ولا تجيز حق اللجوء إلى القوة لبقية الجماعات والأفراد إلا ضمن الضوابط التي تسمح بها[2]. وبذلك تصبح الدولة هي الطرف الوحيد الذي بإمكانه امتلاك واستخدام أدوات العنف المادي في إطار ما يسميه ماكس فيبر العنف الشرعي[3]. ويبدو

---

1 ROSENTHAL (P . A), " Construire le " macro " par le " micro " : Frédéric Barth et la microstoria " **in Jeux d'échelle : la micro-analyse à l'expérience** , Jacques Revel , Gallimard – le Seuil , Paris , 1996 , 243p .

2 GELLNER (Ernest) , " système tribal et changement social en Afrique du Nord " , **Annales Marocaines de sociologie** , 1979 , p 11 – 19.

3 WEBER (Max) , **Le savant et le politique** , traduction Julien Freund , Paris , librairie plom , 1969 , p 112 - 113.

أن مؤسسة المحلة كانت إحدى أهم تعبيرات هذا العنف الشرعي وذلك من خلال عمليات الخروج الدوري والمنتظم في اتجاه مجال السيادة.

وقد حاولت عدة بحوث أكاديمية في السنوات الأخيرة تعقل ظاهرة العنف الذي تمارسه المحلة، لكننا نعتقد أن دراسة تفصيلية لاستراتيجيات المحلة ولتطور أداءها تظل ركنا معرفيا لم يتم الخوض فيه بشكل تفصيلي. ولذلك نتطلع إلى معرفة مختلف التدابير والإجراءات العسكرية وغير العسكرية التي اعتمدتها السلطة في تعاملها مع الفاعلين الاجتماعيين مع التركيز على الفترة موضوع البحث.

تاريخيا تتفق جل المصادر الإخبارية على أن المحلة لم تكن مؤسسة عنيفة في فترة العثمانيين الأوائل وتحديدا قبل عثمان داي وذلك بسبب سطوة القبائل وتغلبها على جل المناطق بالإيالة، بالإضافة إلى نظام المحلة نفسه الذي اعتمد على أسلوب الالتزام، حيث كانت المحلة تقدّم كلزمة يلتزمها قائد معين وهو ما جعلها غير ناجعة على مستوى التعبئة والتجهيز. كما أن تغير الملتزمين من سنة إلى أخرى كان يحول دون تراكم الخبرات والتجارب بشؤون المحلة ولاسيما بشؤون المناطق والمجموعات الذين تستهدفهم المحلة، لذلك لا يمكن الحديث عن عنف جسدي هام للمحلة بين 1574 و1598م[1]. ومع إبطال نظام الالتزام باشر عثمان داي بنفسه قيادة المحلة، وهو ما يعد تنكرا لمبدأ تقاسم النفوذ على المجال الداخلي وبداية التأسيس لفرض سلطة حكام مدينة تونس على مناطق وجماعات بعيدة وغير معترفة بهذه السلطة. ومنذ تلك اللحظة بدأت ترتسم استراتيجيات جديدة للمحلة تقوم على أسلوب العنف المادي وعلى إجبار الفاعلين المحليين على دفع المجابي[2] وذلك في مسعى جاد لاحتكار مراقبة المجال وإقصاء كل مصادر النفوذ الأخرى التي كانت تشارك السلطة في السيادة على الفضاء الجغرافي للايالة[3].

ومع البايات المراديين تكرست سياسة العنف العلني ضد القوى والجماعات الممانعة مثل أولاد سعيد وأولاد شنوف وأولاد بالليل وعمدون ووسلات وغيرها، وأصبح الهدف من المحلة ليس استخلاص المجابي فحسب بل أساسا فرض الطاعة والخضوع والتسليم بوجود سلطة مركزية محتكرة للنفوذ، وهو ما أفضى إلى تنامي سلطة البايات على حساب الدايات. ولتنفيذ هذه السياسة عمد البايات المراديون خاصة حمودة باشا إلى إحداث نوع من التوازن داخل المحلة بالإعتماد على عسكر زواوة ذوي التقاليد في هذا المجال منذ العهد الحفصي، كما تم أيضا استجلاب فرسان من بعض القبائل وتشريكهم في نشاط المحلة عن طريق منحهم امتيازات وإعفاءات[4]. كما أن الباحث حمادي الدالي الذي درس تطور مؤسسة المحلة في العهد المرادي اعتبر أن اتخاذ قاض خاص بالمحلة يرافقها ويقوم بالوظيفة التحكيمية منذ عهد حمودة باشا المرادي، أدى إلى تراجع اللجوء المفرط للعنف وإلى بروز

---

1 دالي (حمادي) ،**النفوذ المحلي بالبلاد التونسية** ،م . س ،ص 161 .

2 ابن أبي دينار (محمد) ،**المؤنس في أخبار إفريقية وتونس** ،نشر المكتبة العتيقة ،تونس 1967 ،. يذكر الكاتب ما يلي : "وسافر عثمان بنفسه للمحلة مرتين : محلة الجريد ... ومحلة الصيف، ومهّد البلاد وجعل قوانين للرعايا يكون العمل بها ويسمّونها قوانين عثمان داي"، ص 227 .

3 ابن سليمان (فاطمة)، **الايالة التونسية بين القرنين 16 و19م**، م . س، ص 151 - 154 .

4 دالي (حمادي)، **النفوذ المحلي بالبلاد التونسية** ،م . س، ص 134 .

نوع جديد من العنف وهو العنف الرمزي. ويضيف الباحث أن هذا النوع من العنف الرمزي تواصل في العهد الحسيني وللتدليل على ذلك قدم ثلاث مؤشرات وهي :

- اصطحاب الصلحاء أو الرايات المميزة لهم عند تنقل المحلة : مثل اصطحاب الشيخ داود النابلي بالقيروان والشيخ عاشور العيّاط عند سفر حسين بن علي أو استعمال سنجق سيدي علي الحطاب.

- كسب ود الصلحاء والمرابطين واستثمارهم في تبرير للعنف.

- تحويل المدفع من أداة حاسمة للتفوق على الخصوم إلى رمز للعنف وذلك بإحضاره مع المحلة دون اللجوء إلى استخدامه في بعض الأحيان[1].

لكن باستقرائنا للمصادر التاريخية يتأكد أن ظاهرة العنف المادي للمحلة لم تتراجع لا في العهد المرادي ولا في العهد الحسيني، فهذا ابن أبي الضياف يصف الطابع الهمجي للأمحال التي قادها مراد بن علي باي سنة 1699م فيذكر "وخرج بمحلة الصيف إلى باجة وفعل بأهلها ما هوّن عليهم فراق الوطن فخرجوا منها للشعاب والأودية...وتركوها خاوية على عروشها"[2]. كما تحدث في كتابه عن الطابع القمعي الذي رافق حملة زروق بالساحل سنة 1864م، وهو ما أكده الباحث خليفة شاطر عند تتبعه لمسار محلة زروق[3]. ولعل التكوين العسكري لقيادات المخزن وللبابليك هو الذي يبرر اللجوء المفرط للعنف، فقد كانت نشأتهم مليئة بمشاهد الترويع والقمع في إطار تنقلهم مع المحلة وما رافق تلك التنقلات من مشاهد العنف ضد الرعايا الرافضين للمخزنة[4]. كما أثبتت الباحثة جوسلين دخليه في دراستها حول الذاكرة الجماعية لأهل الجريد أن الصورة المرسومة حول المحلة وباي المحلة تحتفظ بالتجاوزات عند جمع الضرائب خاصة بين 1850 و1881م[5]. أما الباحث عبد الحميد هنية فقد أكد أن حضور المحلة للجريد مثل حدثا مزعجا لدى دافعي الضرائب وذلك بسبب العنف الذي تستخدمه في قمع الممانعين والمصاريف التي يتحملها الأهالي لتلبية حاجيات المحلة من مؤونة وعلف وغيرها[6]. وقد برزت في مصادر المؤرخين التونسيين معجمية ثرية تعبر عن العنف الذي يرافق سفر المحلة ويميز أداءها العسكري، فالصغير بن يوسف تحدث في كتابه المشرع عن الظلم الذي تعرض له هو نفسه من طرف المحلة عند مرورها الدوري بباجة فذكر " أنا أوّل من ابتلى بهم وتسلّط عليّ نهبهم..."[7]. كما استعمل صاحب الإتحاف العديد من المصطلحات للتعبير عن الطابع الهمجي للمحلة من مثل "أثخن فيهم مراحل بالقتل والأسر" - "فاستباحوا وعاثت أيديهم فيما جاورها من القرى وشغلهم النّهب عن الحزم" - "فعاث فيه بحرق الزيتون وقطعه وطوّع كثيرا من البلدان" - "وأبادهم بالقتل واستصفاء الأموال والتمثيل" - "أدار حبل

---

1 دالي (حمادي)، **النفوذ المحلي بالبلاد التونسية**، م . س، ص 163 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 75.

3 CHATER (Khelifa) , **Insurrection et répression dans la Tunisie du 19ème siècle, la M'hella de Zarrouk au Sahel (1864)** , Université de Tunis, 1978, page 230.

4 دالي (حمادي)، نفسه، ص 134.

5 DAKHLIA (J) , **L'oubli de la cité : la mémoire collective à l'épreuve di lignage dans le Gérid Tunisien** , éd. la découverte, Paris , 1990 , p 226 - 260 .

6 HENIA (A) , **le Gérid ses rapports avec le beylik de Tunis** , op . cit , p 207 – 208 .

7 ابن يوسف (الصغير) ،**المشرع الملكي** ،م . س ،ص 178 .

المنيّة على أعناقهم" - "وأخذهم أخذة أفنت الكراع والمتاع" - "وأخرجهم من ديارهم وترك معتصمهم خاويا على عروشه " - "فدوّخ جبلهم" "شدّد وطأته على أهلها" - "فأخذهم في مضاجع خيامهم ومات من مات وامتلأت أيدي السريّة من نهبهم واستاق مالهم من الظهر والأنعام" إلى غير ذلك.

ورغم أن معظم البحوث الأكاديمية في السنوات الأخيرة تعتبر أن البناء الترابي للدولة اعتمد على ثنائية القوة العسكرية والتفاوض، وأن أبرز وجوه التفاوض هو تحويل المجموعات المحاربة إلى قوى تسند السلطة وتساعدها في تكريس هيمنتها على المجال من خلال مخزنة عدة قبائل وتزميلها[1]. رغم ذلك نعتقد أن ممارسة العنف واستعراض القوة عبر كامل مجال السيادة مثّل السمة الأبرز للدولة في تونس طوال القرنين 18 و19م، حيث ظل المركز السياسي يعمل طوال هذه الفترة على فرض سيادته على المجال وفق معقولية كقوة إخضاع وإكراه. لكننا نقر بأن هذا العنف قد يشتد أو يتراجع بحسب الفترات وبحسب موازين القوى الداخلي

2. تكتيكات عنيفة تتعاقب عليها المحلة

تعتبر المحلة إحدى أهم وسائل الترويع العسكري من خلال لجوءها المنتظم إلى أقصى درجات العنف المادي الذي قد يرقى أحيانا إلى حد الإبادة الجماعية[2]. ويؤدي الترويع العسكري إلى تحطيم إرادات المقاومة لدى المجتمع وإجباره على الطاعة والخضوع وذلك عن طريق الهرسلة المتواترة للجهاز النفسي- الانفعالي الجمعي. لذلك سنركز في هذا الفصل على دراسة آليات الاختراق العسكري العنيف للمجال الداخلي وتفكيك التكتيكات التي استنبطتها السلطة لفرض إرادتها على سكانه. ورغم تطور المحلة من آلة حرب في العهد الحفصي إلى آلة خراج في العهد العثماني فإننا نعتقد أن العنف مثل حجر الزاوية في هذه المؤسسة وسمتها الرئيسية. وفيما يلي استعراض لأهم التكتيكات العنيفة التي ميزت العمل العسكري للمحلة بحسب التوصيف الذي جاء في كتب الإخباريين[3].

أ) "أخذ بمخنقها" أو "ضيّق عليهم"

هو أسلوب في الحصار والتطويق يحمل مضامين من العنف الاقتصادي. ويصف صاحب الكتاب الباشي عملية الحصار التي ضربها يونس باي على القيروان في ديسمبر 1739م والتي انتهت بقتل عمه حسين بن علي إذ يذكر "أخذ بمخنقها ومنع وصول الإمداد إليها وغاداها القتال وراوحها"[4]. ويضيف بأن الحصار اشتد بأهل القيروان "ونالهم من الجهد والجوع أمر لا يبلغه الوصف حتى اضطروا إلى أكل الكلاب والسنانير والدماء وجلود الحيوانات ... واستهلك الناس أموالهم وجهودهم وضاقت أحوالهم"[5]. يبدو من خلال هذه الشهادة المروّعة أن الحصار استهدف عزل الخصوم عن العالم الخارجي والتضييق عليهم في كسبهم وقوتهم وحركتهم، وشل قدرتهم على المقاومة لدفعهم إلى الاستسلام.

1 ابن سليمان (فاطمة)، **الإيالة التونسية بين القرنين 16 و19م**، م. س، ص 150.

2 جدله (ابراهيم)، " المحلة في العهد الحفصي "، **الكراسات التونسية**، الأشهر الثانية والثالثة لسنة 1995، رقم 169-170، ص 38-40.

3 العزيزي (محمد حبيب)، " محلة الشتاء والصيف، م. س، ص 17.

4 ابن عبد العزيز (حمودة)، **الكتاب الباشي**، م. س، ص 22.

5 ابن عبد العزيز (حمودة)، نفسه، ص 22.

يستهدف هذا التكتيك سكان المناطق الجبلية المنيعة مثل عمدون ووسلات والتي يتعذر على المحلة الوصول إليها، حيث يضرب عليها خناق شديد لإجبار سكانها والمعتصمين بها على النزول من الجبل لطلب الأمان، ولذلك يتحول الجبل عند تطويقه إلى سجن كبير وشديد الوطأة. ويشير الباحث العزيزي في أطروحته أن البايليك اعتمد منذ العهد المرادي سياسة الحصار كإستراتيجية ثابتة إزاء سكان المناطق الجبلية المستعصية وذلك باستجلاب فرق زواوة المتمرسة على الحرب في هذه المناطق وإسكانهم في السفوح المواجهة لهذه الجبال مثل عمدون وسجنان وماطر وبجاوة ومقعد وطبرقة وخمير[1]. ورغم أننا لم نعثر في وثائق الأرشيف الوطني على ما يؤكد وجود اتجاه لإسكان فرق زواوه بهذه المناطق فإننا نعتقد أن ذلك قد يكون ارتبط برغبة السلطة في الاقتراب أكثر من بؤر الممانعة وتيسير العمليات العسكرية بها.

يترافق الحصار عادة مع محاولات دهم واقتحام للجبل قد تستمر لفترات طويلة ولا تتوقف إلا بالوصول إلى المعتصمين، وعلى إثر ذلك تبدأ مرحلة قاسية ومؤلمة من النهب والسلب واستباحة الحرمات وافتكاك الأرزاق كما حصل عندما اقتحم حسين بن علي جبل وسلات في أفريل 1728م أين كان يتحصن أنصار علي باشا[2]، حيث تذكر المصادر أنه عمد إلى القيروان فحاصرها ثلاثة أيام ثم إلى الساحل فقطع وأحرق ما به من أشجار الزيتون في عملية انتقامية عنيفة استهدفت خصومه السياسيين في هذه المناطق[3]. يتوج تكتيك الحصار عادة بعدة إجراءات عقابية انتقامية قاسية جدا أهمها:

- التجويع : وذلك بقطع الإمدادات من المؤونة التي يمكن أن تصل إلى الجماعة المحاصرة والتي قد تطيل أمد المقاومة. كما يشمل التجويع بدوره ضرب المقومات الاقتصادية لعيش سكان المناطق المحاصرة كقطع النخيل وحرق المزروعات.

- التغريم : وتشير المصادر التاريخية أن السلطة في تونس تعمد إثر فك الحصار إلى فرض غرامات مالية ثقيلة على قوى الممانعة مقابل العفو الذي يقدم لهم[4]. وهي مغارم ثقيلة ومرهقة تحاول السلطة من خلالها تحميل المعتصمين شروطا مالية مهينة ومذلة لضمان خضوع دائم. على أن المغارم يمكن أن تكون مالية أو عينية[5]، إذ تذكر الوثائق الأرشيفية أن حسين بن علي فرض سنة 1735م خطايا مالية على بعض القرى الصغيرة من وطن سوسة لتحالفها مع علي باشا، كما سلط خطية مالية على أهل تاكرونه بسبب بيعها الحبوب لعلي باشا زمن الحرب مع عمه[6]. كما تذكر الوثائق الأرشيفية أن

---

1 العزيزي (محمد حبيب)، **نسخة من الأطروحة**، م . س، ص297 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 75 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 2، ص 110 .

4 ابن طاهر(جمال)، **الفساد وردعه : الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية (1705 – 1840م)**، منشورات كلية الآداب، منوبة، 1995، ص 110 .

5 ورد في الإتحاف أن علي باي قبل أن يعفو على قبائل ماجر الذين تحالفوا مع إسماعيل باي في ثورته عليه فانه غرّمهم 1000 بعيرو400 فرس. المجلد 1، الجزء 2، ص 163. كما ذكر صاحب كتاب المشرع الملكي أنّ حسين بن علي بعد حصار جبل وسلات أمر بتغريم أهل الجبل 60 ألف ريال مقابل الصفح عنهم ثم قام بتخفيضها إلى 40 ألف ريال بعد استجداء طويل ولما تلكؤوا في الدفع أمر بتهجيرهم من الجبل. ص 240-237 .

6 ابن طاهر (جمال)، **نفسه**، ص111 - 118 .

علي باي بعد إخماد ثورة اسماعيل باي في 1762م اعتمد أسلوبا في التغريم طال جميع المتواطئين الذين ناصروا زعيم الثورة حيث فرض خطية على أهل جمال الذين احتضنوا إسماعيل باي قدرت ب 200 مطر زيت، كما سلط على أولاد زيد من المثاليث سنة 1764م خطية قدرها 5000 دينار لتعديهم وإفسادهم. وفي شهر ماي من نفس السنة سلط على أهالي القلعة الصغرى خطية مالية قدرها 10000 دينار، وعلى الفراشيش فرض خطية عينية قيمتها 4500 كبش و4000 شاة، ودفع أولاد عمران من ماجر في نفس السنة 1000 ريال[1]. وقد طال التغريم حتى المجموعات التي تأوي الوسالتية الذين شردهم علي باي، حيث تم إجبار مجموعة أولاد عون على دفع خطية قدرها 10 آلاف دينار بسبب إيوائهم لعائلات من الوسالتية[2].

ويبدو أن سياسة التغريم لم تستهدف الانتقام من الخصوم بقدر ما كانت طريقة لتعبئة الموارد التي استنزفت الدولة جزءا هاما منها في مقارعة إسماعيل باي طيلة ثلاث سنوات من 1759م إلى 1762م، خاصة إذا علمنا أن جزءا هاما من هذه الخطايا المالية شملت مجموعات موسرة لاسيما مجموعات الساحل. كما تذكر الوثائق الأرشيفية أن بعض هذه العقوبات المالية سلطت على مجموعات لم تعرف بولائها لعلي باشا، من ذلك أن جهة فطناسة وأولاد موسى وأولاد عزيز من الهمامة أجبرت على دفع 10 آلاف دينارا سنة 1771م " لفسادهم السياسي" وترويجهم لأخبار مغرضة ضد نظام الحكم[3]. ونفس الغرامة طالت أهالي سوسه ومجموعة المثاليث ولنفس الأسباب بين 1778 و1779م[4]. كما فرض علي باي عقوبات مالية ذات بال على أهالي بلدة مساكن في مناسبتين : الأولى 100 ألف دينار في 1777م و1778م، والثانية بنفس القيمة في 1780م و1781م ولنفس الأسباب أيضا[5].

ب) "أباد بالقتل والتمثيل"

يعدّ التمثيل البدني من أكثر أساليب القمع فضاعة وبشاعة إذ يتصل بتسليط عقاب بدني يهدف إلى تحقيق أمرين هما :

- الإيلام : بمعنى الإحساس بالوجع المادي الذي يترافق مع عملية إذلال نفسي تقود إلى التسليم بأن هناك سلطة تتمتع بقدرة فائقة على التعذيب .

- الفرجة : بمعنى إخراج العقاب البدني في شكل عرض يشاهده عموم الناس فيثير لديهم مشاعر متباينة من الرعب والفزع. لذلك يعتبر التمثيل الجسدي عملية إخراج أليمة لمشاهد التنكيل بالأبدان والاستهزاء بالمشاعر والأحاسيس الإنسانية النبيلة، وهو ما يجعل السلطة بهذا المعنى خارج دائرة المعقولية وخارقة للقيم والمثل الإنسانية.

لقد عبّر الإخباريون التونسيون في أدبياتهم عن هذا الحضور المتغوّل للسلطة إذ يذكر صاحب الإتحاف في معرض حديثه عن هول التنكيل الجسدي الذي سلطه علي باشا على خصومه المتحالفين

1 أ . و. ت، دفتر 142 .

2 أ . و. ت، دفتر 120 .

3 أ . و. ت، دفتر 165 .

4 أ . و. ت، دفتر 204 .

5 أ . و. ت، نفسه .

مع حسين بن علي فيقول "وكان جريئا على سفك الدماء لاسيما فيما يتعلق بالطاعة حتى أفرط في ذلك وخرج عن نطاق العقل، يقتل من يتّهمه بالميل لعمّه... لا أمان في دولته لأحد"[1]. كما عبّر صاحب الكتاب الباشي عن مدى العنف المادي لرجال الدولة في بحثهم المتواصل على احتكار السلطة في خلال وصفه لمحمد باي ابن علي باشا عندما سقا أخاه سليمان باي السم، فيقول في شأنه "فبدا منه من المكر والخداع والاحتقار للناس... والقسوة والجرأة على سفك الدماء حتى كان دم المسلم عنده مثل دم البعوضة"[2].

وعموما يتخذ التمثيل الجسدي عدة أشكال هي في غاية الإيلام والوحشية أهمها : تكسير اليدين والرجلين - قطع الآذان - جرّ المنكّل به في ذيل دابة كالفرس أو البغل والطواف به في أسواق المدينة وإلقائه على حالته حتى الموت كما حصل مع جاء بالله بوفردة - الإعدام شنقا وإلقاء الجثة في البطحاء كما حصل مع سبعة جنود من جند الترك الذين تزعمّوا الثورة ضد علي باشا.

ورغم أن المحلة بداية من النصف الأول من القرن 19م لم تعد في حاجة إلى استعمال العنف المادي للوصول إلى أهدافها[3]، فإننا نعتقد أن البطش الفرجوي والدموي لم ينقطع بصفة كلية وإنما خفّت وطأته، بدليل ما ذكره صاحب الإتحاف أثناء خروج الوزير شاكير صاحب الطابع في ماي 1837م بمحلة من عسكر النظام والمخازنية وبعض المزارقية لقمع ثورة الشيخ الحسين بجبل ماطر وبجاوه، فعمد الأمير آلاي قارة محمد إلى قادة الثورة فنكل بهم و"مثّل بأبدانهم من الضرب المبرح وعبث بأجسادهم عبث الصّبيان بالحيوان من قطع الآذان وتأليم الأبدان وغير ذلك مما لا يبيحه شرع ولا عقل"[4]. لذلك نعتقد من خلال هذه الشهادة أن العنف المادي والعقاب البدني الخارج عن المعقول هو ظاهرة متأصلة في ذهنية الطبقة السياسية في تونس لاسيما عندما يتعلق الأمر بمعاقبة الخصوم في الداخل.

والثابت أن التمثيل الجسدي قد يتخذ أشكالا مغالية تصل أحيانا إلى التعدي على الأعراض في تجاوز صارخ للقيم والأعراف، فقد جاء في أحد التقارير في ربيع الأول 1274هـ (سبتمبر 1856م) أنه في أثناء ثورة غومه المحمودي، أمر أمير محلة الأعراض بهتك حرمة نساء بني زيد، كما تم سبي 10 نسوة أعطين للخدام، وأجملهن وأصغرهن (وهي زوجة ابن شيخ قبلّي) فقد استأثر بها أمير المحلة واصطفاها لنفسه بل " ربط زوجها وأبوه في السلاسل مع 150 من أهل البلد"[5].

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 118 - 120. يقدم ابن أبي الضياف مثالين لأسلوب التمثيل الجسدي الذي ميّز فترة حكم علي باشا فيشير إلى:
- التمثيل بجاء بالله أبو فوردة وكان من خدام علي باشا لكنه لجأ إلى عمه حسين بن علي فاشتد غضبه عليه وأمر بالتنكيل به بطريقة شنيعة.
- التمثيل ب 7 من جند الترك تزعموا ثورة ضدّ علي باشا فأمر بخنقهم وألقاهم ببطحاء القصبة فأثار ذلك مشاعر الحقد لدى الأتراك فعزموا على الثورة لكن يونس باي لاحقهم وأمر بشنق 500 جندي منهم.

2 ابن عبد العزيز (حموده)، **الكتاب الباشي**، م . س، ص 88 .

3 دالي (حمادي)، **النفوذ المحلي بالبلاد التونسية**، م . س، ص 166 .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 217 .

5 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 3، ص 218 .

ج) "أخرجهم من ديارهم" أو "أجلاهم وترك معتصمهم خاويا على عروشه"

يهدف النفي والإجلاء أو الترحيل إلى تقويض العلاقة بين القبيلة العاصية ومجالها الجغرافي الأصلي الذي توجد فيه وذلك بهدف إضعاف شوكتها وكسر إرادتها، يحمل الترحيل القسري دلالة مجالية تحيل على الطرد التعسفي حيث يتم إما بإجبار مجموعة بشرية على مغادرة موطن سكناها الأصلي للاستقرار بمناطق تكون قابلة للإخضاع، أو بتشتيتهم في المدن والقرى القريبة منهم. ولذلك يتطابق الترحيل مع معاني النفي والتهجير التي كانت تمثل أهم التكتيكات التي لجأ إليها المراديون في مقاومتهم لسلطة القبائل خاصة تلك التي تحصنت بالمناطق الجبلية المنيعة والمستعصية مثل جبال خميروعمدون ووسلات. ثم تواصلت هذه السياسة مع الحسينيين بهدف تقويض العلاقة بين القبيلة ومجالها الجغرافي التقليدي الذي ترتبطها به علاقة وجدانية قوية.

وقد استأثر جبل وسلات بشكل خاص بالحملات العسكرية التي طالت المجموعات الجبلية في القرن 18م وذلك بسبب تورط سكانه في الصراع الداخلي على السلطة بين حسين بن علي وعلي باشا. ففي 1728م عمد حسين بن علي إلى اقتحام الجبل في إطار ملاحقته لخصومه الموالين لعلي باشا، ولكنه قرر إثر ذلك العفو عن المعارضين وأعطاهم الأمان شريطة عدم السكنى بأوعار الجبل باستثناء أولاد مانس الذين وقفوا إلى جانبه في حربه ضد ابن أخيه[1]. ونفس المصيرواجهه سكان الجبل عندما ساندوا ثورة إسماعيل باي في جويلية 1762م، فبعد أن أستبيح الجبل بالنهب والسلب عفا الباي عن الثائرين وسرح أسراهم، إلا أنه منعهم من السكن به وشتتهم في القرى وترك جبلهم خاويا. أما أهل مساهل من ماجر فقد واجهوا نفس االمصير إثر ثورتهم سنة 1795م بزعامة حامد بن شريفة من أولاد الفرجاني، فبعد أن تمكن حمودة باشا من إخماد ثورتهم سرح المعتقلين منهم وأمرهم بترك أوطانهم والسكن بضواحي القيروان فكسربذلك شوكتهم[2]. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الحسينية لجأت إلى الإجلاء في معاقبة جند الترك في الحاضرة الذين ثاروا على علي باشا في 1743م حيث قرر ابنه يونس باي" منعهم من سكنى الفنادق مجتمعين وأسكنهم متفرقين في المناطق المرتفعة من الحاضرة[3].

د) "حسم الدّاء قبل انتشاره" أو "بادر الضعيف قبل أن يقوى"

وهو أسلوب يهدف إلى توجيه ضربة عسكرية استباقية مباغتة تفضي إلى شلّ حركة الخصم وقدرته على التعبئة والمواجهة. ويستوجب أي تحرك عسكري مؤثروحاسم قدرا لا بأس به من التحكم في المعلومة وحتى في احتكارها[4].

من وجهة نظر تاريخية يبدو أن حسين بن علي هو أول من أسس هذا الأسلوب في المواجهة واعتمده لتهيئة الظروف السياسية لتأسيس الدولة، إذ تشير المصادر الإخبارية أن حسين بن علي لمّا علم بعزم

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 111 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 2، ص 31 - 32 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 2، ص 128 .

4 كلافيل (بول)، **المكان والسلطة**، ترجمة ع . شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت، 1990، ص .27يذكر كلافيل في هذا الصدد أن ممارسة أية سلطة يتطلب تنظيما للفضاء وتحويلا مستمرا للمعلومات.

ابراهيم الشريف على العودة إلى تونس من البحر بدعم من الجزائر، كلف مجموعة من رؤساء البحر بركوب سفينة إفرنجية بقيادة حسين رايس متنكّرين في لباس أوروبي وخرجوا من ميناء حلق الوادي إلى أن صادفوا إبراهيم الشريف وهو يحاول دخول الإيالة، فقتلوه رميا بالرصاص ثم قطعوا رأسه وعادوا به إلى الباي[1]. كما أن هذا الأسلوب من المواجهة استخدمه علي باي في مواجهة ثورة اسماعيل باي عندما لجأ إلى جبل وسلات في أواخر سنة 1759م، حيث تخوّف علي باي من خصمه وخشي استقواءه بجمعه لأعداد كبيرة من المناصرين، فبادر إلى توجيه ضربة عسكرية استباقية مخيرا محاصرة جبل وسلات عوضا عن اقتحامه. وقد اعتمد في هذا الحصار على قبائل جلاص وأولاد عون وغيرهم إلى جانب ما سيره إلى الجبل من المخازنية والمزارقية، ولما طال أمد الحصار أخذ المتحصنون ينزلون من الجبل مستسلمين طائعين خاصة بعد فرار إسماعيل باشا إلى قسنطينة للحاق بأبيه يونس باي[2].

وقد واصل حمودة باشا الحسيني هذا التكتيك في التعاطي مع خصوم الداخل عندما اتبع سياسة الاغتيال السياسي ونجح في ذلك بشكل لافت. كما استخدمه أيضا مع أعداء الخارج ولاسيما الجزائر واستفاد في تطبيق ذلك من "النضج الاستخباراتي" الذي ميّز فترة حكمه، حيث أصبح البابليك يتحكم في المعلومة التي خولت له التحرك بالكيفية الملائمة وفي التوقيت المناسب والتحكم في جميع خيوط اللعبة السياسية. وقد تسنى ذلك بفضل وجود شخصيات شديدة الولاء للباي ربطت مصيرها به شخصيا ولاسيما الوزير يوسف صاحب الطابع الذي يمكن اعتباره "العقل المدبر لجهاز الدولة برمته"[3].

إن نجاح الباي حمودة في نسج شبكة من العلاقات الاستخباراتية هي التي يسّرت وصول المعلومة في الوقت المناسب ومكنته من سرعة التحرك إزاء الأخطار. هذا المعطى الجديد انتبه له محمد السنوسي الذي أطنب في وصف الباي فذكر أنه "كان متّخذا القبّة الحمراء أمام باردو لقبول جواسيسه عشيّة كل يوم يعلم منهم جميع ما وقع في ذلك اليوم، حتى انفرد بمعرفة حقيقة ما عليه البلاد وأهلها بالجملة"[4]. هذا السبق في تملّك المعلومة يسّر لا فقط حسن التصدي لأعداء الداخل من عناصر الممانعة، وإنما أيضا حسن الاستعداد لمجابهة العدو الخارجي ولاسيما أتراك الجزائر الذين قرر حموده باشا استئصال شوكتهم وقطع عادة تعدّيهم على المملكة: من ذلك أنه لما بلغ الباي أن الجزائريين يستجمعون قواهم ويستعدون لمهاجمة إيالة تونس سنة 1808م بعد هزيمتهم في حرب سنة 1807م، أمر الباي بتجهيز محلة بها 100 خباء من العسكر وجمع حولها الفرسان من المخازنية والمزارقية وفرسان العروش وأمر يوسف صاحب الطابع بقيادتها صحبة سليمان كاهية في جوان 1808م، وبفضل هذه القدرة الاستباقية وسرعة التعبئة استطاعت المحلة تحقيق التفوق من دون الدخول في مواجهة عسكرية، فما إن قطعت المحلة وادي سراط حتى تقهقر الجيش الجزائري وعاد أدراجه[5].

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء2 ، ص 163.

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفس المصدر والصفحة** .

3 المستغانمي (محمد فوزي)، **بلاط باردو زمن حموده باشا (1782 – 1814م)**، أطروحة دكتوراه، نشر دراسات مغاربية، 2006 – 2007، ص 550 .

4 السنوسي (محمد)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تحقيق وتعليق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار العرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1994، ص 122 .

5 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء1 ، ص 94.

هـ) "اقترفها شنعاء منكرة" أو "خرج فيها عن العقل"

هو أسلوب فضيع في التصفية الجسدية لعناصر مناوئة للسلطة تشكل خطرا سياسيا. وتتخذ التصفية السياسية عدة أشكال أهمها:

- الاغتيال السياسي المفضوح: وهو شكل من أشكال التصفية الجسدية العلنية الأكثر دموية. ويبدو من خلال تتبع المصادر التاريخية أن هذا الشكل أسس له حسين بن علي نفسه عندما كلف مجموعة من رؤساء البحر بقيادة حسين رايس بالقبض على ابراهيم الشريف الذي كان يحاول دخول البلاد لاستعادة السلطة بدعم من الجزائر في جانفي 1706م. فبعد أن ألقي عليه القبض وقع قتله رميا بالرصاص ثم قطع رأسه وعرض على حسين بن علي الذي أمر بدفنه[1]. ويبدو أن حسين بن علي الذي اعتمد هذا الأسلوب في التخلص من خصمه السياسي إبراهيم الشريف استخدمه علي باشا لتصفيته هو نفسه سنة 1740م.

وقد تواصل هذا الشكل الدموي العنيف في التخلص من الخصوم السياسيين كالذي حصل لحسين بن علي سنة 1740م، وينفرد كل من حمودة بن عبد العزيز في الكتاب الباشي وابن أبي الضياف في الإتحاف بوصف الطريقة التي تمت بها تصفية حسين بن علي من طرف يونس باي، فيذكران أنه بعد خروج حسين بن علي من القيروان إثر حصارها حصارا خانقا لحق به جند يونس باي فسقط من على فرسه، وعندها تمت تصفيته. ويعلق ابن عبد العزيز على يونس باي قائلا "اقترفها شنعاء منكرة تصمّ عنها الآذان وتخرص عنها الألسن"[2]. كما يصف ابن أبي الضياف التصفية قائلا "اخترط سيفه (يونس باي) وباشر قتله بنفسه وعلى إثر ذلك بعث برأسه إلى علي باشا مع الأسرى من أتباعه"[3]. ورغم أن حسين بن علي حاول استعطاف يونس باي مذكرا إيّاه بأن أباه علي باشا كان قد شهد ختانه وهو في حجره، إلا أن ذلك لم يغفر له وأصر على قتله ثم قطع رأسه وبعث به إلى تونس مع أخيه سليمان ليعرضه على أبيه. وقد عبّر علي باشا عن حقد شديد على عمه عندما أصر على عرض رأس عمه المقطوعة على زوجته وبناته حتى "كدن يمتن من الهلع" في مشهد يعبر عن فضاعة روح الانتقام والتشفّي التي كان يحملها علي باشا. ولم يكفه ذلك بل أمر بوضع رأس عمه بالقبة ببطحاء القصبة لعرضه على الناس.

إذن يبدو أننا أمام نمط من الانتقام السياسي "المرضي" وإزاء حالة من التصعيد النفسي التي يتجرد خلالها المنتقم من كل القيم الإنسانية النبيلة ويقفز فيها عن المعقول. وليس من المبالغة في شيء عندما نقر بأن علي باشا انفرد بأنه أنتج لنا مشاهد عنيفة ومغالية من التصفية الجسدية شملت حسين بن علي وأتباعه مثل عامر أخوه من أمه وأحمد شلبي وابنه علي وعلي السبعي وعلي بن مريقة وعلي اليمني[4]. كما أن علي باشا انفرد بأنه أخرج لنا مشاهد من التنكيل استهدفت أتباع عمه من سكان القيروان يقول ابن أبي الضياف أنه "خرج فيها عن العقل"[5]. هذا الشكل من الاغتيال المفضوح تكرر مع

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 1، الجزء1، ص 94.
2 ابن عبد العزيز (حمودة)، **الكتاب الباشي**، م. س، ص 23.
3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 1، الجزء 2، ص 114.
4 ابن عبد العزيز (حمودة)، **الكتاب الباشي**، م. س، ص 25.
5 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 1، الجزء 2، ص 118.

علي باشا عندما قمع ثورة جند الترك سنة 1756م حيث عمد إلى سبعة من كبار جند الترك فأمر بقتلهم خنقا ثم ألقاهم ببطحاء القصبة ليجعلهم عبرة. كما قتل منهم قرابة 500 جندي ولعل المعجمية التي اعتمدها حمودة بن عبد العزيز في وصف عملية التصفية تعبر عن نفسية لعلي باشا شاذة حيث يذكر أنه بعد أن أعدم خصومه "شفى نفسه منهم"[1].

نفس المشهد المفضوح يصوّره لنا صاحب الكتاب الباشي لكن هذه المرة بمناسبة تخلص محمد باي ابن علي باشا من أصحاب يونس باي الذين ناصروه في ثورته ضد أبيه علي باشا سنة 1762م حيث يذكر أنه عمد إلى أتباع يونس باي من الانكشارية وأمراء الرايات وأعيان البلد "فأفنى الجميع خنقا وشنقا"[2]، ثم التفت إلى بقية عسكر الترك فشردهم ونفاهم عن آخرهم وأسقط أبناءهم من ديوان الجند وشرد بعضهم إلى القرى. وقد بلغ عدد من نفى من الترك ألفا التحق أكثرهم بالجزائر وثبتوا في ديوان جندها[3]. ويختم حمودة بن عبد العزيز واصفا علي باشا "وهذه ثمرة إتّباع الغضب والانتقام والإخلال بفضيلة الحلم والعفو"[4].

- العمليات الخاصة : وهي طريقة ابتدعها -على ما يبدو- حمودة باشا تقوم على إنجاز مهام استخباراتية دقيقة ومحددة بهدف التخلص من الخصوم بطريقة غير مفضوحة وهو ما يجعلنا نجازف بالقول بأن حمودة باشا الحسيني هو الذي أسس ما نطلق عليه اليوم التصفية السياسية لكن من دون أن يخلف ذلك أية تداعيات على الاستقرار الداخلي.

و) "أفنى الجميع خنقا وشنقا" أو "كان جريئا على سفك الدماء"

وهو أسلوب في الانتقام من الجماعات المناوئة للسلطة أو تلك التي تحمل السلاح ويعود هذا التكتيك السياسي-العسكري إلى بدايات التواجد العثماني بتونس وتواصل قبيل انتقال السلطة إلى الحسينيين حيث عمد مراد باي سنة 1700م إلى قتل وأسر عدد كبير من الجزائريين بعد أن استولى على محلة قسنطينة وأرسل برؤوس القتلى إلى تونس[5]. وقد تدعم هذا التوجه في التصفية الجماعية في الفترة الحسينية التأسيسية لاسيما أثناء الفتنة الباشية، حيث تذكر المصادر أن حسين بن علي بعد حصاره لجبل وسلات في أفريل 1728م في إطار حربه ضد ابن أخيه علي باشا فضّل فكّ الحصار الذي تواصل ثلاثة أشهر واتجه إلى الكاف التي خشي وصول القوى المعارضة إليها. ولما بلغها قبض على زعماء المعارضة وقتل منهم أكثر من سبعين رجلا بعد أن مكث بالكاف قرابة الشهرين يحاول خلالها ضرب المعارضة[6]. ثم إن علي باشا إثر انتصاره على عمه حسين بن علي سنة 1739م عمد إلى إبادة أتباع عمه بالقتل والتمثيل الجسدي ومصادرة الأرزاق والممتلكات حتى أن ابن أبي الضياف يصفه بأنه " كان

---

1 ابن عبد العزيز (حمودة)، نفسه، ص 38. بهذه الصور الدموية العنيفة والمؤلمة نجد أنفسنا أمام شخص مريض يتوق إلى رؤية مشاهد الدم ويحرص على عرضها على الجمهور العريض من سكان الحاضرة.

2 ابن عبد العزيز (حمودة)، **الكتاب الباشي**، م. س، ص 86.

3 ابن عبد العزيز (حمودة)، **نفس المصدر والصفحة**.

4 ابن عبد العزيز (حمودة)، **نفس المصدر والصفحة**.

5 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 1، الجزء 2، ص 43.

6 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 1، الجزء 2، ص 75- 76.

جريئا على سفك الدماء لاسيما فيما يتعلق بالطاعة يأخذ في ذلك بالظنّة حتى أفرط في ذلك وخرج عن نطاق العقل يقتل من يتهمه بالميل لعمه وبنيه ويأخذ ماله، لا أمان في دولته لأحد"[1]. ويصف الصغيربن يوسف عملية التنكيل وصفا دقيقا إذ يتحدث عن إعدام أكثرمن 35 ثائرا بعد أن جرى البحث عنهم وملاحقتهم حتى داخل الزوايا وتم تعذيبهم من طرف باش شاطر الترك (رئيس الجلاّدين). ويضيف أنه بعد أن تم قطع رؤوسهم "بقيت جيفهم على الأرض مطروحة ودماؤهم في التراب مسفوحة فأخذوا عليهم الإذن أهلهم فأذن لهم في رفوعهم فرفعوهم وغسلوهم وكفنوهم وفي القبور دفنوهم"[2].

ويبدو أن هذا الأسلوب في العقاب الجماعي مثل أحد أهم الاستراتيجيات التي اعتمده علي باشا، فعلى إثر ثورة جند الترك لسنة 1756م أمر بخنق قادة الثورة وكانوا سبعة منهم قارة علي وألقاهم في بطحاء القصبة. كما واصل متابعة الفارين إلى فنادق العطارين وقام يونس باي بقتلهم جميعا وكانوا 500 جندي وحجر على الأتراك منذ ذلك الحين سكنى الفنادق متجمعين "وأسكنهم متفرّقين في العلوّات"[3].

ورغم أن التصفية الجسدية الجماعية تواصلت في فترة حمودة باشا الحسيني إلا أنها أصبحت تتم بطريقة دقيقة وضيقة، فعلى إثرثورة أولاد مساهل بقيادة حامد بن شريفة ورفضهم دفع الجباية استعمل الباي حمودة باشا الحيلة، فقبض على حامد وكلف 500 فارس بقيادة آغة باجة سليمان كاهية بمداهمة المنطقة، فباغتها وأعمل القتل في أهلها ثم عمد إلى نهبها[4]. وبنفس التنكيل جوبهت ثورة جند الترك لسنة 1811م حيث كلف الباي كاهية وجق الصبايحية بتونس محمد الخماسي بملاحقة 500 جندي تركي فروا إلى خارج الحاضرة، فلما لحق بهم قرب وادي الطين بماطرعمد إلى تصفيتهم بشكل جماعي[5].

على أن أسلوب الانتقام الدموي من المجموعات المناوئة تواصل بعد حمودة باشا، إذ تذكر المصادرالتاريخية أن الوزيرشاكيرصاحب الطابع قاد سنة 1837م محلة من عسكرالنظام والمخازنية وبعض المزارقية إلى جبل ماطروبجاوة قضى فيها على رؤوس الفتنة بعد أن أخمد ثورتهم[6]. كما قاد محمد باي أميرمحلة باجة حملة ضد أولاد خميرسنة 1845م الذين ساندوا ثورة رجل ادعى أنه من أولاد عثمان باي، وتذكرالمصادرأن محمد باي "أنكى في الذين اعصوصبوا عليه"[7].

غيرأن ما تجدرملاحظته هوأن الوصول إلى هذه المجموعات المناوئة كان مسألة محفوفة بالمخاطر إذ تدرك السلطة أنها تتعامل مع عناصركثيرة العدد وفي جغرافيا منيعة. ولذلك نعتقد أن النجاح في مثل هذه العمليات الانتقامية اعتمد عنصرالمباغتة[8]، حيث كانت تتم مفاجأة الخصوم ومنعهم من

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 2، ص 118 .
2 ابن يوسف (الصغير)، **المشرع الملكي**، م . س، ص 178 .
3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، المجلد 1، الجزء 2، ص 128 .
4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 3، ص 31 – 32 .
5 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، م . س، المجلد 1، الجزء 3، ص 56 .
6 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 3، ص 217 .
7 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 4، ص 78 .
8 وردت في المصادر التاريخية في صيغة " وصلهم على حين غفلة " أو "حسم الدّاء قبل انتشاره " أو أيضا " بادر

التنظم والاستعداد. فمباغتة القوى المناوئة المتحصنة يخلق لديها حالة من الإرباك تشل قدرتها على المقاومة وتدفعها إلى الانهيار. كما أن النجاح في هذه المهام يرتبط بقدرة على جمع المعلومات أوما يسمى بالعمليات الاستخباراتية، إذ يسبق تنفيذ العمليات العسكرية تكوين رصيد من المعلومات التي توفرها شبكة من الجواسيس تحدد بدقة أماكن تحصن الأعداء ودرجة استعدادهم. وهي معلومات اعتمد عليها حمودة باشا أساسا في معرفة نقاط ضعف القوى المعادية والتمهيد لقمعها وإخضاعها.

كما تجدر الملاحظة أن جل الثورات التي قامت على أساس المناوئة والتحصن في مناطق منيعة كانت تتم في الغالب من أجل التهرب الجبائي ولم تكن تحمل مضمونا سياسيا معاديا للسلطة ولا تسعى لقلب النظام. لذلك لم تتمتع هذه الحركات العاصية بدرجة عالية من التنظّم والتأطير على مستوى الهيكلة والتسليح ولم تكن تحمل مشروعا سياسيا متكاملا قابلا للتنفيذ مما ساعد السلطة في الإجهاز عليها بسرعة.

ي) "فنزل بهم الرعب... فأتوه متنصّلين طائعين"

هو أسلوب يهدف إلى التخويف باستحضار أدوات العنف المادي لإثارة سيكولوجية الخضوع والتسليم بالأمر الواقع. يتطابق هذا التكتيك مع تصور ماكس فيبر للسلطة معتبرا أن أهم مصادر تقبل الفرد للخضوع هو التمثل الذهني للقهر، وهي عملية وجدانية يستبطن خلالها الخيال إمكانيات العقاب، فتسيطر على الذهن حالات متداخلة من الهلع والخوف من العقاب مما يفضي إلى الخضوع الإرادي. ويضيف فيبر أن درجة الخضوع تزداد أو تتقلص بحسب درجة القهر الذي يستبطنه ذهن المخضع[1]. هذا التصور الفيبيري للسلطة يتقاطع مع المقاربة النفسية في تحليل ما يسمى "العقل اللاشعوري"[2]. وإذا ما طبقنا هذه المقاربة النفسية في مجال بحثنا نستطيع أن نجزم بأن المحلة عند استخدامها لعمليات الترويع -التي تحدثنا عنها في عدة فصول من بحثنا- تخلّف في الذاكرة الفردية والجماعية أحداثا منبهة انفعاليا يجري ترميزها في سياق التجول الموسمي أو الطارئ للمحلة، فتولد ضغطا انفعاليا يعبّر عنه الفرد أو الجماعة بحالات من الخوف والهلع قد ترسخ نوعا من الإحباط الذي يفضي إلى الخضوع الآلي. لذلك فان إحضار أدوات العنف وعرضها أمام الفاعلين الاجتماعيين يمثل بالأساس عملية سيكولوجية تؤثر في الأذهان وتحقق الدولة من خلالها قدرا من الإحباط يساعدها في تحقيق هيمنة مطلقة على المجال. وفي هذه الحالة لا تكون المحلة مجبرة على استخدام أدوات القهر المادية وإنما تكتفي بعرضها على الخصوم لتفعيل المشاعر السلبية التي تحدثنا عنها[3].

الضّعيف قبل أن يقوى".

1 الغزي (سويم)، **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث**، المركز الثقافي العربي، 1987، ص45.

2 وهي مقاربة ترى أن معالجة المعلومات لدى الإنسان تتم عبر مرحلتين هما : مرحلة الاحتفاظ أو التخزين ومرحلة الاسترجاع أو التذكر، وأن المرحلة الثانية من المعالجة النفسية تفضي إلى موقف انفعالي يسمى بالذاكرة الانفعالية Emotional Memory بمعنى أن الأحداث التي تقترن في الذاكرة بمشاهد غير سارة كالعنف والدم تعد أحداثا منبّهة انفعاليا لأنها أحداث يجري ترميزها بسهولة في الذاكرة وفق سياق معين وتولد ضغطا انفعاليا قد يكون إيجابيا أو سلبيا.

3 محمد قاسم (عبد الله)، "سيكولوجية الذاكرة : قضايا واتجاهات حديثة"، **مجلة عالم المعرفة**، عدد 290، 2003، ص11 - 14 : اعتمد الكاتب على التحليل النفسي الفرويدي وكتاب "أسس علم النفس" لوليام جيمس.

لكننا نعتقد أن مسألة التوظيف النفسي لوسائل القمع المادية كان يمثل في بدايات العهد الحسيني تكتيكا تلجأ إليه المحلة، لأنه وكما بينّا سابقا لم يكن إحضار أدوات القمع يهدف فقط إلى التخويف فقد جرى في أغلب الحالات استعمالها على الأرض : بدليل أننا لم نسجل تفعيلا للعنف الرمزي واستثمارا لذاكرة البطش إلا في مناسبتين هما: الأولى عندما ذكر صاحب الاتحاف أن أهل القيروان لما خرجت إليهم محلة الشتاء تحت قيادة مراد بن علي باي سنة 1699م خاف أهلها أن يحل بهم ما حل بأهل باجة في محلة الصيف من تنكيل، "ففضّلوا الخروج منها وتركوها خاوية على عروشها"[1]. لذلك التزم أهل القيروان دفع ما عليهم من مجابي لتجنب أية إجراءات زجرية خاصة وأن كل خروج للمحلة يترافق بالضرورة مع عمليات بطش لا محدودة. أما الثانية فهي عندما ذكر ابن أبي الضياف أن علي باي - في إطار سعيه للقضاء على ثورة اسماعيل باي- عمد إلى محاصرة جبل وسلات وبدأ بأولاد عيار "فأخذهم أخذة أفنت الكراع والمتاع فنزل الرعب في قبائل ماجر فأتوه متنصّلين طائعين والتزموا دفع مغارم قبل أن يعفى عنهم"[2].

ع) "ورمى ... بالمدافع حتى كادت أن تصير دكّا"

يبدو أن سياسة العنف المفضوح التي طبعت فترة حكم البايات المراديين في تعاطيهم مع القوى القبلية الممانعة قادت التشكيلة العسكرية إلى اعتماد المدفع أو "البونبه" كوسيلة فعّالة وسريعة لحسم المواجهة[3]. فمن الناحية الإجرائية تم اللجوء إلى المدفع لضرب القوى المعارضة في الداخل أو أعداء الخارج المتمترسين في الأماكن المكشوفة لإحداث أكبر قدر من الخسائر البشرية. أما في الأماكن المنيعة وخاصة المناطق الجبلية فإن استخدام المدفع يترافق مع إجراءات ميدانية صارمة كالحصار والتضييق بهدف إحداث نوع من الاستنزاف البشري والاقتصادي للعناصر المتحصنة لإجبارها على الاستسلام .

ويرى الباحث حمادي الدالي أن الطبقة العسكرية في الفترة الحسينية أصبحت تكتفي بإحضار المدفع وعرضه على الخصوم دون أن تلجأ إلى استخدامه في إشارة إلى إدراك السلطة لرمزية العنف الذي يمثله إحضار المدفع[4]. ولذلك فإن اصطحاب أدوات الردع ولاسيما المدفع أثناء سير المحلة يمكن أن يثير لدى العامة مشاعر متناقضة من الرهبة والهيبة التي تفضي إلى الارتداع الذاتي، لأن وعي الجماعة بفداحة البطش الذي يمكن أن يسلط عليها يجعلها تصل إلى ردع نوايا المقاومة ذاتها فيمارس كل فرد نوعا من الرقابة الذاتية التي تتحول عند المجموعة برمتها إلى حالة من الارتداع الجماعي إزاء كل رموز السلطة وأدواتها القمعية ولاسيما المدفع الذي يعد أبرز تكنلوجيات الترويض السياسي[5].

---

1 يذكر أن المغارم تمثلت في 1000 بعير و400 فرس ورد في : ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، المجلد 1، الجزء 2، ص 163 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 75.

3 دالي (حمادي)، **النفوذ المحلي**، م . س، ص 166 - 169.

4 تتقاطع هذه القراءة مع أدبيات المدرسة السلوكية في التحليل النفسي والتي ترى أن أي عملية الترويض تخضع إلى ما تطلق عليه " الاقتران الشرطي " : وهو مفهوم يربط كل سلوك أو رد فعل بالعقاب الذي يمكن تسليطه على الأفراد والجماعات .

5 سكنر (ب . ف)، " تكنلوجيا السلوك الإنساني "، ترجمة عبد القادر يوسف، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 32،

لكن تتبع المصادر التاريخية يفنّد الرأي الذي ذهب فيه الباحث الدالي ذلك أن السلطة واصلت إحضار المدفع وواصلت استخدامه فعليا في المعارك التي خاضتها خلال هذه الفترة. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مناسبتين على الأقل تم فيهما استخدام المدفع هما:

- المناسبة الأولى: في الحرب ضد الجزائر سنة 1807م وتحديدا خلال الجولة الثانية منها، فعندما استشعر الوزير يوسف صاحب الطابع الهزيمة أمر قادة المحلة بتسريح المدافع، فاقترح عليه مصطفى استخدامه عند تجمع المهاجمين وذلك لإيقاع أكبر قدر من الخسائر البشرية[1]. وفعلا فقد أدى استخدام المدافع إلى تشتت المهاجمين، ثم دعم الوزير بهجوم بري معاكس قاده الخيالة أدى إلى فرار الجزائريين واستيلاء الجند التونسي على أثقال المحلة من مدافع وسلاح وإبل وغير ذلك من آلات الحرب التي غنموها.

- المناسبة الثانية: أثناء حملة زروق على الساحل سنة 1865م حيث يذكر ابن أبي الضياف "ورمى القلعة الصغرى بالمدافع حتى كادت أن تصير دكّا"[2]. وهنا مرة أخرى جاء استخدام المدفع في إطار يتسم بالدقة البالغة خاصة عندما عمد أهل مساكن والقلعة الصغرى إلى مهاجمة محلة زروق، فأجبرت القيادة العسكرية داخل المحلة على اتخاذ قرار يحسم المواجهة باستخدام المدفع ضد أهل القلعة الصغرى مما أدى إلى استسلامها. ثم لوح أمير المحلة باستخدام المدفع لضرب مساكن فأثار ذلك حالة من الذعر والهلع فاضطر أهلها إلى الفرار. غير أن رواية ابن أبي الضياف جاء فيها أن قيادة المحلة إثر فرار أهل مساكن تمكنت من أسر بعض الثوار والاستيلاء على بعض أمتعتهم.

والملفت للانتباه أن المحلة استولت على بعض المدافع، وهذا يشير إلى خطورة الوضع خاصة أمام امتلاك أهل الساحل المدافع التي تعتبر من أهم أدوات الحسم العسكري والتي كانت تعد إلى وقت قريب حكرا على الدولة. وفي الحقيقية نحن لا نعلم على وجه الدقة الطريقة التي تمكن بها أهل الساحل من الحصول على هذه المدافع، لكننا نعتقد أن ذلك تم من خلال المؤسسة النظامية نفسها التي يمثل جند الساحل غالبيتها. فقد تكون سياسة التسريح العشوائي لجند الساحل النظامي هي التي أدت إلى حالة من الانفلات جعلت بعض العناصر العسكرية المسرحة تقع خارج دائرة المراقبة وتنجح بالتالي في تهريب هذا النوع الخطير من الأسلحة وفي مزيد الاستقواء.

غير أنه من المفيد التذكير بأن استخدام المدفع في القرن 19م لم يعد عشوائيا كما كان يحصل في العهد المرادي وإنما أصبح وسيلة يلجأ إليها لحسم المعارك الصعبة وطريقة فعالة لكسر إرادة المقاومة لدى أعداد الداخل والخارج. وهو ما يدل على أن المدفع أو "البونبة" ظل خيارا عسكريا ثابتا وتكتيكا ناجعا لجأت إليه المحلة وخاصة نواتها التركية المتمرّسة على استخدام الأسلحة النارية.

غ) حمودة باشا يؤسس للاغتيال السياسي وبداية العمل "المخابراتي"

الاغتيال السياسي هي مهمة دقيقة أساسها تكليف فرد أو مجموعة أفراد من العاملين في ركاب

1980، ص 65 – 68.

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 2، الجزء 3، ص 37 - 48.

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 3، الجزء 5، ص 177 - 180.

السلطة للقيام بعملية تصفية جسدية للخصم أو الخصوم السياسيين الذين يشكلون خطرا حقيقيا على التشكيلة الحاكمة.

إن تتبع مجمل تقنيات المراقبة السياسية في عهد حمودة باشا الحسيني تؤكد أن هذا الأخير أحجم عن الاعتماد على المحلة كأداة وحيدة لممارسة السلطة ومراقبة المجال، واتبع سياسة توافقية في التعامل مع الفاعلين المحليين. وقد سار ذلك بالتوازي مع مجهود لافت في مركزة السلطة في الحاضرة. هذا التطور ترافق مع تغير في مفهوم السيادة لدى الطبقة السياسية الحاكمة، حيث نجحت الدولة في هذه الفترة في مصادرة العنف لصالحها وجعلت منه عملا تحتكره لنفسها. وعليه نلمس مع حمودة باشا تطورا في تقنيات الضبط يقوم على ابتداع آليات جديدة للترويض تعتمد أسلوب الاغتيال السياسي. وهو ما أسس-في نظرنا- إلى نقلة في بيولوجية السلطة في تونس خلال هذه الفترة[1].

إن التشريح السياسي لفترة حمودة باشا يؤكد وجود تطور في إستراتيجية المراقبة والعقاب وتحول في طريقة تعاطي السلطة مع المعارضة السياسية وذلك من إستراتيجية المواجهة المفتوحة والعلنية إلى إستراتيجية المواجهة الموجّهة والمهام الإستخباراتية المحددة. ويمكن أن نعدد ثلاث مناسبات نفذ خلالها حمودة باشا مهام دقيقة من هذا النوع وهي :

- المناسبة الأولى : اختيار حمودة باشا الحسيني لـ 500 فارس بقيادة سليمان كاهية آغة باجة في 1795م لقمع ثورة حامد بن شريفة من أولاد مساهل من عرش ماجر، وقد كللت هذه العملية بمهاجمة نجع أولاد مساهل وقتل عدد كبير من المتمردين واعتقال عدد آخر منهم وعلى رأسهم قائد الثورة[2].

- المناسبة الثانية : تكليف محمد النوري البوبكري باش شاوش وجق الصبايحية التوانسة وأحمد الوسلاتي السايس في سبتمبر 1799م لجلب حسن باي ابن إسماعيل ابن يونس باي من الجزائر بسبب تعاظم تهديده لسلطة باي تونس. ورغم لجوء حسن باي إلى مقام الولي سيدي أبي سعيد الباجي، فقد أصر كل من الحاج أحمد بن عمارباش حامبه والحاج علي الفرجاوي الأضباشي على قتله في المقام ثم أشاعا أنه مات بصفة طبيعية[3].

- المناسبة الثالثة : تكليف أحمد بن عمارباش حامبه بتسميم الداي محمد قارة برنلي في جوان 1808م خوفا من تنامي سلطته وخروجه عن طاعة الباي[4].

ما يجب ملاحظته هو أن النجاح في القيام بهذه المهام الإستخباراتية الدقيقة ذات الطبيعة السياسية علاوة على ما يؤشر إليه من تحول في تقنية المراقبة في عهد حمودة باشا فإنه يحمل -في

---

1 البيولوجيا السياسية : هي طريقة التدبير التي تحولت إليها السلطة السياسية لإدارة مجمل نواحي الحياة الإنسانية وذلك باعتماد مجموعة من الضوابط والتدابير والإجراءات للوصول إلى تحليل مختلف آليات الحكم والتحكم حسب تعبير ميشال فوكو الذي سعي في كتابه المراقبة والعقاب إلى الكشف عن مجمل التقنيات السياسية والرمزية لترويض الجسد وشمل وصفه عرضا لآليات الزجر والعقاب والتخويف والنفي والحجز والمصادرة. ورد في كتاب :
FAUCAULT (Michel), **Surveiller et punir, naissance de la prison**, Paris, Gallimard, 1975, p 121 – 123.

2 ابن أبي الضياف (أحمد) ،**إتحاف أهل الزمان** ،م . س ،المجلد ،1الجزء 2، ص 75 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد) ،**نفسه**،المجلد ،1الجزء ،3ص 34 .

4 ابن أبي الضياف (أحمد) ،**إتحاف أهل الزمان**، المجلد ،1الجزء ،3ص 50 .

اعتقادي- دلالات عديدة أهمها :

- أن فترة حمودة باشا تميزت باختراق غير مسبوق للقبيلة وللمعارضة السياسية، وهو اختراق للمجال تم بفضل سيطرة الدولة على المعلومة والتي تحققت بتعيين بعض العناصر المقرّبة من المخزن على رأس القبائل الكبرى وبنشر عدد كبير من العيون والجواسيس في المناطق المستهدفة[1]. وهكذا أصبحت المعارضة بوجهيها القبلي والسياسي مكشوفة لدى السلطة. وعليه نعتقد أن التحكم في المعلومة يعبر عن تطور في الأداء السياسي للطبقة الحاكمة في عهد حمودة باشا، حيث أصبحت ممارسة السلطة تقوم على تنظيم أكثر للفضاء السياسي وتحويل ونقل متواصل للمعلومات[2].

- أن فترة حمودة باشا الحسيني تميزت بنضج سياسي وعسكري في مستوى إستراتيجية التحرك ضد الخصوم حيث امتلكت الدولة قدرة استباقية عالية أهّلتها لرصد الخطر والتحرك بشكل سريع وفعال لمجابهته. كما تميزت الفترة بنضج تكتيكي تجلي في الدرجة العالية من السرية التي تميزت بها هذه المهام، حيث أسندت السلطة مهمة تنفيذها إلى بعض العناصر العاملة في ركاب السلطة والموثوق في ولاءها وإخلاصها، وهو ما يشير أيضا إلي متانة التحالفات التي كانت تربط السلطة ببعض الدوائر المتنفذة داخل الجهاز الحاكم التي لم تكن تتوانى في تقديم خدمات ذات طبيعة أمنية حساسة تصل إلى حد التصفية الجسدية.

ومهما يكن من أمرفإن القيام بهذه المهام الاستخباراتية الدقيقة جنب البايليك المواجهات العلنية المزمنة والمستنزفة للطاقات العسكرية والمادية كتلك التي كانت تحصل قبل فترة حكم حمودة باشا عندما كانت السلطة تلجأ في كل مرة إلي الحملات العسكرية الحاشدة والصاخبة التي كانت تؤدي -في الغالب- إلى تعميق القطيعة بين السلطة وجزء من الفاعلين الاجتماعيين.

3. "الحلم وبعد النظرفي السياسة والتضلّع بأخلاق الرئاسة" أوإستراتيجية الصفح السياسي

إن الوجه العنيف للترويض السياسي القائم على القوة والغلبة والقهر لا يمكنه أن يضمن تأبيد سطوة الدولة، لذلك كان لا بد من اعتماد منهج الترغيب أوما يعبرعنه في الأدبيات السياسية "التحكم الناعم"[3]: وهي تقنية سياسية تقوم على فسح المجال للتفاوض مع الخصوم تصل أحيانا إلى حد تقديم تنازلات عميقة أهمها غض الطرف عن الأخطاء والتجاوزات مع امتلاك القدرة على العقاب.

تاريخيا تبدو مسألة العفو السياسي خلال القرنين 18 و19م سلوكا سياسيا كرسته النخبة المتنفذة في تونس بالتوازي مع تواصل اضطلاع الدولة بمهامها الردعية والقمعية. وقد حاولت هذه النخبة تدعيم سلوكات مرنة في التعاطي مع خصوم الداخل، واستفادت في ذلك من وجود الزوايا والطرق الدينية التي اعتمدتها كأداة وصل وربط بينها وبين الرعايا بما في ذلك المناوئين لها. وبفضل تعويل المخزن على تمتين علاقته بمشائخ الطرق الدينية ورموزها في القيام بأدوار توفيقية، تحولت هذه المؤسسات الدينية إلى أنساق موازية للسلطة ومعاضدة لها[4].

---

1 التايب (المنصف)، " المجال والسلطة في البلاد التونسية، م . س، ص 31 .

2 كلافيل (بول)، **المكان والسلطة**، م . س، ص 27 .

3 سكنر (ب – ف)، " تكنلوجيا السلوك الإنساني "، م . س، ص 91 – 93 .

4 عيسى (لطفي)، " الزاوية والمخزن في بلاد الجريد "، م . س، ص 41 .

يبدو أن ظاهرة العفو السياسي- بما هي صفح وتجاوز عن الخصوم السياسيين- هي مَسألة أسّس لها علي باي الذي اختار السير في هذا النهج السياسي الذي لم تتعود عليه النخبة السياسية في تونس، فقد كان التمادي في إذلال الخصوم السياسيين ممارسة طبعت الفكر السياسي التونسي خلال الفترة العثمانية المبكرة حتى حدود فترة حكم علي باشا الذي كان "جريئا على سفك الدماء" حتى أن ابن أبي الضياف يصفه بأنه "أفرط في ذلك وخرج عن نطاق العقل...لا أمان في دولته لأحد"[1]. وعلى خلاف علي باشا فإن علي باي أسس لاتجاه سياسي معتدل لا يغالي في ملاحقة الخصوم السياسيين ويظهر نوعا من المرونة في التعامل معهم، حيث كان يتصف "بالحلم وبعد النظر في السياسة والتضلّع بأخلاق الرئاسة"[2]. ويمكن أن ندلل على ذلك من خلال الوقائع التالية:

- أنه بعد محاصرة جبل وسلات ونزول الثائرين منه كان الباي يعمد إلى أسرهم ثم يستعملهم في الخدمة ولم يقتل أيا منهم.

- أنه بعد فرار اسماعيل باي إلى قسنطينة واستسلام أهل جبل وسلات في جويلية 1762م، فإنه عفا عنهم وأمّنهم من روعهم وسرّح أسراهم.

- أنه بعد فرار إسماعيل باي إلى قسنطينة والاستيلاء على جبل وسلات جيء له بمكاتيب لإسماعيل من بعض أنصاره، ففضل حرقها وعدم الاطلاع عليها وذلك بهدف إشاعة نوع من السلم الاجتماعي الداخلي[3].

إن الصورة التي تقدمها المصادر التاريخية لسلوك علي باي تكرس تنامي اتجاه سياسي مرن ومعتدل منذ أواسط القرن 18م، لكن ذلك سار بالتوازي مع تواصل اضطلاع الدولة بدورها التأديبي الزجري في التعامل مع الخصوم السياسي من خلال اللجوء إلى سياسة التغريم المالي. إذ تذكر المصادر أن علي باي بعد إخضاعه لجبل عمدون وجبل بني عياش والمثاليث سنة 1762م فرض عليهم دفع غرامات مالية ذات بال مقابل الصفح عنهم[4].

ومع حمودة باشا الحسيني تواصلت مسألة العفو السياسي حيث عمد إلى العفو عن أهل جربة رغم تواطؤهم مع قارة محمد حليف علي برغل في ثورته ضد آل قرامنلي في طرابلس في 1794م. كما أنه عين مصطفى بن حسن عاملا جديدا على جربة عندما اشتكوا إليه جور عاملهم[5].

نفس هذا النهج التصالحي لم يتوقف في عهد الباي أحمد، فقد عفا هذا الأخير على إبراهيم الجويني خليفة عامل الأعراض الذي أعطاه معلومات مغلوطة حول جدب الصحراء وقلة الماء عندما كان الباي متوجها بجيشه لقمع ثورة الأعراض سنة 1840م مما اضطره إلى إبقاء العسكر النظامي والطبجية والخيالة بصفاقس وركب البحر لتفقد الأعراض. فتفطن إلى كذب الخليفة الذي على ما يبدو أراد أن يجنب سكان المنطقة شر التنكيل. لكن رغم كل ذلك عفا عنه واكتفى بسجنه ثم سرحه،

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**. م. س، المجلد 1، الجزء 2، ص 118.
2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**. م. س، المجلد 1، الجزء 2، ص 164.
3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفس المصدر والصفحة**.
4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 2، ص 165.
5 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 3، ص 25- 27.

كما غظ الطرف على عدد من زعماء الثورة واكتفى بقتل خمسة منهم و"سدّ أذنه عن الوشاية"، وهو ما يشير إلى ابتعاده عن نهج العقاب الجماعي الذي يطال مجمل السكان والاكتفاء بمعاقبة القيادات الأكثر تصلّبا وخطورة. ولذلك فإن عهد العفو السياسي الذي دشنه علي باي لم يصمد منذ فترة حكم أحمد باي وذلك بسبب تنامي الميولات السياسية المتشددة داخل التشكيلة الحاكمة التي استطاعت أن تفرض نمطها في معاقبة الخصوم السياسيين وإحياء خيار التصفية الجسدية. فبعد إخماد ثورة جبل خمير سنة 1845م ألقي القبض على زعيمها وأحضر إلى ديوان المحكمة بباردو وكاد الباي أن يعفو عنه من القتل لولا أن التيار المتشدد داخل الطبقة الحاكمة دفع الباي إلى اتخاذ قرار بقطع رأسه أمام باب باردو على العادة الجارية[1].

4. إستراتيجية القبيلة في مواجهة السلطة:

من الإخضاع إلى الإستخزان ومن الممانعة إلى الخضوع

ظل الفعل السياسي للقبيلة في علاقتها بالسلطة مبني على محاولة الحفاظ على أحقية الفاعلين المحليين في التنفذ على مجموعاتهم وعلى أحقية القبيلة في الوجود واستعمال العنف والحفاظ على استقلاليتها. وتمثل هذا الوجه من العلاقة مجموعتان قبليتان هما : المجموعات الجبلية كجبال عمدون ووسلات ومطماطة والمجموعات القبلية المتحركة مثل أولاد شنوف وأولاد بالليل وأولاد صوله وأولاد سعيد وغيرها .

هذا المشروع في الاستقلالية سيواجه من قبل سلطة مركزية ناشئة ترى أنه من واجبها فرض الطاعة والخضوع على كل الفاعلين المحليين بما يعنيه ذلك من احتكار استعمال العنف باعتبارها مطالبة باحتكار العنف الشرعي[2]. ولذلك تم تصنيف هذه المجموعات في خانة قوى المانعة أو المجموعات العاصية ولذلك عملت بكل الوسائل على تحويل هذه المجموعات المحاربة إلى قوى تسند السلطة وتساعدها في تكريس هيمنتها على المجال في إطار مشروعها في التزميل أو المخزنة. وقد ساعدت هذه السياسة على تفكيك القوة القبلية وتصدع الدواخل حيث أصبحت بعض القبائل تقوم بدور هام في خضد شوكة القبائل المتمردة وحماية المجال الترابي في المناطق التخومية والطرفية[3]. وفي مقابل إستراتيجية الاستخزان التي مارستها السلطة تشكلت مواقف القبيلة واتخذت لها مواقع مختلفة في علاقتها بالدولة، ولذلك نميز بين ثلاث مجموعات:

- المجموعات المتحالفة مع السلطة والخادمة لمصالحها مقابل الحصول على عدة امتيازات.
- المجموعات المستقرة والمسالمة والدافعة للضرائب بشكل منتظم وتشمل القبائل الخاضعة التي كانت مجبرة على دفع آداءات وضرائب للمخزن أهمها : الضيافة والعادة والمعونة.
- مجموعات التخوم وهي المجموعات الممانعة التي ترفض دفع الضرائب وتقود حركة عصيان

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 78 .

2 WEBER (Max) , **Le savant et le politique** , traduction Julien Freud, Paris, librairie Blom, 1969, p 112-113.

3 ابن سليمان (فاطمة)، **الإيالة التونسية بين القرنين 16 و19م**، م . س، ص 140 .

عنيفة ضد السلطة[1].

وعلى هذا الأساس انبنت إستراتيجية القبيلة في تعاطيها مع السلطة على ثنائية الممانعة والخضوع. لكن استقراء الوثائق التاريخية وتتبع إستراتيجية القبيلة في القرنين 18 و19م يقود إلى الاعتقاد بأن مجال الإستخزان والخضوع أخذ يتوسع لدى معظم قبائل حوض مجردة التي أصبحت منذ العهد المرادي ممخزنة : بمعنى أنها مطالبة إما بتوفير الفرسان أو دفع أداء أطلق عليه تسمية زمالة، وفي المقابل لا يطالب المخزن بدفع رواتب فرسان التزميل وإنما يفوّت لهم في جباية المناطق المستعصية، وما عليهم إلا الوصول إلى هذه المناطق إذا رغبوا في الحصول على رواتبهم. كما أن البايليك عمد إلى استجلاب فرق زواوة وإسكانها في السفوح المواجهة للجبل في عمدون وسجنان وماطر وبجاوة ومقعد وطبرقة[2]. وشيئا فشيئا أصبح الارتقاء إلى صف القبيلة المخزنية منذ العهد الحسيني من الطموحات التي تسعى القبيلة إلى تحقيقها لما توفره هذه المرتبة من امتيازات لاسيما التخفيض من العبء الجبائي، بالإضافة إلى ما يتحصل عليه رؤساء القبائل من هدايا وهبات من البايليك[3].

هذا المجهود في "التزميل" و"الإستخزان" ترافق على ما يبدو مع سياسة المصالحة التي ميزت فترة حكم علي باي في تعاطيه مع خصوم الداخل الذي أسس لنوع من "التحكّم الناعم"، فقد أعرض هذا الباي عن سياسة الانتقام والتشفي التي دأب أسلافه على تطبيقها وكرس نوعا من السلم الاجتماعي. وقد تواصل هذا التمشي مع حمودة باشا الحسيني الذي أقدم على إدماج قسم كبير من المجموعات القبلية في الخدمة المخزنية، وهو ما مكّنه من تجنيد معظم المجموعات الداخلية وتعبئتها في الحرب ضد الجزائر سنة 1807م[4]. وهكذا التحقت بخدمة المخزن خلال القرن 18م العديد من القبائل مثل الهمامة وأولاد سعيد وجلاص والمثاليث والسواسي وورغمة[5].

ونعتقد أنه لا يمكن تبني مقولة الأطروحات الإنقسامية التي ترى أن علاقة القبائل بالسلطة كانت علاقة ثابتة لأنها كانت علاقة متغيرة وذلك بحسب الظرفية وكذلك بحسب أوضاع القبائل نفسها. وعليه ثمّة ديناميكية يجب التأكيد عليها خلال القرنين 18 و19م تتمثل في أن نطاق الممانعة أصبح يتقلص ويضيق، بينما توسعت دائرة الإستخزان والخضوع فأصبحت عدة مجموعات قبلية تعرض خدماتها على السلطة كعناصر قادرة على لعب أدوار لفائدة المخزن وعلى بناء علاقات "خدمة" مع السلطة. وهو ما تؤكده عدة مؤشرات وهي:

- تراجع المحلات الردعية في أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م وعدم انتظام الباي في قيادتها واكتفاءه بتكليف من يعوضه في ذلك من أبناء الأسرة الحسينية الحاكمة أو القادة العسكريين من المماليك.

---

1 الماجري (الأزهر)، **العلاقة بين المحلي والمركزي**، م. س، ص 239 - 241.

2 العزيزي (محمد الحبيب)، **نسخة من الأطروحة**، م. س، ص 297.

3 يرى الباحث محمد الهادي الشريف في مقال له حول انتفاضة الأرياف في القرن 19م أن أغلب الانتفاضات الشاملة أو الجزئية كانت تأخذ في الغالب شكل عصيان جبائي.

4 ابن سليمان (فاطمة)، **الإيالة التونسية بين القرنين 16 و19م**، م. س، ص 350.

5 التايب (المنصف)، "المجال والسلطة"، م. س، ص 30.

- مشاركة بعض القبائل -التي كانت مندرجة في الماضي ضمن قوى "الممانعة"- في دعم المهام العسكرية للمحلة. من ذلك مشاركة عرش عمدون في قمع ثورة جبل خمير سنة 1845م حيث التف على محلة محمد باي المتكونة من عسكر زواوة والمزارقية من العروش وشارك في إخماد نار الفتنة. ويذكر ابن أبي الضياف أن أحمد باي كتب إلى باي المحلة محمد "ليبلغ شكره إلى عمدون لخدمته"[1]. وبفضل هذه المشاركة خرج عرش عمدون من حيز الممانعة الذي ظل يسمه في الماضي ووضع نفسه في علاقة "خدمة" تؤهله للالتحاق بالمخزن. ولعل هذا الاستنتاج يدعمه ما توصلت إليه الباحثة فاطمة بن سليمان من أن مجموعات خمير (نفزة-الشيحية-عمدون-خمير) لم تكن مدرجة بصفة رسمية ضمن القبائل المخزنية لكنها مع ذلك تمتعت بالإعفاء التام من الجباية. كما توصلت الباحثة إلى إمكانية وجود إتفاق ضمني بين خميروالسلطة يعفي خميرمن الأداء مقابل الالتزام بحماية المنطقة الحدودية. ولذلك تقر الباحثة أن عرش خميرلم يشارك بصفة فعلية في الانتفاضات الكبرى التي عرفتها الإيالة في القرن 19م لاسيما انتفاضة علي بن غذاهم لسنة 1864م[2].

5. تشكّل البحرية التونسية في إستراتيجية التحرك العسكري : نحو تبلور تكتيك "الإسناد البحري"

منذ أواسط القرن 18م برز اتجاه جديد يروم التحكم في السواحل ويدرج مسألة التنفذ على "المياه" ضمن اهتمامات السلطة الساعية إلى بسط نفوذها على مجمل مجال السيادة. وقد تكرس هذا الاتجاه منذ عهد علي باشا لكنه ظل يركز على السواحل الشمالية الغربية، وأفضى إلى انتقال مركز طبرقة تمكرت إلى حوزة حكام تونس بعد أن وجه الباشا حملة قادها ابنه يونس انتهت بإلحاقها نهائيا بسيادة تونس في 1741م. ومن ثم شرعت السلطة في ربط جزيرة طبرقة بالمجال الترابي للإيالة بفضل إنشاء جملة من التحصينات شارك في إنشائها أهالي المناطق المجاورة لطبرقة[3]. ويندرج ذلك ضمن إستراتيجية شاملة لتحييز كامل المجال الساحلي وتحويله إلى جزء متمم للمجال البري المخضع. وقد تواصلت هذه السياسة إلى نهاية القرن 18م وأفضت إلى تبلور مفهوم "المياه الإقليمية"[4]. وقد حصل هذا التطور بالتوازي مع استبطان النخبة الحاكمة في تونس لمفهوم "ماء تونس" الذي عبرت عنه في إستراتيجية التحرك البحري في المهام العسكرية. لذلك أصبح ركوب البحر يمثل تكتيكا تخوض فيه المحلة كلما اقتضت الضرورة ذلك، لكنه لم يكن أبدا خيارا أصيلا في المؤسسة العسكرية.

وعلى الرغم من أن المحلة ظلت سلطة تجوب البلاد طولا وعرضا عبر مسارات معلومة، فإن بداية القرن 19م أسست لدور لا يستهان به للبحرية التونسية في إسناد مجهود المحلة في مقارعة أعداء الداخل والخارج. هذا الدور البحري تبلور في بعض المناسبات وهي:

- المناسبة الأولى أثناء ثورة جربة سنة 1794م التي ترتبط بمساندة أهالي جربة لعلي برغل في ثورته

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 78 .

2 ابن سليمان (فاطمة)، " مجال خميروالسلطة المركزية "، **م . س**، ص 16 – 17 .

3 ابن سليمان (فاطمة)، **الإيالة التونسية بين القرنين 16 و19م**، م . س، ص 229 .

4 المعنى القانوني للمياه الإقليمية هو المسافة الأمنية التابعة لمجال السيادة .

ضد آل قرامنلي الذين كانوا يحكمون طرابلس، حيث نجح علي برغل في السيطرة على جربة ونصب عليها حاكما وهو قارة محمد. ولذلك كان من الضروري أن يقوم باي تونس بعمل عسكري يمكّن من الحفاظ على الوضع السياسي القائم في طرابلس ويسمح بعودة آل قرامنلي إلى السلطة ومعاقبة أهل جربة على تواطئهم مع قاره محمد[1]. ولمّا كان من الضروري التعجيل بالتحرك العسكري ليكون حاسما وفعالا فقد اختار حمودة باشا أن تكون حملته بحرية، لذلك عمد إلى تجهيز أسطول يضم 40 مركبا بحريا خصص بعضها للقتال والبعض الآخر لحمل العسكر والأقوات والآلات والذخيرة، ووجه مع هذا الأسطول 4000 مقاتل أمّر عليهم الحاج علي الجزيري. وقد سافر الأسطول في 8 نوفمبر 1794م ووصل جربة في 25 نوفمبر 1794م، وتمكن علي الجزيري من الاستيلاء على جربة في 2 ديسمبر من نفس السنة وأسر 400 جندي من عسكر طرابلس أثبتهم الباي في ديوان الجند.

- المناسبة الثانية أثناء حرب الجزائر سنة 1807م: فبعد جولة أولى من المواجهات انتهت بتقهقر جيش تونس على الحدود مع الجزائر وبروز بوادر الهزيمة، عمد حمودة باشا الحسيني إلى إعداد العدّة لوقف التقدم الجزائري في اتجاه الحاضرة، فجهز جيشا كبيرا وزع قيادته بين أحمد بن عمار باش حامبة الذي قاد محلة زواوة وخرج بها في 29 ماي 1807م وبين الوزير يوسف صاحب الطابع وأبو محمد حمودة الأصرم الذين قادا محلتين متتابعتين : الأولى في 12 جوان 1807م، والثانية في 28 جوان من نفس السنة. ويبدو أن هذه القوة العسكرية التي تشكلت بفعل تقدم الجيش الجزائري باتجاه الحاضرة لم تقتصر على الفرق البرية، فقد جاء في الإتحاف أن أعيانا من رؤساء البحر قد رافقوا هذه القوة العسكرية[2]. غير أننا لا نعلم على وجه الدقة إن كان ذلك يعني وجود قوة بحرية تشكلت في تلك الفترة بالتوازي مع الفرق البرية أم هي مجرد عملية "لوجستية" قامت بها التشكيلات البحرية استهدفت فقط استكشاف القدرات العسكرية الجزائرية وتقييم مدى جاهزيتها لتسهيل عمل القوات البرية التونسية المقاومة. وبغض النظر عن كل هذه الاحتمالات فإن الثابت أن الجيش البحري كان حاضرا في هذه الحرب وأنه قام بدور ما في صد التقدم الجزائري في اتجاه الإيالة.

- المناسبة الثالثة أثناء ثورة الأعراض سنة 1840م التي اندلعت ضد ضريبة المحصولات التي أقرها أحمد باي بهدف دعم موارد الدولة لمواجهة النفقات المتزايدة للإصلاح العسكري، حيث امتنع سكان الأعراض من أدائها وأصبحت السلطة تخشى من انتشار حركة الممانعة والتمرد وانتقالها إلى مناطق الشمال والوسط، لذلك جهز أحمد باي حملة عسكرية قادها بنفسه. وقد تضمنت هذه الحملة معطيات جديدة يمكن أن نجملها في أن الباي أعد لهذه الحملة "جيشا عرمرما"[3] ضم -إلى جانب العناصر التقليدية كالحوانب والصبايحية والمزارقية- تشكيلة من الجيش النظامي والطبجية والخيالة التي يبدو أنها تسجل أول مشاركة لها في عملية عسكرية في الداخل، كما لم تقع مطالبة عروش القبائل بتوفير مزارقية كما جرت العادة. كما أن الباي دعّم هذا الجيش البري الكبير بأسطول عسكري بحري جعل يحاذي خط سير الجيش البري ويتبعه ويريح معه في المدن الساحلية التي يمر بها، وكلف هذا الأسطول

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 27-25 وص 50-37 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفس المصدر والصفحات** .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، المجلد 2، الجزء 4، ص 39 .

بحمل الآلات والأقوات والمهمات وغير ذلك. وقد يكون تزامن خروج الجيش البري والأسطول البحري تكتيكا جديدا في التحرك العسكري استوجبه بعد منطقة الأعراض عن مركز السلطة بباردو، وهي بهذا المعنى ليست محلة اعتيادية كما ذهب إلى ذلك الباحث أحمد العرنوني[1] والباحث الحبيب العزيزي[2] بل هي حملة عسكرية استثنائية لا تخضع لمواصفات المحلات التي قمنا في فصل سابق بتوصيفها. ولذلك فإن القراءة النقدية لهذه المهام البحرية التي أنجزها الأسطول التونسي تقود إلى الاستنتاجات التالية :

* أولا : أن المهام التي تكفل الأسطول بإنجازها لم تكن ذات طابع عسكري قتالي إذ لم تذكر المصادر انخراطا حقيقيا للبحرية العسكرية في المعارك أو استعمالا للمدفعية في ضرب المناطق الساحلية، وإنما أنيطت بعهدة الأسطول مهام إسناد ودعم "لوجستي" للقوات البرية التي كانت على الأرض كحمل السلاح والمؤونة والعتاد. وعليه يبدو أن المؤسسة العسكرية في تونس لم تتمكن إلى حدود أواسط القرن 19م من ضبط استراتيجية عسكرية بحرية واضحة في تشريك القطع البحرية في العمليات العسكرية، ولذلك كان هذا التشريك تكتيكا مؤقتا أملته ظروف دقيقة تمثلت أساسا في بعد مناطق التوتر عن مركز القرار بباردو.

* ثانيا : أن المجال الساحلي لم يشد إليه انتباه الطبقة السياسية في تونس والتي ظلت تركز إستراتجيتها في بناء السيادة الترابية على اليابسة. ولذلك نعتقد أن مفهوم " المياه الإقليمية " لم تتعقّله الذهنية السياسية التونسية في القرن 19م لأنها لم تنضج بعد لتبنّي خيارات البحر في تكتيكاتها العسكرية. وفي تصورنا فإن الكلفة الباهضة التي يستوجبها إنشاء القطع البحرية العسكرية هي التي أجبرت النخبة السياسية عن الإحجام عن خوض خيارات بحرية والسير فيها. هذا بالإضافة إلى إدراك النخبة الحاكمة لحقيقة السّبق الذي تتمتع به أوروبا في هذا المجال حيث أصبح الماء يمثل جوهر التفوّق العسكري الغربي ولاسيما الفرنسي منذ بداية القرن 19م.

---

1 العرنوني (أحمد)، وطن الأعراض : دراسة في العلاقة بين المجتمعات المحلية والمركز الحسيني 1881-1705م، أطروحة دكتوراه 2002 – 2003، ص 268-260 .

2 العزيزي (محمد الحبيب)، نسخة من الأطروحة، م . س، ص 289 .

الفصل الثالث

المؤسسة العسكرية في مواجهة خصوم الخارج

وتبلور مفهوم "الدولة الترابية

اخترنا في هذا الفصل التركيز على مفهوم "الدولة الترابية": وهو مفهوم أصبح يحظى بعناية كبيرة في البحوث الجامعية في السنوات الأخيرة لارتباطه المباشر بعدد من المفاهيم المفاتيح في ميدان البحث التاريخي كمجال السيادة والولاء والفاعل الاجتماعي والتمثلات السياسية وغيرها من المفاهيم ذات العلاقة. ويعكس مفهوم الدولة الترابية وجود مسار نحو المركزة، وهو مسار انطلق منذ الفترة الحسينية وتدعم مع حموده باشا وتواصل في القرن 19م. كما أن المجال الترابي أو مجال السيادة تشكل في علاقة بذلك الآخر الخارجي، فبعد أن أنجز البايليك مشروعه في إخضاع الدواخل وفي مركزة السلطة إلى أبعد مدى شرع منذ بداية القرن 19م في التعبير عن وجوده السياسي الفاعل في المنطقة المتوسطية وفي إثبات وزنه. وقد بدا واضحا للنخبة السياسية آنذاك أن هذا المشروع الضخم على المستوى الخارجي لا يمكن أن تنجح فيه من دون التخلص وبشكل نهائي من حالة الوصاية التاريخية للجزائر على تونس ومن ثقل التبعية البغيضة لجار الغرب، ولذلك اختارت النخبة المواجهة العسكرية المباشرة. وبعد أن حسمت المعركة لصالحها سنة 1807م انطلقت على إثر ذلك في تكريس مفهوم السيادة من خلال محاولة لعب دور تحكيمي في المنطقة المتوسطية من خلال المشاركة في بعض المغامرات العسكرية إلى جانب تركيا ومن خلال السعي إلى تصدير النموذج التحديثي التونسي إلى الخارج.

I-الحرب ضد الجزائر:

من إستراتيجية "حرب الاستنزاف" إلى إستراتيجية "المقاومة الشعبية"

قبل أن نتتبع التطورات التي طرأت على الأداء الميداني للمحلة في بداية القرن 19م نذكّر فقط بأن حرب سنة 1807م ضد الجزائر لم تكن المناسبة الوحيدة التي دخلت فيها إيالة تونس في نزال عسكري ضد جارتها الجزائر، فقد سبق أن خاض الطرفان حربا في عهد الدايات سنة 1628م تبين من خلالها أن القاعدة البشرية للنظام العثماني في تونس كانت محدودة، إذ لم تشارك في هذه الحرب سوى المجموعات القبلية المقيمة في المنطقة السهلية الشمالية. كما أن بعض القبائل انقلبت إلى الصف الجزائري المنتصر في الحرب وبرزت بعض المواقف اللامبالية بدقة الوضع وخطورته لدى عدد من المجموعات الداخلية على اعتبار أن ولاءها للحوزة الترابية كان مائعا[1].

كما أن نص المعاهدة الذي أنهى حرب سنة 1628م بيّن أن السلطة -وإلى حد تلك الفترة- لم تتشكل في شخص رمز يتسنى له أن يتحدث باسم المجال، فقد اعتبر حكام تونس وحكام الجزائر أنفسهم بمثابة ولاة لدى الباب العالي ومن ثم كانت نزاعاتهم مندرجة في إطار النزاعات الداخلية أو الحروب الأهلية بين ولايات متجاورة داخل فضاء أشمل هو السلطة العثمانية ولم تكن نزاعا بين دولتين أو أمتين.

لقد كانت علاقة تونس بجارتها الجزائر طوال الفترة الحديثة على الأقل علاقة متشنجة، فقد اعتادت إيالة تونس الدخول في مواجهة مباشرة مع الجزائريين الذين كان لهم نوع من التفوق والغلبة يدل عليها تدخلهم المتكرر في شؤون إيالة تونس ولاسيما فيما يتصل بالصراع الداخلي على السلطة[2]. كما أن سياسة التصعيد العسكري والاجتياح الترابي لمجال السيادة هو تقليد تعودت عليه الجزائر قبل حمودة باشا، ومثال ذلك تعجيل داي الجزائر إبراهيم الخزناجي بتجهيز محلة لإعانة علي باشا في حربه ضد عمه حسين بن علي سنة 1733م وذلك بسبب امتناع هذا الأخير عن معاضدة الجزائر في حربها ضد اسبانيا ورفضه دفع الضريبة السنوية[3]. هذا الضعف التونسي في مواجهة دايات الجزائر جعل الأستاذ لطفي عيسى يتحدث عن أسطورة الغلبة المطلقة للوجق الجزائري أو ما يسميه بالعقدة تجاه أمحال الغرابه[4].

والمهم في تقديرنا أن كل هذه المواجهات والتدخلات العسكرية العنيفة للجزائر أدت إلى تشكل مجال إيالة تونس في مقابل الإيالة الجزائرية، وإلى تعميق وعي التونسيين بالانتماء إلى مجال مغاير لمجال الجزائريين. كما حفرت في الذاكرة الجماعية للمجموعات التي كان يتم اجتياحها -ولاسيما سكان مدينة تونس- صورة الآخر المتحفز للانقضاض على المجال التونسي[5].

1 ابن سليمان (فاطمة)، **الإيالة التونسية بين القرنين 16 و19م**، م . س، ص 133 .

2 ابن أبي دينار (محمد)، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تحقيق محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس 1967، ص 101 – 112 .

3 ROUSSEAU (A) , **Annales Tunisiennes ou aperçu historique sur la Régence de Tunis** , éd. Bouslama , P 113 .

4 عيسى (لطفي)، **مدخل لدراسة الذهنية المغاربية خلال القرن 17م**، سراس للنشر، 1994، ص 59 .

5 التايب (المنصف)، " المجال والسلطة "، م . س، ص 20 - 21.

إن التغير الجوهري الذي طرأ في تعاطي النخبة السياسية في تونس مع هذا العدو-الجار نؤرخ له مع حمودة باشا الحسيني الذي عزم على محاربة الجزائريين واستئصال الخطر الذي ظلوا يمثلونه اذ يذكر ابن أبي الضياف أن الوزير يوسف صاحب الطابع سارع إلى التوسط في خلاف تونس مع دولة الدانمارك وأنجز صلحا معها في نوفمبر 1801م "لما يعلم من عزم الباي على حرب الجزائر"[1]. وفعلا فقد بادر الباي منذ سنة 1800م إلى القيام بالاستعدادات وذلك ببناء السور والأبراج بالحاضرة وتعميرها بالمدافع وتحصين حلق الوادي، فحفر البوغاز الذي يربط بين الطبخانات الأرضية والترسخانة، وأمر ببناء القشل الخمس لسكنى عسكر الترك وجلب لها الجند، وأذاب النحاس بالحفصية فصنع حوالي 100 مدفع وحصن مدينة الكاف بنفس الطريقة، وقد تواصلت هذه الاستعدادات العسكرية إلى حدود سنة 1806م وعلى إثرها أعلن الباي الحرب على الجزائر وسير محلة في جانفي 1807م[2]. وقد أراد الباي من وراء هذه الحملة قطع عادة تعدي الجارة الجزائر على تونس وتدخلها المتكرر في شؤونها الداخلية ومعاملتها كمجرد مجال تابع للنفوذ الجزائري[3]. وعليه يبدو أن هناك رغبة لدى بايليك باردو في قلب المعادلة السياسية الإقليمية جعل من تونس طرفا فاعلا في الواجهة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط. ولاستدراج الجزائر سياسيا اختار حمودة باشا نفس الأسلوب الجزائري في التعاطي مع إيالة تونس وهو التدخل في الشؤون الداخلية والصراعات المحلية، حيث قام باستضافة باي قسنطينة مصطفى أنقليز الذي عزل من منصبه وأطرد من الجزائر ومنحه بستانا بمنوبة ووعده بالتدخل لمؤازرته في استعادة منصبه، وهو ما أثار حفيظة دايات الجزائر الذين رأوا في ذلك تحد لهم، فأخذوا يستعدون للحرب وأمروا رعاياهم بمغادرة تونس[4].

حينئذ يبدو أن الباي حمودة باشا اتخذ قرارا استراتيجيا ينهي عادة تعدي حكام الجزائر فكانت حملة 1807م، وقد اعتمدت الحملة العسكرية على ثلاث محلات تحت قيادة الوزير سليمان كاهيه الأول، وانضمت إليها -إلى جانب عسكر الانكشارية- مجموعة من القبائل التي تنتمي إلى العروش الحدودية مثل ونيقة وشارن ودريد والقبائل الجنوبية مثل بني زيد والودارنة والخمزاوات (ورغمة والحزم). ورغم هذه التعبئة وهذه الاستعدادات فقد أخفقت الحملة أمام أسوار قسنطينة. وإثر الهزيمة وفي الوقت الذي أصبحت فيه البلاد مهددة باجتياح جزائري محقق طرأت تغيرات هيكلية على مؤسسة المحلة، وحدث تغير في إستراتيجيتها من إستراتيجية "حرب الاستنزاف" إلى "إستراتيجية المقاومة الشعبية". فكيف تم ذلك؟

تعتمد حرب الاستنزاف على تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية لفائدة المجهود الحربي، ويستلزم ذلك استخدام مجمل الطاقات التعبوية لتحقيق أهداف عسكرية دقيقة. لذلك تصبح المحلة بمواصفاتها التقليدية عاجزة عن تحقيق الأهداف المرسومة لأن المواجهة تتم مع خصم خارجي قد تتجاوز استعداداته وقدراته القتالية إمكانيات المقاومة التي يمكن أن تتوفر للمحلة. وفي هذه الحالة

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 35 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 3، ص 43 - 44 .

3 الإمام (رشاد)، **سياسة حمودة باشا في تونس (1772 – 1814م)**، منشورات الجامعة التونسية، 1980، ص 102 .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 44 - 46 .

تكون المحلة عاجزة عن الردع.

غير أن إستراتيجية الحسم العسكري التي اختارها حمودة باشا وهيأ لها منذ سنة 1800م بتسخير جميع الإمكانات العسكرية استعدادا للمواجهة كان يعوزها الجانب التعبوي-النفسي. ففي الوقت الذي كانت فيه الاستعدادات تتم في مستوى النخبة الحاكمة التي بيدها قرار الحرب والسلم كان المجتمع الأهلي مغيبا وغير معني بالتهديدات الجزائرية، وهذا ما جعل المواجهة العسكرية في مرحلتها الأولى في ماي 1807م غير متكافئة إذ انتهت لصالح الطرف الجزائري. وعليه تفطنت النخبة السياسية في تونس إلى ضرورة إصلاح إستراتيجية المواجهة بالتركيز على مقاربة جديدة تتمحور حول فكرة "المقاومة" : أي تسخير جميع الإمكانيات البشرية والمادية والمعنوية ليس لمجرد محاربة العدو وإنما لمقاومته والتصدي له ومواجهة أي اختراق عسكري يستهدف عاصمة الملك بباردو. ولذلك فرضت الهزيمة على النخبة السياسية والعسكرية ضرورة إصلاح الخلل التعبوي في إستراتيجية الحرب المفتوحة مع الجزائر. وعليه بادر الباي إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- أولا: تدعيم "الحس الوطني" في صفوف الجند التونسي المشارك في الحرب من خلال إصرار الباي على استقبال التشكيلات العسكرية المشاركة بنفسه وتحريضهم على الاستماتة في ما أسماه "القتال في الدفع عن الحرم والنفس والمال"[1]. وقد مكنت هذه السياسة التجييشية والتحشيدية من تجميع قرابة 40 ألف مقاتل من المخازنية والمزارقية وفرسان القبائل و17 ألف من عسكر زواوة وجند الترك والطبجية، وهو أضخم عدد تم تجميعه في تاريخ المواجهات مع عسكر الجزائر. في حين اقتصر الأمر خلال حملة قسنطينة الفاشلة على تجميع تشكيلات من عسكر الترك والمخازنية من الصبايحية والحوانب وبعض المزارقية. وبهذه الطريقة أصبح قسم هام من الجغرافيا مسؤول عن حماية البلاد والدفاع عن حوزتها[2]. وهو ما أثبتته المواجهات في ما بعد، فرغم الهزيمة في الحملة الأولى فإنه لم يحصل أن تخلت العروش عن ولائها للباي أو انحازت إلى الطرف الجزائري مثلما كان يحصل في المواجهات السابقة، وهو ما يؤشر عن بروز نوع من "الحس الوطني" في صفوف الأهالي سيستفيد منه أحمد باي فيما بعد في خوض تجربة الإصلاح العسكري وفي تشكيل الفرق النظامية. ولذلك فان نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م قد أسست لمنطق جديد في ممارسة السلطة وفي علاقة المجتمع بالدولة يقوم على التآكل التدريجي للروابط الدموية التي وقعت الاستعاضة عنها بروابط جديدة تجعل المجال الترابي العقيدة المركزية في علاقة السلطة بالمجتمع. ومن هنا حصل تبدل في منظومة الولاء من الولاء الشخصي القائم على ربط المصالح بالباي إلى الولاء لمجال السيادة القائم على ربط المصالح بالأمة. وهو تبدل يعكس منطقا براغماتيا للسلطة تتقاطع فيه مصالح الدولة مع مصالح المجتمع، ذلك أن المجتمع الذي كان منغمسا في ربط ولاءات عمودية تتصل مباشرة برمز السلطة وقوامها حجم الامتيازات والإعفاءات والغطاءات التي يجنيها منه. هذا المجتمع عمد إلى توطين مصالحه وتأسيس علاقات قوية مع مجال السيادة، فتحوّل وعيه بالمجال من اعتباره مجرد فضاء مائع يتمدد ويتقلص بحسب ما تفرضه موازين القوى، إلى فضاء يعي حقيقته ومنه يستمد شرعية وجوده، ولذلك يستميت في الدفاع عن حوزته. أما

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 44 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 3، ص 48 .

الدولة فقد عملت على توسيع دائرة علاقات التبعية وتمتين الولاءات بهدف اكتساب قدرة أكبر على التعبئة والانخراط في حركة التاريخ من خلال خوض تجربة الحداثة .

إن هذا التقاطع بين مصالح السلطة والمجتمع أفرز تغيرا في خطاب كل منهما. فخطاب النخبة السياسية الحاكمة أنتج معجمية جديدة مدارها "المقاومة" والاستبسال في الدفاع عن التخوم الغربية للإيالة عبرت عنه بشكل واضح المواجهات العسكرية في 1807م. فعندما كادت المحلة أن تهزم وبدأت في التقهقر صاح الوزير صاحب الطابع في الجند "بأيّ وجه أدخل تونس وبأيّ عين أرى حموده باشا ... الموت هنا ولا بد". كما أن سليمان كاهيه كان "واقفا بالسناجق يحرّض الجند تارة ويهجم أخرى غير مكترث"[1]. وهو ما يشير إلى أن إستراتيجية المقاومة بدأت تأتي أكلها وأدت إلى نجاح التعبئة النفسية من خلال الإصرار الشديد على حسم المعركة لصالح تونس وعدم التسليم بالهزيمة.

أما خطاب الفاعلين الاجتماعيين فنلمس فيه انخراطا واسعا وطوعيا في عمليات التعبئة لهذه الحرب، إذ لم يسبق أن شارك جمهور غفير من المقاتلين من الأهالي في حرب مع وعي قوي بالانتماء إلى مجال قطري سيادي. وعليه يجوز الحديث عن خطاب يؤسس لتشكل "حسّ وطني" ولبداية مساردولتي تتحقق فيه أدلوجة الدولة -على حد تعبير عبد الله العروي[2] إذ أصبح هناك إجماع عاطفي وجداني وفكري حول شرعية هدف المقاومة والدفاع عن المجال الذي يمثل مصدر الإجماع. وبالتوازي مع تحقق أدلوجة الدولة حصل تغيرفي العقيدة حيث تم الانتقال من عقيدة الوفاء لولي النعمة واهب الامتيازات ومحور الارتقاء والترقي، إلى عقيدة الولاء للوطن مصدر الثروة ومحور البقاء. لذلك نعتقد أن الرهان أصبح على البقاء أكثر منه على الارتقاء، وفي هذه الحالة لا يمكن البقاء إلا بالرهان على الأرض وما يستوجبه ذلك من مقتضيات الذود عن الحوزة الترابية.

- ثانيا: حسن توظيف البعد الديني في المواجهة وذلك بالاعتماد على المرجعيات الدينية في عملية الحشد والتعبئة باعتبارها تمثل هي نفسها أنساقا داعمة للسلطة[3]. وفي هذا الإطار يذكر ابن أبي الضياف أن الباي عمد قبل سفر المحلة بثلاثة أيام إلى زيارة مقامات الصالحين بالحاضرة وجبل المنار ومقبرة الأشراف بمرسى الحاج. كما زار بعض شيوخ الإسلام مثل محمد بيرم الثاني ومحمد المحجوب، واصطحب جماعة من المشهورين بالصلاح من جهة الكاف كالشيخ علي بن صالح أحد أعيان الصالحين بالكاف والشيخ أبي الحسن علي المارغني والشيخ يوسف بوحجر والشيخ عبد الملك الحمادي. ويأتي التركيز على أهل الصلاح بالكاف لاعتبارات إستراتيجية، فهذه المدينة هي الموقع المتقدم لأي توغل عسكري جزائري من الغرب ولذلك يشكل اختراقها مدخلا لاجتياح الحاضرة. لذلك نعتقد أن استحضار المرجعيات الدينية الملهمة في جغرافيا محددة وهي الحاضرة والكاف يشير إلى نضج تكتيكي لافت وقدرة فائقة على توظيف الديني والجغرافي لتحقيق أهداف عسكرية –سياسية دقيقة. فبين فشل المحلة على قسنطينة وخروج محلات المقاومة بقيادة يوسف صاحب الطابع هناك فترة قصيرة لا تتعدى أربعة أشهر استغلت لترميم القدرات القتالية والتصدي لخطر جزائري داهم أصبح يطرق

---

1 ابن سليمان (فاطمة)، **الإيالة التونسية بين القرنين 16 و19م**، م . س، ص 211 .

2 العروي (عبد الله)، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة، 1988، ص 147 .

3 عيسى (لطفي)، "الزاوية والمخزن في بلاد الجريد"، م . س، ص 40 - 41 .

أبواب الحاضرة. كما أن هذه الفترة القصيرة سجلت تطورا لافتا في الأداء السياسي والعسكري تمثل في تأدية الباي لزيارة غير مسبوقة للداي قارة برنلي الذي يمثل الطائفة الانكشارية وذلك في مسعى لمهادنتهم والتقرب منهم خاصة إذا علمنا أن الباي كان يدرك حجم الفراغ الأمني الذي يخلفه خروج القوى العسكرية المحلية لمواجهة الجزائر والذي يمكن أن يستغله جند الترك لقلب النظام السياسي في تونس. وهو هدف سعوا إلى تحقيقه لاحقا من خلال ثورتي 1811م و1816م حيث أثبتت الوقائع أن هذه التشكيلات التركية كانت متحفزة للانقضاض على الحكم.

- **ثالثا:** الاستفادة من السند القوي الذي قدمه الأعيان المحليون في تجهيز المحلة وفي توفير مستلزماتها ولاسيما حمودة بن بكار الجلولي[1] وحميدة بن عياد[2] الذين سخرا ثروتهما لتجديد احتياجات العسكر ومواجهة الخطر الجزائري. ولذلك نعتقد أن فترة حكم حمودة باشا الحسيني قد أسست لتجذر الوعي بالمجال والشعور بالسيادة والاستقلالية، حيث ابتعدت السلطة عن منطق المسالمة والتهدئة في التعامل مع الجزائر إلى أسلوب المواجهة والحسم العسكري[3]. ولعل هذا التحول في أسلوب التعاطي مع الجارة الجزائر يكرس تحولا في منطق السلطة نفسها: من سلطة ترتكز إلى مجرد مجموعة سلالية تمثلها العائلة الحسينية استطاعت منذ قيامها سنة 1705م أن تنسج تحالفات عرقية وعائلية قوامها الولاء للنسب، إلى سلطة عمل حموده باشا الحسيني على استثمار الواقع الترابي فأصبح التنظيم السياسي متمحورا حول الوحدة الترابية والوطن. ويظهر هذا التحول من خلال حجم التحالفات التي استطاع الباي نسجها مع الأعيان المحليين ولاسيما فئة التجار والحرفيين، علاوة على ما سجلناه من نجاعة التعبئة والتجييش خاصة في المرحلة الثانية من المواجهة والتي أفضت إلى تجميع قرابة 40 ألف مقاتل.

- **رابعا:** ابتكار أسلوب جديد في تسيير المحلة وإدارتها على الميدان وهو التفويض العسكري، وهو يتضمن منح قائد المحلة صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات المصيرية التي تساعد في حسم النزاع وتحقيق النصر العسكري. حيث أثبتت الحملة على قسنطينة أن مركزة القرار العسكري في الحاضرة والعودة في كل مرة إلى الباي لاستشارته في اتخاذ القرارات الحاسمة، علاوة على البعد الجغرافي للحاضرة عن ساحة المعارك -مع ما يرافق ذلك أحيانا من تعطل وصول السفارات والأوامر إلى القيادات الميدانية- هذه العوامل أدت إلى شلّ الأداء العسكري وإلى تردد والتباس في القرارات وفي أسلوب المواجهة. لذلك بات من الواجب تغيير طريقة إدارة المحلة بتمكين قائدها من صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات الفورية والطارئة ولاسيما اختيار التكتيكات العسكرية المناسبة التي تضمن نجاح الحملة العسكرية. وفي هذا الإطار منح يوسف صاحب الطابع التفويض كقائد للأمحال في الحرب ضد الجزائر في مرحلتها الثانية، غير أن هذا التفويض العسكري لم يكن مطلقا بل إن ابن أبي الضياف نفسه يشير إلى أن الباي "اشترط عليه أن لا يتوقف على مشورته فيما يراه من المصلحة"[4].

---

1 من رجال المشورة في عهد حمودة باشا .

2 تولى قيادة الأعراض وجربة .

3 التايب (المنصف)، " المجال والسلطة "، م . س، ص 21 .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 49 - 50 .
تواصل تفويض السلطة إلى أمير المحلة بعد فترة حمودة باشا الحسيني إذ يذكر ابن أبي الضياف أن محمود باي لما كلف حسين باي للسفر بالأمحال منذ فيفري 1815 م أمر الوزير سليمان كاهية بمرافقته في أسفاره كما منح أمير

- خامسا: تبلور سلوك جديد في طريقة اشتغال المحلة. فقد كان ينظر إلى هذه المؤسسة العسكرية على أنها مصدر للإكراه والرعب بسبب ما كان يرافقها من تجاوزات الجند المسافر في المحلة من افتكاك للأرزاق واقتلاع للزروع واعتداء على الأبدان وإيلام للأنفس. وقد جاءت الحرب ضد الجزائر لتؤسس لسلوك مغاير سعت من خلاله قياداتها إلى كف بد الجند والحفاظ على الأرزاق والأرواح. بل إن أمير المحلة أصبح يبالغ في تفعيل هذا الدور إلى حد جعله يشدد على معاقبة الخارجين عن القانون وبات يقدم نفسه على أنه مثال يحتذى به في توازنه وانضباطه وحسن سيرته. وقد نجح ابن أبي الضياف في أن يصف لنا بدقة هذا التحول المحمود في سلوك قائد المحلة من خلال شخصية الوزير يوسف صاحب الطابع في إطار الحملة على الجزائر سنة 1807م إذ يذكر ما يلي "وسار (يوسف صاحب الطابع) بجموعه محتفظا على ما يمر به من زروع المملكة وأنعامها...حتى إنه كان يأمر بفساد نظام الصف خشية ضرر الزرع ويشدد النكير في ذلك ويبالغ في العقوبة على فعله. رأى رجلا من فرسان الصبايحية خلفه شيء من السنبل لعلف فرسه فأحضره وقال له" ألك زرع في هذه الجهة" فقال لا فقال "ولما أخذت سنبل الناس وقد خرجنا لدفع الضرر عن أنفسهم وأموالهم ؟" وأوقف الصف والصناجق وأوجعه ضربا بمحضره ليرى مبصر ويسمع واع وأمر بسجنه، وصار فرسان المحلة يتّقون حمى الزرع خشية الوقوع فيه لما يتبعه من شديد النكال العاجل"[1].

هذه الشخصية–النموذج لقائد المحلة تواصلت بشكل واضح مع أحمد باي الذي أبطل عادة التسريح، وهي عادة أمير المحلة إذا رجع من سفر المحلة واقترب من الحاضرة فإنه يعجّل السير ويأتي العسكر بعده مع الآغة[2]. وقد حاول بعض الباحثين أن يرجعوا هذا التصرف الحكيم لأحمد باي إلى شدة تعلقه بجنده والتحامه بهم، إلا أننا نعتقد أن هناك تحولا في فلسفة ممارسة السلطة بدأ يتبلور مع حمودة باشا وتواصل مع أحمد باي وهو تحول أصبحت فيه المحلة -التي كانت رمزا لسلطة القهر- مؤسسة مستساغة. كما تحول قائد المحلة إلى شخصية ملهمة ومثالية في علاقته بجنده وبالأهالي، فأسس بذلك لنوع من المصالحة بين أعوان المحلة والرعية. ونعتقد أن هذه القيم الجديدة للمحلة في تعاطيها مع محيطها وفي احتكاكها بالمجتمع الأهلي وهذا السلوك الجديد لدى جند المحلة ولدى قائدها أدى إلى تدعم القدرات التعبوية والقتالية للجند وخلق نوعا من "الشعور الوطني" أمكن لنا ملاحظته في مناسبتين : المناسبة الأولى عندما تصدى محمود باي في أوت 1823م إلى محاولات القطع والتعدي التي كانت تقوم بها مراكب يونانية المسماة "زبنطوط" (أي المعدم أو المبعد من حركة التجارة المتوسطية) حيث جهز الباي 3 مراكب حربية تحت قيادة حسونه المورالي وأفضت هذه العملية العسكرية إلى طرد

المحلّة حسين باي صلاحيات كاملة للتصرّف واتخاذ القرارات ويذكر في هذا الإطار "وفوّض له أبوه فكان مطلق اليد نافذ التصرّف"، الجزء الثالث، ص 112. ثم إن حسين باي تخلّى عن السفر بالأمحال لأخيه مصطفى باي منذ جوان 1816م وفضّل أن يكون مع والده محمود باي في الحاضرة يؤازره في مباشرة الأمور ويقف بجانبه في المحكمة وينوبه ببيت الباشا.

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 42 .

2 يذكر ابن أبي الضياف أنه لما سئل أحمد باي عن سبب إبطاله عادة التسريح أجاب "معاذ الله أن أترك عسكري في مشقّة سفر وأستأثر عنهم براحة ليلتين في داري، أدخل معهم كما خرجت معهم"، **الاتحاف**، المجلد 2، الجزء 4، ص 42 .

مراكب اليونان من "المياه الإقليمية " واستعادة السيادة التونسية على شواطئها وتأمين حركة الملاحة البحرية بها[1]. أما المناسبة الثانية فهي أثناء الخلاف الذي نشب بين تونس وسردانيا في أوائل 1844م[2] حيث أمكن للباي في ظرف وجيزودقيق من أن يحصن حلق الوادي بمتاريس وقتية، وأن يجمع سائر العساكر النظامية والصبايحية من الأوجاق بالمحمدية، ثم شرع في القيام بمناورات عسكرية دامت بضعة أشهر. لكن الخلاف وقع حله بدفع ما حصل لتجار سردانيا من الخسارة وذلك بعد تدخل السلطان العثماني[3]. إن تجميع هذا العدد الهائل من الجند النظامي وغيره في رقعة جغرافية محدودة والقيام بمناورات عسكرية لمواجهة خطر خارجي ألا وهو سردانيا، يعبر عن وجود شعور بالانتماء إلى مجال جغرافي واحد يتوجب الدفاع عنه. ورغم أن عملية التجميع هذه طالت مدتها ورافقتها مصاعب مادية جراء ارتفاع مصاريف الجند الماكث في مكان واحد وتراجع معنويات الجنود بسبب طول مدة إقامتهم بالمحمدية، فإن هذه الحادثة تؤرخ لميلاد علاقة جديدة بين الباي وجنده من ناحية، وبين الباي والرعية من ناحية أخرى. وهي علاقة ظهرت ملامحها في القدرة على التعبئة والتجييش والاستعداد للمواجهة. لذلك نتفق تماما مع ما ذهب اليه الباحث المنصف التايب من أن تشكل المجال الترابي تم في مقابل مواجهة الآخروالذي قد يكون عدو الدين كسردينيا أوعدو الجواركالجزائر[4].

- المناسبة الثالثة: كانت أثناء ثورة جبل خميرلسنة 1845م[5]، حيث يذكر ابن أبي الضياف أن أحمد باي أرسل لمواجهتها المحلة المسافرة إلى باجة وأمدها بمحلة زواوة وأمر المزارقية من العروش بالالتفاف عليها. والجديد هنا أن عرش عمدون أتى ليدعم المحلة[6] (في حين اعتادت عمدون أن تكون في صف المتمردين ولذلك وجهت لجبلها عددا من الأمحال وتصف كتب المخبرين فضاعة القمع الذي عاناه سكان عمدون من تقتيل وترويع وحصار وإجلاء وتغريم). لذلك لم يفوّت أحمد باي الفرصة ليزيد من شعبيته، فعلى إثرقمع هذه الثورة وانتهائها بقطع رأس زعيمها أمام قصرباردوفإن الباي كتب إلى عمدون يبلّغهم شكره لخدمته. ولذلك نعتقد وأن دائرة المجموعات التي أصبحت تقدّم "خدمة" للبايليك قد توسعت قاعدتها وازداد عدد فاعليها وهو ما ساعد على الإصلاح العسكري القائم على إحداث جيش من "مجمل سكان الإيالة" في فترة لاحقة.

II- التحكيم في العلاقات الإقليمية: محاولة للتأسيس لدور مؤثّر:

تطرح قضية التحكيم في إطار علاقة تونس بتخومها الجنوبية (أي إيالة طرابلس)، التي ظلت العلاقة معها متمحورة حول السيطرة على جزيرة جربة، وقد تمّ حسم الخلاف بأن وقع الاتفاق بين الإيالتين على منطقة حدودية فاصلة وهي شبة جزيرة البيبان. وعليه لم تشكّل إيالة طرابلس أي خطر

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 143 .

2 سبب الخلاف هوأن الباي أمربمنع إخراج القمح والشعيرلمن بيده تذاكرالتسريح فاحتج قنصل سردانيا كأنه لم يعلمه بهذا الأخيرردّ الفعل هذا وأصبح يستعد للمواجهة العسكرية".

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 4، ص 74 - 75 .

4 التايب (المنصف)، " المجال والسلطة "، م . س، ص 18 .

5 حيث ثار رجل بجبل خمير ادّعى أنه من أولاد عثمان باي وجمع حوله مجموعة من المتمرّدين وأصبح يهدّد الأمن بالأطراف الغربية للإيالة.

6 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 78 .

على تونس على عكس جارتها الجزائر التي تميزت علاقتها معها بالتوتر والصراع. بل إن حكام تونس ظلوا يعتبرون الإيالة الطرابلسية امتدادا للمجال التونسي ولم يترددوا في التدخل في نزاعاتها الداخلية[1]، ذلك أن أي اضطراب في الوضع الداخلي في طرابلس يؤثر حتما على منطقة الأعراض التونسية ذات البنية القبلية العتيدة ولاسيما قبيلة ورغمه التي يمكن أن تستغل أيّ توتر سياسي في تونس لتكريس نزعة استقلالية عن المخزن الحسيني.

لكن مع نهاية القرن 18م -ولاسيما فترة حمودة باشا- برز تطور جديد في علاقة تونس بجيرانها أسّس لديبلوماسية جديدة عكست نضجا جيو-سياسيا واضحا تم تفعيله في اتجاهين: الاتجاه الأول مع الجزائر وذلك بالعمل على التخلص نهائيا من وطأة النفوذ الجزائري بالإيالة وذلك من خلال الدخول في مواجهة عسكرية فاصلة سنة 1807م تقطع مع عادة التجرّؤ على مجال السيادة التونسي. أما الاتجاه الثاني فهو مع طرابلس الغرب، فمع نهاية القرن 18م تنامى لدى الطبقة الحاكمة في تونس توجّه نحو لعب دور تحكيمي في الخلافات الإقليمية على التخوم الجنوبية للايالة. وعليه نعتقد أن السلطة الحسينية في عهد حمودة باشا اكتسبت ثقلا سياسيا إقليميا جعلها تنظر إلى إيالة طرابلس الغرب كعمق استراتيجي لتونس من خلال العمل على إخراجها من دائرة النفوذ المطلق للعثمانيين وإضعاف تأثيرهم التقليدي في مصير الإيالة الطرابلسية. هذا التوجه الجديد برز بشكل واضح من خلال تدخل حمودة باشا عسكريا في إيالة طرابلس للقضاء على ثورة علي برغل وإعادة الحكم إلى أسرة القرامنلي سنة 1795م، وقد ترافق ذلك – كما رأينا - مع تغير في سلوك جند المحلة يقطع مع عمليات النهب والسلب التي ترافق اشتغال المحلة على الميدان أثناء الحملات العسكرية إلى درجة أن أهل طرابلس ثمنوا دور محلة تونس في إشاعة الأمن داخل إيالتهم ولذلك أهدوا لجند محلة تونس 100 ألف محبوب من الذهب تطوع لجمعها أعيان طرابلس ووزعها يوسف صاحب الطابع على عسكره[2].

ويبدو أن السنوات التي أعقبت الحملة التونسية على طرابلس في نهاية القرن 18م قد أثبتت أن النخبة السياسية في طرابلس -أو على الأقل جزء منها- أصبحت ترحب بتزايد النفوذ التونسي في الإيالة وتقبل بتدخل المخزن التونسي في الشأن الداخلي لطرابلس الغرب، بل وتعمل على التأسيس له كإستراتيجية ثابتة في علاقتها بالعائلة الحسينية. وقد تكرس هذا المسعى من خلال المكتوب الذي وجهه جزء من الفاعلين الاجتماعيين في طرابلس من أهل المنشيّة إلى حسين باي في أكتوبر 1834م طالبوه فيه بالتدخل لإحلال السلم والاتصال بالباب العالي لتعيين من يراه صالحا لحكم الإيالة بعد أن تعطل وصول فرمان التولية لعلي باي[3]. ولقد رأت الطبقة السياسية في تونس في هذه الرسالة نوعا من التفويض السياسي من طرف طرابلس، فأصبحت تأمل في أن يقبل الباب العالي إلحاق طرابلس بإيالة تونس وذلك من خلال تعيين مصطفى باي على رأس هذه الولاية. لكن التدخل العسكري العثماني

---

1 التايب (المنصف)، " المجال والسلطة "، م . س، ص 13. يعدّد الباحث هذه المناسبات لاسيما في عهد مراد الأول (1613- 1630م) وفي عهد إبراهيم الشريف (1702- 1705م) .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 25 - 27 .

3 التميمي (عبد الجليل)، " مسألة إلحاق طرابلس بولاية تونس "، **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، العدد 40 – 43، 1975، ص 146 - 147 .

المباشر حسم الحرب الأهلية بتنحية الخصمين علي باي ومحمد باي وتعيين قائد الأسطول العثماني واليا على طرابلس الغرب[1]، وهو ما يؤشر -في تقديرنا- على رفض الباب العالي لأي دور إقليمي يمكن أن تلعبه تونس في طرابلس ولتزايد نفوذها في المنطقة برمتها.

لقد أثبتت التطورات التي أعقبت وصول أحمد باي للسلطة وجود هواجس عثمانية حقيقية إزاء التشكيلة الحاكمة في تونس، فمباشرة إثر اعتلاء هذا الباي العرش حاول الباب العالي وضح حد لطموحاته الإصلاحية التي يمكن أن تحدّ من النفوذ العثماني في تونس كما حصل مع مصر عندما تجاهلت الصعود السريع لمحمد علي ولم تقدر نجاح مسيرته الإصلاحية حق قدرها. وتحسبا لتكرار التجربة المصرية في تونس أرسل السلطان العثماني حملة عسكرية في 1838م بقيادة طاهر باشا الذي استعرض قوته البحرية على السواحل التونسية في محاولة لفرض تبعية مباشرة على الإيالة. لكن التدخل المباشر والحاسم لفرنسا حال دون ذلك، حيث أرسلت قائدي البحرية لالاند وقالوا لمنع طاهر باشا من الإرساء في المياه التونسية التي اضطر إلى مغادرتها في اتجاه طرابلس[2].

هذه المساعي التركية نحو منع تنامي أي نفوذ لإيالة تونس في طرابلس وفي المنطقة عموما سيتواصل وسيتكرس فيما بعد، حيث راجت في سنة 1845م أنباء عن أن الباب العالي يفكر في التدخل عسكريا في تونس لإجبارها على دفع الإعانة السنوية التي قطعتها في أواخر عهد حسين باي. ويبدو من خلال ما توفر من تقارير ساقها القناصل وممثلي الدول الأجنبية أن الحملة كان من المتوقع أن تنطلق من طرابلس التي ألحقت بالحكم العثماني المباشر سنة 1835م، فقد أخبر تقرير للقنصل العام لتسكانيا بتونس بتاريخ 18 جويلية 1845م عن وصول قرابة 4000 آلاف ألباني إلى طرابلس قادمين من تركيا. كما تحدث ذات التقرير عن امكانية إرسال 8000 آخرين إلى طرابلس ليتوجهوا فيما بعد إلى تونس[3]. ونظرا لجدية التهديدات العثمانية تحركت البحرية الفرنسية مرة أخرى لحماية السواحل التونسية، كما أمر الباي بتوجيه 4000 جندي لحماية التخوم الجنوبية. وبفضل هذا التحرك الفرنسي-التونسي لم تتحول التهديدات العثمانية إلى مشروع حقيقي للتدخل في تونس حيث وصلت التطمينات من قنصل فرنسا باسطمبول بأن الباب العالي لا ينوي اجتياح الأراضي التونسية.

III- المشاركة التونسية في حرب القرم: قرار مستعجل ونهاية مأساوية

ننطلق في دراسة هذه المسألة من رسالة وجهها أحمد باي إلى قنصل أنقلترا بتونس بتاريخ 11 ماي 1854م هذا نصها "أما بعد فإن النازلة الموجودة الآن بين الدول بالمشرق (الحرب العثمانية ضد روسيا) وظهر لي لأن ندخل فيها بقدر طاقتي في الإعانة التي هي مصلحة جميع العالم...وعزمنا على توجيه شقوفنا وعدد من عساكرنا وكاتبناكم بهذا لتكونوا على علم من ذلك"[4].

هذه الرسالة هي على غاية من الأهمية لأنها تعبر -في نظرنا- عن تحول في مواقف النخبة الحاكمة

---

1 التميمي (عبد الجليل)، نفسه، ص 150 - 151 .

2 FRANK (Dr Louis), **Tunis**, Paris Didot Frenese, 1850 P.204 – 211 .

3 MASI (C), " Chroniques de l'ancien temps 1815 – 1859 ", **Revue Tunisiénne**, 1935, p 101 – 103 .

4 أ. و. ت، ملف 1002، صندوق 181، وثيقة 6 – 7 .

في تونس إزاء الأوضاع الدولية، كما أنها تؤكد وجود ديناميكية سياسية تسعى إلى رسم مناهج جديدة للتحرك على المستوى الخارجي بعد أن انطلق المخزن الحسيني في عملية التحديث العسكري وحقق الدولنة القصوى من خلال تكريس رقابة مطلقة على المجال والمجتمع.

إن المشاركة التونسية في المجهود الحربي للباب العالي هي مسألة قديمة وأصيلة في التراث السياسي الحسيني وتعبر عن علاقات "تابعية" تقليدية تم التأسيس لها -على الأقل- منذ نهاية القرن 18م مقابل الحصول على فرمان التولية (التزكية)[1]. ويمكن أن نبرهن على هذا الشكل من العلاقة بمجرد العودة إلى نص الكلمة التي ألقاها أحمد باي ودافع فيها عن عزمه توجيه جيش نظامي تونسي لمساندة الإمبراطورية العثمانية في حربها ضد روسيا حيث ذكر "أن الدولة العلية لها حقوق علينا باعتبار العادة منها أن نوجه مراكبنا لإعانة أسطولها ...ولنا بفضلها حقوق باعتبار العادة السابقة (المقصود هو الفرمان) ... ورأيت أن لا نقتصر على العادة السابقة بل نزيد على ما فعله سلفي بأن نوجّه عسكرا بسائر ما يلزمه ... ونبعث ما عندنا من المراكب ..."[2]. كما عبر محمد باي بلغة أكثر وضوحا ودلالة عن التزامه بعلاقة "الخدمة" التي ظلت تحكم علاقة بايات تونس بالباب العالي عندما تعهد بتوجيه أعداد أخرى من الجند النظامي لمواصلة نفس الحرب، حيث ذكر في رسالة كتبها إلى السلطان العثماني ما يلي "... ولبّى العبد الفقير سلطنتكم على عادة أسلافه الخدام ... والأمل أن نزيد **خدمة عبدكم على خدمة من مضى** ...اللهم أعنّا على ما أوجبت لهذه السلطنة من **فروض الطاعة**"[3]. ورغم أن فرمان التولية الذي تدور حوله علاقة "الخدمة" كان يأتي متأخرا (أي بعد حصول الباي على البيعة من الداخل)، إلا أنه كان أمرا أساسيا لاستكمال الشرعية ودفع الضرر الذي قد يصيب الإيالة من جيرانها ولاسيما دايات الجزائر خاصة إذا أدركنا أن بايات تونس كانوا غرباء عن البلاد ولا تربطهم بها قرابة دموية، بل إن منهم من كان مملوكا وأسر في عمليات القرصنة وبيع في أحد أسواق السلطة العثمانية، وهو ما يفسر أهمية الاحتفالية التي ترافق وصول الفرمان حيث يتم الإعلان عن مجيئه على جميع منابر الإيالة[4].

من وجهة نظر تاريخية يمكننا أن نثبت أن هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها الإيالة التونسية إلى جانب الباب العالي بطريقة حاشدة ويتم خلالها تجميع أعداد هائلة من الجند النظامي التونسي وتوجيههم إلى ميدان معركة بعيد عن الوطن الأم وفي جغرافيا يجهلها الجند. وإذا علمنا بأن الباب العالي نفسه تحالف مع فرنسا وكون معها جبهة عسكرية واحدة ضد روسيا ندرك أن علاقات "الخدمة" التقليدية التي كانت تربط المخزن التونسي بالباب العالي توسعت لتشمل قوى أخرى غير إسلامية وخاصة منها فرنسا التي تزايد نفوذها في الايالة. ومن ثم فإننا لا نميل إلى اعتبار هذه المشاركة تعبيرا

---

1 اقتصرت الإعانة في الحروب على القطع الحربية البحرية: من ذلك توجيه 5 مراكب حربية مشحونة بالرجال والذخائر لإعانة المراكب العثمانية في حربها ضد موسكو في ماي 1771م في عهد علي باي. كما جهز حسين باي أسطولا لإعانة الدولة العثمانية في حربها ضد اليونانيين وذلك في أوت 1826م وقد أحرق هذا الأسطول في واقعة نافاران مع جملة الأسطول العثماني.

ورد بـ: دالي (حمادي)، **المشاركة التونسية في حرب القرم**، م . س، ص 13 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 161 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 3، ص 188- 189 .

4 دالي (حمادي)، **النفوذ المحلي بالبلاد التونسية**، م . س، ص 194.

عن تحول في سياسة أحمد باي تجاه الباب العالي من سياسة عدم الانقياد إلى سياسة إبراز الطاعة والولاء[1] والانخراط في سياسة الأحلاف العسكرية مع القوى المتنفذة ولاسيما فرنسا. كما لا نميل إلى اعتبارهذه المشاركة العسكرية تعبيرا عن رغبة المخزن التونسي في لعب دور عسكري إقليمي يتلاءم مع الوزن العسكري الذي أصبحت تتمتع به الإيالة بعد نجاح تجربة التحديث.

إننا نلمس في خطاب ممثلي السلطة الحسينية وجود مخاوف حقيقية أصبحت تشكلها القوى الاستعمارية الأوروبية، وهي مخاوف تؤكد وجود وعي لدى النخبة في تونس بأن موازين القوى قد حسمت فعلا لصالح أوروبا وبأن ضعف الإمبراطورية العثمانية أصبح أمرا واقعا، وأن مواصلة الوقوف على الحياد وتجاهل هذه التجاذبات الدولية هو خطأ جسيم. وعليه فإن الاكتفاء بعلاقة خدمة مع طرف واحد وهو الباب العالي لم يعد كافيا خاصة مع استفحال ضعفه. لذلك أصبح لزاما توسيع دائرة الولاء لتشمل تقديم "خدمة" لصالح أوروبا الاستعمارية لاسترضائها واتّقاء شرها[2].

ورغم أن خطاب رجال الدولة في تونس حاول تمرير فكرة أن المشاركة التونسية هي التخلص من الخطر الروسي- المسيحي وتفعيل الرابطة الإسلامية[3]، فإننا نعتقد أن الإستراتيجيا بعيدة المدى كانت تتمثل في الحصول على أقصى درجات الرضا من القوى الأوروبية الفاعلة وذلك بتقديم أقصى درجات "الخدمة" والطاعة لها[4].

وإزاء هذه الإستراتيجيا الجديدة شرع أحمد باي في إتمام الاستعدادات العسكرية فسخر كامل قدراته العسكرية والبشرية والاقتصادية لتأمين نجاح هذه المشاركة الاستثنائية. ولذلك نلمس وجود مجهود في تحقيق التعبئة الواسعة حيث حاولت النخبة الحاكمة توظيف مفهوم "الجهاد" و"الوطن"[5]. وعملت بالتوازي مع ذلك على إشاعة نوع من السلم الاجتماعي بتطبيق سياسة احتواء الأعيان والتحبّب إلى الرعية وأعيان البلاد من فقهاء ورجال دين ووجهاء لضمان أوسع مشاركة ممكنة. ومن هنا يمكن أن نفهم نجاح التعبئة الواسعة للجند النظامي في واقعة القرم، حيث شاركت فيها جميع الوحدات البرية من مشاة وخيالة وطبجية إلى جانب القطع البحرية وبلغ مجموع العساكر التونسية المسافرة للقرم قرابة 9500 جندي، كما بلغت كلفتها الجملية 11.948.043 ريالا، وهذه القيمة هي ضعف مقابيض الدولة لسنة 1852-1851م، وقرابة مرة ونصف مقابيض -1852 1853م[6]. ولذلك نعتقد أن القبائل

1 وهي مقولة تبناها حمادي دالي في بحثه حول المشاركة التونسية في حرب القرم.

2 قدّم الباحث خليفة شاطر في كتابه **تبعية وتحولات** (بالفرنسية)، ص 421 وصفا لهذه السياسة الجديدة لإيالة تونس في التعاطي مع الأحداث الدولية.فنعتها ب"سياسة الأرجوحه" لكنه يؤرّخ لها منذ سنة 1831م .

3 تفعيل الرابطة الإسلامية هو هدف روّج له الباي لتسهيل التعبئة والتحشيد ودفع الجند إلى المشاركة باسم نصرة المسلمين ونجد لذلك صدى في كتاب الإتحاف عندما وضع مشاركة تونس في هذا الإطار إذ يقول: "وصار الباي إلى تقوية الالتحام مع الدولة العلية محافظا على مالها من الحقوق...وأظهر مصداق طاعته في حرب الدولة مع الموسكو"، المجلد 2، الجزء 4، ص 86 .

4 BALANDRIER (George) , **Anthropologie politique** , Presses Universitaires de France , 1969 , p 175 .

5 حملت هذه البعثة العسكرية بعدا دينيا من خلال تسميتها " الوجهة الجهادية "، كما أن أحمد باي خاطب العساكر المتوجهين إلى القرم بخطاب "وطني" نادر فقال أمام الجموع "ولا تنسوا حق وطنكم وبلادكم وتربة آبائكم ومنبت أولادكم ومستقر قلوبكم وأجسادكم". ابن أبي الضياف (أ)، **إتحاف أهل الزمان**، المجلد 2، الجزء 4، ص 159 .

6 دالي (حمادي)، **النفوذ المحلي بالبلاد التونسية**، م . س، ص 193. جاء في إحدى وثائق الأرشيف الوطني تفصيل

والمدن التونسية تحملت التبعات المالية لهذه المشاركة التي بقيت انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية السيئة مدة طويلة وذلك إلى حدود السبعينات من القرن 19م (أي بعد مرور عقدين تقريبا على انتهاء هذه المشاركة)[1].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: هل كان لدى الباي قدرة إستراتيجية لتحقيق رؤيته الجديدة ؟ وبمعنى آخر هل كان المخزن التونسي مستعدا ماديا وبشريا لتأمين هذه المشاركة وفق ضوابط النجاعة العسكرية أم أن القراركان فرديا ودون دراسة للظروف والإمكانات ؟

يبدو من خلال استقراء الوثائق الأرشيفية أن هذه الإستراتيجية في التحرك لم ترافقها قراءة دقيقة للقدرات الإستراتيجية للبلاد: بمعنى أن هناك براغماتية على المستوى السياسي ولكن لم تكن هناك واقعية في تحليل واقع المؤسسة العسكرية المستحدثة. فالجيش النظامي الذي لم يمض على تأسيسه سوى 20 سنة لم يكن قادرا على لعب دور إقليمي بحجم المشاركة في مغامرة عسكرية خارجية محفوفة بالمخاطر. لذلك يمكن أن نقول أننا أمام مغامرة عسكرية غير محسوبة العواقب أكدتها هشاشة القدرات الإستراتيجية للدولة. وقد برز ذلك من خلال عدة مؤشرات:

- على مستوى التعبوي: برزت عدة صعوبات خاصة في الدفعتين الثانية والثالثة فعلاوة على غياب المتطوعين فإن ظاهرة الهروب من البعثة بدأت منذ الفترات الأولى من التجميع، ثم تواصلت في ميناء حلق الوادي وفي مالطة وكذلك في اسطمبول. ولعل الظروف السيئة التي رافقت الاستعدادات عند التجميع والنقل مثلت عوامل مساعدة في بروزهذه النفسية المتخاذلة[2]، وهوما يفسرتواضع عدد وعدّة الدفعة الثانية والثالثة الموجهة إلى القرم[3].

- على المستوى التكتيكي: نلمس ضعف المشاركة الميدانية للعساكر التونسية، حيث لم يقع الزج بهم في عمليات قتالية حقيقية باستثناء المشاركة في بعض المعارك الدفاعية على جهة باطوم. هذه المشاركة المتواضعة تؤشّرلها مواقف القوى المتحالفة ولاسيما فرنسا التي كانت تعتقد في عدم جاهزية العساكر التونسية لخوض هذه الحرب وبأنها ليست في أفضل حالاتها. وقد بدا ذلك واضحا من خلال التقارير التي رفعها قنصل فرنسا بتونس بكلار إلى السلطات في باريس والتي تحدث فيها عن تواضع القدرات القتالية لهذا الجيش وضعف تدريبه. وهو ما جعل فرنسا تحجم عن التنسيق العسكري مع التشكيلات التونسية وتفضل ضمها إلى قيادة "عمر باشا" قائد العساكر العثمانية كصيغة وحيدة ممكنة لقبول هذه المشاركة.

هذا التصوّر الدوني للعناصر النظامية التونسية يؤكده أيضا التهميش الذي تعرضت له في القرم وتجلى في ضعف الرواتب المقدمة لهم وشدة تباينها والنقص الحاد في التجهيزات الحياتية الضرورية

لبعض الأطراف التي أجبرت على ضخ الأموال مقابل التزام السلطة بتقديم الإعانة المالية لتركيا منها 74963 ريال قيمة مساهمة الوطن القبلي بين 1877 و1878م و1298230 ريال بين 1876 و1877م.

1 أ. و. ت، دفتر 3927 و3925.

2 دالي (حمادي)، **المشاركة التونسية في حرب القرم**، م . س، ص 54 - 55 .

3 مع العلم أن الدفعة الثالثة والتي تعد 1753 جنديا و78 ضابطا و594 خيلا تم تحضيرها من قبل أحمد باي ولكن بسبب وفاته تم توجيهها من طرف محمد باي.

من ملابس وأغطية، هذا بالإضافة إلى سوء معاملة القيادات العسكرية العثمانية للعساكر التونسية التي وقع تسخيرها للقيام بالأعمال الشاقة والمذلّة التي تمتنع العساكر العثمانية عن القيام بها وفق التنظيمات التي كانت تحجر تسخير العساكر للقيام بأعمال غير قتالية ومن بينها: تفريغ الأرزاق والمؤن من المراكب وحملها إلى أماكن الخزن وشحنها في مراكب أخرى، وتفريغ الفحم الحجري من المراكب إلى البروشحن بعض المراكب بما تحتاج إليه من المادة، وجمع الحطب وبناء الاستحكامات والحصون وغيره من أنواع الخدمة إلى درجة أن عمر باشا قائد الجيوش العثمانية لمّا توجه إلى ساخوم أخذ معه 200 رأس خيل من خيول الطبجية التونسية ليستغلهم في حمل المؤن والأرزاق وجر المدافع وغيره من معدات الحرب، كما أخذ معه 130نفر من الطبجية التونسية "ليجعلهم يخدمون في الخيل متاع الميري وغيره"[1].

إن التهميش للبعثة العسكرية التونسية عبّر عنه قائد البعثة الفريق رشيد من خلال عدة تقارير رفعها إلى الباي[2]. وربما تكون المعاملة السيئة هي المسؤولة عن وفاة عدد كبير من الجنود والضباط بلغ عددهم في صفوف الآلاي الثاني وحده 1269 جندي و27 ضابطا، وفي صفوف الآلاي الخامس 960 جندي و16 ضابطا. وقد جاء في أحد التقارير التي حررها الجنرال رشيد إلى محمد باي في سبتمبر 1855م أن عدد الذين يقضون من العسكر جراء الظروف الصعبة يصل يوميا إلى ما بين 10 و12 جندي وضابط[3]. وقد كلف ارتفاع عدد القتلى تعويضات مالية ضخمة صرفتها الدولة التونسية لذويهم وورثتهم. وهذا ما تؤكده بعض المراسلات الرسمية. فقد جاء في إحدى الوثائق أن أميرلواء سوسة شرع في شهر صفر 1273هـ (1856م) في دفع "دراهم الإحسان التي تفضّل بها الباي على الورثة المتوفين في الوجهة الجهادية من جميع آلايات العساكر التونسية". وتضيف الوثيقة أن التعويضات التي دفعت لأهل المتوفين من وطن سوسة وحدها قدرت بـ21850 ريال، كما جاء في وثيقة أخرى أن "دراهم الإحسان التي وزعت على ورثة المتوفين من وطن المنستير وصفاقس والقيروان وصلت إلى 30000 ريال"[4].

إذن يبدو أن ثمة هوة سحيقة بين الطموح والواقع، فالنخبة السياسية الطامحة إلى لعب دور جديد والانخراط في علاقات "خدمة" موسعة لم تنتبه -على ما يبدو- إلى وجود عوائق في المقدرة على شن الحرب، وأنها غير جاهزة لخوض معارك بأسلحة نارية متطورة وبتكتيكات حديثة. كما أن مشاركاتها العسكرية لم تتجاوز السفر مع المحلة وإسناد مجهوداتها في إخضاع الدواخل. أضف إلى ذلك أن مسار التحديث أثبت أن ذهنية المجتمع لم تستوعب الجندية كشكل من أشكال الالتزام الأخلاقي والانضباط الميداني، حيث تعددت محاولات الهروب والتخلف عن الخدمة بالثكنات والاستعفاء من الخدمة العسكرية.

إن في هذا الارتباك السياسي والقصور الاستراتيجي جراء الاستعجال في اتخاذ قرار المشاركة هو

1 أ. و. ت، دفتر 2328 .

2 دالي (حمادي)، المشاركة التونسية في حرب القرم، م. س، ص 83 .

3 أ. و. ت، دفتر 2423 .

4 أ. و. ت، دفتر 3137 .

الذي جعل هذه المشاركة تنتهي بشكل مأساوي عبر عنه تقرير خطّه الجنرال رشيد في 26 ديسمبر 1855م ذكر فيه "ومع ذلك فإن الذين عندنا صحاح من العساكر التونسية الآن قدر 2000 وكيفية صحتهم أنهم يحملون المكحلة ويمشون على أرجلهم، وأما الجوالق لا يقدرون على حملها في الطريق من الضعف البادي بهم من أثر المرض. وأما بقية العسكر فإنهم أمراض وسواقط ضعاف بعضهم تحت الأخبية والبعض بالمارستانات والبعض بترابيزان ودائما ينقلون فيهم من مكان إلى مكان من غير أن نسمع بذلك والذي يتوفى منهم بأحد هاته الأماكن لم نسمع به ولم ينحصر عندنا حساب الأموات من الأحياء"[1].

إن هذه المشاركة كانت -في تصورنا- خطأ استراتيجيا ومغامرة غير محسوبة العواقب أراد من ورائها الباي تلميع صورته في الخارج وعرض ولائه وطاعته على القوى المتنفذة لاسترضائها واتقاء سطوتها. لكن هذه الرهانات الخاسرة أدت إلى القضاء على التجربة العسكرية النظامية برمتها ويظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات:

- سياسة التسريح الواسعة للجند التي اتبعها محمد باي بفعل الضائقة المالية التي أصبحت تعصف بالدولة.

- بروز معالم القطيعة من جديد بين المجتمع والسلطة وقد ظهرت معالم هذه القطيعة من خلال الانخراط الواسع لبعض العساكر النظامية في انتفاضة علي بن غذاهم ورفض البعض الآخر المشاركة في قمعها والتي أفضت إلى تسيير حملة زروق بالساحل[2]، خاصة إذا علمنا أن عساكر الساحل كانوا ضحية هذه التجربة العبثية والمؤلمة إذ ضمت البعثة العسكريّة مجموع 3773 عسكري من أصيلي منطقة الساحل توفي أكثر من ثلثهم في الجبهة وعاد االعدد المتبقي منهم في حالة مزرية من المرض والوهن والانكسار[3].

أما على المستوى الخارجي فقد ازدادت سياسة التنازلات أمام أوروبا وتعمقت التبعية للباب العالي والقوى الاستعمارية الأوروبية، وتجلى ذلك في إجبار الباي على توقيع عهد الأمان كما أجبر السلطان العثماني على توقيع خط همايون، وهو ما أدى إلى تنامي النفوذ الأوروبي في الإمبراطورية العثمانية وفي الولايات التابعة لها. ولذلك نسجل في بداية النصف الثاني من القرن 19م بروز تيار سياسي جديد تميز بالواقعية والنضج ويختلف راديكاليا مع فكر أحمد ومحمد باي، وقد مثّله قسم هام من النخبة السياسية في تونس بزعامة خير الدين باشا الذي كان له تأثير مباشر على الباي محمد الصادق عندما مسك الوزارة الكبرى بين 1873 و1877م، وكان يعتقد أن تمتين روابط التبعية للباب العالي هو السبيل الأنجع لوضع حد للطموحات الاستعمارية لفرنسا بتونس[4]. لكنه في ذات الوقت كان من الرافضين

1 أ. و. ت، دفتر 2428، جرنال 16.

2 بشروش (توفيق)، ربيع العربان : **أضواء على أسباب ثورة علي بن غذاهم 1864**، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، تونس، .1991

3 دالي (حمادي)، **المشاركة التونسية في حرب القرم**، م. س، ص 123.

4 ARNOULET (François) , " Le grand Vizarat de Kheriddine à Constantinople vu par la presse Française (déc. 1878 – juil. 1879) " , **Cahiers de Tunisie** , n° 176 , 1er trst 1997 , p 117 – 118.

القسنطيني (الكراي)، "حول تجربة خير الدين الصدر الأعظم باسطنبول : المصاعب والمعوقات (ديسمبر 1878 –

لتقديم دعم عسكري مباشر لتركيا في حروبها بالنظر إلى فقر السكان والعجز المالي للدولة. من ذلك أنه أقنع الباي في 1877م عندما كان في الوزارة الكبرى برفض طلب الدعم العسكري الذي قدمه السلطان العثماني والمتمثل في إرسال بعثة عسكرية تضم 5000 جندي لمساعدته في حربه ضد روسيا ونصح خير الدين بالاكتفاء بتقديم مساعدة مالية يتم جمعها من مساهمات الأهالي[1].

VI- العلاقة مع المغرب وهاجس "تصدير التحديث التونسي"

تشير بعض المصادر التاريخية ولاسيما الإتحاف إلى وجود اطلاع تونسي على ما كان يحدث في المملكة المغربية لكنه لا يرقى إلى درجة الاتصالات المباشرة بين الطرفين إذ يذكر ابن أبي الضياف في معرض حديثه عن حال أحمد باي أنه "بلغه أن عبد الرحمان سلطان المغرب (الذي تزامنت فترة حكمه مع أحمد باي) عزم على عمل عسكر نظامي في مملكته وتوقف في المعلمين، ولم يسوّغ كونهم من الافرنج ولا من الترك للجهل باللغة من الجانبين واختلاف الطباع فقال نبعث إلى تونس"[2].

عند التدقيق في هذه الشهادة تستوقفنا كلمة بلغه (أي أحمد باي). وهذا يؤكد تواتر المعلومات لدى الطبقة السياسية في تونس بخصوص رغبة مولاي عبد الرحمان في خوض تجربة التحديث العسكري على غرار تركيا وتونس ومصر وغيرها، وأن السلطان استقر رأيه على أن يستأنس بالتجربة التونسية ويستعين بخبرتها في هذا المجال وذالك بسبب أسبقية تونس في مجال الإصلاح، إلى جانب وجود تجانس ثقافي بين المغرب وتونس خاصة في مستوى اللغة مما يسهل عملية التواصل ولا يعيق عملية الاستفادة من التجربة التونسية.

ويبدو أن عزم السلطان على انتهاج نهج التحديث العسكري يبرره تسارع التطورات السياسية والعسكرية التي حصلت داخل المغرب الأقصى والتي استوجبت الانفتاح على التجارب التحديثية في المنطقة. وأهم هذه التطورات هي:

- فقدان السلطان عبد الرحمان ثقته في عسكر الأودايا الذي شكل قسما كبيرا من عسكره النظامي لاسيما على اثر ثورتهم بفاس 1831م[3]. وتعود أسباب الثورة إلى عزم والي فاس استرجاع ما

جويلية 1879)". **الكراسات التونسية**، الثلاثية الثالثة، 1996، عدد 174، ص 59 .

ولذلك جندت فرنسا شبكة من الجواسيس التونسيين باسطمبول القريبين من خير الدين بل وحتى من خاصته كانت تمد السفير الفرنسي بتقارير حول أهم مشاريع خير الدين وبرامجه

1 MZALI (M. S) PIGNON (J) , " Documents sur Khair-Eddine ; le problème Tunisien vu à travers la question d'Orient ", **Revue Tunisienne** , 2éme trst , n° 26 , 1936 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد) ،**إتحاف أهل الزمان** ،م . س ،المجلد ،2الجزء ،4ص168 .

3 الناصري (أحمد ابن خالد) ،**كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى** ،منشورات وزارة الثقافة والاتصال، 2001، الجزء 8، ص 44 -50 .

يذكرا ابراهيم حركات أن عسكر الأودايا اعتمد عليه في السابق مولاي إسماعيل لشدة ولائه، ويتكون من ثلاث مجموعات أو أرحيه وهي: رحى السوس ورحى الأودايا ورحى المغافرة، ويطلق على الجميع اسم الأودايا وهم كلّهم عرب من معقل. ورد ب حركات (إبراهيم) ،**المغرب عبر التاريخ : من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية** ،دار الرشاد الحديثة ،الدار البيضاء ،1981 ،الجزء الثالث ،ص 376 .

انتهبه جند الأودايا من الجزائر إثر احتلالها من طرف الفرنسيين، ومبايعة أهل تلمسان لمولاي عبد الرحمان ملكا عليهم. وأمام التعديات التي اقترفها جند الأودايا بحق الجزائريين، قرر السلطان قمع ثورتهم مستعينا في ذلك بجيش البخاري من مكناس. وبعد حصار وقصف دام 6 أشهر أمر السلطان سنة 1832م بتفريقهم بالمملكة المغربية وهو ما أدى إلى إضعافهم وكسر شوكتهم.

- تراجع شوكة جيش عبيد البخاري الذي كونه السلطان مولاي إسماعيل في نهاية القرن 17م إثر تقلص أعداده، لذلك أصبح التفكير منصبّا على تكوين تشكيلات عسكرية جديدة بالاعتماد على العناصر المحلية من القبائل المغربية الموالية[1].

- إنهاء نشاط القرصنة الذي أشرفت عليه الدولة العلوية بعد مهاجمة النمسا لمرسى الرباط في أفريل 1830م بسبب تعرض الأسطول المغربي لسفن أوروبية منه بينها سفينة نمساوية واحتجاز محتوياتها وأسر بحارتها[2]. وقد كشف الهجوم النمساوي ضعف البحرية المغربية وعدم قدرتها على مواصلة القيام بعمليات الجهاد البحري أمام التفوق التقني والعسكري للبحرية الأوروبية إثر استخدامها للسفن البخارية.

- تأثير صدمة احتلال القوات الفرنسية لإيالة الجزائر سنة 1830م حيث كان لخبر سقوط الجزائر في قبضة الغزاة الأثر البليغ في الأوساط المغربية، حيث أدركت العائلة العلوية الحاكمة دقة المرحلة التي أصبح يمر بها المغرب فقد أصبح ولأول مرة في تاريخه جارا متاخما لقوة أوروبية مسيحية تحتل الجزائر وتهدد بالتمدد غربا خاصة مع تورط المغرب الأقصى في المقاومة المسلحة الجزائرية حيث قبل سلطان المغرب سنة 1830م اقتطاع تلمسان بعد أن حصل على بيعة سكانها وعين عليها مولاي علي ابن مولاي سليمان وأرسل معه 500 جندي، ثم انطلق في جباية الضرائب بعد أن ضمن مبايعة عرب تلمسان لملك المغرب، وهو ما أثار معارضة قوية من فرنسا.

بالإضافة إلى ذلك فقد تورّط المغرب فيما بعد في دعم المقاومة الجزائرية المسلحة التي قادها الأمير عبد القادر والتي استنزفت قسما هاما من قوة المغرب العسكرية، حيث كان مع الأمير عبد القادر من الجند النظامي المغربي ما يناهز 3000 مغربي فضلا عن المتطوعين[3]. هذا الدعم أثار غضب فرنسا التي عمدت إلى احتلال كامل المغرب الأوسط في 1843م، وأصبح الأمير عبد القادر بذلك محاصرا يتنقل بين الحدود المغربية الجزائرية. كما أدى إلى مواجهة عسكرية حاسمة بين المغرب وفرنسا في واقعة ايسلي في أوت 1844م انتهت بانكسار مروّع للمغرب الذي قبل تحت ضغط القوات الفرنسية المرابطة على سواحله التخلّي عن مساندة الأمير عبد القادر بل إن هذه الضغوط أجبرته على التنسيق مع القوات الفرنسية لإلقاء القبض عليه داخل التراب المغربي فانطلقت عمليات مطاردة للأمير داخل الأراضي المغربية في أواخر أكتوبر 1845م بحشد 12000 جندي مقابل حماية استقلال المغرب

1 حركات (إبراهيم)، **المغرب عبر التاريخ**، م. س، ص 376.

2 الناصري (جعفر)، **سلا ورباط الفتح وقرصنتهما الجهادية**، الجزء 5، ص1019 – 1020، مخطوط الخزانة الناصرية السلاوية. ورد بكتاب **الاستقصا** لأحمد ابن خالد الناصري، الجزء 8، ص31 - 32.

3 CAILLÉ (JACQUES), **La petite histoire du Maroc**, éd 1952, p 114-117.

ومحافظة الملك على عرشه[1].

لقد كشفت هزيمة ايسلي الخطيرة أن المغرب لم يعد في مأمن من خطر احتلال أجنبي، وأن محافظته على استقلاله لم تكن سوى بسبب معارضة أنقلترا لأي تدخل فرنسي في المملكة حيث كانت تسيطر على السواحل الإفريقية المقابلة لمضيق جبل طارق[2]. كما أن هذه الهزيمة أدخلت المغرب المنطوي على نفسه في حضيرة العالم المتوسطي. أما من الناحية العسكرية فقد أصبح جليا أن الجيش المغربي لم يعد قادرا على التصدي لجيش أوروبي وانهارت بالتالي سمعته القتالية التي اكتسبها في الماضي منذ انتصاره الباهر في معركة وادي المخازن الشهيرة. وفي هذا الإطار يقدم مصدر فرنسي معلومات دقيقة عن الجيش المغربي في عهد مولاي عبد الرحمان فيذكر أنه لم يكن يوجد جيش قار، بل مجرد حرس ملكي يقدر ب 5000 من عبيد البخاري والباقون هم من عناصر الأودايا. ومجموع الجيش النظامي حسب نفس المصدر لا يتعدى 11000 جندي. كما يذكر أن الاهتمام بجيش المشاة كان ضعيفا وأن أسلحتهم متقادمة كما أن المناورة العسكرية كانت تتم بطريقة فوضوية [3].

إذن كل هذه المعطيات الداخلية والإقليمية أجبرت -على ما يبدو- سلطان المغرب على الاتصال بالنخبة الحاكمة في تونس للنظر في إمكانية الاستفادة من تجربتهم في التحديث العسكري. وهو ما أشار إليه صراحة ابن أبي الضياف عندما ذكر أن مولاي عبد الرحمان قال " نبعث إلى تونس"[4].

وحتى تكتمل الصورة وجب التوقف عند موقف أحمد باي إزاء تطلعات سلطان المغرب في الاقتداء بالتجربة التونسية في المجال العسكري. وفي هذا الصدد جاء في الإتحاف في باب وصف حال الباي أحمد أن الباي "فرح بذلك وانتظر، ولما طال أمد الانتظار تحقق أن الخبر غير صادق وقال "تمنيت لووقع ذلك". فقيل له "ومن الذي تبعثه" فقال" بديهة أبعث الأميرآلاي حسن المقرون ومعه ضباط من أشراف مساكن الذين بالعسكر ...وأكاتبه بأننا بعثنا لشريف سلطنتك أشراف عساكرنا وجرايتهم علينا ونكتفي من فضلك بالقبول"[5].

من خلال هذه الشهادة يبدو أنه على الرغم من أن خبر الاتصال بالنخبة الإصلاحية التونسية كان عار عن الصحة، فان أحمد باي لم يخف رغبته في حصول ذلك بالفعل لأنه كان يرغب في إرسال أفضل تشكيلاته النظامية من جند الساحل وعلى رأسهم أمير اللواء حسن المقرون الذي عرف بشدة إقباله على تعلم الصناعة الحربية وشغفه بها وقربه من أحمد باي، ثم نال من الحظوة في عهد خلفه محمد الصادق باي بأن جعله رئيسا على ضبطية الحاضرة في فيفري 1862م بإشارة من خير الدين[6].

كما أن أحمد باي التزم بأن تكون جراية هذه البعثة العسكرية من الخزينة التونسية رغم ما كانت تعانيه الإيالة في تلك الفترة من ضائقة مالية وعجز متنام في ميزانية الدولة جراء النفقات العسكرية

1 حركات (إبراهيم)، **المغرب عبر التاريخ**، م . س، ص 210 - 212 .

2 الناصري (أحمد ابن خالد)، **كتاب الاستقصا**، م . س، الجزء 8، ص 62 .

3 حركات (إبراهيم)، **نفسه**، ص 376 – 377 .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 168 .

5 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفس المصدر والصفحة** .

6 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 4، الجزء 7، قسم التراجم، ص 177 - 179 .

الباهضة. لكن السؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا هذه الرغبة الجامحة لدى الباي لتوجيه بعثة عسكرية لتدريب الجيش المغربي مع العلم سلفا بعدم توفر شروط نجاحها ؟

للإجابة على هذا السؤال وجب العودة إلى الوصف الدقيق الذي قدمه ابن أبي الضياف لشخصية أحمد باي حيث قال عنه "كان عالي الهمّة متعلّق النّفس بالمعالي تعلّقا أفضى إلى ضيق حال المملكة لأنه طمع في إلحاقها بالممالك المتسعة..."[1]. وإذا أضفنا إلى ذلك إصراره المستميت على عدم التقليص من عدد الجيش النظامي رغم عدم توفر الموارد المالية الضرورية للمحافظة على الأعداد الضخمة من العسكر النظامي، نستطيع أن نقرأ سيكولوجية أحمد باي كرجل سياسة يطمح إلى تحقيق أمرين هما:

- طموحه في "تصدير" تجربة التحديث إلى المملكة المغربية العلوية. وكأن تجربة التحديث العسكري في تونس وصلت إلى درجة من النضج بحيث تصلح أن تكون أنموذجا قابلا للتصدير في مجال المغارب، أو هي حالة تحديثية يمكن استنساخها وإعادة إنتاجها في مجالات أخرى غير تونس. وعليه فإن حكم أحمد باي قد شكل تجربة فارقة ضمن السلالة الحسينية، فقد حلم بإمكانية أن تكون التجربة الإصلاحية التي قادها نموذجا يحتذى به في المنطقة، لكن ثبت أن فكرة تصدير النموذج التونسي في التحديث كانت فكرة طوباوية.

- قبوله توجيه بعثة عسكرية تونسية ضخمة تفوق 10 آلاف جندي نظامي للمشاركة في حرب القرم التي قادتها الإمبراطورية العثمانية ضد روسيا في 1854م وذلك رغم عدم توفر الشروط المادية والبشرية لنجاح هذه البعثة. وهو ما كشفت عنه الانعكاسات السلبية لهذه المشاركة على إثر عودة الجند التونسي إلى أرض الوطن كنا بصدد تعداد سلبياتها. وعليه نعتقد أن الهرولة إلى قبول تقديم مساعدة عسكرية غير مسبوقة ينمّ عن سيكولوجية طموحة تحلم إلى استعراض ما تعتقد أنه نجاح تحديثي عسكري. فأحمد باي هو مثال لرجل سياسة "لا يضع قدميه على الأرض"، فهو قبل الانخراط في مغامرة عسكرية طمح من وراءها لاقتلاع اعتراف له بدور إقليمي متوسطي يمكن أن يقيه شر التدخل الاستعماري الأجنبي الفرنسي، لكن هذه المغامرات العسكرية غير المحسوبة أدت إلى إجهاض مسار الإصلاح بالكامل وإلى إضعاف قدرة الإيالة عمليّا على الصمود في وجه التحديات الأوروبية.

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص167 .

خاتمة القسم الأول

يبدو من خلال محاولة تفكيك الفعل العسكري أن جل الاستراتيجيات والتكتيكات ظلت تتم من خلال اشتغال المحلة التي مثلت جوهر العمل العسكري على الميدان. وقد تبين لنا بعد التحليل أن ظلت المحلة تاريخيا مؤسسة للممارسة المتنقلة للسلطة لذلك فهي تحمل دلالة ترابية حيث تتحرك بشكل منتظم أو بشكل اضطراري للقيام بالوظائف الجبائية والردعية الموكولة إليها. وهو ما ساعد على نجاح تحييز المجال ورسم حدوده بشكل مستمر ومتواصل.

إن الحصافة تقتضي تقييم الأداء الميداني للمؤسسة العسكرية طوال القرنين 18 و19م. وقد لفت انتباهنا في هذا الصدد عدة معطيات:

- أن الفعل العسكري بما يعنيه من تنويع في التكتيكات وابتداع لطرق ووسائل في التحكم في الأرض وفي العباد يمثل –كما كان في السابق- جوهر العمل السياسي للبايليك الحسيني. فقد عملت السلطة خلال القرنين 18 و19م على ترسيخ تقاليد الخروج المنتظم وغير المنتظم للمحلة كتعبير على حضورها المادي وقدرتها الفائقة على الوصول إلى مجمل مجال السيادة حتى تلك المناطق المنيعة في التخوم الجبلية الغربية والتخوم الصحراوية. علاوة على ذلك شكلت المحلة تدريبا متواصلا ومتجددا على ممارسة الحكم والتحكم تساعد في تجديد اكتشاف المجال والأشخاص. لكن ذلك لا يجب أن يحجب عنا وجود مسار تدريجي نحو المركزة ونحو توطين السلطة في الحاضرة وذلك في علاقة بالتطورات التي كانت تقع في المنطقة المتوسطية منذ أواخر القرن 18م.

- أن التراث العملياتي للمؤسسة العسكرية -لاسيما المحلة- اعتمد بالأساس على استراتيجات عنيفة وعلى تكتيكات الهرسلة لاسيما إذا ما تعلق الأمر بضرب المعارضة السياسية حيث يزداد العنف الدموي الذي يصل في كثير من الأحيان إلى التصفيات الجسدية الجماعية. وهو ما أثبتته حملات

الانتقام الدموي التي أعقبت أحداث الفتنة الباشية والتي أطنبت الأدبيات التاريخية في توصيفها من خلال المعجمية القاسية التي استخدمتها لاسيما كتاب الإتحاف لابن أبي الضياف. ورغم وجود بعض المراحل التي سجلنا خلالها تراجعا لوطأة الهرسلة الجبائية والمادية وانحصار في جغرافية ممارسة العنف خاصة منذ أواخر القرن 18م فإن ذلك لا يمنعنا من الإقرار بوجود تأصل لثقافة البطش السياسي طوال الفترة المدروسة. وقد تزامن هذا التراجع التدريجي للعنف بالتوازي مع نجاح المخزنة التي شملت عددا أكبر من الفاعلين الاجتماعيين وساهمت في انحسار قوى الممانعة والرفض. وقد بلغت حالة التطويع السياسي نضجا غير مسبوق مع بداية تشكيل الفرق النظامية حيث لمسنا سعيا إلى توسيع قاعدة الولاء بمحاولة إدراج أكبر عدد من السكان في الخدمة العسكرية النظامية. هذا الأمر أفضى إلى تراجع الدور المحوري للمحلة في ممارسة السلطة خاصة مع تدعم مسار المركزة واكتمال البناء الترابي وتحييز المجال.

- أن المؤسسة العسكرية النظامية كانت منذ انتصاب حسين بن علي في السلطة أهم مؤسسة للتنفذ في الداخل. وقد تكرس ذلك زمن الفتنة الباشية حيث دخل العسكر بقوة في اللعبة السياسية وفي الصراع على الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة. لكن التعويل على العسكر تحول مع أحمد باي إلى رهان استراتيجي في ضمان سلطة مستديمة توفر لرموزها قدرا عال من الحكم والتحكم في الداخل وقدرة على البروز في الساحة الإقليمية ولعب دور ما. وقد تيسر ذلك بفضل النجاح العسكري الباهر الذي حققه حمودة باشا الذي تمكن في 1807م من هزم عسكر الجزائر وقطع عادة تعديها على تونس. كما تجلى الرهان على العسكر في الخارج من خلال سعي أحمد باي إلى لعب دور مؤثر في إيالة طرابلس والتأسيس لنفوذ ما عليها، لكن ذلك اصطدم بمعارضة الباب العالي القوية. كما سعى الباي إلى تمتين علاقة الخدمة مع تركيا بإرسال فرقة عسكرية تونسية للمشاركة في حرب القرم سنة 1854م . وقد وصل الطموح إلى حد التوق في استنبات مظاهر التحديث التركية والفرنسية وزرعها في المغرب الأقصى. غير هذه الطموحات المغالية في الاندراج في العلاقات الدولية وافتكاك دور ما اصطدمت بواقع اهتراء مؤسسة الجيش النظامي وبروز بوادر الفشل والعجز رغم أن محمد الصادق باي حاول عبثا إحياء ثقافة المأسسة.

القسم الثاني

الرقابة والعقاب داخل المؤسسة العسكرية وإشكالية التحديث التشريعي

إن اهتمامنا بدراسة الانضباط وارتباطها بمسألة الرقابة والعقاب تنطلق من واقع أن المؤسسة العسكرية هي مجال حقيقي للاستثمار السياسي ونمط من أنماط السلطة، فالمهام التاريخية لهذه المؤسسة هي إنتاج الجسد المنضبط الذي ينخرط فيه الشخص في شبكة الانضباط المعقلن[1]. غير أن الاهتداء إلى تحليل هذه النقلة يستوجب معالجة ميكرو-تاريخية لفضاءات الانضباط العسكري خلال القرنين 18 و19م والتي تشمل أساسا:

- "القشلة" أو المدرسة العسكرية: وهي مكان إقامة الفرق النظامية أو التلامذة التي يتم فيها إنتاج الجسد الانضباطي وفرض الرقابة الانضباطية عبر إنجاز مهام التعليم والتمرين والتدريب العسكري والاستنفار والاستعداد والطاعة.

- السجن العسكري: وهو فضاء مغلق لمكافحة الجريمة العسكرية من خلال فرض جملة من الإكراهات وتنفيذ أوامر ملزمة ومرهقة، وهو أيضا تقنية إخضاعية تقوم على العزل والإقفال لمعاقبة كل سلوك عسكري لا انضباطي.

إلى جانب الفضاء الانضباطي تستند الخدمة العسكرية إلى جهاز تشريعي مكمّل وهي مجموعة من القوانين والنصوص الملزمة التي تحكم سلوك الجند في علاقتهم ببعضهم من ناحية وفي علاقتهم بالمجتمع من ناحية أخرى. ويبدو أن جهدا تشريعيا حصل داخل المؤسسة العسكرية وأفضى إلى توصيف وتدوين دقيق للجريمة ومعرفة مستفيضة بحيثياتها وهو ما يسّر استنباط النصوص القانونية التي تتصدى لها. ولعل هذا المشروع التشريعي الضخم الذي تزعمته النخبة التونسية أتاح لنا الحفر

1 فوكو (ميشال)، المراقبة والمعاقبة، ترجمة مطاع صفدي، 1998، ص 18 – 21.

في سوسيولوجيا الجريمة العسكرية ورصد درجة الاندماج الاجتماعي داخل الجهاز العسكري النظامي. ذلك أن تدوين القوانين العسكرية يعبّر عن عملية انتقال من نمط السيطرة التقليدية التي تتميز بهيمنة العلاقات الشخصية، إلى نمط أطلق عليه فيبر مصطلح السيطرة القانونية أو "العقلانية" حيث تنمو الظاهرة البيروقراطية[1]. على أن الانتقال من القوة الرمزية للأمير الفرد (الباي) إلى القوة الإلزامية للقوانين لم يتمّ من دون صعوبات وعراقيل بل وحتى إخفاقات.

1 برو (فيليب)، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص 70.

الفصل الأول

نشاة القضاء العسكري في تونس وإشكالية التثاقف

إن الاشتغال على مسألة التشريع العسكري أو ما يعرف بالقضاء العسكري خلال القرنين 18 و19م يطرح عدة صعوبات:

- أولها: صعوبة معجمية تتصل بالكم الهائل من المصطلحات والمفاهيم القانونية التي يتعذر فهمها إلا على أهل الاختصاص من الحقوقيين ورجال القانون. وقد عملنا على تجاوز هذه المعضلة باستعمال بعض المصطلحات بحسب الضرورة مع مراعاة التبسيط تفاديا لكل لبس معجمي.

- ثانيا: صعوبة كرونولوجية تتصل بدراسة تطور الأحكام العسكرية طوال القرنين 18 و19م وهو تطور تزامن بدوره مع تغيروتعقد أركان الجريمة العسكرية. ولمجابهة هذه المعضلة التاريخية اعتمدنا منهجا تحقيبيا يحلّل تطور الجريمة في مرحلتي النظام العسكري التقليدي والنظام العسكري العصري. كما عمدنا إلى تصنيف الأحكام العسكرية التي تتصدى للجريمة بحسب صرامتها خاصة زمن تدوين القوانين العسكرية في عهد محمد الصادق باي، حيث تكثفت المادة التشريعية التي استأنست في مضمونها ومحتواها بالمدونة القانونية الأوروبية وخاصة الفرنسية. وهي مدوّنة مثلت نموذجا تشريعيا مثاليا في مسار التحديث التونسي برمّته.

I- معوّقات نشأة القضاء العسكري

تثبت الدراسة التاريخية لمسألة القضاء أن العرب قبل الإسلام لم تكن لهم سلطة تشريعية تسن لهم القوانين بل سادت عندهم العادات والتقاليد أو ما يمكن أن نطلق عليه "أعراف"، فقد كان شيخ القبيلة هو الممثل الحقيقي للسلطة القضائية يحكم بين أفرادها وفق هذه الأعراف التي كانت تستمد إما من تجارب العرب الخاصة ومعتقداتهم أو من تجارب الأمم المجاورة كالفرس والروم

أو حتى ممن اختلطوا بهم كاليهود والنصارى[1]. أما عن ظهور مؤسسة القضاء فيبدو أنها ترجع إلى فترة النبي الذي تولى بنفسه الفصل في الخصومات والحكم بين الناس بما نزل عليه من الوحي. ولما انتشرت الدعوة الإسلامية أذن النبي لبعض الصحابة بفض بعض الخصومات بين الناس طبقا للقرآن والسنة والقياس وأثناء خلافة عمر ابن الخطاب اتسع نطاق الدولة وتنوعت أعمالها فأصبح من غير الممكن للخليفة القيام بأعمال القضاء، فأوكل هذه المهمة إلى أشخاص يتفرغون لها سموا قضاة وسن لهم دستورا يسيرون على هديه في استنباط الأحكام. ومع الأمويين وخاصة العباسيين شهد الجهاز القضاء مزيدا من التنظيم وأصبح مؤسسة للرقابة والعقاب وتواصل ذلك طوال العصور الوسطى وفي ولايات الغرب الإسلامي ولاسيما إفريقية. ومنذ تلك الفترة أصبح هناك اهتمام بمؤسسة القضاء لكنها حافظت دوما على دلالتها الدينية باعتبار أن الشريعة الإسلامية كانت المصدر الوحيد لاستنباط الأحكام. وبهذا المعنى يتخذ القضاء طابع الإلزام والإكراه بما يفضي إلى إمضاء الأمر وتنفيذه فقد وردت لفظة قضاء في القرآن في ثلاث مناسبات وهي: "فقضاهن سبع سماوات" و"قضينا إلى بني إسرائيل" وأيضا "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه"[2].

أما خلال الفترة الحديثة فقد فرض حكم العثمانيين المنحاز إلى المذهب الحنفي على أهالي إيالة تونس المنتسبين إلى المذهب المالكي وجود ثنائية قضائية ترتّب عليها حضور قضاء سنّي حنفي توجه للطائفة التركية المستقرة بتونس وقضاء سني مالكي تصدى لتجاوزات المحليين.

وتجمع المصادر التاريخية والأرشيفية وكذلك شهادات الدبلوماسيين والرحالة الأجانب على عدم وجود نظام قضائي مدوّن خلال الفترة التي سبقت تجربة التحديث العسكري في بداية القرن 19م، باستثناء بعض الإشارات المبثوثة في هذه المصادر والتي تشير إلى وجود محاولات معزولة لسن "أعراف". ولذلك نعتقد أن فكرة وضع قوانين تتصدى للجريمة العسكرية واستنباط عقوبات واضحة ودقيقة لم يتبلور إلا مع حركة التحديث والإصلاح العسكري. لكن ذلك لم يرق إلى مستوى تحرير نصوص قانونية متكاملة وذات طابع ملزم بمثل ما حصل في النصف الثاني من القرن 19م. ومن الأمثلة على هذه المحاولات المعزولة ما ورد في إحدى وثائق الأرشيف الوطني تضمّن أمرا من أحمد باي إلى مصطفى آغة وزير الحرب بتاريخ 6 ربيع الثاني1254 (1838م) تحذيرا "بأن الذي تخلف عن العمل بعد تسريحه لمدة يحكم عليه **الحكم المعتاد**"، وإذا تخلّف بعد الأجل بـ3 أيام "فالحكم عليه **كالعادة** مع قطع نصف راتبه"[3]. ولذلك يبدو أن الحديث عن " الحكم المعتاد" أو "الحكم عليه كالعادة" يعني أن هناك جملة من الأعراف العسكرية كانت تنظم عمل الجيش التقليدي وجرى اعتمادها في السنوات الأولى من إحداث الجيش النظامي، لاسيما تلك الأعراف التي تعاقب الفارين من الخدمة العسكرية وذلك في غياب وجود نصوص مكتوبة تتصدى لمثل هذه الإخلالات. بل إن الوثيقة تشير إلى أن أحمد باي تحوّل هو نفسه إلى أحد مصادر التشريع العسكري بدليل أنه أذن لوزير الحرب بقطع نصف راتب كل من تعمد التخلف

1 الماوردي (علي ابن محمد)، **الأحكام السلطانية في الولايات الدينية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1990، ص 129 – 130 .

2 ورد إحصاء عدد المرات التي ذكرت فيها لفظة القضاء في القرآن في كتاب الماوردي، **نفس المصدر والصفحات** .

3 أ. و. ت، ملف 811، صندوق 164، وثيقة 12 – 21 .

عن الخدمة العسكرية أكثر من 3 أيام. كما يتأكد الدور التشريعي الهام للباي من خلال عديد الأوامر التي أصدرها بنفسه إلى وزير الحرب وإلى القيادات العسكرية.

وحتى إذا سلمنا بوجود ترابط وجيه بين التحديث والتشريع العسكري وأن هذا الأخير هو استجابة لمنطق الإصلاح والتطوير، فإننا نواجه معضلة تاريخية مردها وجود قطيعة كرونولوجية بين مسار التحديث ومسار التشريع العسكريين. ذلك أن عملية التحديث العسكري التي بدأت على الأقل منذ ثلاثينات القرن 19م لم تترافق مع جهد واضح في التشريع وفي استنباط قوانين عسكرية منظمة. كما أن الوعي بضرورة الاهتمام بهذه المسألة لم يحصل إلا مع بداية النصف الثاني من القرن 19م وتحديدا مع فترة حكم محمد باي ولم يتكثف إلا خلال فترة حكم خلفه محمد الصادق باي.

حينئذ يبدو أن النخبة السياسية النيرة التي قادت عملية التحديث العسكري المادي في تونس لم تكن مستعدة لاستيعاب فكرة التدوين والمأسسة، ولذلك تشبثت برؤية تقليدية في تطبيق القوانين. وهي رؤية تكرس منطق الاجتهاد والعرف في الفصل في النوازل العسكرية أكثر من النصوص القانونية المدونة والملزمة[1]. ولذلك بات من الضروري التعامل مع مسألة الإصلاح وفق زمنين متباعدين نسبيا هما: زمن التحديث أو تأسيس جيش نظامي، وزمن التقنين أو كتابة القوانين العسكرية الضابطة[2]. ومن هنا تبرز إحدى أهم التشوهات التي شابت عملية الإصلاح والتي تعكس وجود ثقافة تحديثية عرجاء[3]. ذلك أن التباعد الكرونولوجي بين زمن بعث الجيش وزمن كتابة النصوص العقابية الرادعة أنتج جيشا لا تطاله يد القانون ولا تحاسبه سلطة القضاء. ويفسر ذلك عبد الله العروي بخلل الحداثة العربية عموما التي ظلت جزئية تظهر في فترة ثم تختفي في فترة أخرى، وتمس مجالا ولا تمس مجالات أخرى[4]. هذا الرأي ينطبق تماما على التجربة العسكرية الإصلاحية في تونس والتي ركزت على الجوانب الكمية والمادية وأغفلت جوانب الانضباط والتحكيم فلم تؤسس التجربة التونسية لنموذج مثالي للحداثة العربية[5] وهذا ما سنحاول أن نثبته في هذا القسم من البحث.

ولعل دراسة طريقة اشتغال الجهاز القضائي خلال الفترة الحسينية يمكن أن يقدم بعض الأجوبة حول تأجيل التأسيس للقوانين الرادعة للجريمة بصفة عامة وللجريمة العسكرية بشكل خاص. ذلك أن بايات تونس كانوا يفصلون في الظاهر بين قضاء دينوي وضعي وقضاء شرعي إلهي، حيث كانوا يبتّون في القضايا المتصلة بقطع الطريق والحرابة واللصوصية وما يرونه فسادا في الأرض ويحتكمون في ذلك إلى اجتهاداتهم الشخصية وليس إلى النصوص القانونية الدقيقة. أما القضايا الأخرى كنوازل المعاملات

---

1 وهو ما أطلق عليه فيبر تسمية "سيطرة تقليدية" وهي مجموعة الإكراهات المنظمة التي تفرض نفسها في مجتمع ما على الأفراد وتستمد شرعيتها من أعراف قديمة ومن الزمن البعيد لذلك تهيمن عليها علاقات ذات طابع شخصي بين الأمير ورعاياه مع ضعف واضح في درجة التأسيس القانوني

2 عيسى (لطفي)، الجذور الوسيطة للدولة الحديثة، م. س، ص 79-76. يرى الباحث أن ظهور القوانين والشكل الحديث لممارسة السلطة في أوروبا نشأ نتيجة التنافس الحاد بين تصورين لممارسة الحكم: تصور ديني وتصور سياسي، وأن هذا التنافس ساهم تاريخيا في بلورة الشعور بالانتساب القومي وانبعاث فكرة الدولة الترابية والصالح العام.

3 هاني (إدريس)، **العرب والغرب أية علاقة ...أي رهان**، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1998، ص 32 - 41.

4 العروي (عبد الله)، **مفهوم الدولة**، م. س، ص 68 - 71.

5 EISENSTADT (S. N), **The political systems of Empire**, New York, The Free Press, 1969.

والقصاص فقد خصوا بها القضاة والمجلس الشرعي، بينما باشر المجلس المتجري أو العشرة الكبار فصل النوازل التجارية، في حين ظل الداي وآغة القصبة وآغة الكرسي يباشرون نوازل الغصب على خلاص الحقوق الثابتة[1].

والثابت أنه منذ فترة حكم حمودة باشا الحسيني وخاصة مع انطلاق حركة الإصلاح العسكري في ثلاثينات القرن 19م تدعّم اتجاه نحو تحديث المؤسسات. ثم تواصلت هذه المساعي في النهوض والتقدم مع أحمد باي الذي بعث الفيالق النظامية وأنشأ الثكنات وانغمس في حركة الإصلاح العسكري. لكن برنامجه الإصلاحي لم يلامس مجالا هاما في التحديث ألا وهو تدوين القوانين التي تتصدى للجريمة العسكرية، ولم يتم إنجازهذا العمل التشريعي الضخم إلا في فترة متأخرة نسبيا. وهذا يعني أن الجند النظامي المستحدث لم يكن مهيئا لفهم الضوابط والقوانين التي تتصل بجوهر الأداء العسكري كالطاعة والانقياد وأن المؤسسة العسكرية النظامية الناشئة ظلت تعاني من فراغ تشريعي كبير[2].

وقد برّر الإخباريون المحسوبين على النخبة التونسية وفي مقدمتهم ابن أبي الضياف هذا الفراغ التشريعي بغياب إرادة سياسية في الإصلاح، واعتبر أن مسار التحديث في الإيالة أفرزته من جهة الضغوطات الخارجية وخاصة الفرنسية منها ومن جهو أخرى المبادرات الفردية والاجتهادات الشخصية للبايات. وعليه فهو لا يعبّرعن تصور شامل وعقلاني أوعن رؤية موضوعية للإصلاح[3]. وحتى يبرهن على ذلك أشارصاحب الإتحاف إلى أن محمد باي الذي حكم لفترة قصيرة بين 1855 و1859م لاحظ احتكار الأرستقراطية العسكرية لسلطة العقاب ولأدوات الردع مع قسوة واضحة في استخدامهما وخلص إلى أن معاقبة الجند كانت تتم "بلا قانون ولا حد معلوم، يستعملونهم (أي الجند) في خدمة أنفسهم كالعبيد"[4]، كما أشار إلى أن بعض الضباط كانت "تمتدّ أيديهم في العسكربالسجن والضرب وغيرذلك من استخدامهم في حاجات أنفسهم... وإنما حسبهم الرئاسة عليهم في التعاليم العسكرية والقواعد الحربية والترتيبات النظامية"[5].

إذن يبدو أن الباي لاحظ وجود إفراط في استخدام سلطة الردع ومبالغة في معاقبة الجند من طرف الضباط الكبارداخل الجهازالعسكري النظامي، وللحد من ذلك أقرمحمد باي جملة من الأوامر تهدف إلى تقنين سلطة العقاب التي يمارسها هؤلاء أهمها:

- أولا: إلزام الضباط برفع تقاريردقيقة إلى الباي تتصل بأمرين هما :

* تقاريرتحتوي على تدوين للجنايات التي تصدرمن العسكرثم يكون للباي بمفرده صلاحية

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزملن**. م . س، الجزء 4، ص 231 .

2 العروي (عبد الله)، **مفهوم الدولة**. م . س، ص 76 .

3 ارتبط مفهوم النخبة في الفترة الحديثة بالسلطة والتنفّذ في مفهومها الواسع المتلازم مع الموقع الإداري والدور السياسي أو العسكري أو الثقل الثقافي الديني وابن أبي الضياف من الذين كان لهم موقع سياسي إذ عايش 6 بايات على امتداد نصف قرن، كما عاصرفي الخدمة المخزنية وزارتين أشرف على الأولى شاكيرصاحب الطابع وعلى الثانية مصطفى خزندار والذي امتدت وزارته من 1837 إلى 1873م .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 4، ص 198 .

5 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 4، ص 199 .

إصدار أحكام تتناسب معها. وهذا يعني نشر الجريمة في دفاتر خاصة لمعرفة حيثياتها وتفاصيلها ثم عرضها على أصحاب القرار للنظر فيها.

* تقارير تتضمن معلومات ضافية تتصل بسير المؤسسة العسكرية توضع على ذمة الباي ليطلع عليها. وهذا يعني أن السلطة السياسية المستقرة بالحاضرة كانت تعاني من ندرة التقارير التي تسجل وتدون الأخبار وتنقل المعلومات حول ما كان يجري بالقشل والأبراج والمواني وغيرها من المؤسسات العسكرية. كما أنه يعبر عن رغبة في مزيد مركزة القرار العسكري بربط مصير المؤسسة العسكرية بالحاضرة، لذلك نعاين أن فترة محمد باي والفترة اللاحقة شهدت تكثفا واضحا للمعلومة العسكرية، فالوثائق الأرشيفية التي تعود إلى هذه الفترة تزخر بعدد هام من الرسائل والأوامر الموجهة من القيادات العسكرية إلى أصحاب القرار كوزير الحرب أو الباي أو العكس، مما يؤكد الاهتمام المتزايد بالخبر العسكري المدوّن.

- ثانيا: منع إصدار أحكام مهينة كالضرب والتعنيف الجسدي والتركيز على العقوبات المعتدلة والمرنة التي تهدف إلى التقويم والإصلاح، وهو ما يعني تكريس العقوبة المعنوية وتحجيم العقوبات المادية.

- ثالثا: منع الضباط من استخدام الجند في غير الخدمة العسكرية لأن سلطة الضباط لا يجب أن تتعدى تنفيذ التعاليم العسكرية وتطبيق القواعد الحربية والترتيبات النظامية.

II- الاستنبات التشريعي ومشاكل "توريد الحداثة"

1. ظرفية خارجية ضاغطة منذ النصف الثاني من القرن 19م

ركزت الدراسات الأنثروبولوجية في العقود الأخيرة على تشريح السلطة في المجتمعات المغاربية ما قبل الحداثية وتحليل سيرورة التغير والانتقال التي طرأت عليها لتكتسب بعض مقومات نموذج الدولة الحديثة في أوروبا. وتجمع هذه الدراسات الأكاديمية على أن الدولة الحديثة التي نشأت في أوروبا في أعقاب المرحلة الفيودالية ظلت منتوجا أوروبيا صرفا، ليتم في مرحلة ثانية تسويقه وزرعه في الفضاءات المغاربية مثل بقية البضائع التي توردها المستعمرات. لكن عملية الزرع هذه أفضت إلى تشوهات وانحرافات وخلفت عقما سياسيا جليا في الفضاء المغاربي الذي عجز عن إنتاج دولة حديثة ذات آليات وأدوات ذاتية وعن الاستفادة من تجارب الآخر. وعليه فقد بقيت المجتمعات المغاربية مجتمعات تقليدية لا عقلانية[1].

وفي نفس هذا الاتجاه يعتبر الباحث لطفي عيسى أن نشأة القانون وأشكال العقلنة الأخرى في ممارسة السلطة في أوروبا ترتبط بالصراع الحاد والتاريخي بين تصورين مختلفين لممارسة الحكم هما : تصور ديني وتصور سياسي، وأن هذا الصراع ساهم في تبلور المدى السياسي الذي تكرس معه الانتساب إلى الوطن والولاء له، وانبعثت من بين ظهرانيه فكرة الدولة الترابية وفكرة الصالح العام[2].

1 BAYART (J – F) , **L'historicité de l'Etat importé,** in Bayart , (j, F), dir, la greffe de l'Etat, Kharthala , Paris , 1996 , p 11 - 42 .

2 عيسى (لطفي)، "الجذور الوسيطة للدولة الحديثة"، م . س، ص 76-79 .

أما في بلاد الإسلام فلم نشهد هذه العملية التاريخية، فلا يزال الأمير هو الدولة ولا تزال النخبة العصرية خارج المجال السياسي الذي يحتله الأمير. ولذلك فإن عملية الإصلاح قامت بها الدولة السلطانية ذاتها متأثرة في ذلك بضغوط الدول الأوروبية ونصائح قناصلها وسفرائها وكتابها.

هذه الحقيقة أكد عليها عبد الباقي الهرماسي الذي اعتبر أن تاريخ المخزن المغربي هو تاريخ انفتاح الدولة على الغرب وأن نشوء الدولة في بلاد المغارب سار بالتوازي مع ارتباط مصير مجال المغارب بالتطورات التي كانت تحصل في الضفة الشمالية للمتوسط[1]. هذا الأمر جعل عبد الله العروي يسلم بحقيقة أجنبية جهاز الدولة وخارجانية التأثيرات والميولات التي ميزته. ولعل العودة إلى واقع الإيالة التونسية في بداية النصف الثاني من القرن 19م تثبت أن الطرف الخارجي وخاصة فرنسا خلق ظرفية ضاغطة على صاحب القرار السياسي في تونس ليسير في اتجاه تدوين القوانين العسكرية.

وفي هذا الصدد يورد الباحث المنصف التايب شهادات لبعض الأوروبيين تحدثوا فيها عن التأثير المتعاظم لقناصل الدول الأوروبية في تونس أهمها:

- شهادة موسكاو بوكلير الذي زار تونس سنة 1835م ذكر فيها "أن القناصل كانوا يملون على حكومة الباي حتى القوانين ويشكلون سلكا ديبلوماسيا ذا نفوذ".

- شهادة هانريتش بارت الذي قام بجولة في تونس سنة 1845م أشار خلالها إلى تصاعد دور القنصل حيث أن نفوذ توماس ريد قنصل أنقلترا مثلا كان يفوق نفوذ الباي نفسه. كما أشار الباحث إلى وجود بعض الأوروبيين المتنفذين داخل البلاط الحسيني من مترجمين وكتبة ووزراء وحراس وأعوان ملحقين بالبلاط ممن كانوا يلعبون دور الوسيط بين الثقافة الأوروبية والثقافة المحلية من أمثال "ماريو ستينكا" و"جوزاف رافو" وحسونة المورالي[2] وغيرهم.

ولئن سلمنا بأن هذه الضغوطات الغربية هي قديمة فإننا نعتقد بأنها زادت خاصة بعد أن أقدم محمد باي على إعدام اليهودي باطو سفاز الذي كان يعمل لدى رئيس الطائفة اليهودية في تونس نسيم شمامة، وذلك بتهمة شتمه لمسلم وسبّه الدين الإسلامي وهو في حالة سكر[3]. ورغم وجود أطراف حاولت إعاقة تنفيذ الحكم بالإعدام في شأن هذا اليهودي[4] فإن الباي كان -في اعتقادنا- مجبرا على تنفيذ هذا الحكم الصارم وذلك لدواعي مذهبية إذ أن المذهب المالكي يعتبر مثل هذه الجرائم موجبة للقتل خاصة مع وجود أطراف متشددة تدعم تطبيق أحكام المالكية في مسائل الحدود ولاسيما الشيخ محمد بيرم الذي نظر في هذه النازلة والذي كان متنفذا داخل المجلس الشرعي. كما أن محمد باي الذي تميز بشدة

---

1 الهرماسي (عبد الباقي)، **الدولة والمجتمع**، م. س، ص 101 – 103.

2 عمامو (ح) وعيسى (ل) والتايب (م)، **السلطة وهاجس الشرعية**، م. س، ص 76 – 78.

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، الجزء 4، الباب 7، ص 232.

4 ارتبطت محاولات ثني الباي عن استصدار الحكم بالإعدام ب:

أن المذهب الحنفي يعتبر أن إصرار اليهودي على إنكار الجريمة تبعا لحالة السكر التي كان عليها تعني إعلانا للتوبة وتوجب بالتالي عقوبة غير القتل.

أن بعض الأطراف السياسية المتنفذة في السلطة ولاسيما الوزير الأكبر مصطفى خزندار نصح الباي بالتستر على مثل هذه الجرائم وعدم عرضها على الناس وضرورة أن لا يرقى فيها الحكم إلى حد القتل.

أن الطرف الفرنسي من خلال المترجم الأول لقنصل فرنسا ضغط في اتجاه التراجع عن الحكم.

تدينه وفكره المحافظ[1] كان عليه أن يستعيد مكانته التي اهتزت في نظر الأهالي بعد تسرعه في إصدار الحكم بإعدام عسكري كان قتل يهوديا واعتدى على كسبه[2] وهو ما أثار استياء سكان الحاضرة الذين اتهموه بمحاباة الطائفة اليهودية بتونس[3].

يبدو مما تقدم أن الإصلاح القضائي الذي أقدم عليه محمد باي والذي توج بإصدار قانون عهد الأمان سنة 1857م لم يكن وليد تمش إصلاحي عقلاني بل هو مرتبط بهواجس شخصية في التقنين. فهو يعكس وجود ضغوطات خارجية كان الوزير الأكبر مصطفى خزندار حلقة الوصل فيها حيث لعب دورا بارزا في الضغط على الباي من أجل سن هذا القانون مستغلا علاقته المميزة بقنصلي فرنسا وأنقلترا[4]. وقد اتخذت هذه الضغوطات الخارجية شكلين أساسيين هما:

- شكل سلمي: تجسد في دعوة قنصل فرنسا "ليون روش" الباي إلى ضرورة تبني نهج إصلاحي يمنع انفراده بالبت في الجنايات، وينصحه بإنشاء مجلس قضائي مختص يمكّنه من تجنب الأحكام الارتجالية والمتسرعة. ويورد ابن أبي الضياف في الإتحاف أن "روش" خاطب الباي قائلا "إن جلوسك للحكم في الجنايات بما تراه وحدك يحملك على الخطأ"[5].

- شكل عنيف: تمثل في وصول أسطول عسكري فرنسي إلى تونس في أواخر 1857م يضم 9 أجفان بها 700 مدفع يقوده الأميرال "تريوار" وذلك لإرغام الباي على تبني التنظيمات الخيرية التي طبقت في الأستانة. وقد لعبت الطائفة اليهودية بباريس ذات النفوذ الاقتصادي دورا هاما في دفع فرنسا إلى التلويح بالتدخل العسكري، حيث قامت برفع نازلة "باطو" إلى الحكومة الفرنسية ودعتها إلى التدخل لحماية يهود تونس بعد تصاعد التهديدات الموجهة إليهم. ويورد ابن أبي الضياف نص هذه الرسالة التي جاء فيها "إن إخواننا بتونس والحالة هذه غير آمنين بسبب دياناتهم"[6]. ومهما يكن من أمر فاننا نعتقد أن الإعلان عن قانون عهد الأمان في 20 محرم 1274هـ (9 سبتمبر 1857م) يكرس انتصار الايدولوجيا التحررية ويتوج مسار التحديث السياسي والاجتماعي، فوراء هذا الإعلان منطق وهو منطق الفكرة الليبرالية حول الدولة التي كانت رائجة في القرن 19م في أوروبا والتي حاولت تصديرها إلى الفضاء المتوسطي[7].

إن الإعلان لا يهمنا بأبعاده السياسية والاجتماعية فذلك لا يدخل في دائرة اهتمامنا المنهجية، لكننا سنركز على بندين هامين نعتقد أن لهما اتصالا وثيقا بمسألة التشريع العسكري وعالم الجريمة

---

1 TLILI (B) , **Les rapports culturels et idéologiques entre l'orient et l'occident** , Publication de L'université de Tunis , 1974 , p 526 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، الجزء 4، الباب 7، ص 232 .

3 أورد ابن أبي الضياف في الإتحاف أن محمد باي دافع عن قراره بإعدام اليهودي لدى الوزير الأكبر مردّدا " بالأمس قتلنا عسكريا مسلما لقتله يهودي" : الجزء الرابع، الباب 7، ص 233 .

4 الكوكي (عادل حسن)، **مصطفى خزندار ودوره السياسي والاقتصادي في البلاد التونسية خلال القرن 19 م**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2007 – 2008، ص 149 .

5 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، الجزء 4، الباب 7، ص234 .

6 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، الجزء 4، الباب 7، ص 235 .

7 TLILI (B) , **Les rapports culturels** , op. cit , P 528 - 532 .

عموما هما :

- البند الخامس : الذي يقرضرورة "حصر أنواع العقوبات المترتبة عن الجرائم وتحديد عقوبة كل جناية ليكون الجاني عالما بما يلزمه آمنا من غيره".

- البند التاسع : وينص على أن كل شخص من الرعية "لا يحاكم في جناية شديدة أو خفيفة إلا في المجالس المنتصبة"[1].

إن إصدار هذين البندين يعكس في اعتقادنا تحولا جذريا في ميكانيزم الرقابة والضبط الاجتماعيين، ويظهر ذلك من خلال شكلين من التحول:

- الانتقال إلى مرحلة التدوين التوصيفي: بمعنى نقل الجنايات العسكرية وغيرها من مجرد سرد بعض التجاوزات العسكرية المبثوثة في وثائق الأرشيف الوطني أو المصادر الإخبارية، إلى مرحلة التوصيف التأليفي الدقيق والشامل الذي يتيسر معه سرد وقائع الجريمة ونقل حيثياتها ومعرفة ملابساتها والتصريح بالأحكام الصادرة في شأنها وذلك في دفاتر خاصة بالجنايات التي تصدر عن الجند النظامي بمختلف تشكيلاته. هذه الدفاتر هي التي سنعتمد عليها لاحقا في المرحلة الإحصائية لتوصيف جرائم العسكر النظامي.

- الانتقال إلى مرحلة التقنين: بمعنى نقل سلطة مقاضاة جناة العسكر من الباي أو من يمثّله إلى لجان قضائية–عسكرية مختصة تضم كبار الضباط المباشرين للخدمة العسكرية تتولى إصدار الأحكام الملائمة التي تتناسب مع نوع الجريمة. والثابت أن القوانين والتشريعات التي أريد استنباطها في تونس في هذا المجال كانت ذات مصدر خارجي وخاصة فرنسي وليست نابعة من المجتمع ذاته. وعليه فقد كان محتوما أن يفضي استنباط هذه الأحكام إلى تشوهات تشريعية وإلى مزيد تصدع العلاقة بين السلطة وقطاع واسع من المجتمع الأهلي الذي تمت عسكرته قسرا[2]. فالطبقة السياسية في تونس في أواسط القرن 19م اختارت الاندراج في حركة التاريخ وعدم البقاء بمعزل عن التغيرات والإبداعات الكبرى التي كانت تشهدها مناطق الواجهة الشمالية للمتوسط[3].

ورغم أننا نقر بأن الطبقة السياسية في تونس بقيت مرتبطة بتراثها التشريعي الإسلامي وساعية إلى إدراجه في مقاربتها التأسيسية للقضاء العسكري، إلا أنها وجدت نفسها مرغمة على مسايرة إيديولوجيات التغيير والتحديث المستقاة من ثقافة العصر. ولذلك اقتصر شكل الإبداع التحديثي لديها على صياغة القيم الغربية صياغة محلية، وهو ما أطلق عليه الباحث برهان غليون "الهجنة" والتي يعرفها على أنها الحالة التي تصبح فيها التشكيلة السياسية عاجزة عن امتلاك أية إمكانية للإبداع الأصيل فتكتفي بالعيش على ما تنجح في استيعابه وعرضه من إبداعات الثقافة الغربية السائدة[4].

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، الجزء 5، الباب 8، ص 37 .

2 أركون (محمد)، **الإسلام الأخلاق والسياسة**، منشورات اليونسكو، باريس، بالتعاون مع مركز الإنماء القومي، 1990، ص67 .

3 غليون (برهان)، **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين التبعية والسلفية**، دار المعرفة للنشر، 1989، ص.131

4 غليون (برهان)، نفسه، ص 247 .

هذا الدور نجحت في الاضطلاع به الأقليات الثقافية-الإتنية في تونس وخاصة المماليك والكوارغلية، إذ مثلت هذه الأقليات المتنفذة في السلطة والمتمايزة عن المجتمع القناة المتفوقة لبث الأفكار الجديدة الوافدة من الغرب. ورغم وجود بعض العناصر من أفراد النخبة المحلية التي ساهمت بشكل ما في حركة التوريد الحداثي واندرجت في حالة الإبداع إلا أن القطاع الواسع من النخبة التونسية ومن المجتمع العسكري بقي مقصى من "الملحمة التأسيسية" في التشريع والتقنين وهو ما جعله يتخذ موقفا متشنجا من عملية التحديث التشريعي، لأنها من ناحية تمت خارج معقوليته ولأنه أجبر من ناحية أخرى على تنفيذها وإجراءها بطريقة تسلطية استبدادية. وعليه حاول المجتمع العسكري أن يعبر عن حالة التشنج والرفض من خلال مروقه المتكرر عن القانون وانخراطه اللافت في عالم الجريمة وهو ما سنحاول إثباته من خلال استعراض حيثيات جنايات وجرائم الجيش النظامي.

2. الاستنبات التشريعي وصعوبات مرحلة التدوين:

يعبّر المشروع التشريعي العسكري برمته عن انخراط النخبة السياسية الحاكمة في تونس في المقاربة الحداثية التوفيقية القائمة على إمكانية المزاوجة بين القوانين الغربية الحديثة والتراث الفقهي المالكي والحنفي وذلك من خلال حركة تعريب القوانين العسكرية الفرنسية التي تتصدى للجريمة العسكرية[1]. وهو ما يؤكد أن حركة الاقتباس القانوني في تونس ومن قبلها في تركيا نهلت من التجربة الفرنسية أساسا بالنظر إلى أسبقيتها في مجال تقنين العقاب العسكري وغيره من القوانين التي تنظم عمل المؤسسة العسكرية[2]. وعليه يمكن التأكيد على أهمية المخزون التشريعي الفرنسي الذي أفادت منه الدولة العثمانية في مرحلة أولى من خلال تطبيق التنظيمات الخيرية لا سيما خط شريف كلخانة سنة 1839م وخط هومايون لسنة 1865م، ثم انتقل هذا المخزون في مرحلة ثانية إلى تونس بفضل مجهود في الترجمة قام به ضباط يتقنون اللغتين التركية والفرنسية من أصول تركية ومملوكية وحتى محلية. هذا السبق التركي في الولوج إلى تجربة نقل القوانين العسكرية جعل المعجمية العسكرية المعتمدة في التقنين كما في التعليم والتدريب العسكري هي معجمية تركية بالأساس، بدليل أن حركة التأليف العسكري التي تتصل بالتعليم والخدمة والمناورة الحربية وغيرها من المسائل الفنية نقلت بالكامل تقؤيبا عن اللغة التركية.

وعليه يمكن الجزم بأن حركة الترجمة في تونس لم تتعاط مباشرة مع المؤلفات العسكرية الفرنسية -لأن الأمر لم يكن ممكن-، وإنما اكتفت بتوظيف ما توصلت إلى استيعابه اللغة التركية. ولذلك نعتقد أن التحديث في مجال التشريع العسكري وفي غيره من المجالات ذات العلاقة بالمؤسسة العسكرية لم يكن ليحصل من دون الوساطة التركية، ولم يكن ليتم بدون الدور الفاعل للأرستقراطية العسكرية المملوكية في تونس أساسا.

إن استعراض وثائق الأرشيف الوطني والمصادر التاريخية يكشف عن العدد الهائل من الكتب

1 جحا (شفيق)، "التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية 1856-1876 م"، **مجلة الأبحاث**، السنة 18، الجزء 2، ص 165.

2 عبد الرحيم (مصطفى)، **أصول التاريخ العثماني**، م. س، ص 172.

المترجمة، وهو ما يعكس -في تقديرنا- نشاطا وحيوية كبيرين لحركة التأليف منذ النصف الثاني من القرن19م لاسيما ترجمة المؤلفات العسكرية. وقد اتخذت الترجمة شكلين:

- شكل فردي : حيث كلفت وزارة الحرب بعض الضباط في الجيش النظامي التونسي بترجمة بعض القوانين المحددة وخاصة قانون العقوبات الفرنسي والتركي. ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى محاولتين:

* المحاولة الأولى: قام بها محمد بن الحاج عمر بنباشي رئيس القسم الأول بوزارة الحرب في شهر رمضان 1276هـ (مارس 1860م) والذي عمد إلى ترجمة قانون الجزاء العسكري الفرنسي وما يقابله باللغة التركية[1].

* المحاولة الثانية: قام بها الجنرال رشيد أميرآلاي عساكر الساحل[2] الذي ترجم الجزاء العسكري الفرنسي وما يقابله من الجزاء العسكري التركي[3]. ويبدو أن هذه المحاولة تزامنت مع العمل الذي قام به الحاج محمد بن عمر بنباشي وبتكليف من وزارة الحرب.

والثابت أن هذه المحاولات الفردية جاءت تطبيقا لما ورد في قانون عهد الأمان الذي أكدت ديباجته على ضرورة إعداد قانون للجنايات العسكرية يوصّف أنواع الجرائم التي تصدر من العسكر ويحدد العقوبة التي تتصدى لها. وقد أسندت هذه المهمة إلى لجان مختصة حيث تشكلت أول لجنة منها بتاريخ 16 ربيع 1274هـ (10 أكتوبر 1857م)، وضمت وزير العمالة مصطفى خزندار[4] ووزير الحرب مصطفى باش آغه ووزير البحر خير الدين إلى جانب إسماعيل صاحب الطابع ومحمد عامل الساحل وكاتب السر أحمد بن أبي الضياف. ويبدو أن هذه الأطراف هي التي كلفت كلا من عمر البنباشي والجنرال رشيد "بأخذ ما يصلح من القوانين العسكرية التركية والفرنسية".

- شكل جماعي: تولته لجان عسكرية مختصة من بينها اللجنة التي تشكلت في شعبان 1279هـ (جانفي 1863م) بأمر من وزير الحرب والتي كلفت بصياغة قانون الجزاء العسكري التركي قبل عرضه على الباي، وذلك تحت رئاسة أمير اللواء محمود مستشار وزارة الحرب. وتضم هذه اللجنة 4 ضباط كبارهم:

- محمد بن صالح أمير الألاء الخامس ثم عوضه محمود مخلوف قائم مقام بالطبجية.

- مصطفى صفر أمير آلاي بوزارة الحرب.

---

1 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 15 : رسالة في الأحكام العسكريّة المترتبة عن أصحاب الجرائم وتحتوي على 126 جريمة ويقابلها الحكم المخصص لكل واحدة منها.

2 الجنرال رشيد هو من المماليك القرج ولع بعلم الصناعة الحربية وهو أول من اعتنى بتعريف كتبها في الإيالة وتحصل من علمها على ملكة واسعة يشهد له أقرانه بالتقدم فيها، وهو أول من قاد عسكرا نظاميا من المغرب إلى المشرق عندما وجه لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا في إطار حرب القرم وكان معه أسطول تحت إمرته. ورد في **إتحاف أهل الزمان**، الجزء 8، الباب 2، قسم التراجم، ص 148- 149 .

3 **مخطوط عدد 18005**، رسالة في الجزاء العسكري الفرنسي، الجنرال رشيد، بدون تاريخ .

4 الكوكي (عادل حسن)، **مصطفى خزندار**، م . س، ص 189 . يذكر الباحث أن مصطفى خزندار استطاع إقناع محمد باي بالتعجيل بإصدار قانون عهد الأمان مستغلا علاقاته المتميّزة بقنصل فرنسا ليون روش وقنصل أنقلترا ريتشارد وود الذين ضغطا على الباي من أجل سن هذا القانون .

- مصطفى زروق بنباشي بالآلاي الثاني.

- محمد بن الحاج عمر بنباشي رئيس القسم الأول بوزارة الحرب.

إلى جانب ذلك ضمت اللجنة بعض الأيمة ورجال الدين ممن لهم ارتباط بالمؤسسة العسكرية، سواء من خلال تقلدهم لمناصب لها علاقة بالخدمة العسكرية أو من خلال سفرهم في مهام ذات صبغة عسكرية ولاسيما الشيخ علي الدرناوي[1] والشيخ علي بن محمود والشيخ محمد الفخري.

ما يمكن ملاحظته من خلال تركيبة المجالس القضائية التي تولت تعريب الجزاء العسكري التركي هو أنها جمعت في ذات الوقت بين قيادات عسكرية ورموز دينية، وهو ما يعكس رغبة واضحة في ملائمة الأحكام العسكرية مع مقتضيات الإسلام السني المالكي الذي تعتمده الدولة. فالمشروع التحديثي في مجال القضاء العسكري إذا ما وضعناه في سياقه التاريخي العام نجد أنه ينهل من التجربة الفرنسية أساسا، لكن دون أن يقطع مع التراث الإسلامي. وعليه فالنخبة السياسية والعسكرية في تونس كانت تدرك جيدا ضرورة الإصلاح مع وعيها بحقيقة انتمائها إلى الفضاء الإسلامي عامة والعثماني خاصة ولذلك حرصت على احترام هذه المعادلة سواء من خلال تركيبة اللجان أو من خلال الأحكام والعقوبات المعرّبة. ولعلنا لا نجازف إذا أقررنا بأن فهم النخبة التونسية لهذه المعادلة الدقيقة لم يكن ابتكارا انفردت به الإصلاحية التونسية، فقد سبقتها إلى فهم ذلك النخبة العثمانية من خلال سعيها إلى ملائمة التشريعات الغربية مع مقتضيات المذهب الحنفي وهو المذهب الرسمي للدولة[2].

ويتضح من خلال تشخيصنا للحداثة التونسية في المجال التشريعي أنها حداثة توفيقية استطاعت أن تزاوج بين القوانين الغربية الحديثة المستوردة ومكتسبات التراث السني المالكي وحتى الحنفي. هذه المراوحة بين القديم والحديث أفضت إلى ارتباك في مسار الإصلاح يمكننا إدراكه بمجرد تحليل النصوص الحكمية الواردة في قانون الجزاء العسكري التونسي[3]، حيث نسجل وجود تحريفات جلية بين النصوص الجزائية المكتوبة بلغاتها الأصلية وبين الترجمات التي اهتدت إليها اللجان وذلك في اتجاه إضعاف العقوبات العسكرية وإفراغها من كل صرامة وتشدد. وهو ما سننكبّ على تحليله عند تناول العقوبات المسندة للجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية.

1 أخد الشيخ الدرناوي عن المتأخرين كالشيخ محمد النيفر والشيخ محمد بن عاشور وأخوه الشيخ الطاهر بن عاشور. اشتغل بالتوثيق ثم صار خوجة العسكر بالمحمدية ثم قدّمه أحمد باي لقلم الإنشاء وبعثه أكثر من مرة للدولة العلية مع الأمير كشك محمد واستوثقه في إحصاء النخيل مع أحمد زروق. ثم سافر مع محمد الصادق باي في سائر محلاته. ورد **بإتحاف أهل الزمان**، المجلد 4، جزء 8، ص 164، قسم التراجم.

2 BALANDIER (Georges) , **Sens et puissance : les dynamiques sociales** , Quadrige , Presses Universitaires de France , 1971 , p 99 -101 .

3 عبد الحافظ (مجدي)، "ميلاد التنوير"، م . س، ص 48 - 50 . يعتقد عبد الحافظ أن هناك محاولة لاستنبات منظومة القوانين الغربية الصاعدة وإعادة إنتاجها ضمن المنظومة الفقهية للتراث الإسلامي. ومن هذه الزاوية نعتبرها محاولة جادة للاندراج في حركة التاريخ وعدم البقاء بمعزل عن التغيرات والإبداعات الكبرى التي شهدتها الحضارة الإنسانية، لكن مع عدم التفويت في المخزون التراثي والعقدي الذي تراكم عبر مراحل تاريخية عديدة. ومن ثم فإن النخبة الحاكمة في الفضاء الإسلامي بتونس أو باسطمبول جعلت الثقافة الغربية والقيم المرتبطة بها والقوانين والتشريعات المنبثقة منها مصدرا للتفكير ومجالا للعقلانية، واعتبرت توريدها واستيعابها يشكل أساس التقدم لكن دون القطع مع المكتسبات التشريعية للإسلام السني المالكي والحنفي.

وبالتوازي مع هذه الاستنتاجات فإن إصلاحا لا يقطع مع الماضي يؤدي بالضرورة إلى تثبيت النظام التشريعي القديم بمميزاته الجوهرية ويعمّق التطور المعوق لسلطة القضاء حيث تحاول السلطة الاستفادة من حالة التحديث باكتساب أدوات الردع المادي ولا تعمل على تجسيد روح القوانين والأخلاق ولذلك تبقى الدولة فاقدة للشرعية. أما الفرد فيظل ينسج مواقف ملتبسة إزاء الانخراط في حركة الإصلاح وفي الانسجام مع مقتضيات التحديث إذ يظل الفرد يربط مرجعيته خارج المنطق الجديد للدولة، فلا يثمر ذلك وعيا حقيقيا بالمواطنة وتتعمق بذلك الهوة بين الحاكم والمحكوم[1].

ومهما يكن من أمر فإن هذا المجهود في تدوين النصوص القانونية المتصلة بالمؤسسة العسكرية توج بصدور كم هائل من القوانين العسكرية أهمها:

- قانون الجنايات العسكرية: ويعرف في وثائق الأرشيف الوطني تحت عنوان "في كيفيّة الحكم على العسكر الصادر منهم جنايات تتعلق بخدمهم العسكريّة وفي كيفيّة تركيب مجلس الحكم" وقد صدر بتاريخ 14 ذي القعدة 1279 هـ (أفريل 1863م)[2].

- قانون التجنيد: وهو قانون خاص بالانتداب العسكري عن طريق القرعة ويعرف في وثائق الأرشيف الوطني تحت عنوان "المصباح المسفر في إثبات دخول العسكر" وقد صدر في أواخر 1860م.

- قانون المحلة: باعتبار أنها تشتمل على فرق عسكرية متنقلة.

كما توّج هذا المجهود بتكوين مجالس عسكرية تتولى النظر فيما يعرض عليها من الجنايات المتصلة بالخدمة العسكرية. ولما كانت المؤسسة العسكرية تشتغل وفق ثنائية جيش نظامي وآخر تقليدي فقد كان لزاما تكوين صنفين من المجالس وهما:

* المجلس الحربي المؤقت: واختص بالنظر في نوازل الجيش النظامي وجاء تأسيسه بمقتضى أمر من الباي صدر في 20 محرم 1278هـ (9 جويلية 1861م)، ويضم 16 ضابطا يجتمعون بوزارة الحرب بباردو يومي الاثنين والثلاثاء من كل أسبوع تحت رئاسة وزير الحرب لقبول ما يعرض عليه من الباي من نوازل تتعلق بالتجاوزات أثناء الخدمة العسكرية[3].

* مجلس أمحال الباي: واختص بالنظر في النوازل التي تتصل بعمل المحلة وذلك في نفس تاريخ تأسيس المجلس الحربي المؤقت. ويترأسه الضابط السامي المسافر مع المحلة ويستعين ب 6 أعضاء يختارهم من الضباط الذين يفوقون الجاني في الرتبة العسكرية. على أن الحكم الذي يصدره هذا

---

1 العروي (عبد الله)، **مفهوم الدولة**، م . س، ص 129 - 141 .

2 أ . و . ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 22 .

3 أ . و . ت، ملف 555، صندوق 144، وثيقة 3 : وللتخفيف على المجلس الحربي بسبب ما يعرض عليه من النوازل فقد وقع إحداث مجلس حربي للنظر في النوازل التي تصدر من عسكر العسة وذلك في ربيع الثاني 1278هـ (أكتوبر 1861م) وذلك تحت رئاسة 6 ضباط كبار من التشكيلة العسكرية النظامية. ويجتمع هؤلاء في سرايا الباي تحت رئاسة الأمير آلاي رشيد كاهيه أميرلواء العسة لتلقي ما يعرض عليهم من النوازل العسكرية المتعلقة بعسكر العسة بحسب ما يقتضيه الحال عند وقوع النوازل - هذا بالنسبة للنوازل الخفيفة والاعتيادية - أما النوازل الخطيرة الموجبة لعقاب مشدد فإنه يتم نقلها إلى المجلس الحربي المنعقد بصفة دورية لمباشرة النوازل العسكرية. ورد ب أ . و . ت، ملف 568، صندوق 149، وثيقة 42 .

المجلس يمضي في الجنايات الخفيفة، أما الأحكام الثقيلة من قبيل السجن لمدة تتجاوز 10 سنوات أو العزل من الخطة العسكرية بصفة نهائية أو الحكم بالإعدام، فإن ترأس الباي لهذا المجلس يصبح شرطا أساسيا لإجراء الحكم فيها وللباي وحده صلاحية تزكية الحكم أو نقضه.

3. مقاربة في سوسيولوجية التغيير:

أ) نحو قراءة في الجزاء العسكري الفرنسي والتركي:

يحدد قانون الجزاء العسكري الفرنسي وما يقابله من جزاء عسكري تركي تعريفا دقيقا للجناية العسكرية، فهي تعني "كل مخالفة للوظائف العسكرية تصدر من إحدى الطوائف العسكرية وذلك بمقتضى قوانين الخدمة العسكرية المقررة ويكون فصلها والبت فيها بمقتضى القوانين العسكرية وبصفة علنية"[1]. هذا التعريف الدقيق يعني أن كل واقعة أو جريمة غير واردة في هذا القانون لا تعد من التهم العسكرية. وأن كل جزاء أو حكم غير وارد في هذا القانون لا يجوز إجراءه أصلا.

وبتحليل قانون الجزاء العسكري الفرنسي التركي يتضح ما يلي:

- من حيث عدد الجرائم والجنايات التي قام القانون بتوصيفها: هناك 134 جناية عسكرية تتصل في جملتها بمخالفات للخدمة العسكرية، ويمكن حصرها في الأصناف التالية:

- الخيانة والتجسس.
- التجاسر والعصيان وعدم الانقياد للطاعة.
- الفرار من الخدمة العسكرية داخل المملكة أو في الجهة أو الانضمام إلى العدو.
- السرقة والنهب والإتلاف.
- بيع لباس العسكر ومتعلقاته أو رهنها أو الغش فيها.
- الزيادة في حسابات عدد العسكر أو المونة أو غيره من المهمات العسكرية.
- عدم الأمانة في الخدمة والمهام العسكرية[2].

يبدو من خلال هذا الجرد لأصناف الجرائم العسكرية أن هناك تنوعا كبيرا في هذه الجرائم بحيث يمكن أن نميز بين جرائم خطيرة كالخيانة والعصيان وبين جرائم معتدلة تتصل بمخالفة تراتيب الخدمة العسكرية. على أن طبيعة العمل العسكري يجعل كل هذه المخالفات خطيرة خاصة إذا اعتبرنا أن المؤسسة العسكرية جهاز يفرض الانضباط ويشيع قيم الطاعة والانقياد.

من حيث النصوص الحكمية التي تتصدى لهذه الجرائم: يمكن إحصاء 32 صنفا من الأحكام تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات وهي:

- الأحكام الثابتة: وهي التي تضبط عقوبة واحدة ودقيقة بحق الجناة من العساكر وتشمل

---

1 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 22.

2 مخطوط عدد **18005** : رسالة في الجزاء العسكري الجزاء الفرنسي الذي قابله الجزاء التركي الجنرال رشيد مع ملحق بالجزاء الفرنساوي الذي لم يقابله الجزاء التركي.

خاصة الإعدام والسجن والعزل من الخدمة العسكرية.

- الأحكام التكميلية: وهي الأحكام التي تقر عقوبة أصلية ثابتة تشدد بعقوبة أخرى أو عقوبتين تكميليتين، ويشترط في تطبيق العقوبات التكميلية تنفيذ النص الحكمي الأصلي. وترد مثل هذه الأحكام في عدة أشكال أهمها العزل والطرد أو الحبس والتخطية أو العزل والنفي بعد السجن ستة أشهر.

- الأحكام التقديرية: وهي النصوص الحكمية التي تترك للمشرّع تقدير العقوبة الأنسب مثل : العزل عن الوظيفة أو الطرد من الخدمة العسكرية أو السجن عام. وقد ترد في صيغة الخدمة الشاقة أو "يحصر ببيت"[1].

لكن في حالات أخرى قد لا تترك النصوص الحكميّة مجالا كبيرا للمشرع للاختيار حيث يحدد النص الحدود الدنيا أو القصوى للعقوبة : مثل "الخدمة بالكراكة من العامين إلى الخمسة أعوام بحسب الاجتهاد" أو "السجن من الشهرين إلى العام بحسب الاجتهاد". وعليه فإن النص الحكمي يترك للمشرع باب الاجتهاد ليختار العقوبة المناسبة لكن في حدود معينة وضمن ضوابط دنيا أو قصوى.

غير أن بعض النصوص الجزائية تبقى غير قابلة للتصنيف حيث تغيب فيها الدقة والوضوح وذلك من خلال الصيغ المبهمة التي ترد فيها، فلا تذكر مدة العقوبة أو مكانها: مثل "يشتدّ عليه العقاب" أو "يطوّف" أو "حكمه حكم فاعل الذنب".

وفي الجملة فإن تقييما عاما لهذه الأحكام يقود إلى الاستنتاج بأنها تتميز بتشدد واضح وصرامة كبيرة، فعقوبة الإعدام لوحدها تمثل 33.5% من مجموع النصوص الجزائية، أما إذا أضفنا إليها الأحكام الثقيلة الأخرى التي تتصل بالسجن لفترة لا تقل عن الخمس سنوات فإن النسبة تصبح 57.4% من مجموع الأحكام وهو ما يشير إلى تشدد ومبالغة في ردع الجريمة العسكرية[2].

ب) قانون الجزاء العسكري التونسي:

صدر أول قانون للجزاء العسكري في الإيالة التونسية في 14 ذي القعدة 1279هـ (20 ماي 1863م) وقد استغرق إصداره فترة طويلة نسبيا امتدت من تاريخ تشكيل أولى اللجان المختصة في إعداد قانون الجنايات العسكرية إلى تاريخ صدور النص النهائي. وخلال هذه الفترة انصرفت اللجان إلى ترجمة النصوص الجزائية الفرنسية والتركية التي اعتمد عليها في استنباط الأحكام العسكرية مما يشير إلى وجود صعوبات وعراقيل معجميه وإلى عمق المجهود الذي بذل للوصول إلى ترجمة مناسبة للنصوص الجزائية الأصلية[3].

---

1 يبدو أن العزل عن الوظيفة يعني إلغاء الرتبة العسكرية أو الحط منها، أما الطرد من الخدمة العسكرية فيرقى إلى الإقصاء النهائي من أي مهام عسكرية. في حين تعني عبارة " يحصر ببيت " ما نسميه اليوم في القضاء المدني (الإيقاف التحفظي) وهو إجراء يسبق النطق بالحكم.

2 هناك رغبة في تكريس النصوص العقابية المتشددة وهو أمر تؤكده بعض العبارات التي جاءت بها الأحكام مثل "حكمة العقاب الشديد "أو" يشتد عليه العقاب".

3 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8 : هذا القانون يحمل عنوان " قانون في كيفية الحكم على العسكر الصادر منهم جنايات تتعلق بخدمتهم العسكرية وفي كيفية تركيب مجلس الحكم".

يتكون قانون الجنايات العسكرية التونسي من 97 فصلا وزعت إلى 4 أبواب وهي:

- الباب الأول: وفيه 21 فصلا تتصل بضبط بعض القواعد الكلية.

- الباب الثاني: وفيه 3 فصول تتصل بالأمور التي تعرض على مجلس الحرب.

- الباب الثالث: وفيه 52 فصلا تتصل بالجنايات التي يباشر فصلها مجلس محلّ العسكر.

- الباب الرابع: ويتضمن 19 فصلا تتصل بالجنايات التي يباشر فصلها الضباط وبيان أحكامها.

من حيث بناء النصوص القانونية: جاء قانون الجزاء العسكري على منوال النصوص القانونية الفرنسية والتركية إذ يصف الجريمة العسكرية وحيثياتها وزمانها ومكان وقوعها والطرف المتضرر منها ثم يعرض الحكم الملائم لها. غير أنه سبق استعراض النصوص الجزائية تعريف دقيق للجريمة العسكرية : فهي "فعل يصدر من العسكر ومن ألحق بهم يكون مخالفا للتراتيب المقررة بالقوانين العسكرية والجزاء عليها (أي الحكم عليها) لا يكون إلا بمقتضى القوانين العسكرية وبصفة علنية"[1]. كما جاء في الفصل 19 أن "هذا القانون ينطبق على جميع العساكر النظامية البرية والبحرية الذين هم تحت السلاح إلى جانب أعوان الضبطية بالحاضرة"، وهو أمر لفت انتباهنا باعتبار أن الأحكام التي تتصدى للتجاوزات العسكرية جرى تطبيقها وإجراءها على عناصر الضبطية الذين أوكلت لهم مهمة ضبط الأمن الداخلي وضمان الاستقرار داخل المدن. وهذا يعني أن مؤسسة الضبطية التي ظهرت في تلك الفترة استفادت في استنباط قوانينها وتشريعاتها من منجزات التشريع العسكري النظامي.

- من حيث الفصل في النوازل العسكرية والنظر فيها: فهو يعود إلى أحد المجلسين وهما مجلس الحرب بباردو ويترأسه الباي، ومجلس الضباط بالقشل المعدة لإقامة الجند أو الأمحال ويترأّسه كبير الضباط بمساعدة ضابطين يتم اختيارهما من بين الضباط الكبار المباشرين للخدمة العسكرية. ولذلك فإن مجلس الضباط هو مؤسسة قضائية متنقلة يباشر مهامه عند سفر الجيش في مهام عسكرية زمن خروج الأمحال. وعليه فمن حيث المبدأ يبدو أن استحداث مجالس عسكرية مختصة للنظر في ما يعرض عليها من نوازل لمحاكمة المذنبين من العسكر يعكس مقاربة عقلانية للإصلاح تفصل في الظاهر بين السلطتين التنفيذية والقضائية، وتجعل معاقبة المذنبين داخل الجهاز العسكري تسير وفق ضوابط قانونية شفافة ترجع بالنظر للطبقة العسكرية المسيرة ولا يكون فيها للمؤسسة السياسية مجال للتدخل إلا بحسب ما تسمح به القوانين. لكن على أرض الواقع وعند التطبيق فإن قانون الجزاء العسكري التونسي كما تم إقراره يعطي للباي صلاحيات واسعة أهمها:

- إمكانية أن يصدر عفوا على جنود أو ضباط صدرت ضدهم أحكام قضائية في جنايات أو جرائم عسكرية أو مدنية موصوفة وثابتة.

- إمكانية عرض بعض الجرائم العسكرية على مجلسه بباردو لينظر فيها ويصدر الأحكام المناسبة لها لاسيما تلك الجرائم التي لا يقابلها جزاء واضح ولا تتصدى لها عقوبات دقيقة. وعليه فإن السلطة

---

1 هذا التعريف يتطابق تماما مع التعريف التركي الفرنسي للجريمة العسكرية. ورد ب أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 22 في 20 شعبان 1279هـ (جانفي 1862م).

القضائية الهامة التي يتمتع بها الباي تشير إلى تدخل واضح للسياسي في المجال القضائي. وهو رأي يدعمه كمال عبد اللطيف الذي أشار في دراسته لأصول الاستبداد إلى أن الإصلاح ميزة اختصت بها الأنظمة الاستبدادية والتي تعمل من خلال دفع عملية الإصلاح إلى دعم نفوذها وسيطرتها على المجال[1].

وعليه فنحن إزاء جزاء يتعامل مع الجريمة العسكرية وفق مكيالين: جزاء عسكري لا يتردد في إهانة المذنب والتضييق عليه في حريته بتسليط عقاب بدني كالجلد والسجن ويستهدف القاعدة العريضة من الجند النظامي من ذوي الرتب الوضيعة، وجزاء يتجنب العقاب البدني والإيلام المادي ويقتصر على العقاب المعنوي والرمزي كالحط من الرتبة العسكرية وغيره ويتوجه إلى القيادات العسكرية في الجيش النظامي. إذن توصيف الجريمة العسكرية موحد لكن مع تفاضل في العقاب بحسب الرتبة العسكرية، وهو ما يكرس -في نظرنا- انزلاقا واضحا نحو الانقسامية داخل المجتمع العسكري التي هي انعكاس لتواصل الانقسامية الاجتماعية السائدة في القرن 19م والتي تميز بين عامة وخاصة أو بين أهالي وأجانب.

III - المؤسسة العسكرية العقابية:

لا يمكن أن نفهم وجود أي مؤسسة عسكرية من دون أن تكون قادرة على فرض الانضباط داخل فضاءات الخدمة العسكرية أو حتى خارجها وذلك عبر معاقبة الأطراف العسكرية -أفرادا أو جماعات- التي تتجرأ على تجاوز الضوابط التي تحكم سلوك المنتسبين إليها. ولذلك يجوز الحديث عن سلطة العقاب أو ما يسمى في علم الاجتماع "الرقابة الاجتماعية"[2]. ومن هذا المنطلق يرتبط العقاب باستباط جملة من التشريعات والقوانين الرادعة للإنحراف أو الجريمة.

وتثبت المصادر التاريخية ووثائق الأرشيف الوطني ضعف الاهتمام بالجوانب التشريعية قبل تأسيس الجيش النظامي، حيث كانت سلطة العقاب منوطة بالجهاز الحاكم ولاسيما شخص الباي. ورغم إنشاء الفرق النظامية خلال الثلث الأول من القرن 19م فقد تواصل غياب سلطة العقاب ولم يتم سن القوانين العسكرية الرادعة إلا في بداية فترة حكم محمد الصادق باي[3]. وهو ما يعكس وجود حالة ارتباك حادة أثّرت على مصير الإصلاحات العسكرية برمتها. ومهما يكن من أمر فإن التحويرات التشريعية شملت جميع المؤسسات العسكرية بما في ذلك مؤسسة المحلة.

1. العقاب في قانون الجزاء العسكري التونسي:

يعتبر العقاب أحد أهم أدوات الردع التي تتصدى للجريمة العسكرية داخل المؤسسة النظامية، وقد اقتبست جل النصوص التأديبية والجزائية التونسية من القانون الجزائي الفرنسي والتركي وذلك

---

1 عبد اللطيف (كمال)، **في تشريح أصول الاستبداد**، م. س، ص 111.

2 بودون (ر) وبوريكو (ف)، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، 1986، ص 335 – 337.

3 ابراهيم بن جمعة (بلقاسم)، **الاقتصاد والمجتمع بالإيالة التونسية من 1861 إلى 1864م من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1997 – 1998، ص 111 – 112.

إثر مجهود كبير في التعريب أفضى إلى بلورة وثيقة زجرية في 14 ذي القعده 1279هـ (20 أفريل 1863م) تحمل عنوان " قانون في كيفية الحكم على العسكر الصادر منهم جنايات تتعلق بخدمتهم العسكرية وفي كيفية تركيب مجلس الحكم" واحتوى القانون على 4 أبواب تتضمن 98 فصلا[1]. ولدراسة هذا القانون سنعتمد مقاربة إحصائية كمية تركز على زاويتين. زاوية تشمل إحصاء مجمل الأحكام العسكرية الصادرة بحق العسكر المرتكب لجرائم عسكرية. وزاوية ثانية تشمل إحصاء الجرائم العسكرية الصادرة من العسكر بمختلف الرتب والتشكيلات النظامية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الجرائم.

وفي ما يلي مجموعة من الجداول تحصي مختلف النصوص التأديبية الأحادية أو التكميلية الواردة في قانون الجزاء العسكري التونسي.

جدول 2: أنواع النصوص الحكمية الواردة في قانون الجزاء التونسي[2]:

أنواع النصوص الحكمية	العدد	النسبة من إجمالي النصوص الحكمية
النصوص الحكمية الأحادية	24	% 36
النصوص الحكمية المركبة	42	% 64
الجملة	66	% 100

جدول 3: الجرائم الموجبة لنصوص حكمية مركّبة[3]:

أنواع الجرائم	العدد	النسبة من إجمالي النصوص الحكمية
الجرائم الموجبة لنص حكمي تكميلي	25	% 60
الجرائم الموجبة لنصين حكميين تكميليين	17	% 40
الجملة	42	% 100

1 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8 .

2 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8 .

- النصوص الحكمية الأحادية : هي النصوص التي تتضمن عقوبة واحدة .

- النصوص الحكمية المركبة : هي النصوص التي تستوجب عقوبة أصلية يقع تدعيمها بعقوبة أو عقوبتين تكميليتين إما لتشديد العقوبة الأصلية أو لمنح المشرع إمكانية اختيار النص الحكمي الأكثر ملائمة للجريمة .

3 أ. و. ت، نفس الملف والوثيقة .

جدول 4: توزيع النصوص الجزائية المباشرة ونسبتها من إجمالي النصوص الجزائية العسكرية[1]:

الجزاء المباشر	النسبة من العقوبات المباشرة	النسبة من النصوص الجزائية
السجن	% 45,8	% 16,6
الضرب (الجلد)	% 25	% 9,09
التعزير	% 12,5	% 4,5
النهي[1]	% 8,3	% 3,03
المنع من الخروج من القشلة	% 8,3	% 3,03
الحط من الرتبة	% 4,1	% 1,5
المجموع	% 100	% 100

جدول 5: توزيع العقوبات الأصلية الواردة في النصوص الجزائية التكميلية[2]:

العقوبات الأصلية	العدد	النسبة من العقوبات الأصلية
الضرب (الجلد)	20	% 47,6
إرجاع ما أخذ أو سرق أو بيع	12	% 28
السجن	8	% 19
الحط من الرتبة العسكرية	1	% 2,38
إصلاح ما وقع إفساده	1	% 2,38
المجموع	42	% 100

ما تجدر ملاحظته عند دراسة هذا الجدول أن العقوبات الموجهة للطبقة العسكرية تبدو متعددة ومتنوعة فهي تتصل بالزجر المادي أحيانا وبالزجر المعنوي أحيانا أخرى وقد يحضر النوعان في العقوبة الواحدة. وفي ما يلي استعراض لأهم أنواع العقوبات العسكرية:

أ) "حكمه الجلد" أو الفلقة:

يعتبر الضرب أو الجلد أسلوبا في الردع يقوم على تسليط عقاب بدني على المذنب ويجعل العملية التأديبية مشهدية ومهينة حيث يمكن معاينة آثار "الفلقة" على جسد المجلود. كما يمثل الجلد أهم التقنيات السياسية والرمزية لترويض الجسد في الفضاء الشرقي وآلية من آليات الزجر والعقاب المستلهمة من ميثولوجيا العقاب الدنيوي في الإسلام. ففي القرآن ما يشير إلى أن الجلد عقاب يتصدى لكل تجاوز ينتهك الأخلاق والحرمات. ويبدو أن خطاب السلطة طوال العصور الوسطى الإسلامية وحتى خلال الفترة الحديثة المتقدمة استبطن هذه الميكانيكا في ترويض الأجساد حيث مثّل الجلد فرصة بيد السلطة لتظهر عنفها المادي عبر عرض صور ضحاياها وهم يئنون تحت وطأة التعذيب والجلد، فيؤدي

1 أ. و. ت. نفس الملف والوثيقة.
2 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8.

هذا الفعل إلى إشاعة حالة من الرهبة والخشية أمام قدرة السلطة على هتك أجساد خصومها وفضح مروقهم الأخلاقي[1].

ورغم أن التحديث القضائي في المجال العسكري في الغرب ولاسيما فرنسا انتقل بالعقاب من التعذيب البدني والإيلام الجسدي إلى التركيز أكثر على العقاب النفسي والرمزي، فإن التحديث القضائي في تونس أبقى على تراجيديا ممارسة التعذيب كعنصر أساسي في مؤسسة العقاب. وحتى نتبين هذه الحقيقة يكفي العودة إلى الإحصائيات لنلمس تواصل بنية العنف المادي في معاقبة المارقين من بين الأفراد والجماعات، فمن جملة 42 نص حكمي أحادي في قانون الجزاء العسكري التونسي نجد أن 6 أحكام توجب عقوبة الجلد، كما أن 20 نصا حكميا أصلي وردت في النصوص الجزائية التكميلية استوجبت الجلد وهو ما يمثل 48% من مجموع هذه النصوص الجزائية التكميلية[2]. وعليه يبدو أن هناك تأصيلا لنمط العقاب المفضوح في ذهنية المشرّع التونسي على الرغم من أن النصوص الغربية التي اعتمد عليها في استنباط الأحكام الجزائية لا تتضمن هذا النوع من العقاب. ولذلك فإن "الفلقة" أو الجلد بمثابة تكفير دنيوي عن معصية فيها تعد عن الأخلاق وأن الخلاص والتوبة تستوجبان تعذيب وإيلام الجسد العاصي حتى يتطهر من الرذيلة.

وعموما تتراوح عقوبة الجلد بين 100 و200 جلدة، لكن عددها قد يرفّع إذا زادت فضاعة الجريمة العسكرية. كذلك يمكن أن نميز بين نوعين من الجرائم الموجبة لعقوبة الجلد وهما:

- جرائم معتدلة موجبة لعقوبة لا تقل عن 100 جلدة ولا تتعدى 200 جلدة : وهي تتصل عادة بتجاوزات لا يتوفر فيها عنصرا الخطورة والتعمد : مثل مباشرة شيء غير الخدمة العسكرية خارج القشلة بالهيئة العسكرية والتقاعس عن القيام بالمهام العسكرية الاعتيادية كالعسة وغيرها، وقد تشمل أيضا الفرار من الخدمة العسكرية لفترة محدودة على أن لا يحصل الفرار من الثغر أو الجهة أو عند سفر المحلة أو في المهام العسكرية الدقيقة، كما لا يجب أن يكون الهروب بالسلاح أو بأحد أدوات أو آلات تابعة للدولة. بالإضافة إلى ذلك تشمل هذه العقوبة الضباط الذين يتكرر منهم عدم الأمانة في إعطاء حساب أو إحصاءات راجعة إليهم بالنظر كالرواتب أو اللباس العسكري أو المونة وغيرها.

- جرائم خطيرة موجبة لعقوبة مشددة تتعدى 100 جلدة وتصل إلى 200 جلدة : وهي تتصل بالهروب بالسلاح أو اللباس أو المونة أو إحدى المهمات التابعة للدولة، وكذلك الهروب من الخدمة أو من محل العسكر أو المحلة أو النوبة بإحدى الأماكن المنتصبة بها وتشمل أيضا فئة العسس والمعيّنين للهاربين الذين يثبت تهاونهم في أداء مهامهم بشكل يجلب الضرر. كما يحصل أن يقع تشديد هذه العقوبات الجسدية بعقوبات تكميلية قد تشمل أساسا السجن بالقشلة أو بغيرها أو المنع من التسريح لفترة معينة أو أيضا الخدمة الشاقة بالقشلة. وعلى هذا الأساس فإن الجلد يعتبر العقوبة الأمثل والأكثر انتشارا التي اعتمدتها المؤسسة العسكرية في ردع الجريمة، فإلى جانب كونها تجسيدا للسلطة الرادعة التي بإمكانها تسليط عقوبات بدنية على المذنبين من العسكر والضباط فهي أيضا

1 فوكو (ميشال)، " البيولوجيا السياسية "، م . س، ص 34 – 53 .
2 أ . و . ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8 .

تحمل دلالات نفسية وتعبر عن قدرة المؤسسة الردعية داخل الجيش على توجيه الإهانة البدنية للخارجين عن القانون. كما أن إدراج عقوبة الجلد كأسلوب في ردع الجريمة العسكرية يعبر -في نظرنا- عن التباس واضح في مسار توريد التحديث التشريعي حيث يتم تطبيق الجلد الذي هو في الأصل عقوبة شرعية على جنايات ذات طبيعة عسكرية ولا علاقة لها بالأخلاق. ولذلك يمكن أن نتحدث عن ثنائية أصيلة في الفكر الإصلاحي- التشريعي التونسي الذي عمل على استلهام التجربة الغربية وتطبيقها في القضاء العسكري وفق رؤية شرعية.

ب) "حكمه التضييق" أو السجن:

يحتل السجن مكانة هامة في نظام الجزاء العسكري التونسي إذ يعد شكلا صارما تعمل السلطة من خلاله على فرض الانضباط. ويشكل الحبس إلى جانب الجلد إحدى أشكال العقوبات المادية العنيفة، اذ ينتج نوعا من التضييق على الجسد من خلال تقنين الطعام والنوم والحرمان الجنسي وغيره[1]. كما أنه يحمل بعدا نفسيا حيث يتم حرمان الفرد من حريته ولو لفترة معلومة، كما يتم عزله عن المجتمع إجباره على الإقامة مع جماعة المذنبين الخارجين عن القانون. وعليه فالسجن بما يعنيه من تضييق جسدي ونفسي يكرس عنف السلطة المادي والرمزي في مقارعة الجريمة ومحاصرتها[2].

وبالرجوع إلى وثائق قانون الجزاء العسكري التونسي نلمس أن السجن يمثل أهم أشكال ردع الجريمة العسكرية إذ يشكل 45 % من مجموع النصوص الجزائية الأحادية و19 % من إجمالي العقوبات الأصلية الواردة في النصوص الجزائية التكميلية[3]. كما أن عقوبة الحبس لا تكاد تغيب عن النصوص الجزائية التكميلية في باقي الجرائم العسكرية باستثناء تلك الجرائم التي تتعلق بالهروب من محل إقامة العسكر حيث يتم اعتماد عقوبتي الجلد والمنع من التسريح. ومن خلال جداول العقوبات السجنية الواردة في قانون الجزاء العسكري التونسي يمكن التمييز بين صنفين من العقوبات[4].

- عقوبات خفيفة للغاية أو شديدة المرونة : وهي تتراوح بين السجن ليومين أو الشهر ويشمل هذا الصنف 21 جريمة عسكرية من جملة 25 جريمة صدرت في شأنها أحكام بالسجن، وهو ما يمثل 84 % من إجمالي العقوبات السجنية. وتتصل هذه العقوبات المخففة بنوعين من الجرائم والمخالفات وهي:

* مخالفات صدرت للمرة الأولى وتتخذ طابعا عفويا ولا يتوفر فيها شرط الإصرار والتعمد وتشمل التخلف عن إحدى المهمات العسكرية العادية كاليوقلامة وتبديل العسة، وقد تشمل أيضا عدم الانضباط زمن التعليم كالضحك والكلام أو الغناء وغير ذلك.

* مخالفات تكررت لأكثر من مرة وهي تجاوزات متعمدة يتوفر فيها شرط سبق الإصرار وترد في الوثائق في صيغة "تكررت منه" مثل "تكرار الضحك أو الكلام أو الغناء وقت التعليم" "وتكرار التخلف عن اليوقلامة"[5]، وقد تشمل "عدم إعطاء السلام العسكري لمن هو أكبر في الرتبة من الباش شاوش

1 فوكو (ميشال)، **المراقبة والعقاب**، م. س، ص 38 – 56.

2 شاتيلا (فرانسوا) ودوهانيل (أوليفيه) وبيزيه (ايفين)، **معجم المؤلفات السياسية**، م. س، ص 710 - 722.

3 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8.

4 أ. و. ت، نفس الملف والوثيقة.

5 وهي تعني الحراسة الدورية التي يقوم بها الجندي في مواقع الخدمة العسكرية وغيرها وذلك في إطار أعمال التدريب

فمن دونه".

- عقوبات خفيفة ومرنة: وهي تشمل السجن من شهر فما فوق على أن لا تتعدى الفترة 6 أشهر وتتصدى هذه العقوبة إلى 4 جرائم عسكرية وهو ما يمثل 16% فقط من إجمالي العقوبات السجنية. وتتصل هذه الجرائم بالاعتداء بالضرب من الضباط على من هو أكبر منهم في الرتبة ويستثنى من الضباط من هو في وضعية دفاعية حيث تخفف عقوبة السجن من 15 يوما إلى الشهر. كما تتصل هذه الجرائم أيضا بتعمد تدليس تذاكر السراح بالزيادة في مدتها أو منحها لمن لا يستحقها أو التلاعب في منحها.

ما يمكن ملاحظته بعد استعراض هذه العقوبات السجنية هو ما يلي:

- أن العقوبات السجنية تميز بين الجرائم العفوية والجرائم المتعمدة، وهو ما يعني أن عنصر سبق الإصرار هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار في اختيار نوع العقوبة. ولذلك فإن نفس الجريمة العسكرية الموجبة لعقوبة السجن يمكن أن يسند لها جزاء مختلف يتراوح بين الحبس لعدد من الأيام والحبس لبعض الأشهر، ومقياس ذلك هو النوايا ودرجة الإصرار والتعمد. وهو ما فتح الباب في نظرنا إلى الاجتهاد وجعل الأحكام والنصوص الجزائية بعيدة عن الدقة.

- أن العقوبات السجنية برمتها تبدو على درجة كبيرة من المرونة والاعتدال فباستثناء عقوبة واحدة موجبة للسجن لمدة تصل إلى 6 أشهر - تتصل بالتلاعب بتذاكر السراح -، فإن باقي الأحكام السجنية لا تتعدى الشهرين. وهو ما يشير إلى تقاعس النصوص الجزائية في ملاحقة جرائم عدم الانضباط ومحاصرة التسيب لاسيما زمن الخدمة العسكرية وذلك على خلاف قانون الجزاء العسكري الفرنسي التركي الذي ظل ينظر إلى التجاوزات التي تتعلق بقلة الانضباط داخل المؤسسة العسكرية كالعسة والتدريب على أنها مخالفات تستوجب عقوبات سجنية مشدّدة قد تصل مدتها أحيانا إلى 10 سنوات.

أما عن المؤسسات السجنية فإن حبس العسكر الذي تصدر منه جناية يكون بإحدى الأماكن المعدة لذلك وهي إما سجن القشلة (ويكون بالقشلة التي ينتمي إليها العسكري أو الضابط المذنب[1])، أو سجن المحلة (ويكون بالبلد الذي تستقربه المحلة ويعاقب الجند الذين تصدر منهم مخالفة للتعاليم العسكريّة زمن سفر المحلة). وبخصوص وضعية السجون والحالة التي كانت عليها نحن لا نملك معلومات ضافية باستثناء بعض الإشارات التي وفرتها بعض تقارير التفقّد التي قامت بها لجان مختصة أثناء توجّهها لبعض المؤسسات السجنية[2].

المتواصلة.

1 أ. و. ت، ملف 788، صندوق 163، وثيقة 34 : تذكر أنّ "4 أنفار بلديّة من بلد بوحجر مسجونين بقشلة الطبجيه بالمنستير" على أنّ السجين لمّا يتمّ مدة سجنه يدفع للسجّان ريال ونصف وثمن عتبة مقابل خدمته مدّة سجنه في ضروورياته" (أي تلبية حاجاته من مونة وكسوة وغيرها).

2 مثال ذلك تقرير تفقد لجنة من الأعضاء ضمت عصمان ومحمد بن الأمين وسالم بوحاجب توجهت هذه اللجنة إلى جزيرة جربة في 27 ذي القعدة 1278هـ (16 أفريل 1862م) للنظر في دفاتر مجلس الجنايات والأحكام العرفية. ما يهمنا في التقرير الذي رفعته هذه اللجنة هو التوصيف الدقيق الذي قدمته لحالة سجن جربة الموجود قبالة دار الباي إذ جاء فيه " غير أنّه (أي السجن) في غاية الغمّة والضيق لأنه عبارة عن مخزن كبير بداخله 3 بيوت : بيت

ج) "إرجاع ما أخذ" أو التغريم:

يعتبر التغريم من أهم أشكال العقاب التي نص عليها قانون الجزاء العسكري والتي تتصدى لجريمة السرقة التي هي شكل من أشكال الإجرام الاحتيالي يلجأ فيها المذنب إلى التحيل لأخذ شيء ليس على ملكه أو التصرف فيه[1].

يشتمل قانون الجزاء العسكري على 12 نصا جزائيا تغريميا، وهو ما يمثل 28% من إجمالي العقوبات الأصلية الواردة في النصوص الجزائية التكميلية[2]. وتتضمن النصوص العقابية إلزام الجاني بإرجاع ما سرق من الأمور التابعة لمصالح المؤسسة العسكرية: كشيء من القشلة أو بيوتها أو شيء من المونة أو العلفة أو الكسوة أو البارود الحربي أو شيء من المطبخة أو شيء من متاع المساجين. كما تتضمن النصوص الجزائية إلى جانب ذلك إلزام المذنب بإرجاع ما باعه: كبيع الجندي لكسوته أو حرجه. وقد يطالب أيضا بدفع ثمن ما باعه أو أضاعه أو أتلفه أو إصلاح ما أفسده (ويشتمل قانون الجزاء العسكري على جريمة واحدة استوجبت حكما بإصلاح ما وقع إفساده وهي تخص "إفساد الجندي لشيء من حرجه"). وقد نجد في النص الجزائي مطالبة المذنب بإرجاع ما أخذه من مال من غيره مقابل تعويضه في العسة أو في السفر مع المحلة، لكن النص الحكمي يلزم بارجاع المال لمصالح القشلة وليس لدافع المال وفي ذلك نوع من العقاب الذي لا يستثنى دافع المال وقابضه.

غير أن الملفت للانتباه في مثل هذه العقوبات أن المشرع لا يكتفي بالتغريم إذ تشدد النصوص الجزائية بعقوبات أخرى وهي كالتالي:

جدول 6: طبيعة السرقات وقائمة العقوبات التشديدية[3]:

طبيعة السرقات	العقوبات التشديدية
السارق لشيء من القشلة أو بيوتها أو من المونة أو العلفة أو كسوة عسكري	- الضرب 100 جلدة - السجن من الشهر إلى 3 أشهر
السارق للبارود الحربي	- الضرب 100 جلدة - السجن من الشهر إلى 3 أشهر
السارق لشيء من المطبخة التي يعمل بها	- الضرب 100 جلدة - السجن من الشهر إلى 3 أشهر
السارق لمونة العسكر	- الضرب 200 جلدة - السجن من الشهر إلى 4 أشهر

به المساجين وهو في غاية الضّيق وليس به إلا شباكان صغيران بجانب الباب ومن خبث الرائحة المحصورة به لا تستطيع الدخول اليه إلاّ بسدّ الأنف، والبيت الآخر ومع فراغه من المساجين به رائحة كريهة جدا، والبيت الثالث بيت صغير وهو مخصوص للنساء..."ورد ب أ. و. ت، ملف 479، صندوق 136، وثيقة عدد 12.

1 فوكو (ميشال)، المراقبة والعقاب، م. س، ص 38 – 56.

2 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة عدد 8.

3 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة عدد 8.

البائع لكسوته أولشيء من الحرج	- الضرب 50 إلى 100 جلدة - السجن من الشهر إلى الشهرين
البائع أو المتلف من الصنايعية في الجيش لشيء صنعه أحدهم لمصالح البايليك	- الضرب 50 إلى 100 جلدة
الآخذ للمال من غيره لينوبه في العسة	- السجن من 5 أيام إلى الشهر
الآخذ للمال من غيره لينوبه في السفر	- يلزم بالسفر - السجن من 5 أيام إلى الشهر بعد إتمام مدة السفر أو قبله
المتعين إذا أخذ مالا من المتعيّن له ليسرحه	- السجن بالقشلة 6 أشهر - يخدم الخدمة الشاقة
الآخذ لشيء من المال من العسكري لأي وجه من الوجوه وكان برضى الدافع وكان من الصول قلاغسي فما فوق	- الحط من الرتبة العسكرية

ما تجدر ملاحظته هو أن مثل هذه الجرائم التي تتعلق بالسرقة أو أخذ أو بيع شيء من المهمات العسكرية تتضمن نصوصا جزائية تشديدية قد تصل إلى حد إرفاقها بنصين تكميليين فمن جملة 11 جريمة من هذا القبيل نجد أن 7 منها تتضمن نصين تكميليين تشمل الحكم بالسجن من الشهر إلى الشهرين والسجن بالقشلة 6 أشهر بالإضافة إلى عقوبة الجلد من 50 إلى 200 جلدة. أما الجرائم المتبقية فقد تم تشديدها بنص تكميلي واحد يتضمن إما الجلد بالنسبة للعسكر أو الحط من الرتبة العسكرية بالنسبة للضباط[1].

ومهما يكن من أمر فإن العقوبات التي تتصدى لهذا النوع من الجرائم تبقى مرنة حتى وإن وقع تشديدها بنص أو نصين تكميليين. والواضح أن المرونة التي اعتمدتها النصوص الحكمية في معاقبة جرائم انعدام الانضباط طالت التجاوزات الخطيرة داخل الجهاز العسكري من قبيل خيانة مؤتمن: فسرقة البارود أو شيء من متعلقات القشلة كالسلاح أو الأثاث أو المونة يعد من الأمور التي تخل بالأمن العام. ولذلك نجد أن النصوص الجزائية الفرنسية أو التركية تعاملت معها بكل صرامة وتشدد فرصدت لمثل هذه الجرائم عقوبات مشدّدة تصل إلى حد الإعدام، لكن المشرّع التونسي رصد لمثل هذه التجاوزات عقوبات معتدلة ومترفقة. وحتى وإن وقع تشديد النصوص العقابية بنص أو نصين تكميليين فإنها لا ترقى إلى درجة خطورة هذه الجرائم. وهو ما سيساعد - في اعتقادنا - على تفشي ظاهرة الهروب بالسلاح وامتلاكه لاسيما بعد تسريح أعداد ضخمة من الجند النظامي بداية من عهد محمد باي، وهو ما بدا واضحا من خلال الأنشطة المسلحة للعناصر المشاركة في انتفاضة على بن غذاهم.

د) "التعزير" أو "النهي":

التعزير لغة من عزّر يعزّر أي لام وتأويل عزرت فلانا أي فعلت به ما يردعه عن القبيح، وعزّره أي منعه. وأصل التعزير التأديب وهو منع الجاني أن يعاود الذنب[2]. أما النّهي فهو لغة خلاف الأمر ومعناه

---

1 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8 .

2 ابن منظور (جمال الدين)، **لسان العرب**، دار صادر بيروت، 2000، المجلد 10، ص 133 .

كفّ عن الشيء[1]. ولذلك يحمل التعزير نفس معنى النّهي وهو الكفّ عن تكرار الجرم. أما من الناحية العملية يبدو أننا لا نعلم على وجه الدقة كيف يتم العقاب عند النهي وعند التعزير لكن الثابت هو أن العقوبة في هاتين الحالتين تحمل دلالة رمزية أو معنوية، إذ لا تتصل بالعقاب المادي كالجلد أو السجن وإنما هي نوع من العتاب ولفت النظر أو التوبيخ.

تحتوي وثائق الجزاء العسكري التونسي على 5 مخالفات عسكرية استوجبت نصوصا جزائية أحادية اشتملت على عقوبتي التعزير والنهي وهو ما يمثل 20% من مجموع النصوص الجزائية الأحادية[2]. لكن الملفت للانتباه عند دراسة التجاوزات الموجبة لهذا النوع من العقوبات هو أنها تتصل بجند صدرت منهم مخالفات للمرة الأولى (بمعنى أنه لا يتوفر فيها عنصري سبق الإصرار والتعمد). كما أن التعزير يوجه عادة لضباط الصف من البلوك أمين إلى الباش شاوش الذين يخبرون عن شكاية ولكنهم يتعمدون عدم تبليغها.

أما النهي الذي يعد أكثر حدة في مستوى العقاب الرمزي فإنه يوجه لعموم العسكر الذين يصدر منهم تجاوزا للمرة الأولى: كالضحك والغناء أو الكلام وقت التعليم أو وقت الوقوف بالعسة وغير ذلك. أما تكرار هذه التجاوزات فإنه ينقل هذه التجاوزات إلى مستوى المخالفات الإرادية فتطرح مسألة الإصرار والتعمد فيشدد الجزاء من مجرد التعزير إلى الحط من الرتبة العسكرية بالنسبة لضباط الصف، ويجعل العقوبة تقفز من مجرد النهي إلى السجن من اليوم إلى 20 يوما بالنسبة للعسكر.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا النوع من الجزاء العسكري هو أن المعجمية المستخدمة في العقاب لا تهدف إلى الردع وإنما ترمي إلى التقويم والإصلاح. وهي لذلك تحيل إلى معجمية تراثية قرآنية ترتبط بقيمة هامة في الإسلام كانت تشتغل في العصور الاسلامية الوسطى من خلال مؤسسة الاحتساب وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

هـ) "المنع من السراح المؤقت":

يعني منع المذنب من العسكر من التمتع بحقه في مغادرة مراكز الخدمة العسكرية لمدة معينة وذلك بموجب تذكرة سراح مؤقت تمنح له. وقد يكون المنع من التمتع بالسراح لمرة واحدة أو لأكثر من مرة وقد يكون ذلك بصفة دائمة.

من خلال قانون الجزاء العسكري يبدو أن كل الأحكام الموجبة للمنع من التسريح جاءت في شكل نصوص عقابية تكميلية وترافقت مع أحكام أصلية بالجلد أو بالجلد والسجن، وقد تترافق أحيانا مع الجلد والسجن وإرجاع ما ضاع. كما أن جميع الجرائم التي استوجبت عقوبة المنع من التسريح تتصل بالفرار من الخدمة العسكرية[3].

على أن المنع من التسريح يمكن أن يكون على النحو التالي:

1 ابن منظور (جمال الدين)، نفسه، المجلد 14، ص 374.

2 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8.

3 أ. و. ت، ملف 556، صندوق 144، وثيقة 8.

- المنع من التسريح لمرة واحدة إذا اتصل بالهروب من الخدمة العسكرية أثناء التوجه لمهام عسكرية.

- المنع من التسريح لمرتين إذا اتصل بالتخلف عن الخدمة العسكرية من اليوم إلى الشهروكان ذلك بغيرعذرواضح.

- المنع من التسريح لثلاث مرات إذا اتصل بالهروب من محل العسكر وكذلك الهروب بالسلاح واللباس العسكري.

- المنع من التسريح بشكل نهائي طوال مدة الخدمة العسكرية، وتشمل جرائم الهروب الأكثر خطورة كتكرار الهروب من محل العسكر وتكرار الهروب بالسلاح والكسوة، كما تشمل الهارب من المحلة التي هو مسافر بها أو من النوبة أو "العساس" (أي جندي الحراسة) إذا ترك سلاحه وهرب، والمتوجه في خدمة عسكرية وهرب والمدعي المرض بالمارستان ثم هرب.

ما تجدر ملاحظته أن سلطة العقاب داخل المؤسسة العسكرية لم تستطع أن تتمثّل خطورة بعض الجرائم كتلك التي تتصل بالخيانة أو التخاذل. فالفرارمن الخدمة العسكرية سواء من الثكنة أو عند سفر المحلة تعتبرمن أفضع الجرائم التي يمكن أن تصدرمن العسكر، لكن قانون الجزاء العسكري يكتفي بحرمان مقترفها من التسريح المؤقت. أما النصوص العقابية الفرنسية والتركية التي اعتمد عليها في عملية الاقتباس تخص مثل هذه الجرائم بعقوبات مشددة قد تصل إلى حد الإعدام. وعليه نجد أنفسنا أمام درجة عالية من المرونة لا يمكن تفهمها في مثل هذه الجرائم الخطيرة، وهو ما يفسرتحول بعض عناصر المجتمع العسكري النظامي إلى عناصر خطيرة على أمن المدن من خلال تورّطها في جنايات ذات طابع مدني ومساهمتها في إشاعة الفوضى.

و) "يرجع ..." أو الحط من الرتبة العسكرية:

وهي عقوبة رمزية تعني التنزيل في الدرجة العسكرية ويشمل هذا النوع من الجزاء ذوي الرتب العسكرية المتقدمة من صنف ضباط الصف (الأونباشية والباش شواش والبلوك أمناء). ويتصدى للتجاوزات التالية : كعدم إعطاء الضابط حساب من لنظره من العسكروتجاسر ضابط صغير على ضابط كبير بمرئى الناس أو العسكر. غير أن هذه الأحكام يقع تشديدها بنص تكميلي يفرض على مقترفها السجن في القشلة من الشهرين إلى الأربعة أشهر.

وتشير وثائق الأرشيف الوطني إلى أن هذا النوع من العقاب ميّز فترة حكم أحمد باي وانفرد به لنفسه حيث منع القيادات العسكرية من طرد أي عنصر من العسكر أو التنزيل من رتبته مهما كانت درجة خطورة المخالفة أو الجريمة المقترفة. وقد جاء في إحدى الوثائق أنه على إثرإقدام أميرالعسكرنزع نواشن ملازم وأونباشي متهمين في نازلة تم توجيههما إلى الباي بتاريخ صفر 1258 هـ (مارس 1842م) فأمر الباي "بأن إرسالهما له يجب أن يكون بنيشانهما لأنه ليس الحق في نزع النيشان إلا الباي". ثم إن أحمد باي وجه في نفس الإطارإنذارا شديد اللهجة إلى القيادات العسكرية يحذرهم فيه من عواقب تكرارذلك "وإيّاك أن نحسب هذه ثانية لأن النيشان لا ينزعه من صاحبه إلا من ألبسه إيّاه"[1].

---

1 أ. و. ت، ملف 811، صندوق 164، وثيقة 5 .

2. العقاب داخل مؤسسة المحلة:

تعتبر المحلة مؤسسة جبائية وردعية هامة مثلت الأداة الرئيسية لتثبيت هيمنة المركز السياسي على دواخل البلاد كقوة ضاربة تهابها القبائل والمجموعات المحكومة. وعلى الرغم من قدم هذه المؤسسة ونجاعتها في التراث السياسي ببلاد المغرب فإننا لم نعثر في المصادر التاريخية على وجود أي محاولة لإنجاز عمل تشريعي مكتوب يتصدى للجريمة داخل هذه المؤسسة بل ظلت تعمل -على ما يبدو- وفق مجموعة من الأعراف التي عليها إجماع. ولم يبرز التقنين إلا في عهد محمد الصادق باي حيث صدر في ربيع الأنور 1278هـ (سبتمبر 1861م) قانون ينظم العمل داخل المحلة وهو "قانون خدمة المحلة المنصورة"[1]. ورغم أن القانون يتضمن عدة مسائل تتصل بتنظيم عمل هذه المؤسسة إلا أننا سنركز على النصوص الجزائية التي تتصدى للجريمة داخل المحلة والهياكل القضائية التي تبت فيها.

أ) أنواع "النوازل" المرتبطة بالمحلة:

يصنف قانون المحلة الجرائم أو النوازل المرتبطة بها إلى 4 أنواع:

- النوازل السياسية: وهي شكاية الرعية بعمالهم أو تشكي العمال من الرعية لأي سبب وعلى كل نوع "فإن تلخيصها وبيان حجمها يكون على يد مستشار الباي"[2]. يعطي المستشار رأيه في النازلة وللباي موافقته أو مخالفته، ويقرأ تقرير النازلة بين يدي الباي من طرف كبير الكتاب، كما يقرأ رأي المستشار ويكتب ما ظهر للباي بين (موافقة أو مخالفة) وعلى المستشار الاحتفاظ بذلك التقرير.

- النوازل العسكرية: وهي من مشمولات المجلس الحربي بالمحلة هذا إذا كانت الجناية خفيفة، أما إذا كانت الجريمة ثقيلة وتستوجب السجن بالكراكة أو النفي أو العزل من الخدمة العسكرية فإن المجلس الحربي يوجه ذلك إلى مجلس الحرب بباردو لينظر فيها[3].

- النوازل المالية والمدنية: وهي من مشمولات مجلس المحلة ويترأسه أمير المحلة ويتركب من مستشار باي الأمحال والآغة والباش حانبه وكاهية الوجق وكبير الكتاب وضباط العسكر وكل هؤلاء من المسافرين مع المحلة، إلى جانب قايد دريد وعامل المكان الذي نزلت به المحلة. ولا يتم إجراء أي حكم إلا إذا حضر خمسة من الأعضاء على الأقل[4].

- النوازل الشرعية: إذا رفعت لأمير المحلة بمجلسه نازلة شرعية فإنه لا يباشر فصلها ويوكل ذلك إلى قاض شرعي[5]، أما النوازل المهمة والخطيرة كالتعدي بالنهب أو الحرابة (حمل السلاح ضد الدولة) فإن الباي يستشير أعضاء مجلس المحلة وما يتفق عليه رأي الأغلبيّة يمضيه، ويحرر تقريرا في النازلة يذكر فيه اسم الموافق والممانع[6].

---

1 أ. و. ت، ملف 934، صندوق 175، وثيقة 10 : ويحتوي على 36 فصل .
2 أ. و. ت، نفس الملف والوثيقة، الفصل 2 – 3 - 4 - 5 .
3 أ. و. ت، ملف 934، صندوق 175، وثيقة 10 : الفصل 12 .
4 أ. و. ت، نفس الملف، وثيقة 5 : الفصل 9 .
5 أ. و. ت، نفس الملف والوثيقة : الفصل 23 .
6 أ. و. ت، نفس الملف، وثيقة 10 : الفصل 8 - 9 .

ب) أهم المجالس المرتبطة بالمحلة:

وهي مجالس مختصة في النظر في النوازل ذات العلاقة بالمحلة وهي:

- مجالس ضبطية الأعمال: وهي مجالس تنظر في النوازل بين أهل العمل الذي توجد به المحلة بمقتضى قانون ضبطية الأعمال، أما إذا كان المدعى عليه بالمحلة فلا يتم فصل نازلته إلا بالمحلة.

- مجالس جنايات الأعمال: وهي مجالس تنظر في النوازل الصادرة من المسافرين بالمحلة وتخص الجنايات البدنية، ولا يتم نشر هذه النوازل إلا بهذه المجالس[1].

- المجلس الحربي بالمحلة: وينظر في النوازل الصادرة من العسكر المسافر بالمحلة ويختص بالنظر في المخالفات العسكرية. يتركب هذا المجلس من الضباط المسافرين بالمحلة، غير أن هذا المجلس لا يمضي حكمه إلا بعد عرض النازلة مفصلة على أمير المحلة وموافقته على الحكم الصادر في شأنها، وعلى أمير المحلة أن يعرض النازلة على الباي وأن ينتظر الحكم لإمضائه[2].

- مجلس المحلة: يختص بالنظر في الجنايات المالية والشخصية يترأسه أمير المحلة ولا يمضي رأي المجلس إذا لم يحضر خمسة على الأقل من أعضاءه[3].

ج) الجزاء في قانون المحلة:

يضبط قانون المحلة أصناف الجزاء على المخالفة إذ ينص البند 14 من القانون الوقتي للمحلة "بأن الحكم في المحلة لا يقع بغير السجن كما لا يقع حكم بغيره مما يؤلم البدن ولا يقع الحكم بدفع المال"[4]. وعليه يحجر القانون إصدار أحكام تستهدف التعنيف البدني أو التغريم، وهو أمر لم نعاينه بالنسبة لقانون الجزاء العسكري الذي لا يستثنى أيا من هذه العقوبات. وإذا كان السجن هو الشكل الوحيد للجزاء داخل المحلة فهذا يعني أن هامش المناورة العقابية محدود جدا مما يجعل سلطة المحاسبة ضيقة.

من الناحية الجزائية يميز قانون المجلة بين الحكم بالسجن وهو الذي يلزم فيه المدعى عليه بالإقامة في مكان محدد لفترة يحددها نص الحكم، والحكم بسجن الإيقاف: وهو يعني ما نطلق عليه اليوم "الإيقاف التحفظي" حيث يلزم المدعى عليه بالمكوث في مكان معين إلى أن يتم الانتهاء من التحقيق في النازلة. ولأمير المحلة وحده صلاحية إصدار أحكام السجن التحفظي أو التسريح منه.

جغرافيا يميز قانون المحلة بين سجن المحلة (وهو سجن متنقل ينشأ عند سفر المحلة) وسجن ضبطية العمل (وهو سجن ثابت قد يوجد في العمل الذي تقيم به المحلة). فإذا كانت المحلة قريبة من منطقة يوجد بها سجن فإن سجن المدعى عليه يكون بسجن ضبطية المنطقة، كما يمكن أن ينقل من سجن المحلة إلى سجن العمل القريب منها. أما مونة السجين فإنها تكون على حسابه في القضايا المالية

1 أ. و. ت، نفس الملف، وثيقة 5.

2 أ. و. ت، ملف 555، صندوق 144، وثيقة 1.

3 أ. و. ت، ملف 934، صندوق 175، وثيقة 5.

4 أ. و. ت، نفس الملف والوثيقة.

والشخصية ولا يقبله السجّان بغير ذلك، أما السجين في قضايا الحق العام أو في مطالب الدولة فقوته على الدولة ولا يطالب بما صرف عليه من المونة مدة السجن.

3 - العقاب داخل المدرسة الحربية بباردو:

تعتبر المدرسة الحربية بباردو مؤسسة "للضبط الاجتماعي"[1]، وتهدف إلى تفعيل مفاهيم تعليمية عسكرية وتربوية تركز عليها هذه المؤسسة العسكرية في تخريج نخبة من القيادات المتنورة والتي بإمكانها تكريس المفاهيم الجديدة. ولا يهمنا في هذا الباب التركيز على المسائل التعليمية وإنما سنحاول النظر إلى مسألة الانضباط داخل المدرسة كالطاعة والانقياد، إذ أن المدرسة ظلت طوال فترة اشتغالها فضاءا مغلقا تتحكم به قوانين من نوع خاص ليست بالضرورة مشابهة لتلك القوانين التي تتحكم بباقي فضاءات الانضباط كالثكنات والأمحال.

سوسيولوجيا تجمع المدرسة بين عدد من التلاميذ يربط بينهم حد أدنى من التجانس الاجتماعي والتماثل الثقافي وتحكمهم قواعد التعايش والتساكن ولذلك ظل احتكاكهم بالفضاء العام محدودا وهو ما منع انخراطهم في عالم الجريمة. هذا الأمر تؤكده وثائق الأرشيف الوطني التي اطلعنا عليها والتي تثبت عدم تورط تلاميذ المدرسة في نوازل عسكرية أو مدنية. ولذلك سنصرف اهتمامنا إلى تحليل تجاوزات تلاميذ المدرسة والتي تتصل في جوهرها بزاويتين هما: تجاوزات خاصة بالتحصيل المدرسي وتجاوزات خاصة بالانضباط داخل المدرسة.

أ) العقوبات المتصلة بالتحصيل المدرسي:

يكافأ التلميذ بحسب نتائجه المدرسية التي تعكس اجتهاده ومثابرته وذلك بإسناده درجات تتراوح بين 0 و20 على أن تدون هذه النتائج في الملف المدرسي الخاص بكل تلميذ[2]. وبذلك فإن المحدد الرئيسي في التقييم كان دائما وأبدا الفهم والاستيعاب والتفوق في التحصيل المدرسي وهو المقياس للتمييز بين تلميذ وآخر، ويتولى ناظر المدرسة تقديم تقارير دورية للباي يضبط فيها مدى تقدم التلاميذ في التحصيل في مختلف الفنون والمعارف ويتم ذلك في بداية كل ثلاثية[3]. غير أننا لم نعثر في وثائق الأرشيف الوطني أو المصادر الأخرى على أيّ من هذه التقارير المفصلة باستثناء بعض الإشارات المبثوثة في بعض التقارير التي كان يكتبها المدربون والمدرسون الفرنسيون العاملون في تونس وفيها بعض الملاحظات حول المستوى المعرفي للتلاميذ ومدى تقدم العملية التعليمية بالمدرسة.

---

1 الهرماسي (عبد الباقي)، **المجتمع والدولة**، م. س، ص 41.
2 **مخطوط رقم 1780**، ص 20 – 22.
3 أ. و. ت، **مخطوط رقم 1780**، ص 19.

جدول 7: النتائج المدرسية الهزيلة والعقوبات التي تتصدى لها[1]:

درجة التحصيل	العقوبة المقررة لها
أقل من 5 في الثلاثية	المنع من التسريح لمدة 3 أشهر بعد نشر النتيجة.
أقل من 8 في الثلاثية	المنع من التسريح في أيام الجمعة طيلة 3 أشهر بعد نشر النتيجة.
أقل من 8 في ثلاثيتين متتاليتين	العزل من الوظيفة أو الرتبة التي يباشرها لمدة 3 أشهر بعد نشر نتيجة الثلاثيّة الثانية.
أقل من 8 في أكثر من ثلاثيتين متتاليتين	العزل من الوظيفة نهائيا.
أقل من 5 في الإجابة على الأسئلة	السجن بالمدرسة ليومين.
صفر في الإجابة على الأسئلة	السجن ببيت الحكم لـ4 أيام.

غير أن قانون العقوبات الخاصة بالتحصيل المدرسي يراعي التلاميذ الذين قد يرتبط تدني النتائج عندهم بأسباب وجيهة كالمرض ونحوه، لذلك سمح للتلميذ "بإعادة السنة الدراسية كاملة حتى يتسنى له تدارك ما فاته من التحصيل المدرسي"[2].

ب) العقوبات المتصلة بالانضباط داخل الفضاء المدرسي وخارجه:

لمّا كان الهدف من المدرسة هو تخريج نخبة من القيادات العسكرية لتأهيل عناصر الجيش النظامي، فقد اقتضى ذلك الاعتناء بمسألة الانضباط داخل المدرسة وخارجها لتكون نموذجا للسلوك العسكري. لذلك فإن إقامة التلاميذ بالمدرسة تضاهي إلى حد بعيد إقامة عامة الجند في الثكنات والقشل من حيث توحيد اللباس والأكل والرواتب وكذلك من حيث الاعتناء السلاح وإظهار الجاهزية والتوقير والاحترام لذوي الرتب العسكرية العليا كإعطاء السلام العسكري للضباط[3].

أما خارج المدرسة فيبدو من خلال ما توفر لنا من معلومات مبثوثة في المصادر التاريخية أن التجاوزات التي تتعلق بالانضباط التي تم رصدها تتزامن مع فترة السراح المؤقت الذي يسمح فيه للتلاميذ ممن هم من سكان الحاضرة بقضاء شهر رمضان مع عائلاتهم. كما تتزامن مع السراح المؤقت الذي يمنح كل يوم جمعة من كل أسبوع لضباط المدرسة من الباش شاوش إلى الأونباشي. كما يمنح السراح المؤقت للتلاميذ المتميزين بالمدرسة وذلك بتمتيعهم براحة ليومين من كل شهر مكافئة لهم. ولمّا كانت فترة التسريح المؤقت هامة للحفاظ على السلوك الانضباطي للتلاميذ أو الضباط، فإن قانون العقوبات بالمدرسة يمنع تسريح كل تلميذ صدرت ضده شكاية مدة الشهر الذي يسبق فترة التسريح. كما يسمح القانون بمحاكمة الجناة من التلاميذ بحسب النازلة التي تصدر منهم وذلك بعد التحقيق فيها. أما التلميذ الذي يتجاوز مدة التسريح الممنوحة له، فإنه يمنع من التسريح مدة 3 أشهر ويجري

1 نفس المخطوط، ص 30.
2 نفس المخطوط، ص 32 - 33.
3 مخطوط رقم 1780، ص 19.

عليه الحكم بسبب التخلف عن المدرسة حيث يخضع للعقوبات التالية:

- السجن أو الحبس والذي يمكن أن يشدد بحسب نوع الجرم، حيث يمكن أن يسجن داخل المكتب الحربي إذا كان الجرم خفيفا كعدم الانتباه في أثناء حصص التحصيل المدرسي، ويتحصل في محل إيقافه على مونة عسكري ويدعى لحضور حصص التعلم المختلفة. أما المسجون بالحبس فإنه ينال مونة عسكري ويغادر الحبس فقط لحضور حصص التعلم المختلفة، في حين يسجن بالداموس كل تلميذ صدر منه جرم كبير يتصل بعدم الانضباط والطاعة ولا يأكل إلا الخبز والماء ويلبس لباسا خاصا بمساجين الداموس ولا يمكنه حضور حصص التعلم بالمدرسة[1].

- العزل من الرتبة العسكرية بالنسبة للمترشحين لرتبة ضابط عند التخرج من المدرسة وذلك إذا جمع التلميذ أيام عقوبات يتجاوز 50 يوما خلال العام الدراسي.

- الطرد النهائي من المدرسة وتوجيه التلميذ المرفوت إلى أحد آلايات الجيش برتبة نفر عسكري وذلك إذا تجمعت لديه أيام عقوبات يتجاوز 100 يوم خلال سنتين دراسيتين[2].

يبدو من خلال ما تقدم حول نظام العقوبات بالمدرسة الحربية بباردو أن هذه المؤسسة التعليمية مثلت فضاء انضباطيا حقيقيا وعلى درجة كبيرة من النجاعة، ويعود ذلك في اعتقادنا إلى الاعتبارات التالية:

- **أولا:** وجود رؤية شاملة لمسألة الردع تأخذ بعين الاعتبار الفضاء المدرسي والفضاء العام، فالتلميذ يمكن أن يوجد داخل المدرسة أو خارجها ولذلك فإن يد القانون ومؤسسة الردع يمكن أن تطاله. ونعتقد أن هذه الرؤية الشاملة للعقاب ليست ابتكارا حداثيا تونسيا وإنما كان اقتباسا صرفا عن المدارس العسكرية التركية والأوروبية خاصة إذا علمنا أن قانون المدرسة ونظامها الداخلي وطريقة إدارتها كانت مستلهمة بالكامل من النموذج التركي من خلال مدرسة قالاتا ساراي والتي كان يديرها الايطالي لويس كاليقاريس الذي اختير بدوره لإدارة المكتب الحربي بباردو. كما أننا نقر أنه وجد حرص على وضع قواعد ضابطة في المؤسسة التعليمية وهذا ما يفسر –في تصورنا- النتائج المثمرة نسبيا التي أفرزتها تجربة المكتب الحربي بباردو التي أسفرت عن إنتاج نخبة من المصلحين والحداثيين من التلاميذ أو المدرسين ممن تزعموا عملية الإصلاح في النصف الثاني من القرن 19م ومن أبرز أعلامها الجنرال حسين والجنرال رستم وغيرهما.

- **ثانيا:** وجود عقلانية نسبية في مسألة التقييم الانضباطي للتلاميذ يظهر من خلال التدوين اليومي الدقيق للسلوك وللسيرة العامة للمتعلمين في ملف يحمل أوراقا منفصلة تسجل على كل واحدة منها عقوبة كل تلميذ وحيثيات تلك العقوبة واسم الضابط الذي أصدرها[3]. ويوجد ملف ثاني يتضمن بدوره أوراقا منفصلة مخصصة لتدوين غيابات التلاميذ المبررة بمرض أو بعذر شرعي. وهكذا

---

1 **نفس المخطوط**، ص 18.

2 **مخطوط رقم 1780**، ص 20 .

3 غير أن هذا الملف المدرسي يكتفي بتدوين عقوبتي السجن بالحبس والداموس على اعتبار خطورتها ولا يدون مثلا عقوبة سجن الإيقاف بالمدرسة .

فإن الأوراق المنفصلة تكوّن مجتمعة ملفا خاصا بسيرة التلميذ مدة إقامته بالمدرسة، فمتى استوجب طرده فإن الناظر يكتفي بإرسال الملف المدرسي للتلميذ إلى الباي حتى يكون بمثابة حجة إثبات تدعم قرار الطرد النهائي من المدرسة، ولا يتم تنفيذ قرار الطرد إلا بعد استشارة الباي.

إذن يبدو أن هناك منطقا حكم نظام التأديب داخل المدرسة لم نعثر على ما يماثله داخل المؤسسة العسكرية النظامية التي ظلت تشتغل دون تدوين حقيقي لواقع الخدمة العسكرية داخل الثكنات. ولم تبرز هذه الحاجة إلى التدوين إلا في النصف الثاني من القرن 19م وذلك بالتوازي مع انطلاق حركة تدوين الدستور والقوانين العامة.

غير أن عدم عثورنا في وثائق الأرشيف الوطني وفي المصادر التاريخية التي بحوزتنا على أية معطيات تخص المتابعة التأديبية للتلاميذ ولا على نوازل تثبت تورطهم في عالم الجريمة يطرح عدة احتمالات: الاحتمال الأول وهو أن ما جاء في الوثائق المصدرية حول تدوين سلوك التلاميذ ظل أرشيفا خاصا بالمدرسة يعتمد فقط في عملية التقييم، وبالتالي قد تكون المدرسة اشتغلت وفق نفس الآليات التي كانت تعمل بها المؤسسة العسكرية النظامية نفسها التي تتميز بغياب المتابعة السلوكية الجزائية للجنود. أما الاحتمال الثاني فهو أن درجة عالية من الانضباط داخل المدرسة وخارجها جعلت التلاميذ خارج دائرة المتابعة الدقيقة للسلوك والسيرة. وهذا الاحتمال -إن صح- يبرره قلة عدد التلاميذ الذي لم يتجاوز في أفضل الحالات 100 تلميذ، علاوة على تجانسهم بما لم يترك المجال لبروز تناقضات تغذي التوتر الاجتماعي داخل المدرسة .

الفصل الثاني

قراءة تشريحية - تفكيكية

في "بيولوجيا" الجريمة العسكرية

واجهتنا في إنجاز هذا الفصل عدة صعوبات أهمها ندرة المعلومات في الفترة التي سبقت منتصف القرن 19م بسبب الافتقار إلى أرشيف وطني أو إلى مصادر تاريخية تهتم بتدوين واضح ودقيق للجنايات والجرائم الصادرة عن الجيش التونسي بمختلف تشكيلاته التقليدية والنظامية. لذلك استندنا إلى ما توفر من معطيات مبثوثة في المصادر التاريخية لاسيما وثائق الأرشيف الوطني. لكن منذ ستينات القرن 19م برز مجهود واضح من طرف السلطة الحسينية لتدوين ما يقع ضبطه من جرائم عسكرية في دفاتر خاصة، وتزامن ذلك مع مشروع الإصلاح السياسي وتحديث الجهاز القضائي الذي شرعت السلطة الحاكمة في إنجازه وقتذاك وتوّج بكتابة قانون عهد الأمان في 1857م والدستور في 1861م. لذلك نعتقد أن الفرصة توفرت خلال هذه الفترة بالذات لإنجاز دراسة دقيقة للجريمة في صفوف الجند النظامي ومن ثم بناء تصورات وقراءات نظرية واضحة مستخدمين- في سبيل الوصول إلى ذلك- جميع ما توفر لدينا من مقاربات ممكنة وقابلة للتوظيف في مجال السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا[1]. ورغم أن هذه الوثائق لا تحصي جرائم بعض التشكيلات النظامية التي كانت موجودة في تلك الفترة كالخيالة والبحرية، إلا أننا نعتقد أنه يمكن البناء عليها للوصول إلى نتائج وتصورات وحل بعض الإشكاليات الهامة كتلك المتعلقة بمسائل "الانضباط" و"الولاء" و"العقيدة العسكرية" و"الحداثة" وغيرها من المفاهيم المفاتيح في مجال الأنثروبولوجيا الثقافية.

---

1 اعتمدت دراستنا في هذه المرحلة على ما توفر لنا من دفاتر أرشيفية اكتفت بإحصاء نوازل الآلاي الأول والثاني والخامس مشاة إلى جانب جيش الطبجية وذلك في بداية فترة حكم محمد الصادق باي ولفترة امتدت على سنة ونصف وتحديدا بين رمضان 1276هـ (مارس 1860م) وصفر 1278 هـ (أوت 1861م).

I – بيولوجيا[1] الجريمة العسكرية في صفوف الجيش التقليدي

1 - الجريمة العسكرية في صفوف جند الترك:

يمثل جند الترك أو الطائفة الإنكشارية النواة الصلبة والأصيلة في المؤسسة العسكريّة بالإيالة، ويرتبط إحداثها بحملة سنان باشا على تونس سنة 1574م والتي أفضت إلى إلحاق تونس بالدولة العثمانية، فقد أبقى هذا الأخير إثر عودته إلى الأستانة على حامية عسكرية تركية تتراوح بين 3000 و4000 جندي إنكشاري لتأمين حماية الايالة وضمان ولاءها للباب العالي[2]. وقد تمتعت الطائفة الإنكشارية بتونس بمكانة متميزة قبل وبعد تأسيس السلطة الحسينية، وبالغ البايات في تمييزهم وتقريبهم فتعاظم بذلك نفوذهم خاصة بالحاضرة وبعض المدن الساحلية وطال حتى بعض المدن الداخلية كالكاف والقيروان وقفصة[3]. ونجد في المصادر الإخبارية بعض الإشارات المبثوثة التي تؤكد تواصل هيمنة التشكيلة العسكرية التركية على المسرح السياسي لإيالة تونس، إذ يورد ابن أبي الضياف في كتابه الإتحاف إشارتين دالتين على الموقع المتميز لجند الترك في أعين رجال الدولة هما:

- الإشارة الأولى في معرض حديثه عن خصومة وقعت بين أحد البلكباشية الأتراك والشيخ أحمد بوخريص في أواخر عهد حمودة باشا الحسيني، وقد تطورت هذه الخصومة إلى حد بلغ درجة التشاجر اللفظي فغضب البلكباشي واشتكى إلى الباي، فأمر هذا الأخير بإحضار الشيخ إلى مجلسه ووجه له فيه كلاما نفهم منه توقيرا كبيرا للطائفة العسكرية التركية حيث قال له "يجب أن يكون لأعيان الجند مقام محترم وهؤلاء يسمون في الديوان بالإختيار (أي المميّز) ولا بد لهذه التسمية من معنى يقتضي عدم الرد عليه (أي إهانته) وإنهاء الشكاية إلينا"[4].

- الإشارة الثانية جاء فيها أن أحد أعيان العمال من آل بن عياد المقربين من حمودة باشا الحسيني إشتكى إليه فارسا من جوانب الترك أساء الأدب وقال في شكايته "يتجاسر علي وأنا خديمك" فأجابه الباي "وهو أيضا خديمي" فقال العامل "أمنزلته عندك كمنزلتي؟" فأجاب الباي "نعم وهو أنفع عندي

---

1 المقصود ببيولوجيا الجريمة العسكرية تلك الدراسة التفكيكية التي تتناول حيثيات النوازل التي تورّط فيها عسكريون ويشمل ذلك معرفة رتبهم العسكرية وأصولهم الجغرافية وتاريخ وقوعها ومكانها والأطراف المتضررة منها وغير ذلك من المعطيات التي تفيد في تعقل الجريمة وتقديم قراءة موضوعية في شأنها.

2 ابن أبي دينار، **المؤنس**، م . س، ص 200 .

ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، الدار التونسية للنشر، 1990، الجزء الثاني، ص 31 .

الأرقش (دلنده) ابن طاهر (جمال) الأرقش (عبد الحميد)، **مقدمات ووثائق**، م . س، ص 138 .

يشير الباحثون في كتابهم إلى أن الألف الرابعة من جند الترك لم تظهر إلا مع يوسف داي الذي قد يكون انتدب بعض الأتراك المولدين بالايالة أو الكوارغلية ليعزز الجيش التونسي في حربه ضد الجزائر، كما وجدت نواة من الحوانب والصبايحيه من الترك كانوا منتظمين في ديوان خاص بهم وذلك حتى سنة 1840 م تاريخ إقحامهم في الجيش النظامي من طرف أحمد باي.

3 GRANDCHAMP (P) , " Une mission délicate en Barbarie au 17ème Siécle " , **Revue Tunisienne** , n° 30 , 1937 .

PIGNON (J) , " Un document inédit sur la Tunisie " , **Cahiers de Tunisie** , n° 33 , 34, 35, 1961, p 166 -170 .

PIGNON (J) , " La milice des janissaires de Tunisie au temps des deys (1590 - 1650) " , **Cahiers de Tunisie** , n° 15 , 3ème trist , 1956 , p 314 – 315

4 ابن أبي الضياف (أحمد) ، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 56 .

لأنه يبيت في حراستي تحت أديم السماء وأبعثه إلى الموت فينبعث وأنت أشبه بتاجر يشتري الغلة في أشجارها إن رأيت ربحا قدمت وإلا تأخرت وهو الحارس للشجر مثمر أو غير مثمر"[1].

ولما كانت هذه الطائفة الإنكشارية فئة مهيمنة عسكريا فإن سنان باشا خصّها بقاض كان يأتيها من إسطمبول ويعينه شيخ الإسلام وذلك للنظر في القضايا التي تخص هذه الطائفة سواء فيما بينها أو بينها وبين المجتمع الأهلي. ويكون ذلك على أساس المذهب السني الحنفي المذهب الرسمي للدولة العلية[2]. لكن حسين بن علي بعد انتصابه في السلطة سنة 1705م طلب من الباب العالي أن يكون قاضي العسكر من بين علماء أبناء الطائفة الإنكشارية بالحاضرة (أي كورغلي)، وبذلك وقع فك الارتباط بالباب العالي على مستوى العقاب وظلت هذه الطائفة التركية طوال الفترات اللاحقة تطبّق أحكام الشريعة الإسلامية في مقاضاة المذنبين من جند الترك على أساس المذهب الحنفي، في الوقت الذي كان يتم فيه مقاضاة المذنبين من العساكر المحلية وفق المذهب المالكي. وعليه فإن جهاز القضاء عامة والقضاء العسكري بشكل خاص ظل طوال الفترة الحديثة يشتغل وفق ازدواجية مذهبية استفادت منه العناصر التركية، حيث نجحت في العديد من المناسبات في الإفلات من العقاب بسبب اختلاف الأحكام لدى المذهبين في اتجاه تشدد واضح في فقه القضاء المالكي خاصة في بعض التجاوزات الشرعية. هذه الازدواجية المذهبية ومرونة المذهب الحنفي شجعت الطائفة العسكرية التركية على أن تتحول إلى طرف فاعل في الجريمة العسكرية.

غير أن استقراء الإشارات المبثوثة في المصادر التاريخية حول الجرائم التي تورط فيها أتراك تشير إلى هيمنة صنف الجريمة السياسية المنظمة لدى هؤلاء، وهو أمر يمكن تبريره برغبة النخبة العسكرية التركية في تونس في الاستحواذ على السلطة اتساقا مع النموذج الجزائري. وعلى هذا الأساس يمكن أن نركز على نوعين رئيسيين من الجرائم في صفوف هذه الفئة وهما جرائم العصيان وعدم الانقياد وجرائم الخيانة العسكرية:

- **جرائم العصيان وعدم الانقياد**: وهي جرائم جماعية منظمة تمثل خطرا حقيقيا على النظام السياسي القائم. ويمكن أن نشير في هذا الإطار إلى ثورتين: ثورة جند الترك على علي باشا في ماي وجوان 1743م: حيث عمدوا إلى تنصيب باي منهم يدعى قاره علي ودايا ينتمي إليهم يدعى علي ثم قاموا بالاستيلاء على القصبة رمز السلطة السياسية. وقد رافق هذه المحاولة الانقلابية حسب الوصف الذي قدمه ابن أبي الضياف حالات من "الاستطالة وانتهاك الحرمات والإسراف في التعدي"[3]. إلى جانب ذلك نذكر ثورة علي بن مصطفى سنة 1824م: وهو من جوانب الترك فر إلى باجة وادعى أنه من ذرية الباشا علي بن محمد وجمع حوله مجموعة من قطاع الطرق واللصوص وأخذ في شن الغارات على الأرياف وعاث في

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 3، ص 86.

2 ابن يوسف (الصغير)، **المشرع الملكي**، م. س، الجزء الأول، ص 94 – 96.

CHERIF (M-H), **Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn Bin Ali (1705-1740)**, T I, 1984, p 156.

BACHROUCH (T), **Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au 17éme Siécle**, Tunis, 1977, p 252. et, **Le saint et le prince en Tunisie**, Université de Tunis, 1989, p 58 – 60.

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 1، الجزء 2، ص 127.

المناطق الغريبة قتلا ونهبا وتنكيلا[1].

- **جرائم الخيانة العسكرية:** تعد الخيانة العسكرية لاسيما زمن الحرب إحدى أشد الجرائم العسكرية خطورة على الإطلاق، إذ تؤدي إلى الهزيمة والاندحار أمام العدو. وإذا سلمنا بأن الإيالة التونسية طوال الفترة الحديثة المتأخرة كانت في حالة مواجهة دائمة مع جارتها الجزائر أو مع غيرها من القوى المتوسطية، ندرك تماما أن هذا النوع من الجرائم كان بمثابة الكارثة السياسية. وعموما لا نجازف إذا قلنا أن انتقال النفوذ السياسي مع الحسينيين إلى الكواغلية وانحسار هيمنة الأتراك أدى إلى إصرار الطبقة العسكرية التركية على قلب موازين القوى السياسية لصالحها، وذلك عبر قيادة عدة محاولات انقلابية حاولت من خلالها سحب البساط من تحت أقدام الكوارغلية ذوي الأصول المختلطة التركية-المحلية. وفي هذا الإطار تتحدث المصادر التاريخية عن عدة أحداث تثبت تورط جند الترك في جرائم تواطؤ سياسي من ذلك:

- تواطؤ جند الترك مع أتراك الجزائر في الاستيلاء على القصبة في أوت 1756م حيث تشير المصادر الإخبارية أن أتراك تونس سلموا القصبة مقابل مبلغ مالي، وقد أصبحت هذه الحادثة ترمز إلى الخيانة في نظر عامة الرعايا فإذا نعتوا أحدا بالخيانة يقولون "باع المتريس" (أي القصبة)[2]. وتشير نفس المصادر إلى أن خيانة جند الترك تمت بشكل جماعي ومنسق، إذ سبق هذه الحادثة تورط الأتراك في تسهيل احتلال جند قسنطينة لمدينة الكاف [3]

- تواطؤ جند الترك مع أتراك الجزائر في أعقاب الحرب الأخيرة بين تونس والجزائر سنة 1811م حيث تذكر المصادر التاريخية أن حمودة باشا الحسيني لما علم أن أتراك الجزائر عازمون على غزو تونس من البحر، جهز أسطولا به 14 مركبا حربيا شحنها بالعسكر وأمر عليها القبطان محمد الرايس المورالي -وكان أكثر رؤساء المراكب من الأتراك- فأغتاظ هؤلاء من أن يقدم عليهم الباي قائدا غير تركي، لذلك يذكر ابن أبي الضياف أن جند الترك "خذلوه وأسلموه"[4]. فعندما واجهت المراكب الحربية التونسية مراكب الجزائر ووقع المورالي أسيرا بيد الأتراك، لم يجرؤ أي من أتراك تونس على إغاثته. والغالب على الظن أن تواطؤ عناصر البحرية التركية التونسية تم بالتنسيق مع الطرف الجزائري، وكان يهدف إلى تمهيد الطريق لاجتياح جزائري للإيالة من جهة البحر. غير أن فشل هذه المحاولة الانقلابية جعل جند الترك يقررون تصفية حمودة باشا الحسيني في 11 سبتمبر 1811م. وقد بدأت هذه المحاولة بعمليات نهب وسلب للدكاكين بأسواق مدينة تونس، وتزامن ذلك مع ثورة جند الترك بحلق الوادي وثورة نوبات الحراسة بالحمامات والكاف. وعند الفجر دخل سائر الجند التركي إلى القصبة وأغلقوا بابها وشرعوا من داخل أسوار القصبة في إطلاق النار على الأهالي[5].

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 1، الجزء 2، ص 154.

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 1، الجزء 2، ص 151.

3 EMIRIT (M) , Un mémoire inédit de L'Abbé de Raynal au 19éme Siècle , **Revue Tunisienne** , n° 3 – 4éme trst , 1948 , p 173 .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 3، ص 51.

5 ابن أبي الضيّاف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 2، الجزء 3، ص 55 - 56

ROUSSEAU (A) , **Les Annales Tunisiennes ou aperçu historique sur la régence de Tunis** , Alger ,

- ثورة جند الترك سنة 1816م في عهد محمود باي والتي كانت أكثر تنظيما حيث حددت لها هدفا واضحا وهو القضاء على السلطة القائمة وبسط السيطرة التركية. لذلك لم تترافق مع موجة تخريب ونهب كما حصل في ثورة 1811م، إذ دعا أحد قادة الثورة وهو دالي باشا التجار والحرفيين إلى فتح دكاكينهم ومباشرة أعمالهم واضعا بذلك هدفا يتجاوز التخريب إلى تحقيق انقلاب سياسي[1].

غير أن جرائم الخيانة السياسية الصادرة عن جند الترك قد لا تتخذ دائما وأبدا شكل تحرك عسكري مباشر ومفضوح كما هو الحال في الثورات المتتالية، إذ يمكن أن تكون في شكل دعم سياسي وعسكري لطرف داخل العائلة الحاكمة ضد طرف آخر شريطة أن يؤدي هذا الدعم إلى قلب المعادلة السياسية لصالح الأتراك: من ذلك دعمهم ليونس باي في ثورته على أبيه علي باشا، حيث تشير المصادر إلى أن يونس باي استطاع أن يجمع حوله قرابة 3000 جندي تركي بعد أن وعدهم بزيادة مرتباتهم. لكننا لا نعتقد أن الإغراءات المالية كانت كفيلة لوحدها بإدخال كل جند الترك تقريبا في اللعبة السياسية كحليف مؤقت ضد طرف آخر بقدر ما يعكس ذلك رغبة ملحة في الوصول إلى هيمنة تدريجية لجند الترك على القرار السياسي في إيالة تونس.

إلى جانب مشاركة الطائفة العسكرية التركية في الجريمة السياسية المنظمة مثّل الأتراك في بعض الفترات عنصر شغب وعدم استقرار. وفي هذا الصدد تحفل الذاكرة الجماعية للأهالي بمشاهد النهب والسلب والتنكيل التي كان قد يرتكبها هؤلاء ضد سكان الحاضرة والمدن الرئيسية بالإيالة. ومن خلال ما توفر لنا من معلومات إخبارية بالأساس يمكن الإشارة إلى بعض المناسبات التي تجسم فيها الطابع التخريبي لتحرك جند الترك، فعند عودة محمد باي بن حسين بن علي من الجزائر لاستعادة السلطة من علي باشا تحالف جند الترك المرافق له مع جند الترك بتونس، وكان وصولهم إلى الحاضرة مناسبة ليعيث هؤلاء في دورها وأسواقها نهبا وسلبا "شاهرين أسلحتهم في وجوه الأهالي وحاملين لأدوات تكسير الأبواب". ويذكر ابن أبي الضياف في هذا الصدد ما عاناه السكان من "هتك الأستار وكسر أبواب الديار وترويع العواجز والصغار"[2].

وقد تواصلت جرائم التعدّي والنهب التي كان يقترفها جند الترك حتى في بداية القرن 19م، إذ يضيف ابن أبي الضياف في معرض حديثه عن ثورة جند الترك سنة 1811م أن "صلاة الصبح والعشاء بالجوامع بالحاضرة كادت أن تتعطل لأن بعض الفتّاك من جند الترك كانوا يخطفون برانس المصلين ومن دافع يخشى ضرر نفسه"[3]. وقد طال تعدي جند الترك جميع سكان الإيالة بدون إستثناء حتى وصل الأمر إلى التعرض إلى الصلحاء من فقهاء وأيمة، من ذلك ما ذكره ابن أبي الضياف من تعرض بعض أفراد من جند الترك للفقيه أبي عبد الله محمد الصفار شيخ القراء بحزب السبع بجامع الزيتونة والذي سافر لبيع غلة الزيتون بالوطن القبلي[4]. ولما عاد بثمن ما باعه ومر بحمام الأنف وجد طائفة من

1864, édition bouslama, Tunis, 1985, p 273 - 275

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 3، ص 117 - 118 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 3، ص 152 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 3، ص 55 - 56 .

4 قرّاء حزب السبع : هم قراء الحزب الكبير المعروف بالسبع الذي يقرأ بمحراب جامع الزيتونة بعد صلاة الصبح ويختم فيه القرآن العظيم ختمة في كل جمعة، والقراء يزيد عددهم عن 100 قارئ ينقسمون إلى سبعة طوائف وكل

جند الترك يترقبونه "فهجموا عليه وأنزلوه من على ظهر بغلته وسلبوا ما عنده من مال ثم أركبوه على ظهر بغلته وهددوه بالقتل إن رفع الأمر إلى الباي". غير أن الفقيه عند وصوله الحاضرة استاء مما حل به -لأنه من أهل الصلاح والعلم- فتوجه إلى الباي شاكيا ما وقع عليه من تعدّ[1].

إن شهادات صاحب الإتحاف حول السلوك العنيف لجند الترك تتقاطع مع الملاحظات التي وردت في المصادر الأجنبية، فقد أشار الطبيب فرانك في معرض حديثه عن تعديات جند الترك بحق الأهالي والأجانب من اليهود والنصارى إلى أن عددا كبيرا منهم كان يخشى الخروج إلى شوارع المدينة خاصة قبيل خروج المحلة حتى لا يعرض نفسه إلى السرقة وسوء المعاملة وحتى الإهانة من طرف جند الترك الذين ظلوا خارج طائلة العقاب[2]. هذا السلوك الأرعن بحق الأهالي تشتد وطأته يوم خروج المحلة حيث تتم مداهمة المنازل وسرقتها وحتى حرقها أمام إطلاق كثيف للنيران من بنادق الترك، وهذه التعديات تتواصل طيلة فترة سفر المحلة وقد أورد طبيب المحلة زهلر ZEHLER وصديق الطبيب فرانك FRANK أمثلة عديدة عن التعسف التركي بحق السكان[3] وقد عاد محمد الهادي الشريف إلى فتاوي قاسم عضوم واستنتج من خلالها حجم التجاوزات التي اقترفتها الميلشيا التركية بحق الأهالي وتوصل إلى حقيقة العلاقة المتوترة التي كانت ربطت بينهم زبين الأهالي سنوات قليلة بعد تمركزهم بالبلاد[4].

على أن تعدّد الجرائم التي اعتاد جند الترك اقترافها طوال الفترة المدروسة لاسيما الجرائم السياسية يشير إلى وجود حالة احتقان في صفوف هذه التشكيلة حاولت التعبير عنه من خلال إبراز قدرتها على تعكير حالة السلم الداخلي والسير بالبلاد إلى حالة "اللاّ- أمن". وقد ظل الأتراك يوظفون دورهم العسكري - كأهم جهاز عسكري اعتمدت عليه السلطة في صد الأخطار الخارجية وفي تثبيت نفوذها في الداخل- ليحاولوا فرض إرادتهم وتكريس مصالحهم مدعومين في ذلك بوعي اتني بالتميز والتمايز[5]. وقد يكون الإقصاء التدريجي للعناصر التركية عن مواقع القرار الرئيسية والاعتماد المرحلي على العناصر المملوكية خلق شخصية تركية متشنجة ومتيقظة ومتأهبة للانقضاض على السلطة وهو ما يفسر انخراطها الواسع في حبك المؤامرات السياسية.

إن التسليم بفاعلية الدور التركي في الحفاظ على التوازنات الداخلية جعل البايات الحسينيين يبدون مرونة نسبية في معاقبة الجريمة الصادرة عن الطائفة التركية. وهو ما راكم لدى هؤلاء شعورا بالاعتداد بقوتهم وجعل ثوراتهم تصبح شيئا فشيئا أكثر شراسة. وقد عبّر ابن أبي الضياف عن التسامح الذي أبداه البايات إزاء تجاوزات جند الترك في معرض حديثه عن ثورتهم ضد حمودة باشا الحسيني

طائفة لها يوم من أيام الأسبوع.

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 2، الجزء 3، ص 80 – 81.

2 FRANK (dr. Louis) , **Tunis** , Paris Didot , 1850 , p 73 – 74.

3 FRANK (Dr Louis) , **Ibid** , p 75 .

4 CHÉRIF (M – H) , " Témoignage du mufti Quasem Azzoum sur les rapports entre Turcs et autochthones dans la Tunisie de la fin du 16 ème Siécle " , **Cahiers de Tunisie** , 1972 , n° 77-78 , p 40 – 41.

5 الأرقش (د) وبن طاهر (ج) والأرقش (ع)، **مقدمات ووثائق**، م. س، ص 116-117. يذكر المؤلفون أن البايات أسسوا بالمحلة وحدة عسكرية تركية اختصت باستعمال الأسلحة النارية أطلق عليها "محلة الترك" ولم يتجاوز عدد عناصرها 300 جندي انكشاري وقع تفضيلها في الرواتب وفي المواقع القيادية.

سنة 1811م، حيث أشار إلى أن هذا الباي كان "يبالغ في التجاوز عن مسيئهم"[1]. ولعل هذه المبالغة في مهادنة جند الترك تعود في اعتقادنا إلى عوامل تاريخية، ذلك أن الحسينيين على وجه الخصوص لم يستطيعوا تجاهل دور هذه الطائفة في وصول حسين بن علي نفسه إلى السلطة سنة 1705م حيث تذكر المصادر أن الباي وجّه في هذه السنة جماعة من رؤساء البحر من أصول تركية على متن سفينة أوروبية تحت قيادة حسين رايس وذلك لملاحقة إبراهيم الشريف، حيث عمدوا إلى قتله وقطع رأسه وعادوا به إلى حسين بن علي تعبيرا عن ولائهم له[2].

غير أن المسار الجديد الذي برز في أواخر القرن18م والقائم على فك الارتباط تدريجيا بجند الترك من ناحية وبناء علاقة تبادل للمنافع مع المماليك من ناحية أخرى، قد يكون دفع جند الترك إلى استلهام النموذج الجزائري في السيطرة التركية والعمل على تطبيقية في تونس من خلال الانخراط في الثورات والاغتيالات السياسية وغيرها. وفي تقديرنا فإن الطبقة العسكرية التركية ظلت مهووسة بالإحساس بالرفعة والترفع عن عامة سكان البلاد. وهو شعور راكمته منذ حملة سنان باشا على تونس في القرن 16م وما تلاها من تركيز لحامية إنكشارية قارة تضمن ولاء الإيالة للباب العالي. لكن الصورة التي تقدمها المصادر التاريخية عن الطبقة التركية تبرزها كفئة مهمشة ومعدمة. فمعظم الذين جاؤوا مع سنان باشا في حملته لسنة 1574م ينحدرون من أوساط اجتماعية شرقية وضيعة وينتمون إلى مجتمعات فلاحية فقيرة وجدت في ولايات الغرب العثمانية مستوى عيش أفضل[3]. والدليل على ذلك أن العناصر المنخرطة في صفوف الجيش الإنكشاري الاحتياطي يتم تسريحهم مباشرة إثر انتهاء مهامهم العسكرية فيكوّنون بذلك مجموعات من الغاصبين والصعاليك يجوبون البوادي ويعيثون فيها فسادا، منهم من يبقى بالشرق ومنهم من يلتحق بالولايات العثمانية للعمل في الأوجاقات مثل وجق تونس[4]. كما أن التشكيلة التركية غير متجانسة، فبالعودة إلى نشأة وجق تونس فإن جزءا من النواة الأولى لهذا الوجق كانت تضم مرتزقة ممن ينتمون إلى الجيش العثماني الاحتياطي الذي يتم تسريحه والذي تحول في معظم الأحيان إلى عنصر اضطراب وانعدام أمن[5]. وعليه فإن الجيش الذي تركه سنان باشا بتونس يتركب في معظمه من متطوعة ومغامرين شاركوا في حملة سنان باشا طمعا في الامتيازات وأملا في تحسين أوضاعهم الاجتماعية المتردية[6]. ومن ثم نعتقد أن هذا الجيش جلب معه إلى تونس سلوكا غير انضباطي مارسه بشكل جماعي فتحول بذلك إلى مصدر اضطراب دائم في الإيالة[7].

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 2، الجزء 3، ص 55-56.

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 2، ص 94.

3 SEBAG (P), " Voyages en Tunisie au 17èm s, la négociation de Laurent d ‹Avrieux (12jiun. 1666 – 15 Aout 1666) ", **IBLA**, n° 148, 1981-1982, p 272.

4 MANTRAN (R), **Histoire de l'empire Ottoman du 16ème au 18ème siécle : administration économie, Société**, Londres, 1984, p 224.

5 هاميلتون (جيب) وهارولد (بوين)، **المجتمع الإسلامي والغرب**، الجزء الأول، المجتمع الإسلامي في القرن 18م، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، دمشق، 1997، ص 107.

6 الأرقش (د) وابن طاهر (ج) والأرقش (ع.ح)، **مقدّمات ووثائق**، م. س، ص 136.

7 GRANDCHAMP (P), " Une mission délicate en Béribérie au 17ème siècle ", **Revue Tunisienne**, n° 31-32, 1937, p 487.

2) الجريمة العسكرية في صفوف عناصر الجيش التقليدي المحلي:

تعد الفرق العسكرية المحلية غير النظامية من مزارقية وزواوة وصبايحية عرب وحوانب عرب تشكيلات هامة اعتمدت عليها السلطة في ردع القبائل الممانعة، وذلك لمعرفتها بدواخل البلاد وقدرتها على القتال والحركة في الأماكن الوعرة التي لا يطالها جند الترك[1]. وعلى الرغم من أن الفرق التقليدية كانت تعبر عن ولائها للسلطة المركزية من خلال خروجها الدوري مع المحلة فإن بعض القوى القبلية المخزنة كانت تعمد في بعض الأحيان إلى التآمر على البايليك الحسيني خدمة لمصالحها مثلما ظهر ذلك في عدة مناسبات:

- تآمر أولاد سعيد على إبراهيم الشريف أثناء حربه ضد الجزائر سنة 1705 م حيث عمدوا إلى الفرار وفضلوا الانضمام إلى الجزائريين، كما خذلته دريد التي لم تنس أن إبراهيم الشريف سبق وأن "استباح أموالهم وقتل أبنائهم واستاق إبلهم وخيلهم"[2].

- تخاذل قبيلة دريد في المرحلة الأولى من الحرب ضد الجزائر سنة 1807م عندما وصلت محلة سليمان كاهية إلى قسنطينة وضربت عليها حصار طويلا، غير أن هروب فرسان دريد من المواجهة أدى إلى اندحار الجيش التونسي في ماي 1807م. كما لاحظ يوسف صاحب الطابع وجود تخاذل من أولاد يعقوب خلال المرحلة الثانية من الحرب ضد الجزائر فأمر بسجن فرسانهم ووجه فرقة عسكرية إلى نجعهم استولت على ممتلكاتهم عقابا لهم[3].

إن القراءة السياسية للمواقف المتخاذلة لبعض القبائل المخزنة لا تؤشر في اعتقادنا إلى وجود طموحات سياسية لهذه القبائل بقدر ما تعبر عن مواقف انطباعية. فتخاذل دريد في 1705م يتنزل في إطار الرغبة في التشفي من إبراهيم الشريف الذي سبق وأن أساء معاملتهم. أما تخاذل دريد وأولاد يعقوب سنة 1807م فإنه يعكس شخصية قبلية ميّالة إلى تحقيق الانتصارات السريعة وغير المكلفة، ولذلك تترفع عن تقديم التضحيات المطلوبة في دلالة واضحة عن حضور عقلية نفعية حكمت سلوك القبلية المخزنية خلال تلك الفترة. وهذا ما عبّر عنه ابن أبي الضياف الذي أشار إلى أن دريد لما طال أمد حصار قسنطينة أصبحت تتمنى الهزيمة لأنهم "رأوها أخف عليهم من ملل المقام بمكان واحد مع ضياع مصالحهم وأعمالهم"[4].

غير أن التحليل النقدي لبعض المصادر التاريخية يسمح لنا أن نستنتج بأن الفرق العسكرية المحلية تميل بدورها إلى عدم الانضباط، حيث شاركت في عدة مناسبات في جرائم النهب والسلب والتنكيل التي كانت تطال الأهالي. على أن هذا النوع من الجرائم يعتبر الشكل الوحيد تقريبا للجرائم المرتبطة بهذه الطائفة العسكرية. من ذلك أن قائد عسكر زواوة لما دعّم علي باشا في حربه ضد عمه حسين بن علي وقرر الهروب معه إلى جبل وسلات، عمد إلى محاصرة القيروان ثلاثة أيام ثم إنتقل إلى

MANTRAN (R) , **Histoire de l'empire Ottoman** , Paris , 1978 , p 172 .

1 الأرقش (د) ابن طاهر (ج) الأرقش (ع - ح)، **مقدمات ووثائق**، م . س، ص 132- .134

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 83 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 3، ص 41 - 42 .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص 42 .

الساحل، فعاث جنده فيه فسادا بحرق الزيتون وقطعه[1]. ثم في فترة لاحقة وفي جويلية 1762م لما علم أهل وسلات بفرار إسماعيل باي إلى قسنطينة بعد أن تحصن بجبل وسلات في حربه ضد علي باي تفرق أهل وسلات نازلين من الجبل بنسائهم وأطفالهم، فاستقبلهم العساكر والأعراب المحاصرون للجبل بالنهب والقتل واستباحة الحرمات. ولما استسلموا عفا عنهم علي باي وسرح أسراهم ومنعهم من سكنى الجبل وشردهم في القرى والمدن بعد أن أخرجهم من ديارهم قسرا في عملية تهجير عنيفة[2].

أما عن مسألة العقوبات والجزاء داخل الفرق العسكرية التقليدية طوال القرنين 18 و19م فيبدو أن المصادر الإخبارية ووثائق الأرشيف الوطني تعتبر شحيحة في هذا المجال. ويعزى ذلك -في نظرنا- إلى عدم اهتمام السلطة السياسية بتدوين حيثيات الجريمة عموما والجريمة العسكرية بصفة خاصة وبتسجيل العقوبات المخصصة لها. ولم يتكرس هذا المسعى في ملاحقة الجريمة وتوصيفها إلا إثر صدور عهد الأمان وذلك بداية من سنة 1860م، حيث عثرنا في وثائق الأرشيف الوطني على عدد هائل من الوثائق التي تحصي بدقة كل الجنايات العسكرية موزعة بحسب أنواع الفرق العسكرية وتقدم هذه الوثائق حيثيات هذه الجرائم وتواريخها والأحكام الصادرة في شأنها. أما بالنسبة للجيوش التقليدية ومع تراجع مكانتها ضمن المؤسسة العسكرية بعد إحداث الجيش النظامي فإن المجهود في توصيف الجريمة داخلها لم يحض بالاهتمام المطلوب. لذلك سنقتصر في تناول مسألة الجزاء العسكري داخلها على بعض الإشارات الواردة في عدد محدود من كتب المؤرخين والرحالة والتي لمّحت إلى بعض الإجراءات القانونية التي اتخذتها السلطة ضد من صدرت منهم جناية عسكرية. كما أننا سنعتمد على استغلال النتائج التي توصلنا إليها في القسم الأول من هذا البحث الذي خصصناه لإستراتيجيات الفعل العسكري بين القرنين 18 و19م، إذ نعتقد أن عقاب السلطة للجريمة العسكرية داخل الفيالق التقليدية يعكس وجود اجتهادات تشريعية وقانونية لا تقل أهمية عن مسار التقنين في النصف الثاني من القرن 19م. وعليه يمكن حصر أهم أشكال الجزاء العسكري بالنسبة للعناصر غير النظامية في الإعدام الذي يعتبر إحدى أقصى أشكال جزاء الجريمة العسكرية طوال القرن 18م وبداية القرن 19م. ورغم أن صاحب الإتحاف أشار إلى أن حسين بن علي هو أول من حجّر على الداي الحكم بالقتل كما حجّر القصاص في النفس إلا بمجلس شرعي[3] فقد تعددت أحكام القتل والتي اتخذت شكلين هما:

* **القتل الجماعي**: وهو قتل يستهدف مجموعة من الجنود يتم إعدامهم بطريقتين:

- القتل شنقا: ورد هذا النوع من الجزاء في المصادر في صيغ لغوية عديدة مثل "فقتلوا شنقا" أو "فأمر بخنقهم" أو أيضا "فأدار حبل المنيّة بأعناقهم". ويتم هذا النوع من العقاب بطريقة علنية لإثارة الرعب والخوف في صفوف الخصوم، ولذلك يتوفر على طابع تراجيدي أليم. من ذلك أن علي باشا على إثر فشل ثورة جند الترك سنة 1743م أمر بقتل سبعة من زعماء الثورة شنقا ومن بينهم قارة علي ثم أمر بإلقائهم ببطحاء القصبة. أما بقية الثائرين من جند الترك وعددهم قرابة 500 عسكري فقد تحصنوا بفنادق العطارين، ولما خرجوا أمر بقتلهم شنقا ثم حجر على بقية الجند التركي ممن لم

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 1، الجزء 2، ص 106 - 110.
2 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 1، الجزء 2، ص 164.
3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 1، الجزء 2، ص 95.

يتورطوا في هذه الثورة السكن مجتمعين، كما حرم عليهم السكن بالفنادق وأمر بأن يسكنوا متفرقين حتى يتجنب استقوائهم من جديد[1].

- القتل رميا بالرصاص: ورد هذا النوع من الجزاء في صيغة "قتل هدفا للرصاص". وتوجد في المصادر المكتوبة عدة إشارات مبثوثة تتناول هذا الشكل من العقاب، إذ صدر هذا النوع من الجزاء في مناسبة أولى ضد جند الترك الذين شاركوا في ثورة 1811م حيث تذكر المصادر التاريخية أنهم عندما خرجوا من القصبة التي تحصنوا بها بعد أن اضطرهم إلى ذلك الجوع ونفاذ البارود قرروا الهروب في اتجاه عمل ماطر وكان عددهم 500 جندي فأمر حمودة باشا كاهية وجق الصبايحية بتونس بملاحقتهم، ولما تمكّن منهم بالقرب من وادي الطين من عمل ماطر أمر بقتلهم جميعا ثم سلب منهم سلاحهم وتلا ذلك قرار بالعفو عن بقية الثائرين من الجند من الذين فضلوا عدم الهروب وأمر بإشراك عسكر زواوة في الخدمة العسكرية لعدم وثوقه بجند الترك[2].

على أن تصفية المجموعة الخارجة عن القانون قد يتخذ أشكالا أخرى أكثر إثارة ودموية، إذ قد يسبق ذلك مشاهد يتداخل فيها التمثيل الجسدي والتنكيل البدني يصل إلى حد العبث بالأعضاء البشرية. وتشير المصادر الإخبارية أن السلطة كانت تلجأ إلى هذا النوع من العقاب المؤلم لتظهر قدرتها على ممارسة أسلوب في الردع يقوم على التعذيب العلني في مشاهد دموية مؤلمة. كما أن التنكيل الجسدي لم يكن قط خلال الفترة المدروسة عقابا للجريمة العسكرية وإنما كان شكلا يتصدى للجريمة السياسية بالأساس كالثورة والحرابة الموجهة ضد السلطة. ولذلك يتخذ التمثيل الجسدي في هذه الحالات من الجرائم صورا مؤلمة من التعذيب كتكسير اليدين والرجلين وتقطيع الأذنين وجر الجثة في ذيل بغل والطواف بها في أسوار المدينة أو إلقاء الجثة الممثّل بها على حالتها في شوارع المدينة. وهو ما يدل على خروج عن المعقول خاصة في معاقبة الجريمة التي تتعلق بالخروج عن الطاعة وحمل السلاح ضد الدولة[3].

* **القتل الفردي**: هو شكل من أشكال الجزاء العسكري يستهدف التخلص بالقتل من الأفراد الذين تصدر منهم جريمة ذات طابع عسكري أو سياسي. من ذلك أن علي باشا إثر قتله للجند التركي المشاركين

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 128 .
وفي حادثة أخرى وفي أوت 1849م أخبر أمير الخيالة الباي بأن عسكر عسة زواوة بباردو اصطفوا لسلام الباي في غير موضعهم، فأمر الباي وزير الحرب بخنقهم بمحل العسة الذي كانوا يتحصنون به وكادوا يقتلون جميعا لولا تثاقل وزير الحرب في تنفيذ الأمر. وبعد أن ألقى القبض عليهم أمر بسجنهم ومن الغد أحضرهم بديوان المحكمة وقتل ستة منهم شنقا وعاقب الباقين بالضرب والسجن وأبطل عسة زواوة بباردو. ورد في : ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، ص 127 .
2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 2، الجزء 3، ص 56 .
وفي مناسبة ثانية صدر هذا النوع من الجزاء بحق جنود من البحرية تطاولوا على ضباطهم وذلك سنة 1851م، فأمر أحمد باي بإحضارهم فأتوه ب 8 أنفار من جزيرة قرقنة (وكان معظم جند البحرية منها) فأمر الباي بقتلهم جميعا رميا بالرصاص. ورد في : ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، ص 130 .
3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 118 . وصف لنا صاحب الإتحاف أصنافا من التنكيل التي لجأ إليها علي باشا التركي لما وصل إلى السلطة وذلك ضد خصومه الذين تحالفوا مع عمه حسين بن علي زمن الفتنة الباشية حيث يذكر "وأباد أصحاب عمّه بالقتل واستصفاء الأموال والتّمثيل ..." كما قدم الكاتب أصنافا أخرى من التنكيل شملت قبائل عمدون وماكنه ووشتاته وخمير والشيحيه كانت قد ثارت في السابق.

في ثورة سنة 1743م خرج لزيارة ضريح الولي الصالح محرز بن خلف، ولما وصل علم باختباء أحد الجنود المشاركين في الثورة وهو الحاج عيسى، فأرسل له الباش جانبه بلقاسم الوحيشي لجلبه وأطلق عليه الرصاص وأصاب فخذه ولما قبض عليه في حرم الزاوية أمر الباي بقتله دون أن يصغي إليه[1].

لكن قد يسبق الحكم بالقتل أحيانا الحكم بالنفي: من ذلك أن الداي محمد قزدغلي الذي أغرى الجند التركي بالثورة على محمد باي سنة 1757م صدر بحقه حكم بالنفي إلى القيروان ثم أمر الباي بقتله وعين مكانه الداي حسن المورالي[2]. وفي حادثة أخرى وعلى إثر فشل ثورة جند الترك سنة 1816م ألقي القبض على زعيمي هذه الثورة وهما دالي باشا ومصطفى قاره قلقجي فأمر محمود باي بنفيهما خارج الإيالة[3].

II - واقع الجريمة في صفوف المنتسبين للجيش النظامي:

اعتمدنا في دراسة هذا العنصر على بحث دقيق استند إلى ما توفر لنا في وثائق الأرشيف الوطني من معطيات دقيقة حول التجاوزات العسكرية الصادرة عن الجند النظامي وذلك خلال سنة ونصف امتدت من الربع الأخير من سنة 1276هـ (مارس 1860م) إلى الربع الأول من سنة 1278هـ (أوت 1861م): أي مباشرة إثر وفاة محمد باي ووصول محمد الصادق باي للسلطة. وهي فترة تميزت باتجاه واضح نحو تدوين ما يرد على أجهزة المؤسسة من نوازل وجرائم صادرة عن عناصر المجتمع العسكري. وفضلا عن تدوين الجرائم العسكرية أصبح هناك اهتمام بتسجيل المتابعة القضائية لهذه النوازل من خلال تحديد الأحكام الصادرة في شأنها. ولذلك انصب تركيزنا على إحصاء النوازل الصادرة عن أعضاء الفرق النظامية التي كانت موجودة خلال تلك الفترة وهي الآلاي الأول والثاني والخامس مشاة وآلاي الطبجية وهي الفرق التي بقيت موجودة بعد أن عمد الباي محمد إلى تسريح أعداد كبيرة من الفرق النظامية التي ورثها عن سلفه أحمد باي. هذا ونشير إلى أننا سنعتمد في دراستنا التفكيكية للجريمة العسكرية على مقاربتين هما: مقاربة إحصائية-كمية ومقاربة تفسيرية-تأويلية.

1. المقاربة الإحصائية-التفكيكية:

اعتمدنا في إنجاز هذه المقاربة على عدد من الجداول التأليفية التي ترصد جملة من المسائل الهامة نعتقد أنها جديرة بالعناية وهي:

- التواتر الزمني للنوازل وذلك من خلال توزيعها بحسب أشهر السنة لمعرفة الفترات التي تنتشر فيها الجريمة العسكرية ودلالات ذلك.

- الأطراف العسكريّة الأكثر انفلاتا والأشد ارتباطا بعالم الجريمة وذلك من خلال توزيع النوازل حسب الرتب العسكرية.

- التشكيلات العسكرية الأكثر تورطا في التجاوزات وذلك من خلال توزيع النوازل على الآلايات التي اعتمدنا عليها في عملية الإحصاء (الأول والثاني والخامس مشاة والطبجيه).

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، المجلد 1، الجزء 2، ص 128 .
2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 1، الجزء 2، ص 156 .
3 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 1، الجزء 2، ص 198 .

- الطبيعة المعيارية للجرائم العسكرية ودلالات ذلك على المستوى القيمي والاجتماعي وذلك من خلال توزيع النوازل بحسب طبيعتها الأخلاقية.

- الأطراف الاجتماعية المعرضة أكثر من غيرها لجرائم صادرة عن العسكر لمعرفة الطبيعة المدنية والعسكرية لهذه الجرائم.

- المناطق المستهدفة لتحديد جغرافية الجريمة العسكرية وتحديد مدى مسؤولية المؤسسة العسكرية في انعدام الأمن في بعض المدن وذلك من خلال توزيع النوازل بحسب الأصول الجغرافية للعناصر المتضررة.

وفي ما يلي استعراض لهذه الجداول:

جدول 8: توزيع نوازل الآلايات بحسب أشهر السنة والنصف[1]:

الفترة	الآلاي الأول	الآلاي الثاني	الطبجية	الآلاي الخامس	الجملة
رمضان 1276هـ (مارس 1860 م)	-	-	2	3	5
شوال 1276هـ	6	3	3	11	23
ذو القعدة 1276هـ	7	-	8	24	39
ذو الحجة 1276هـ	7	8	-	4	19
محرم 1277هـ (جويلية 1860 م)	5	1	1	5	12
صفر 1277هـ	-	-	-	24	24
ربيع الأول 1277هـ	4	9	23	4	40
ربيع الثاني 1277هـ	3	-	9	7	19
جمادى الأول 1277هـ	3	-	3	7	13
جمادى الثانية 1277هـ	8	2	20	17	47
رجب 1277هـ (جانفي 1861 م)	-	-	-	6	6
شعبان 1277هـ	5	5	-	4	14
رمضان 1277هـ	1	2	-	-	3
شوال 1277هـ	3	4	8	7	22
ذو العقدة 1277هـ	2	6	3	14	25
ذو الحجة 1277هـ	-	-	5	2	7
محرم 1278هـ	5	1	4	1	11
صفر 1278هـ	-	-	-	2	2
سنة ونصف	59	41	89	142	331

1 أ. و. ت. الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208.

جدول 9: توزيع النوازل بحسب الرتب العسكرية للأطراف المتورّطة في نوازل[1]:

الرتبة	الآلاي الأول	الآلاي الثاني	الطبجية	الآلاي الخامس	الجملة
أمير الأمراء	-	-	-	-	-
أمير اللواء	-	-	-	-	-
أمير آلاي	-	-	-	-	-
قائم مقام	1	-	-	-	1
آلاي أمين	-	-	-	-	-
بيباشي	-	-	-	-	-
صاغ قول أغاسي	-	-	-	-	-
يوزباشي	1	-	2	-	3
يوزباشي من الزوايد	1	-	-	-	1
ملازم	-	3	2	1	6
باش شاوش	1	2	-	1	4
بلوك أمين	1	-	1	1	3
شاوش	2	2	-	2	6
أونباشي	4	1	4	8	17
أنفار	43	28	75	134	280
طنبورجي	1	1	-	-	2
بورجي	-	-	1	1	2
بلطاجي	1	-	-	-	1
موزيكجي	3	-	-	3	6
طبجي	-	5	-	2	7
معاوضي الطبجية	-	-	4	-	4
طبجية صنايعية	-	-	1	-	1
بطريّة خيالة	-	-	22	-	22
خيالة عسة باردو	-	-	-	2	2
مسرّح	-	-	-	1	1

1 أ . و . ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 – 2808 .

جدول 10: توزيع نوازل الآلاي الأول والثاني والخامس وجيش الطبجية بحسب طبيعة الجرائم ومرتّبة بحسب أهميتها العددية[1]:

طبيعة الجرائم	الآلاي الأول	الآلاي الثاني	الطبجية	الآلاي الخامس	الجملة
السرقة	7	17	17	45	86
الهروب من الخدمة العسكرية	5	2	11	18	36
السكر	6	8	9	5	28
التحيّل	4	4	4	10	22
التخلف مؤقتا عن القشلة وعن الخدمة العسكرية	2	2	5	13	22
التشاجر	3	2	6	8	19
التجاسر على من هو أكبر منه في الرتبة العسكرية	4	-	5	9	18
حمل السلاح والقطع والسلب والنهب	3	1	4	5	13
محاولة الهروب من السجن	2	7	-	4	13
عدم الإمتثال إلى الخدمة العسكرية	-	1	5	5	11
القتل	5	-	3	2	10
الزنا	2	2	3	2	9
التهريب والمساعدة على تهريب "الكنترة"	-	2	3	4	9
الاعتداء بالكلام الفاحش	3	-	-	4	7
الاعتداء بالضرب	3	1	-	3	7
الهروب من القشلة	-	-	7	-	7
الهروب من سفر المحلة	1	1	1	2	5
المقامرة	-	-	1	4	5
التهاون في أداء إحدى المهمات العسكرية	-	-	-	4	4
محاولة القتل بصفة فردية	2	-	1	-	3
سب المنكر	1	-	2	-	3
التهجّم وتحويل الوجهة	2	-	-	-	2
تكرار الأفعال الرديئة	2	-	-	-	2
محاولة القتل بصفة جماعية	1	-	-	-	1
المساعدة على القتل	-	-	-	1	1
الهروب الجماعي من سفر المحلة	-	-	1	-	1
شتم الدين	1	-	-	-	1
شرب الخلّ	1	-	-	-	1
الاستهانة بالهيئة العسكرية	1	-	-	-	1
التمثيل الجسدي	-	1	-	-	1
التطفيف في الميزان	-	-	1	-	1
الإهمال في الاعتناء بإحدى المهمّات العسكرية	-	-	-	1	1
الإهمال في العسة	-	-	-	1	1
التواجد على غير الهيئة العسكرية	-	-	-	1	1
اغتصاب طفل	-	-	-	1	1

1 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208.

جدول 11: توزيع نوازل الآلاي الأول والثاني والخامس وجيش الطبجية حسب المدّعين (المشتكين)[1]:

المشتكين	الآلاي الأول	الآلاي الثاني	الطبجية	الآلاي الخامس	الجملة
أنفارمن عامة الناس	25	17	25	37	104
عساكر	10	18	21	43	92
أجانب	17	16	9	17	59
الجملة	52	51	55	97	255

جدول 12: توزيع نوازل اللآلاي الأول والثاني والخامس وجيش الطبجية حسب الأصول الجغرافية للجناة من العسكر[2]:

الأماكن	الآلاي الأول	الآلاي الثاني	الآلاي الخامس	الطبجية	الجملة
تونس	17	-	12	14	43
المنستير	2	12	1	2	17
نابل	4	-	2	9	15
مساكن	-	4	7	-	11
باجة	2	-	7	1	10
قربة	-	-	6	4	10
القيروان	2	2	3	2	9
المهدية	2	1	2	4	9
الحمامات	2	-	5	2	9
الصمعة	-	-	-	9	9
بنزرت	2	-	7	-	9
منزل بوزلفة	-	-	7	1	8
زاوية الفهري	-	-	1	6	7
قصور الساف	1	4	2	-	7
قليبية	4	-	2	-	6
سليمان	2	-	-	4	6
جمال	-	1	4	1	6
تركي	-	-	5	-	5
نيانو	-	-	3	2	5
تستور	2	-	2	-	4

1 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

2 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

القلعة	-	3	1	-	4
سوسة	-	1	3	-	4
بني خيار	-	-	-	4	4
قصر هلال	-	-	4	-	4
زغدودة	-	-	4	-	4
البرجين	-	-	3	1	4
تازركة	-	-	1	3	4
رأس الجبل	2	-	1	-	3
الكاف	1	-	-	2	3
الهوارية	1	-	2	-	3
بنبلة	-	2	1	-	3
البقالطة	-	2	1	-	3
الجم	-	1	2	-	3
بني خلاد	-	-	3	-	3
المردين	-	-	3	-	3
منزل جميل	-	-	3	-	3
طبلبة	-	-		-	3
سيدي عامر	-	-	1	2	3
غار الملح	-	-	-	3	3
سيدي علوان	-	-	-	2	2
المعمورة	-	-	-	2	2
تاكرونة	-	-	-	2	2
طبرية	-	-	1	1	2
العروسة	-	-	1	1	2
العزيات	-	-	2	-	2
المجنين	-	-	2	-	2
طوزه	-	1	-	1	2
حمام سوسة	-	1	1	-	2
صيادة	-	2	-	-	2
زرمدين	1	-	1	-	2
كسرى	1	-	1	-	2
زغوان	2	-	-	-	2
بنزرت	2	-	-	-	2
رفراف	1	-	-	-	1

أتراك	1	-	-	-	1
منوبة	1	-	-	-	1
طرابلس	1	-	-	-	1
المعلقة	-	-	1	-	1
بني حسان	-	-	1	-	1
الوردانيين	-	-	1	-	1
العالية	-	-	1	-	1
منزل كامل	-	-	1	-	1
بنان	-	-	1	-	1
برقو	-	-	1	-	1
قابس	-	-	1	-	1
الماتلين	-	-	1	-	1
زريبة سليانة	-	-	1	-	1
المكنين	-	-	1	-	1
قصيبية المديوني	-	-	1	-	1
الوسلاتية	-	-	1	-	1
أكودة	-	-	1	-	1
قصيبة سوسة	-	-	1	-	1
مجاز الباب	-	-	1	-	1
ماطر	-	-	-	1	1
أولاد عبد الله	-	-	-	1	1
ماجر	-	-	-	1	1
أولاد رياح	-	-	-	1	1
زاوية الجديدي	-	-	-	1	1
قرنبالية	-	-	-	1	1
الجريد	-	-	-	1	1
منزل تميم	-	-	-	1	1
هرقلة	-	-	-	1	1
شواش	-	-	-	1	1
غير محدد	14	7	18	13	44
المجموع	68	44	150	115	377

2. قراءة تحليلية - تأويلية للجريمة العسكرية في صفوف الوحدات النظامية:

إن أهم ما يطمح له تشريحنا الإحصائي لعالم الجريمة داخل الطبقة العسكرية هو الوصول إلى مقاربة تأويلية تفسر انتشار أصناف من التجاوزات ذات طبيعة عسكرية ومدنية، وهو ما يستوجب منا العمل على توظيف المقاربات النظرية في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع للوصول إلى توصيف دقيق لطبيعة السلطة ولتطور أداءها وعلاقتها بالمجتمع خلال القرنين 18 و19م.

يقدّرعدد النوازل التي تم إحصاءها في دفاتر الأرشيف الوطني والخاصة بالجيش النظامي بقرابة 331 نازلة، لكن إذا اعتبرنا مجموع الجنايات التي توزعت على مختلف الفرق العسكرية فإنها تصل إلى 371 جناية باعتبار أن الجندي أو الضابط يمكن أن يتورط في أكثر من جناية. أما الفترة التي اعتمدنا عليها في إحصاء هذه النوازل فهي سنة ونصف تمتد من شهر رمضان 1276 هـ إلى شهر صفر 1278 (من مارس 1860م إلى أوت 1861م) : أي بمعدل 19 نازلة شهريا. هذه الفترة تتزامن مع بداية تدوين الجرائم العسكرية في دفاتر خاصة فقبل ذلك كانت تتم الإشارة إلى هذه الجرائم في شكل معلومات مبثوثة في مراسلات وزارة الحرب ورؤساء الفرق العسكرية وكذلك في مراسلات القياد وغيرها من وثائق البايليك. لكن هذه الوثائق لا تتضمن أحكاما دقيقة لهذه التجاوزات ولا تتطرق إلى حيثياتها. أما عن عدد الجيش النظامي خلال تلك الفترة فهو يقترب من 8000 جندي موزعين على النحو التالي[1]:

جدول 13: الفرق النظامية لتشكيلتي المشاة والطبجية بين 1860 و1861[2]:

الفرق العسكرية	العدد	توزيعها
المشاة	أكثر من 3500	الآلاي الأول بتونس الآلاي الثاني بسوسة الآلاي الخامس بغار الملح
الطبجية	4000	تونس- باردو - حلق الوادي والأبراج

إلى جانب ذلك نلاحظ التالي:

- عدم تورط القيادات العليا في الجيش النظامي في النوازل المسجلة حيث لم تشارك سوى في 5 نوازل فقط من مجموع 371 نازلة تم إحصاؤها منها 4 نوازل صدرت عن ضباط صف برتبة "يوزباشي" .

- الانخراط الواسع للعساكر من فئة "أنفار" في عالم الجريمة وخاصة الجرائم المدنية التي تستهدف أشخاصا لا يحملون صفة عسكرية، فمن مجموع 371 نازلة تم إحصاؤها خلال سنة ونصف امتدت من منتصف سنة 1276هـ (1860م) إلى الربع الأول من سنة 1278هـ (1861م) شارك الأنفار في 280 نازلة، وهو ما يمثل 75 % من مجموع عدد النوازل. نصف هذه النوازل تورط فيها أنفار من الآلاي الخامس (الذي ينفرد لوحده ب 142 نازلة) وهو ما يجعل هذا الآلاي يعد الأكثر مشاركة في عالم الجريمة العسكرية والمدنية والأقل انضباطا[3].

---

1 الشيباني (بنبلغيث)، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي**، م . س، ص 113 – 115 .

2 أ . و . ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

3 أ . و . ت، نفس الدفاتر .

إن دراسة جغرافية الجريمة تستوجب معرفة المنطقة أو الجهة التي ينتمي إليها الجناة وكذلك المجال الذي تركزت فيه الجنايات. ولتحقيق ذلك عمدنا إلى القيام بمقاربة إحصائية تضمنت توزيع نوازل الآلايات بحسب الأصول الجغرافية للمذنبين من العسكر. وقد ثبت لدينا أن جل هذه النوازل صدرت عن جند ينحدرون من مناطق ساحلية عموما، وهي مناطق تمتد من سواحل بنزرت والوطن القبلي إلى حدود سواحل قابس (مع هيمنة نسبية داخل هذا الشريط الساحلي لجهة الساحل التونسي)[1]. وهو أمر يبرره تركز الانتداب بالجيش النظامي في "وطن" الساحل حيث تحولت هذه المنطقة إلى قاعدة جغرافية لعملية التجنيد في جميع مراحل التجربة التحديثية في المجال العسكري. ولعل هذه السياسة في احتكار الساحل لنسبة هامة من المجندين والتركيز عليه في انتداب عناصر الجيش النظامي خلّف لدى سكان قرى الساحل حالة حنق وغضب شديدين لاسيما بعد المغامرات العسكرية الفاشلة التي قام بها أحمد باي في الخارج إثر تشريك الجيش التونسي في حرب القرم إلى جانب الإمبراطورية العثمانية سنة 1854م والتي اعتمد فيها بالأساس على ما وفرته جهة الساحل من جند نظامي في مختلف الفيالق والتشكيلات العسكرية. كما أن سوء تعامل السلطة مع أهالي القتلي والجرحى إثر عودتهم من الجبهة بتركيا من حيث عدم التعويض لهم ولعائلاتهم، وهو ما أجج حالة الاحتقان التي كانت موجودة أصلا لدى سكان الساحل.

والثابت أن مركزة انتداب العسكر النظامي بجهة الساحل أفضى إلى مركزة للجريمة العسكرية في فئة "السواحلية". لذلك استغل هؤلاء خضورهم في ثكنات المؤسسة العسكرية للتعبير عن الاحتجاج مستفيدين في ذلك من التحولات السوسيولوجية والمجالية بالمدن الكبرى ولاسيما بالحاضرة في بداية ستينات القرن 19م والتي يمكن أن نجملها في ما يلي:

- على مستوى مورفولوجية المدينة: عرفت سنة 1861م تشكّل ملامح المدينة الأوروبية بعد أن أعطي للأجانب الحق في التملك، وهو ما أدى إلى اجتياح الأوروبيين واليهود لفضاء المدينة القديمة. وقد تزامن ذلك مع تفقير لسكانها فاضطروا إلى بيع أو رهن منازلهم وأثاثهم للأجانب. وهذا الأمر طرح معادلة جديدة للتمايز والتفاضل الاجتماعي لا تقوم -كما في السابق- على تمايز بين "بلديّة" و"آفاقين" وإنما أصبح تمايزا عرقيا قوامه "بلاد سوري" و"بلاد عربي"[2]. كما أن احتكاك الأهالي باليهود -الذين خرجوا من حدود الحارة - وبالأوروبيين - الذين لم يبقوا بالحي الأوروبي المخصّص لهم داخل المدينة - أدى إلى انتشار سلوكات جديدة غير مألوفة كانتشار محلات بيع واستهلاك الخمر ولعب القمار وتعاطي البغاء، وهي أماكن أصبح يتردد عليها "أبناء البلاد" ولاسيما العسكر حسبما تؤكده وثائق الأرشيف الوطني التي اطلعنا عليها. وهو ما ساعد على تزايد مظاهر العنف والفوضى داخل المدينة[3].

- على مستوى الديناميكية المجالية : تدعمت ظاهرة النزوح الريفي بوصول أفواج هامة من الآفاقين لاسيما إلى الحاضرة، وهو ما أدى إلى تهديد الوضع الأمني القائم. ويتحدث ابن أبي الضياف عن هذه الظاهرة لكن في فترة متأخرة نسبيا فيقول "وفي هذا الشهر من هذه السنة الشهباء 1284هـ (نوفمبر

1 أ.و.ت، نفس الدفاتر.

2 BEN ACHOUR (M - el Aziz) , " l'organisation de la justice " , **op. cit** , p 61 – 64 .

3 بوجرة (حسين)، **المساجين وهياكل الردع**، م. س، ص 14 .

1867م) أفعمت السيول من كل جهة بالعربان على اختلاف قبائلهم... وغصت بهم شوارع الحاضرة، وتكدر عيش الساكن من سؤالهم بالأبواب ... ومن إلحاحهم في السؤال"[1]. وقد شجعت هذه الظاهرة الباي على اتخاذ إجراء في ذي القعدة 1277 هـ (ماي 1861م) يقضي بترك أبواب المدينة مفتوحة في الليل بعدما كانت تغلق في العشاء (وهي أبواب تربط بين المدينة والربضين باب السويقة وباب الجزيرة) ووقع تركيز حراسة ليلية في كل منهما لمراقبة الداخلين والخارجين من المدينة وتفعيل منع الجولان في الليل بعد صلاة العشاء بقليل.

إذن يبدو أن هناك فائضا ديمغرافيا ذا جذور آفاقية اجتاح المدن الساحلية عموما والحاضرة خصوصا. وقد تزامن بدوره مع انفتاح المدينة، مورفولوجيا ببقاء أبواب المدينة مفتوحة ليلا، واتنيا بالسماح للنصارى واليهود بالانسياب داخل فضاء المدنية. ولذلك أدى التداخل بين أحياء ومساكن "البلدية" والأجانب و"الآفاقين" إلى جعل المدينة فضاء مخيفا وغير آمن خاصة إذا أضفنا إلى ذلك معطى آخر وهو قلة المراكز التي تبقى بها العسة ليلا سواء داخل المدينة أو الأرباض فهي لا تتجاوز 18 مركزا من جملة 46 مركزا، وهو ما حوّل الحاضرة بالليل إلى بؤرة لاقتراف الجرائم، وهو ما ينسحب بالطبع على المدن الساحلية الرئيسية الأخرى[2]. كل ذلك ساهم شيئا فشيئا حسب "لوسات فالنسي" VALENSI في انتشار الجريمة والعنف داخل المدينة، حيث اعتبرت المؤرخة أن الانحراف هو رد فعل على الوضع الاجتماعي البائس وتعبيرا عن رفض لسياسات الدولة[3]. وتنضاف هذه التحولات إلى انعدام أي نشاط بالحاضرة وبالمدن الساحلية ليلا وظلمة شوارعها وهي أمور سهلت الاعتداءات وأفضت على المدينة مسحة من الرعب والفزع.

- على المستوى السوسيولوجي لم تبق المدينة ذلك الفضاء المغلق على غير ساكينه بل أصبحت على العكس من ذلك مجالا لاستقطاب عناصر وافدة ومغايرة اثنيا ودينيا وثقافيا واجتماعيا. فالحاضرة والمدن الساحلية ظلت الفضاء الذي يتم داخله إعادة تشكيل الفئات الحضرية المتسمة بتصرّفاتها المتحضرة والكيّسة وبالتالي إعادة توزيع أوراق الترقي الاجتماعي[4].

وفي ما يلي استعراض لمختلف التأويلات النظرية الممكنة التي تساعد في تعقل الجرائم العسكرية وتفسير انتشار بعضها مستخدمين في ذلك جميع مل تسمح به مناهج القراءة السوسيولوجية ومناهج التحليل النفسي.

أ) تدني سجل القيم الأخلاقية وتقاليد العيش المشترك:

تثبت الدراسة الإحصائية لتواتر النوازل وجود شهرين شهدا ارتفاعا لافتا في عدد التجاوزات المسجلة وهما شهري ذي القعده 1276هـ (ماي 1860م) وربيع الأول 1277هـ (سبتمبر 1860م) حيث

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**. م. س، الجزء 6، ص 104.

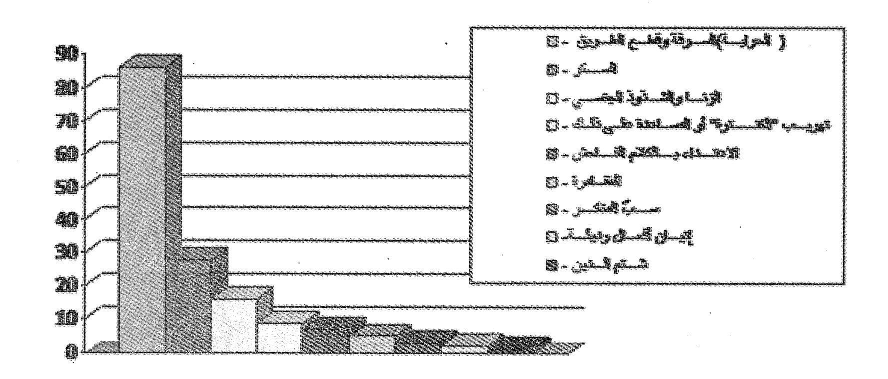
2 عمامو (فتحية)، **دور الطبقات الاجتماعية الدنيا في عالم الجنايات بالحاضرة من خلال الوثائق السجنيّة لمجلس الضبطيّة (1861 – 1864 م)**، ش-ك – ب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1992، ص 23 - 25.

3 " Partout le malaise suscite dans les années soixante: banditisme individuel et razzias collectives... " in VALENSI (L), **Fellahs Tunisiens**, op. cit, P 360.

4 GUERIN, **Voyage archéologique dans la régence de Tunis**, Plom, 1862, T I, p 33.

تم إحصاء 40 نازلة لكل شهر، وهو ما قد يوحي بوجود حالة انفلات واسعة خلال هذه الفترة سنحاول في هذا العنصر من البحث تعقلها. في مقابل ذلك سجلنا تراجعا لافتا في عدد الجرائم خلال شهر رمضان حيث لم نحص سوى 5 نوازل خلال هذا الشهر من سنة 1276هـ و3 نوازل فقط خلال نفس الشهر من السنة الموالية (أي مجموع 8 نوازل). وهو ما يمثل 3 % فقط من مجموع النوازل المحصاة والبالغة 371 نازلة[1]. هذا الأمر قد يشير إلى قداسة هذا الشهر في أعين عامة الناس باعتباره شهر الصيام بما يعنيه ذلك من امتناع عن الأكل والشرب وارتكاب التجاوزات ولاسيما تلك التي تتصل بالاعتداء على القيم والذوق العام.

لكن بالعودة إلى المصادر التاريخية وخاصة الأجنبية نسجل تأكيدها على وجود تدني كبير في منظومة القيم في تونس خاصة خلال النصف الثاني من القرن 19م، فالرحالة تومبل TEMPLE قدم توصيفا دقيقا لسلوك عناصر الجيش النظامي التونسي حيث ذكر أنهم "غير مؤدّبين وهم أصحاب سوابق، فعندما يقدمون إلى تونس يقترفون أبشع الجرائم"[2]. وإن كنا لا نميل إلى تعميم هذا التوصيف الأخلاقي السلبي على جميع عناصر الجيش النظامي فإن هذه الشهادة يمكن اعتبارها دليلا على الطبيعة الإجرامية والسلوك المنحرف لبعض عناصر الطبقة العسكرية في تونس في بداية القرن 19م. أما في النصف الثاني من القرن 19م فإن غزارة النوازل التي ارتكبتها هذه الطبقة والتي تعج بها وثائق الأرشيف الوطني تعكس في رأينا انهيارا شبه كلي لمنظومة القيم الأخلاقية. ولذلك حاولنا في الجدول التالي حصر قائمة الجنايات التي رأينا أنها تحيل على انخرام الوضع القيمي والأخلاقي لعناصر الجيش النظامي في الفترة الممتدة من سنة 1860م إلى بداية سنة 1861م.



رسم بياني 1: الجنايات ذات الطابع الأخلاقي التي اقترفها الجيش النظامي[3]:

1 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 –_ 3208.

2 SIR GRENVILLE (T) , **Excursions in the Méditerranéen : Algeria and Tunis** , London , 1835 , p 234 - 236 .

3 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

ما تجدر ملاحظته هو أن عدد الجنايات التي تتصل بالأخلاق تبدو هامة إذ تضم 148 نازلة من مجموع 353 نازلة، وهو ما يمثل قرابة 42 % من إجمالي عدد النوازل أهمها على الإطلاق جرائم السرقة وقطع الطريق ثم تليها جرائم السكر والزنا وغيرها. هذا التنوع في الجريمة الأخلاقية يرتبط – في تقديرنا- بوضع قيمي في البلاد -لاسيما في النصف الثاني من القرن 19م- سمته الأساسية التدهور التدريجي لسجل القيم الأخلاقية والانحراف الخطير في سلوك بعض الأفراد. وهو أمر يرده بعض الباحثين إلى جملة من العوامل لعل أهمها:

- أولا: تصدع دور العلماء ورجال الدين في ترسيخ قيم العيش المشترك وضوابطه وتقلص نفوذهم الروحي. ويؤكد على ذلك بيرم الخامس في إحدى شهاداته على تراجع رمزية ممثلي الإسلام الرسمي فيقول "إن هيبة العلماء وتوقير الشريعة لازالت في هذا القطر على بعض ما يجب لها من الإجلال"[1]. وهو ما يتقاطع ما ورد في وثائق الأرشيف الوطني التي تتحدث عن انخرام الوضع الأخلاقي إلى درجة غير محتملة بلغت حد التطاول على فئة العلماء ورجال الدين الذين أصبحوا عرضة للإهانة.

- ثانيا: احتكاك الأهالي لاسيما سكان الحاضرة بأهل الذمة من اليهود والنصارى الذين تسرّبوا شيئا فشيئا داخل المدينة واندمجوا في فضاءها بفضل عمليات كراء المحلات والمنازل والتي استعملت كنقاط بيع واستهلاك للخمر وللعب القمار وحتى تعاطي البغاء[2]. ولما كانت الحاضرة تمثل نقطة استقطاب لعناصر الجيش النظامي الفارة أو المسرحة بشكل مؤقت أو دائم، فقد سهّل ذلك مشاركة هؤلاء في الجرائم لاسيما تلك التي تتصل بالتعدي على الحرمات وهتك الأعراض. وقد اشتركوا في ذلك مع مجموعات الإيطاليين والمالطيين والصقليين من ذوي الأصول الوضيعة والأخلاق المتدنية.

- ثالثا: تخلي السلطة السياسية تدريجيا عن العقوبات الشرعية وتشبثها بثنائية العقاب الشرعي والوضعي. وهو ما يعكس تذبذبا واضحا بين متطلبات الشرع ومتطلبات السياسة رغم أن السلطة عملت دوما على تغليب دورها الردعي الوضعي وذلك على حساب القضاء الشرعي[3].

وفي ما يلي استعراض لأهم الجرائم التي تعبّر عن اهتراء منظومة القيم الأخلاقية:

*** السرقة وقطع الطريق أو "الحرابة":**

يعرّف الماوردي السرقة على أنها كل مال إذا سرقه بالغ عاقل لا شبهة له في المال ولا في حرزه، وهي من جرائم الحدود الموجبة قطع اليد اليمنى من مفصل الكوع شرط توفر أركانها[4]. تفيد وثائق الأرشيف الوطني الخاصة بإحصاء نوازل الجيش النظامي التونسي في الفترة الممتدة من شهر رمضان 1276هـ (مارس 1860م) إلى شهر صفر 1278هـ (أوت 1861م) أن السرقة تعد أهم أنواع الجرائم المرتكبة من طرف عناصر الجيش النظامية إذ تم حصر 86 نازلة من جملة 353 نازلة وهو ما يمثل ربع إجمالي عدد الجرائم العسكرية. غير أن جرائم السرقة لا تتوزع بشكل متساوي بين مختلف آلايات الجيش النظامي،

1 محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، دار صادر – بيروت، ج 3، ص 413.

2 بوجرة (حسين)، **المساجين وهياكل الردع**، م. س، ص 56 – 59.

3 ابن طاهر (جمال)، **الفساد وردعه**، م. س، ص 388.

4 الماوردي (علي ابن محمد)، **الأحكام السلطانية**، م. س، ص 372.

إذ ينفرد الآلاي الخامس مشاة والمستقر بغار الملح بـ45 جريمة (أي أكثر من نصف إجمالي جرائم السرقة المسجلة)[1] بينما تتوزع بقية الجرائم على النحو التالي :

- 17 جريمة سرقة لجنود الآلاي الثاني بسوسة[2].
- 17 جريمة سرقة لجنود الطبجية بتونس وباردو وحلق الوادي والأبراج[3].
- 7 جرائم سرقة لجنود الآلاي الأول بتونس[4].

وإذا أضفنا إلى جرائم السرقة 13 جريمة تتعلق بقطع الطريق والحرابة ندرك أن قسما هاما من التشكيلات النظامية تحول إلى عناصر إجرامية تعتدي على الأرزاق والممتلكات ويمارس النهب والترويع على نطاق واسع. وقد عمدنا إلى التدقيق في قائمة المسروقات التي استهدفتها التشكيلات النظامية وطرحنا على الوثائق جملة من الأسئلة التي يمكن أن تفيد في معرفة سوسيولوجية الجريمة ومن بين هذه الأسئلة :

ماذا كان يسرق الجنود ؟ وكيف كانت تتم عملية السرقة ؟ ومن هم ضحايا هذه السرقات ؟ وأين كانت تتم ؟ ثم ما هي العقوبات التي كانت ترصد لمثل هذه الجرائم ؟

جدول 14: جرد بقائمة المسروقات[5]:

نوع المسروقات	قائمة المسروقات	العدد
ملابس وبضائع حرفية	شواشي	6
	بلاغي	5
	بشاكر حمام	4
	برانص	2
	سبابط	2
	سفاسر	2
	حرام	2
	فوط	2
	جبايب	1
	نيشان رأس	2
	وزر	1
	بطاطن	1

1 أ. و. ت، دفتر 3169 : تلخيص للقضايا المتعلقة بالجنود والضباط التابعين للواء الخامس والحكم الصادر في شأنها (1862-1860 م) .

2 أ. و. ت، دفتر 3182 : تقرير النوازل من الجنايات العسكرية بالآلاي الثاني.

3 أ. و. ت، دفتر 3203 : تلخيص للقضايا والجنايات المتعلقة بجيش الطبجية وذكر الحكم الصادر في شأنها 1861-1860 م .

4 أ. و. ت، دفتر 3208 : تقييد نوازل الآلاي الأول .

5 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

	طرابش	1
	فرارش	1
	سراول	1
	كشط	1
	مطاليط	1
	طعمة	1
أدوات طبخ	أصحنة – طناجربأغطيتها - قوابط صغاروكبار	غيرمحدد
معادن ومصوغ	خلخال فضة	2
	أخراص ذهب	2
	حدايد فضة	-
	خاتم فضة فصه يماني	1
	ذهب	-
أموال		713 ريال ودراهم
مواد فلاحية	برغل- فقوس- زيتون - شعير-زرع - فول- مسحتين - فأس	
حيوانات	بغل	2
	بقر – خيل - أحمرة	-
كنترة	دبابز دخان مهرّس	-
	ورق كنترة	-
	رطل دخان	20
	بارود	-
	صابون	-

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو أن قائمة المسروقات تتسم بالتنوع فكل شيء يمكن أن يكون موضوع سرقة مع تفاوت في قيمة هذه المسروقات، إذ تتضمن بضائع ثمينة كالذهب والمصوغ ومواد بسيطة كالملابس وغيرها مع أهمية وأضحة للمسروقات من الملابس والمواد الحرفية التي يمكن حملها بسهولة. كما أن وجود قائمة طويلة من المسروقات تشتمل على الملابس كالبشاكر والفوط والبرانس وبعض المواد الغذائية قد تعكس حالة الفقر والخصاصة التي كانت تعاني منها التشكيلات النظامية فقلة الغذاء ونقص الكساء كانا عاملين كافيين لإقدام بعض الجنود على القيام بعمليات سرقة، خاصة إذا علمنا أن بداية الستينات من القرن19م شهدت بوادرالأزمة المالية الخانقة حيث أصبحت الدولة عاجزة عن تسديد رواتب الجند النظامي رغم تسريح أعداد كبيرة منهم في عهد محمد باي. وهو ما يبرر عمليات السرقة المنظمة التي طالت أملاك البايليك. ويكفي الإشارة هنا إلى ما تحدثت عنه إحدى الوثائق الأرشيفية من أن 4 أنفارمن جيش الطبجية مكلفون بخدمة المدافع عمدوا إلى سرقة 43 سورية و13 سوريّة قماش وسروال وكسوة ملف[1]. كما تحدثت

1 أ . و. ت، دفتر 3169.

وثيقة أخرى عن سرقة 20 دزينة حلقة و43 بطاشات و57 حصر حلفة و43 حصر سمار من طرف المكلفين بخدمة مصالح حزنة ناعورة المطبخة بباردو[1]، كما عمد نفران يعملان بخزنة قشلة الآلاي الأول إلى سرقة بعض حرج الآلاي السابع الموضوع بالخزنة والذي يشمل قوابط وطناجر بأغطيتها قاما ببيعها بسوق النحاس[2]. أما الإشارة التي وردت في إحدى النوازل الخاصة باللواء الخامس فهي تحمل -في تقديري- دلالة خاصة إذ جاء فيها أن أحد الجنود من منزل بوزلفة سرق 3 أصواع برغل من المطبخة مدعيا " أنّ له أولادا صغارا ليس له ما يقوتهم به"[3]. هذه النازلة رغم أنها تندرج ضمن جرائم السرقة إلا أن المبررات التي ساقها الجندي لإقدامه على سرقة كمية من البرغل من مطبخة القشلة تجعلنا نجزم بأن الوضع المادي للجنود وصل إلى درجة كبيرة من التردي والسوء، وهووضع أفرزه عدم صرف الرواتب أو في أفضل الحالات تأخر دفعها. والمهم في نظرنا أن هذا الوضع المادي البائس ضرب معنويات الجيش النظامي وأفرز شعورا بالغبن والدونية، لذلك هجر قسم كبير منهم مقرات الخدمة العسكرية فتحولوا سوسيولوجيا إلى عناصر مارقة عن القانون وخارج دائرة الضبط.

أما عن سرقة الأموال لم تكن الصنف الأكثر انتشارا بين التشكيلات النظامية إذ لا يتعدى عددها 10 نوازل من مجموع 86 نازلة سرقة تم إحصاءها، كما أن المبالغ المختلسة لم تكن هامة إذ لم يتعدى إجمالي المبالغ المسروقة 713 ريال. وأهم هذه المبالغ المختلسة هو 400 ريال تذكر المصادر أن نفر من الطبجية تابع للألاي الخامس كان قد سرقها من مدرسة سباط عجم، وأن هذا المتهم أطلق سراحه بعد أيام لعدم ثبوت تورطه في السرقة. ثم إن الوثائق لا تقدم في بعض الحالات أرقاما دقيقة حول المبالغ المختلسة وتكتفي بالإشارة إلى أنها لا تتجاوز "بعض الدراهم". ولعلنا لا نجازف إذا افترضنا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي لسكان الإيالة هو الذي يفسر قلة العملة المتداولة. كما أن انعدام الأمن وحالة الخوف قد تفسر بدورها عدم تجرّؤ السكان على حمل الأموال والتنقل بها من مكان إلى آخر، وهذا يبرر تعذر سرقة الأموال بالأماكن العامة داخل المدن ووقوع إحدى هذه السرقات في زاوية سيدي الكراي بصفاقس عمد خلالها طنبورجي من مساكن من الآلاي الخامس ومعه عسكري إلى سرقة 104 ريال من أنفار عرب كانوا موجودين بالزاوية المذكورة.

ونشير في هذا الصدد أن الأقليات اليهودية والنصرانية -لاسيما المالطية- المالكة للأموال والناشطة في التجارة والحرف كانت عرضة للسرقة من طرف العناصر النظامية لاسيما أثناء تنقلاتها داخل المدن. وعليه فقد كان المالطية عرضة لعمليات قطع وسلب وكانت حوانيت بعض اليهود داخل أسواق المدينة عرضة لعمليات مداهمة ونهب، من ذلك أن نفر عسكري من الآلاي الخامس "دخل حانوت صايغي يهودي وسرق خاتم فضة فصّه يماني"[4]. كما نسجّل أن بعض الأماكن ذات الرمزية الدينية كالمساجد والزوايا والمدارس لم تكن في مأمن من عمليات السرقة والتعدي إذ تتحدّث وثائق الأرشيف الوطني عن نفر طبجي "سرق برنصا من ميضة جامع"[5]. كما كنا قد ذكرنا سابقا أن طببورجي من مساكن من الآلاي

---

1 أ. و. ت. دفتر 3208.

2 أ. و. ت، دفتر 3169.

3 أ. و. ت، نفس الدفتر: نازلة بتاريخ ذي الحجة 1276 هـ (جوان 1860م).

4 أ. و. ت، دفتر 3169.

5 أ. و. ت، دفتر 3203.

الثاني "ذهب إلى صفاقس ومعه عسكري ونفر رعية (من العامة) وسرقوا 104 ريال من أنفار عرب كانوا بزاوية سيدي الكراي"[1]. كما جاء في وثيقة أخرى أن أحد العساكر من الآلاي الخامس "سرق جبة ووزرة من مدرسة سباط عجم"[2]. بالإضافة إلى ذلك فإن الفقهاء ورجال الدين أنفسهم كانوا عرضة للإهانة والتطاول، فقد جاء في إحدى الوثائق أن أحد أنفار الآلاي الخامس اجترأ على سرقة بغلة باش شاوش المالكية ولما تفطن إليه وحاول استرجاع المسروق "تجاسر عليه العسكر وسبّ المنكر" في إشارة إلى عدم احترام للرموز الدينية وللصلحاء والعلماء. أضف إلى ذلك أن بعض هذه السرقات كانت تتم خلال شهر رمضان، إذ تشير وثائق الأرشيف الوطني أن النوازل التي تم تسجيلها خلال شهر رمضان هي 8 نوازل من مجموع 353 نازلة من بينها 3 نوازل تتصل بجرائم سرقة. وعليه فإن تجميع هذه المؤشرات قد يدلّل على التجاسر على هذا الشهر الحرام.

أما عن طرق التحيل والسرقة كانت متعددة إذ تشير وثائق الأرشيف الوطني أن ذلك يرتبط بطبيعة المسروقات. ومن أهم الطرق: وضع المسروقات الصغيرة والخفيفة الوزن تحت الثياب واللباس: مثال ذلك وضع فوط وبشاكر الحمام المسروقة تحت الثياب ووضع دبابز الدخان وورق الكنترة تحت الكبوط والبارود في مكتوب الكبوط أو في الطربوش أو وضع النقود في الجولق. أما عن سرقة الدواب والحيوانات فقد كان يتم بطريقة منظمة وأثناء الليل. كما أن بعض المكلفين بحراسة المراسي أو القشل أو الفنادق والأسواق قد تورطوا أحيانا في عمليات السرقة المنظمة، مما يشير إلى غياب الثقة في أجهزة الرقابة. ويمكن أن نذكر في هذا الإطار سرقات تمت في فندق البنزرتية بباب البحر بسوسة وفندق الدخان ومركز عسة الحارة ومركز زنقة الناعورة وسوق البلاط وسوق الجديد وحلق الوادي والحوانيت بالحلفاوين وسوق الصاغة وسوق الزرارعية، بالإضافة إلى السرقات التي تورط فيها المكلفون بحراسة مصالح الدولة كخزنة البارود بباردو وخزنة ناعورة المطبخة بباردو. وتضيف الوثائق الأرشيفية أن التحيل بقصد السرقة كان يتم أحيانا أثناء سفر المحلة ويستهدف منازل أفرادا من عامة الناس يقومون بتقديم "واجب الضيافة" لعسكر من عابري السبيل.

بالنسبة للأدوات التي تستخدم في السرقة فتصفها إحدى وثائق الأرشيف الوطني بدقة إذ تذكر أن عمر زيتون من مساكن من خيالة الآلاي الثاني "وجد ومعه مفاتح وبعض ماعون السرقة"[3]. لكن الغالب على الظن أن استجلاب هذه الأدوات كان يتم عادة من طرف مجموعة من اللصوص الذين يحترفون مهمة التعدي على ممتلكات الأشخاص، إذ تذكر إحدى الوثائق أن نفرين من المشاة بالآلاي الخامس ونفر طبجي استعانوا بنفر من العامة للقيام بعمليات سرقة منظمة واستخدموا في ذلك بعض ماعون سرقة تشمل " 7 مفاتح وذراع ومسمار ومكحلة طويلة ولواي"[4]. وعليه فإن وجود مثل هذه العصابات -رغم قلة عددها- يشير إلى وجود نوع من الجريمة المنظمة في صفوف بعض عناصر الجيش النظامي. كما يؤكد انخراط هؤلاء في خلق حالة من الرعب داخل فضاء المدينة من خلال التعدي على الحوانيت

1 أ. و. ت، دفتر 3182.

2 أ. و. ت، دفتر 3169، م. س.

3 أ. و. ت، دفتر 3182.

4 أ. و. ت، دفتر 3169: بتاريخ جمادى الثاني 1277 هـ (ديسمبر 1860م).

بالأسواق ومنازل الأشخاص وممتلكاتهم.

من زاوية فقه القضاء تعد السرقة أو اللصوصية من جرائم الحدود الخاضعة عادة لأحكام الشريعة المستوجبة لعقوبة قطع اليد. لكن لم يتم العثور في الوثائق على ما يثبت تطبيقا للعقوبات الشرعية على اللصوص حيث وقع الاكتفاء بتسليط بعض الخطايا. والسبب في ذلك أن السلطة كانت ترى في السرقة وقطع الطريق جرائم سياسية تهدد الأمن العام أكثر منها جرائم شرعية أو أخلاقية[1]. ويؤكد ذلك ما ورد في كتاب "العقد المنضد" لابن سلامة والذي ذكر فيه أن عقوبة قطع اليد في جناية السرقة قد تم التخلي عنها بعد أن أصبح القاضي يجبر على أن يعلم بها الباي قبل تنفيذها مثلها في ذلك مثل عقوبة الإعدام[2]. وبالعودة إلى وثائق الأرشيف الوطني التي اطلعنا عليها تبين لنا أن العقوبات الشرعية المتصلة بقطع اليد غابت تماما من قائمة العقوبات التي تصدر ضد جرائم السرقة. كما أن هذه الجرائم أصبحت منوطة بعدة أطراف قضائية أهمها مجلس الجنايات ومجلس الضبطية إلى جانب الباي نفسه وهذه الأطراف بإمكانها إرسال مذكّرة تفتيش إذا كان السارق في حالة فرار أو أنها تعيّن مكلفين لجلبه والتحفظ على المسروقات إن وجدت معه. أما عن قائمة العقوبات التي أحصيناها في الوثائق فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 15: العقوبات التي رصدت لتجاوزات السرقة[3]:

نوع العقوبات	العدد
السجن	10
الجلد من 50 إلى 500 جلدة	8
"السجن بدون ميجال إلى أن يخلص فيما ادّعي عليه"	8
إرجاع ما سُرق	5
السجن وإرجاع المسروق	5
التغريم والسجن	4
التغريم والجلد من 100 إلى 200 جلدة	2
أنواع أخرى من العقوبات	24

باستعراض قائمة العقوبات نتبين أن عقوبة السجن تعتبر الشكل الأكثر انتشارا، لكن الوثائق لا تفصح بالدقة الكافية عن مدة السجن غير أنها لم تكن تتعدى في أقصى الحالات الثلاثة أشهر بحسب ما ورد في بعض الجنايات. ويتم حبس السارق عادة بقشلة الآلاي الذي ينتمي إليه أو بقشلة آلاي آخر. لكن يبدو أن عقوبة السجن يتم في بعض الأحيان إسقاطها بمجرد إرجاع المسروقات إلى أصحابها وتصالحهم معهم، إذ جاء في بعض الوثائق أن 6 جرائم سرقة تم فيها تسريح مساجين بمجرد تصالحهم مع المدعين أو مباشرة بعد إرجاع المسروق. كما أن هناك جنايات سرقة أخرى لم يتم الحسم في إصدار

1 ابن طاهر (جمال)، **الفساد وردعه**، م. س، ص 138.

2 ابن سلامة (محمد)، **العقد المنضد**، م. س، الورقة 33.

3 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208.

حكم بشأنها لعدم وجود الحجج الدامغة على إقترافها، لذلك ترد في بعض الأحكام في صيغة "التثبّت منه" أو "لم تثبت السرقة فسرّح" أو "الإتيان بحجة في صحة السرقة" أو "انقضى ميجال السجن ولم يأت طالب المسروق فسرّح". هذا الأمريشير إلى وجود بعض اللبس في بعض نوازل السرقة تعود إلى عدم الحسم في إصدار أحكام دقيقة وواضحة، وفي هذه الحالة فإن الأمرقد يرفع إلى مجلس الجنايات أو إلى رئيس مجلس الضبطية أو الباي للنظر والتحقيق فيها.

*** السكر :**

يعرّف الماوردي السكر على أنه كل ما أسكر كثيره أو قليله من خمر أو نبيذ حرام وهو من جرائم الحدود سواء سكر منه أولم يسكر وقال الإمام أبو حنيفة "يحد من شرب الخمر وإن لم يسكر ولا يحدّ من شرب النبيذ حتى يسكر"[1]. أما المسكر فهو حسب الإمام الشافعي "كل ما يفضي بصاحبه إلى أن يتكلم بلسان منكسر ومعنى غير منتظم ويتصرف شاربه بحركة مختبط ومشي متمايل وإذا جمع بين اضطراب الكلام فهما وإفهاما وبين اضطراب الحركة مشيا وقياما صار داخلا في حد السكر"[2]. وتؤكد المصادر التاريخية والأرشيفية انتشار ظاهرة شرب الخمر في صفوف الجيش النظامي، حيث تم إحصاء 28 نازلة بين أواخر 1850 وبداية 1861 موزعة على النحو التالي[3]:

الآلاي	الأول	الثاني	الخامس	الطبجية	المجموع	نسبتها من مجموع النوازل
العدد	6	8	5	9	28	8 %

إن أهمية هذا الصنف من الجرائم مرتبط بانتشار دور بيع الخمر وأماكن تعاطيه والتي كانت على ملك الجالية المسيحية واليهودية المستقرة بتونس، فقد أحصى الأستاذ حسين بوجرة 30 دارا لبيع الخمر في الحاضرة لوحدها سنة 1843م كانت كلها على ملك أجانب[4]. أما وثائق الأرشيف الوطني التي اعتمدنا عليها فتتحدث أحيانا عن "دار خمر" وفي أحيان أخرى تتحدث عن "طبرنة" وهي في الحالتين تعني أماكن لبيع وشرب الخمر تقدّم فيها أنواع الخمور من طرف ما تسميه الوثائق الأرشيفية "الطبرناجي"، ويصاحب هذا المصطلح عادة بلفظ قريقي فتأتي الجملة في صيغة "قريقي الطبرناجي" لتدل على أن الخمارات كانت على ملك أقليات مسيحية لاسيما المالطية إلى جانب اليهود[5].

غير أن تفحصنا لبعض الوثائق يشير إلى أن المقاهي بالحاضرة كانت بدورها تقوم بدور مشابه للدور الذي كانت تقوم به "دور الخمر" أو "الطبرنات". ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال عدة إشارات وردت في نوازل الجيش النظامي وهي: الإشارة الأولى خاصة بنوازل الطبجية تتحدث عن "أن

---

1 الماوردي (علي ابن محمد)، **الأحكام السلطانية**، م . س، ص 372 .

2 الماوردي (علي ابن محمد)، **نفسه**، ص 376 .

3 أ . و . ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

4 بوجرة (حسين)، " الظاهرة الخمرية وتطورها في البلاد التونسية في العهد التركي "، **الكراسات التونسية**، عدد 151-152-153-154 من الثلاثية الأولى إلى الرابعة 1990، ص 25 .

5 أ . و . ت، دفتر 3208 : وثيقة مؤرخة في ذي القعدة 1276 هـ (ماي 1860م)، جاء فيها أن " نفر عسكري محمد من سليمان من الآلاي الأول بالطابور الثاني بالبلوك الثالث دخل لدار قريقي يبيع الخمر".

قهوة نصراني بطريق درب العسال كانت تقدم النبيذ لحرفاءها"[1]. والإشارة الثانية تخص بدورها نوازل الطبجية جاء فيها أن نفر من غار الملح من طبجية الأبراج " دخل لقهوة نصراني لشرب الخمر وتكلّم مع ولده بكلام فاحش"[2]. أما الإشارة الثالثة فتتصل بنوازل الآلاي الخامس تذكر أن الشاوش محمد بن سيلمان من الطابور الثاني من البلوك الثالث "دخل إلى قهوة الحجّامين مخمورا"[3].

هذه الإشارات المبثوثة في وثائق الأرشيف الوطني تجعلنا نفترض أن مقاهي منتصف القرن 19م كانت عادة على ملك النصارى وتقوم بذات الدور الذي تقوم به "الطبرنات". كما أن صدور أحكام رادعة ضد كل من يعتدي على هذه الأماكن يجعلنا نعتقد أن الدولة أصبحت معنية بتوفير الحماية لأصحاب هذه المقاهي، وهو ما يدعم الاستنتاج الذي توصل إليه الباحث حسين بوجره من انتشار الظاهرة الخمرية وتداول تعاطي الخمر لدى سكان الحاضرة. كما اعتبر أنها ظاهرة مترسخة في المجتمع التونسي رغم المحاولات التي قامت بها السلطة في القرن 18 م لمواجهة تفشيها وتجريم كل متعاط لشرب الخمر[4].

إن القراءة المجهرية لنوازل الفرق النظامية تفيد أن تعاطي شرب الخمر في "الطبرنات" أو "دور الخمر" أو "المقاهي" يزداد خطورة إذا ترافق مع مظاهر العنف اللفظي أو المادي، ذلك أن تردّد الجند بشكل مستمر على هذه الأماكن ينتهي في أغلب الحالات بمشادات كلامية أو بدنية : حيث تذكر بعض الوثائق أن المخمور "عمل عركة" أو "عمل خصومة" أو "تكلم بكلام فاحش". وقد تحدث كل هذه التعدّيات في نفس الوقت مما قد يفضي إلى حدوث إصابات خطيرة لأطراف النزاع أو للأشخاص الموجودين بالخمارات. كما يترافق أحيانا مع إتلاف لمحتويات المحلات أو مع عمليات سرقة أو سطو تستهدف رواد "الطبرنة" لاسيما من النصارى واليهود.

أما خارج "الطبرنة" وبمجرد مغادرتها يتحول المخمور الفاقد لوعيه إلى مصدر خطر يهدد الأمن العام، إذ يمكن أن ينضم بسهولة إلى قطاع الطرق ويمارس الحرابة ويتهجم على الممتلكات الخاصة ولاسيما منازل وممتلكات الأقليات المسيحية واليهودية وخاصة المالطية. والدليل على ذلك أن 7 نوازل شرب الخمر الخاصة بجيش الطبجية من مجموع 9 نوازل ترافقت مع أعمال عنف لفظي ومادي، منها 5 نوازل استهدفت أقليات مالطية ويهودية. وهو ما يجعل هذه الأقليات مستهدفة داخل فضاء المدينة ربما بحكم امتلاكها لدور شرب الخمر وعلاقتها المباشرة بمرتاديها من عناصر الجيش النظامي. وهذا أمر تؤكده وثائق الأرشيف الوطني: منها وثيقة تذكر أن نفر من باجة من الطابور الأول من البلوك الثالث بالآلاي الأول "ذهب لدار قريقي يبيع الخمر وطلبه في الخمر فامتنع، فشتمه وضربه ومزق ثيابه وكسر له بعض دبابز وجرحه في إصبعه بدبوزة"، فصدر الإذن ليوزباشي عسة باب البحر للإتيان به للقشلة وأخذت شهادة أحد المارة بحضور ترجمان قنصل الأنقليز. أما النازلتين المتبقيتين واللتين ترافق فيهما شرب الخمر مع تهجم مادي ولفظي فقد حاول فيهما مخمورين من الطبجية مواقعة امرأتين[5].

1 أ . و . ت، دفتر 3203، وثيقة في ذي القعدة 1276هـ (ماي 1860م) .

2 أ . و . ت، نفس الدفتر، وثيقة في 12 ربيع الأنور 1277 هـ (سبتمبر 1860م) .

3 أ . و . ت، دفتر 3208، وثيقة في 5 ذي القعدة 1276 هـ (ماي 1860م) .

4 بوجرة (حسين)، " الظاهرة الخمرية "، م . س، ص 56 - 59 .

5 أ . و . ت، دفتر 3203 : نازلة نابلي من الآلاي الأول بطرية خيالية تابعة لجيش الطبجية بتاريخ 18 ربيع الأنور 1277 هـ (سبتمبر 1860م) .

أما بخصوص عقوبة شرب الخمر فتتفق أغلب المذاهب الإسلامية على أنها تكون بتسليط 80 جلدة لكل مستهلك. غير أن دراسة النصوص العقابية لهذا الصنف من النوازل تثبت أن السلطة السياسية عدلت عن معاقبة شاربي الخمر واكتفت فقط بمعاقبة كل من يترافق شربه للخمر مع ارتكاب جرائم أخرى تستهدف الاعتداء على الأفراد أو الأعراض أو الممتلكات. وهو ما يبرهن على أن شرب النبيذ لم يعد ينظر إليه في النصف الثاني من القرن 19م على أنه عمل مستهجن وغريب. ولعل انتشار عدد الخمارات وتزايد أعداد المرتادين "للطبرنات" حوّل شرب الخمر إلى سلوك شائع لاسيما بالحاضرة حيث تزايدت أعداد الجالية المسيحية واتسع نطاق تجارة بيع الخمر. وعليه فإن حيثيات نوازل شرب الخمر التي قمنا بدراستها لا تتحدث عن شرب الخمر كجريمة في حد ذاتها بل تتحول إلى جريمة إذا ما ترافق ذلك مع حدوث اعتداءات أو سرقات أو حرابة أو غير ذلك. ولذلك نجد في الوثائق الصيغ اللغوية التالية "وجد مخمورا وهو..." (ثم تذكر حيثيات الجريمة) أو "وجد يشرب الخمر و..." (ثم تذكر حيثيات الجريمة). كما أن تحليل العقوبات الصادرة بشأن شرب الخمر تبين أن السجن كانت العقوبة الأكثر انتشارا. على أن النصوص الجزائية لا تحدد على وجه الدقة مدة السجن وإن حددته فإنه لا يتعدى الشهرين في أقصى الحالات. كما أنها لا تحدد مكان السجن، وإن كانت بعض الوثائق تتحدث عن سجن القشلة التي ينتمي إليها العسكري المخمور. أما عقوبة الجلد أو "الفلقة" فإنها غابت تماما من قائمة العقوبات التي تسند في مثل هذه المخالفات.

والثابت من خلال ما تقدم أن هناك مرونة كبيرة في القوانين الرادعة لشاربي الخمر ربما تكون قد ساهمت في انتشار الظاهرة الخمرية ليس في صفوف الجيش النظامي فحسب بل وأيضا في صفوف الأهالي وخاصة سكان الحاضرة. فالفصل 629 من قانون الضبطية لا يعاقب متعاطي شاربي الخمر إلا إذا وجدوا في الطريق العام، كما أن نفس القانون يكتفي فقط بالتحفظ على المخمور لفترة وجيزة دون تتبّعه قضائيا، فقد جاء في نص القانون أن "المخمور يُمنع من الدوران في الأزقة بإيقافه حتى يفيق من سُكره"[1]. ويتقاطع هذا الاستنتاج مع النتائج التي توصل إليها جمال بن طاهر والتي ذكر فيها أن قيام السلطة المركزية بردع شاربي الخمر كان -في الغالب- من باب الدعاية السياسية والظهور بمظهر السلطة المحافظة على الدين، بدليل وجود عدد قليل من الحالات في الدفاتر التي تم فيها ردع شاربي الخمر[2].

*** تناول التكروري (الكنتره) :**

التكروري أو "الكنترة" أو الدخان هو صنف من الدخان الأخضر له مفعول مخدّر شاع استعماله بالبلاد طوال الفترة العثمانية ولم يتم منعه إلا في عهد علي باي إلى جانب منع شرب الخمر[3]. غير أن ذلك لم يمنع من تواصل استهلاكه بعد أن أصبح يتم تهريبه عبر الموانئ التجارية ثم بيعه لمتناوليه خلسة وبعيدا عن أعين السلطة. لذلك نميز في مثل هذه النوازل بين جرائم تعاطي التكروري وجرائم تهريبه أو المساعدة في ذلك.

1 بوجرة (حسين)، " الظاهرة الخمرية "، م. س، ص 25 – 119 .
2 ابن طاهر (جمال)، **الفساد وردعه**، م. س، ص 166 .
3 ابن طاهر (جمال)، **نفسه**، ص 143 - 144 .

جدول 16: توزيع نوازل تعاطي أو تهريبه بين أواخر 1860م وأواخر 1861م[1] :

الآلاي	الأول	الثاني	الخامس	الطبجية	المجموع
تعاطي التكروري أو تهريبه والمساعدة في ذلك	-	2	4	3	9

إن التدقيق في وثائق الأرشيف الوطني يبين أن عددا من الجند النظامي ثبت تورطهم في جرائم تهريب الكنترة واستهلاكها، وهذا يؤكد أن بعض العناصر المكلفة بحراسة الأبراج ومراقبة الموانئ لمنع عمليات التهريب أصبحت هي نفسها مرتبطة بشبكات الاتجار بالكنترة التي كان يديرها مالطيون وإيطاليون الذين استغلوا تردي الوضع المادي للحراس لإغرائهم بالمال مقابل غض الطرف عن إدخال هذه المادة المخدرة. هذا التواطؤ مع الأجانب في عمليات تهريب التكروري نجد صداه في نوازل جيش الطبجية بشكل خاص إذ تتحدث الوثائق عن أحد العسّاسة بالأبراج تظاهر بأنه لم ينتبه للمهرّبين "وهم يحملون شكاير كنتره". وفي حالات أخرى يتم التواطؤ بالتظاهر بالنوم إذ ترد في الوثائق عبارة "تركهم" أو "تظاهر بالنوم"[2]. أما بالنسبة للآلاي الخامس مشاة فإن الوثائق تتحدث عن تورط بعض الجنود في استهلاك "الدخان"، وهذا أمر تؤكده جميع النوازل التي تم إحصاءها بالنسبة لهذا الآلاي وعددها أربعة[3].

*** الزنا والعلاقات المثلية:**

يعدّ الزنا من جرائم الحدود التي تثبت إما بالإقرار أو بالبيّنة، وقدرت عقوبة الزاني حسب جمهور العلماء بـ100 جلدة وتغريب سنة إن كان غير متزوج أو كانت البنت بكرا، والرجم رميا بالحجارة حتى الموت بالنسبة للمحصّن (المتزوّج) وذلك اعتمادا على قول رسول الله "البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيّب بالثيّب جلد مائة والرجم"[4]. وتشير بعض الدراسات التاريخية والسوسيولوجية أن ظاهرة الزنا والاغتصاب كانت متفشية طوال الفترة الحديثة، وهو أمر ارتبط في جوهره بانتشار الدعارة حيث أحصت الحاضرة لوحدها 9 أماكن لممارسة البغاء. وهي عبارة عن دور للخناء يتم فيها الاتجار بالجنس بشكل علني. ولعل ذلك يؤشر على ارتفاع عدد المتعاطيات لهذه الممارسات وكذلك عدد الرجال الذين يترددون على هذه الأماكن[5].

إن القراءة المسحية لجرائم الزنا في صفوف الجند النظامي في الفترة الممتدة بين 1860م و1861م تقودنا إلى الاستنتاجات التالية:

- أولا: أن جرائم الزنا التي ارتكبها عناصر الجيش النظامي لا علاقة لها بمسألة الدعارة التي تحدثنا عنها، ذلك أن كل جرائم الزنا الـ16 التي قمنا بإحصائها لم يتم أيّ منها في أماكن البغاء أو في دور الخناء ولا مع مومسات محترفات لمهنة الدعارة، بل إن ذلك تم في أغلب الحالات عن طريق مداهمة

1 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

2 أ. و. ت، دفتر 3203 .

3 أ. و. ت، دفتر 3169 .

4 الماوردي (علي ابن محمد)، **الأحكام السلطانية**، م. س، ص 370 .

5 ابن طاهر (جمال)، **الفساد وردعه**، م. س، ص 144-143 .

بيوت نساء محصنات. وقد عبرت الوثائق الأرشيفية عن هذه المداهمات بصيغ لغوية نفهم منها وجود عنف كبير كان يسلّط على المرأة عامة وعلى البنت البكر بشكل خاص حيث ورد في الوثائق "دخل لدار بنت بكر وفحش بها"[1] أو "تمكّن على بنت وفحش بها"[2]. ولذلك فلفظ "دخل" و"تمكّن على" تعكس الهرسلة الجسدية التي كانت تتعرض لها المرأة وحالة انعدام الأمن التي كانت تعيش على وقعها المدن التي انتشرت بها وحدات الجيش النظامي. لكن في حالات أخرى تجبر المرأة قسرا على مرافقة المعتدي الذي يحوّل وجهتها لينال منها: ومثال ذلك ما ورد في إحدى نوازل الآلاي الأول من أن الجندي الصادق من موزيكه الآلاي الأول "دخل لدار بتونس وخرّج منها امرأة وأبقاها عنده إلى أن اشتكى زوجها لرئيس الضبطية"[3]. كما استخدمت وثيقة أخرى عبارة "زدم" للاشارة إلى نفس الجريمة وهي تحويل وجهة أنثى قسرا بقصد واقعتها[4].

- ثانيا: على المستوى التشريعي يبدو أن القوانين العسكرية لم تكن تعتبر الزنا مخالفة عسكرية لذلك لا توجد مواد رادعة لمقترفي جريمة الزنا، فمرجعيتها العقابية هي القضاء الشرعي أو مؤسسة الضبطية وليس القضاء العسكري. ولذلك يبدو أن هناك معضلة قانونية هي: كيف يمكن محاكمة أطراف عسكرية في قضايا ذات طبيعة مدنية؟

الثابت أن هذه المعضلة القانونية تعبّر عنها الأحكام الصادرة في مثل هذا النوع من المخالفات حيث تكشف وثائق الأرشيف الوطني وجود فراغ تشريعي لافت، فملاحقة الزناة من العسكر لا تتكفل بها لا المؤسسة العسكرية ولا مؤسسة الضبطية ولا حتى مؤسسة القضاء الشرعي. بل إن مسألة محاسبة هؤلاء تعود للباي الذي يتولى التحقيق في النازلة، بعد إيقاف المتهم بالقشلة التي ينتمي إليها بشكل تحفظي، ثم يعمد هذا الأخير إلى إصدار الحكم المناسب. على أن جل الأحكام الصادرة لردع الزناة تشمل السجن وهي في الغالب لا تتعدى الشهر. كما أن تنازل المرأة المعتدى عليها عن ملاحقة المعتدي قضائيا يقود إلى تسريحه من السجن وهذا ما عبرت عنه بعض الوثائق التي جاء فيها "ثم صدر الإذن (من الباي) بتسريحه بعد أن صالحته المرأة" (المعتدى عليها)[5].

أما الجائم المتصلة بالعلاقات المثلية يبدو أنها ليست حاضرة بشكل واضح في ستينات القرن 19م على الأقل في الوثائق الخاصة بنوازل الجيش النظامي التي تم جردها. فلم نعثر فيها على جرائم تتصل بعلاقات مثلية سواء بين عناصر الجيش النظامي أو بين هؤلاء وعامة الناس. لكن في المقابل يمكن أن

1 أ. و. ت، دفتر 3182، وثيقة في 18 ربيع الانور 1277 هـ (سبتمبر 1860م).
2 أ. و. ت، دفتر 3203، وثيقة في 18 ربيع الأنور 1277 هـ (سبتمبر 1860م).
3 أ. و. ت، دفتر 3208 : تذكر الوثيقة أن "صنعته يفعل الخصام لأجل النسوة".
4 أ. و. ت، دفتر 3208 : نازلة بتاريخ 30 جمادى الثانية 1277هـ (ديسمبر 1860م).
5 أ. و. ت، دفتر 3182 : نازلة في 18 ربيع الأنور 1277 هـ (سبتمبر 1860م).
ورغم أن الزنا من جرائم الحدود ومن الكبائر في الشريعة الإسلامية، فإن العقوبات الشرعية لم يقع تطبيقها. وقد لاحظ الباحث جمال ابن طاهر أن الأمر اقتصر على العقوبات المالية بالنسبة للزناة المسلمين والإغراق في بحيرة تونس أو النفي إلى جزيرة قرقنة بالنسبة لأهل الذمة. لذلك فإن التساهل في التعامل مع هذه الظواهر هو ما يفسر تفشي ظاهرة الزنا والاغتصاب.

نؤكد على بعض مظاهر الشذوذ الجنسي الأخرى تتصل باغتصاب أو محاولة اغتصاب أطفال[1]: فقد جاء في إحدى الوثائق إشارة صريحة إلى عملية اغتصاب موصوفة ورد فيها أن جنديا من اللواء الخامس "أدخل لداره ولدا صغيرا وهو مخمور وأتوا العساسة ووجدوا حوايجه ممزقة"[2]. وفي وثيقتين أخريين لم تذكر صراحة كلمة "فحش به" كما حصل عند توصيف الاعتداء الجنسي على المرأة لكن استعمل لفظ "تمكّن على ولد صغير"، وهو ما يحيل إلى نفس المعجمية التي تستخدم لوصف الاعتداءات الجنسية التي تمارس على المرأة حيث يرد في الوثائق "تمكّن على بنت وفحش بها".

ما يمكن أن نسجّله بعد استعراض حيثيات الجرائم الأخلاقية هو أن بعض المنتسبين للمؤسسة العسكرية المستحدثة قطعوا علاقتهم بالخدمة العسكرية وهجروا مقراتها وأصبحوا يعيشون حالة من الانفلات الانضباطي. لذلك نجدهم يرتكبون بعض الجرائم التي يتجاوزون فيها كل الضوابط الأخلاقية ويخرجون فيها عن المعقول خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا الاغتصاب. ونعتقد أن مثل هذه الجرائم البشعة تعبّر عن كبت جنسي وتشوهات سلوكية خطيرة، وهو ما تعكسه المعجمية المبثوثة في وثائق الأرشيف الوطني عند استعراضها لحيثيات جرائم الزنا:

جدول 17: المعجمية المعبرة عن انحرافات سلوكية جنسية لدى بعض عناصر الجند النظامي[3]:

إسم الزاني ورتبته وانتماءه الجغرافي	الآلاي	الصيغة اللغوية المعبرة عن سيكولوجية منحرفة	الدفتر	التاريخ
أونباشي من باجة	الآلاي الخامس	"صناعته السرقة والفساد في حريم الناس وقد كان هرب مدة عامين"	3169	شعبان 1277هـ فيفري 1861م
الصادق من تونس (نفر)	الآلاي الأول	"مع العلم أن صنعته يفعل الخصام لأجل النسوة"	3208	12شوال 1277هـ أفريل 1861م
إسماعيل من تونس (نفر)	الآلاي الأول	"دخل إلى داريهودية بمركز سيدي عبد الله قش له معرفة بها من قبل فقصدت به بيتها بعلو الدار"[2]	3208	25 ذي الحجة 1276هـ جوان 1860م
منستيري من طبجية المكان	الطبجية	"تكرّر منه ذلك"	3208	18 ربيع الأنور 1277هـ سبتمبر 1860م
رمضان بن عيسى بن زيتون من المنستير	الآلاي الثاني	"تكرّر منه ذلك"	3182	19 ربيع الأنور 1277هـ سبتمبر 1860م

1 أ. و. ت، دفتر 3169 : نازلة جندي من باجة بتاريخ صفر 1277هـ (أوت 1860م) ودفتر 3203 : نازلة جندي من سليمان جاء فيها "أنه تمكن بولد صغير بصدرباب قرطاجنة وهو يستغيث" ربيع الأنور 1277هـ (سبتمبر 1860م)

2 أ. و. ت، نفسه : وثيقة في ربيع الأنور 1277هـ (سبتمبر 1860م).

3 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

ب) في أنثروبولوجية السلوك المتشنج والعنيف للجيش أو "الشخصية القاعدية العنيفة:

اهتمت البحوث الأنثروبولوجية في السنوات الأخيرة بدراسة السلوك العنيف لبعض المجتمعات القديمة وذلك بالتركيز على البعدين النفسي والسوسيولوجي لهذه الظاهرة، وقد أفضت هذه المقاربة إلى الاستنتاج بأن ظاهرة العنف ترتبط "بالشخصية القاعدية" للمجتمع La personnalité de base: وهي جملة الخصائص التاريخية والأنثروبولوجية والاجتماعية المميزة لمجتمع ما والبنيات الذهنية والفكرية والتمثلات الأخلاقية المشتركة لذلك المجتمع والتي تفرز وعيا ومزاجا وسلوكيات مشتركة ومتماثلة[1]. فهل يمكن الحديث عن "شخصية قاعدية عنيفة" للجنود التونسيين خلال الفترة الحديثة ؟

إن إحصاء الجرائم التي تتصل بالعنف المادي واللفظي والصادرة عن مختلف تشكيلات الجيش النظامي سنة 1860م و1861م والواردة في الجدول أدناه تؤكد وجود شخصية قاعدية مارست شتى صنوف العنف المادي والشتيمة بلغت حد شتم الذات الالهية. وفي ما يلي إحصاء لهذا النوع من النوازل.

جدول **18:** توزيع نوازل العنف المادي واللفظي والصادرة عن الجيش النظامي من الآلاي الأول والثاني والخامس مشاة وجيش الطبجية بين 1860 و1861م[2] :

طبيعة الجناية	عدد النوازل
الاعتداء بالضرب والكلام الفاحش	14
التشاجر	19
التهجم وسب المنكر (أي التفوه بكلام ناب)	5
شتم الدين	1
المجموع	39 من مجموع 255 نازلة

ويعكس هذا السلوك العنيف ظاهرة تاريخية، فاستعمال الألفاظ النابية يعد ظاهرة قديمة ارتبطت بالمنطوق الشعبي لعامة التونسيين. وقد أكد المنصف وناس في دراسته للشخصية القاعدية التونسية أن ظاهرة العنف اللفظي متأصّلة وتعود إلى المرحلة الرومانية باعتبار أن المنطوق الإيطالي اليومي غالبا ما تضمّن عبارات نابية[3]. ويبدو أن العنف اللفظي تواصل خلال الفترة العثمانية وارتبط أكثر بفئة جند الترك بتونس.

لكن السؤال الذي يجب طرحه هو التالي : كيف انتقلت ظاهرة العنف اللفظي من جند الترك إلى الجيش النظامي التونسي ؟

يبدو أن الطبقة العسكرية التركية كانت تمثل فئة مفصلية في أجهزة الدولة بفضل قدرتها على

1 DUFRENNE (Mikel), **La personnalité de base concept sociologique**, Paris ,PUF, 1953, p8 .
تعرّف "الشخصية القاعدية" بأنها تركيبة نفسية وذهنية وثقافية وسلوكية متجانسة تعبر عن نفسها في المجتمع من خلال تنظيم نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية. وعليه يبدو أن الشخصية القاعدية هي ظاهرة هيكلية وبناء تراكمي يكوّن ثقافة ما ويعكس أنماط السلوك العام.

2 أ. و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

3 وناس (المنصف)، **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية**، الدار المتوسطية للنشر، 2011.

التأثير في المسرح السياسي وفاعليتها في تحديد المسارات والرهانات. ولعل وعي الأتراك بهذه القدرة الفائقة جعل سلوكها يتسم بالجرأة والتطاول حتى على رموز السلطة الحسينية من خلال الثورات العديدة التي قادتها هذه الطائفة العسكرية لاسيما خلال القرنين 18 و19م [1].

ونعتقد أن ظاهرة العنف المادي واللفظي للتشكيلة العسكرية التركية انتقلت إلى العسكر التونسي جراء الاحتكاك والتعايش التاريخي بين الحامية الإنكشارية والعسكر التقليدي أثناء الخروج الموسمي للمحلة وانتصابها لفترة طويلة في الأماكن المعنية بدفع الجباية. ويبدو أن هذا التعايش والاحتكاك تواصل بعد إنشاء الجيش النظامي، فالنواة الأولى للجيش النظامي التي أسسها حسين باي في أواخر سنة 1830م اعتمدت على بعض العناصر التركية قبل أن تتوسع عمليات الانتداب في عهد أحمد باي لتشمل القاعدة العريضة من المجتمع الأهلي.

والثابت أن ظاهرة العنف اللفظي تفاقمت في القرن 19م حتى غدت ظاهرة استرعت انتباه عدد من الإخباريين الذين تحدثوا عن شيوع الكلام الفاحش والعبارات النابية في صفوف التونسيين. ويمكن أن نتوقف في هذا الصدد عند توصيف قدمه محمد بيرم الخامس في كتابه "صفوة الاعتبار" حيث ذكر أن "توقير الشريعة لا زالت في القطر التونسي على بعض مما يجب له من الإجراء... فقليلا ما ينساق المتورعون إلى سب المنكر... وكذلك سائر العبارات الفاحشة مما تكنّى به العورات التي لا تذكر أبدا"[2]. ولعل انخرام منظومة القيم التي تحكم سلوك الأفراد عامة والعسكر خاصة أثارت حالة من الانزعاج والفزع لاسيما لدى سكان الحاضرة الذين امتنعوا عن القيام بأي نشاط ليلا فكانت شوارع المدينة مظلمة مقفرة، وهو ما سهل الجنايات والاعتداءات وضاعف من خطورتها[3].

جدول عدد 19: حيثيات وتفاصيل نوازل العنف المادي واللفظي
الصادرة عن الجيش النظامي بين 1860م و1861م[4]:

النازلة	المعتدي	المعتدى عليه	المكان	الحكم الصادر
الشّجار	الطبجية	- قهواجي - نفر من العامة - نصراني طبرناجي - طبجي - سجين	- مقهى -قهوة سوق الفلقة - طبرنة - داخل السجن	- السجن يومين - السجن (ثم سرح) - السجن 22 يوم (ثم سرح) - 100 جلدة والسجن - السجن 6 أشهر مع الخدمة الشاقة

1 يبدو أن المسألة ليست أخلاقية لأن عملية الانتساب إلى المخزن تبيح هذا النوع من المحضورات الشرعية .

2 الخامس (محمد بيرم)، **صفوة الاعتبار**، م . س، ص 413 .

3 GUERIN . **Voyage archéologique**, op . cit , P 33 ,

4 أ . و. ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

	الآلاي الأول	- يهودي يضرب العود في طبرنة - طالب بالمدرسة - مالطي	- طبرنة - -باب قرطاجنة	- السجن - السجن بالقشلة7 أيام - صالحه المالطي فسرّح من السجن
	الآلاي الخامس	- عسكري - عسكري - عسكري - دارقريقي طبرناجي - يهودي - مالطي - عسكري - أوبناشي العسة	- عسة سيدي مردوم - زنقة الناعورة - مرمه قنصل الفرنصيص - قرب الجلاز - - - -	- 100 جلدة والسجن - تغريمه ما مزقه - السجن - تغريم ما كسره - سجن اليهودي والعسكري - السجن - أرسل للقشلة - السجن
الاعتداء بالضّرب	الآلاي الخامس	- واحد من العامة - زوجته - امرأة	- - -	- السجن - جلب إلى الباي - الإيقاف التحفّظي
	الآلاي الأول	- جارته (دخل عليها مخمورا) - قريقي يبيع الخمر - امرأة	- - -	- السجن ثم صالحته فسرح - السجن وتغريم ما كسر - السجن 11 يوم (ثم سرّح)
	الآلاي الثاني	- عسكري - أخوه من الأمّ ضربه على يده بموس فوقع بها سقوط بعد معاينة الطبيب	- -	- السجن - السجن
التهجّم "زدم"	الآلاي الأول	- داربها امرأة - داربها امرأة	زنقة سيدي بلحسن تونس -	- السجن - سجن بقشلته 22 يوم
الكلام الفاحش والشتم وسب المنكروشتم الدين	الآلاي الأول	- شاوش - نصراني - شاوش - أخوه	قهوة الحجامين - - -	- 200 جلدة والسجن 5 أشهر - سامحه القنصل فسرّح من السجن - 4 أشهر سجنا
	الآلاي الخامس	- عساس - ملازم - عساس	جبّاس قنصل الصّارد -	الجلد بالعصا والسجن 18 يوم - - السجن 4 أشهر

من خلال تتبع حيثيات نوازل العنف بأنواعه يبدو أن أكثر الأطراف المتورطة في أحداث شجار مع عناصر الجيش النظامي تهم أساسا العناصر الأوروبية سواء النصارى الذين ينعتون في الوثائق "بالقريقية" (وخاصة المالطية) أو أيضا اليهود القاطنين بالحاضرة. وعلى ما يبدو فإن احتكار الجالية الأجنبية لتجارة بيع الخمور وامتلاكهم لمحلات بيع القهوة والخمر أو ما يسمى "الطبرنات" والتي تردد عليها بعض الجند النظامي، جعلتهم في احتكاك مباشر بالمحليين وبالعسكر التونسي وتحول ذلك سريعا إلى مشادات كلامية وتلاسن وقد يتطور أحيانا إلى اعتداءات بالضرب. ويكون مسرح هذه المصادمات الأماكن المخصّصة لشرب الخمر حيث يرد غالبا في الوثائق أن الشجار أو العنف اللفظي أو البدني حصل في "دارقريقي طبرناجي".

ج) "العطالة المجتمعية" والانتقال إلى صف الحداثة المضادة:

إن عدم انغماس المجتمع التونسي في الحداثة أدى إلى انسحاب قطاعات واسعة منه من حقل الفعل البناء وذلك من خلال العزوف اللامحدود عن الخدمة العسكرية الذي وصل في كثيرمن الحالات إلى درجة إخلاء مقرات الخدمة العسكرية من ثكنات وأبراج وموانى وغيرها. بل إننا نلمس حقيقة جديدة وهي أن التشكيلات العسكرية التي انخرطت في عالم الجريمة أصبحت تغذي مظاهر العنف داخل المدن. هذه الظاهرة السوسيولوجية يطلق عليها الباحث المهدي مبروك "العطالة المجتمعية": وهي الحالة التي تفضي فيها "الحداثة البراغماتية" إلى إقصاء جزء هام من الفاعلين الاجتماعيين من الحالة الحداثية فيتحول قسم كبيرمنهم إلى معاقل "الحداثة المضادّة"[1]. وبمعنى أدق فإن حالة الإحباط التي ميزت القاعدة العريضة من المجتمع جراء الانخراط القسري واللاواعي في حركة التحديث وغياب الشعور الحقيقي بالمواطنة جعله يتحول تدريجيا إلى قاعدة حقيقية للتمرد تزدري كل قيم الانضباط التي جاءت المؤسسة النظامية لتكريسها بل إنها أصبحت تعمل على كسرها وتحطيمها[2]. ويكفي الرجوع إلى وثائق الأرشيف الوطني خلال هذه الفترة وتصفح قائمة جرائم الجيش النظامي حتى نتبين المأزق الذي انتهى إليه مشروع الإصلاح والتحديث في تونس[3]. وفيما يلي قائمة للنوازل التي نعتقد أنها تعبرعن ثنائية "الحداثة الاقصائية" و"العطالة المجتمعية".

جدول 20: قائمة النوازل المعبّرة عن "العطالة المجتمعيّة" بين 1860 و1861م[4]:

	نوع النازلة	العدد	المجموع
نوازل الهروب من الخدمة العسكرية	- الهروب من الخدمة العسكرية دون تحديد دقيق	36	84
	- التخلف المؤقت عن الخدمة العسكرية	22	
	- الهروب عند سفر المحلة	19	
	- الهروب من القشلة	7	

1 مبروك (مهدي)، **سوسيولوجيا الحداثة**، م . س، ص 10- 12 .

2 غليون (برهان)، **اغتيال العقل**، م . س، ص 244 - 295.

3 العروي (عبد الله)، **مفهوم الدولة**، م . س، ص 88 - 100 .

4 أ . و . ت، الدفاتر 3169 – 3182 – 3203 – 3208 .

نوازل عدم الانضباط أثناء الخدمة العسكرية	- التشاجر (الشجار) - عدم الامتثال للأوامر العسكرية - الاستهانة بالهيئة العسكرية - الإهمال في العسة - إضاعة إحدى المهمات العسكرية	12 11 9 5 1	38
الجملة		122	

إن استعراضنا لهذه العينات النوازل المدرجة ضمن الجدول يتقاطع مع ما ذكرناه سابقا من وجود فئات اجتماعية واسعة رافضة لمشروع الإصلاح بدأت في التشكل داخل الفرق العسكرية النظامية خلال النصف الثاني من القرن 19م وقد عبرت تلك الفئات عن موقفها هذا من خلال القطع مع الوظيفة العسكرية والهروب من مواقع الخدمة العسكرية سواء منها الثابتة كالقشل والأبراج والمواني أو المتنقلة كالأمحال. كما أن الفرق النظامية التي واصلت التزامها بالخدمة العسكرية لم تعكس في أدائها مستوى عالي من الانضباط، بل إنها على العكس من ذلك كرست نوعا من الاستهانة والاستهتار بالتعليمات من خلال عدم الامتثال للأوامر العسكرية والتطاول على القيادات والضباط والتقاعس في أداء الواجبات العسكرية.

ويبدو أن جرائم الهروب من الخدمة العسكرية والتهاون في أداء الواجبات العسكرية أصبحت خلال النصف الثاني من القرن 19م الشكل الأكثر انتشارا ضمن الإخلالات المقترفة من قبل العسكر النظامي، إذ تم إحصاء 122 جريمة من جملة 353 جريمة عسكرية بين أواخر 1859 وبداية 1861م وهو ما يمثل ثلث مجموع الجرائم العسكرية النظامية. وقد تواصلت ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية فيما بعد لتتحول في نهاية ستينات القرن 19م إلى موجة فرار جماعي شملت جميع التشكيلات العسكرية النظامية لاسيما تلك المكلفة بحراسة الثكنات والمقرات العسكرية والأبراج. ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال إحدى الوثائق الأرشيفية التي أحصت الجنود والحراس والعملة الموجودين بالثكنة الحسينية التابعة للآلاي الأول وما يتبعها من حراسة باردو وحلق الوادي وطبرقة من الآلاي الثاني إلى جانب حراس الأبراج بالحاضرة لسنتي 1869 و1870 م، وجاء فيها أن عدد الغائبين خلال شهر شعبان 1286 هـ (نوفمبر 1869م) بلغ 692 جندي من جملة 1097 جندي. أما خلال شهر شوال من سنة 1287 هـ (ديسمبر 1870م) فقد بلغ عدد الغائبين 726 جندي من جملة 1119 جندي. وتضيف الوثيقة أن دوريات الحراسة ببعض الأبراج لم يعد بالإمكان القيام بها بسبب فرار جميع عناصر عسكر نوبة باردو وعددهم 404، وجميع عسكر نوبة حلق الوادي وعددهم 107، وجميع عسكر عسة طبرقة وعددهم ما بين 23 و42 جندي[1]. وعليه يبدو أننا أمام حالة إخلاء تام لمواقع عسكرية حيوية في أمن الحاضرة والإيالة، وهو ما ساعد في اعتقادنا على انتشار الجريمة في المدن الرئيسية. ويدعم هذا الاستنتاج ما جاء في إحدى الرسائل التي وجهها سليم أمير لواء عساكر الطبجية إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار بتاريخ رجب 1278 هـ (جانفي 1862م) يعلمه فيها أنه "لا يمكنه تطبيق أمر وزارة الحرب حول تبديل عسة طبرقة من عسكر الطبجية في اليوم المعلوم بسبب قلة العسكر وخروج عدد كبير من السواقط

1 أ. و. ت، دفتر 3199.

والعجزوعدم وصول العسكر الجديد"[1]، لذلك اقترح " تبديل العسة من طابور الكاف على أن يعوض ذلك عند نزول العسكر الجديد"[2]. ومن ثم فنحن إزاء انهيار تام لإحدى أهم مؤسسات الرقابة، فمع ما تعانيه المؤسسة العسكرية من تعدد حالات الفرار الجماعي للعسكر تنضاف صعوبة أخرى تتمثل في تعذر انتداب عسكر جديد لتعويض النقص الحاصل داخل التشكيلات النظامية، وهو ما يؤكد حالة العزوف التام عن الخدمة العسكرية. ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال رسالة موجهة من سليم أمير لواء عساكر الطبجية إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار في شهر محرم 1279هـ (جوان 1862م) يعلمه بأنه "وجد صعوبة كبيرة في تجميع جيش الطبجية بحيث توقفت الخدمة بالقشلة تماما بسبب عدم وجود الجند"، فكل من بقي بالقشلة هو 87 نفر من مجموع 688 كانوا يشكلون هذا الآلاي[3]. كما أن الفرقة الثانية المقيمة بسوسة والتي كانت تعدّ 1800 بين جنود وضباط لم يبق منها قبيل انتفاضة علي بن غذاهم سوى 500 جلهم من الضباط[4].

ولعل النتيجة المنطقية لحالة الهروب الجماعي من معاقل الخدمة العسكرية هو تعطل إنجاز مهام التدريب والتعليم والتسليح داخل مختلف التشكيلات النظامية، وهو ما أشارت إليه رسالة أخرى من سليم أمير لواء عساكر الطبجية للوزير الأكبر مصطفى خزندار بتاريخ شهر محرم 1279هـ (جوان 1862م) جاء فيها أن حالات هروب العسكر كثرت ولم يبق بالقشلة ما يكفي للخدمة اللازمة فيها حتى أنه "لا يوجد من يوصل المكاحل لمخزن النصراني المعلم زنايدي بتونس لتبديلها بالكبسول". كما "أن الصنايعية هربوا من الترستة"[5]. ومما يزيد حالات الهروب خطورة أن كل هارب كان يحمل معه "حوايج البايليك" التي يمكن أن تشتمل على الأسلحة النارية والبارود[6]، وهو ما يغذي في اعتقادنا انتشار الجريمة ولاسيما الجريمة المنظمة التي تقوم بها مجموعات تحمل السلاح وتنشر الذعر في صفوف السكان.

وأمام هذه الإحصائيات المفزعة نعتقد أن المجتمع الأهلي الذي هجر الثكنات والأبراج قرر العودة إلى مواطنه الأصلية داخل المدينة أو القبيلة أو العشيرة حيث يمكنه إحياء روابط الولاء الحقيقية. ولذلك نعتبر أن هناك اتجاها للقطع مع علاقة الفرد بالدولة كرابطة سياسية والعودة إلى إحياء علاقة الفرد بالقبيلة كرابطة وجدانية، ففي القبيلة والعشيرة تمكنت العناصر الفارة من الخدمة العسكرية من أن تنعش ولاءها العاطفي في غياب وعي حقيقي بالمواطنة أو مبايعة مطلقة للدولة خاصة إذا علمنا أن الهروب طال أيضا مؤسسة الأمحال أثناء سفرها[7]. وفي هذه الحالة تفقد السلطة قدرتها على فرض الأمن وجمع المجابي وتوفير مداخيل قارة وتتداعى هيبتها ككيان سياسي قادر على بسط نفوذه عبر مجال السيادة.

---

1 أ. و. ت، ملف 788، صندوق 163، وثيقة 19 .

2 أ. و. ت، نفس الملف والوثيقة .

3 أ. و. ت، ملف 789، صندوق 168، وثيقة 1.

4 أ. و. ت، نفس الملف، وثيقة 7.

5 أ. و. ت، نفس الملف، وثيقة 1.

6 الشيباني (بنبلغيث)، " دور جنود الساحل في ثورة 1864 "، م . س، ص 10 .

7 أ. و. ت، دفتر 3203 : نازلة هروب 14 نفر بطرية بآلالاي الطبجية "هربوا من سفر المحلة" وكلهم من الوطن القبلي موزعين كالتالي (الصمعة 3/تازركة 2/نابل2/المعمورة 2/بني خيار1/زاوية الجديد1/دار شعبان1/قربة 1/سليمان 1.

لكن من جهة أخرى هل يمكن أن تكون مسألة الفرار الجماعي من الخدمة العسكرية مرتبطة بأخطاء هيكلية تتصل ببيداغوجية عملية التسريح المؤقت؟

يبدو أن هذا الاستنتاج تدعمه وثائق الأرشيف الوطني حيث تشير وثيقة مؤرخة في 4 شوال 1258هـ (نوفمبر1842م) أنه "تم تسريح عسكر برنجي آلاي مشاة وعسكر برنجي آلاي الطبجية وعسكر الخيالة وذلك لمدة معينة، ولكن انتهت مدة التسريح ولم يعد هؤلاء العسكر"[1].

يتضح إذن أن هناك أوجها عديدة لسوء تصرف المؤسسة العسكرية في التعاطي مع مسألة التسريح المؤقت:

- أولها: أن عملية التسريح شملت في آن واحد جميع أصناف العسكر النظامي الذي كان وقتذاك تحت السلاح تقريبا، وهذا أمر لا يمكن تفهمه لأنه يفضي إلى إخلاء مراكز الخدمة العسكرية بشكل شبه كامل ويؤدي إلى شلل المؤسسة العسكرية برمتها. لكن بالعودة إلى تاريخ التسريح وهو سنة 1842م نتبين أن الفترة المعنية هي فترة بداية توسيع عدد الفرق النظامية. هذا التسريح الجماعي أصبح ضرورة في ظل المتاعب المالية للدولة في أواخر عهد أحمد باي حيث أصبحت عاجزة عن دفع رواتب جند كثير العدد. ولذلك وقع اعتماد طريقة الخدمة العسكرية الدورية كحل لتجاوز الضائقة المالية : من ذلك أن الدولة لما عجزت في سنة 1852م عن دفع رواتب جندها لمدة 6 أشهر متتابعة عمد الباي إلى تسريح نصف إجمالي عدد الجيش لمدة 6 أشهر وأبقى على النصف الآخر في الخدمة، وعند انقضاء مدة التسريح أعاد المسرحين للخدمة وسرح من كان يعمل تحت السلاح دون أن يتم تسديد رواتبهم طيلة 4 أشهر متتابعة[2]. ومما لا شك فيه فإن التسريح الجماعي المؤقت من الخدمة العسكرية تحوّل في عهد محمد باي إلى سلوك اعتمدته السلطة للتخفيف من الأعباء المالية المرهقة للمؤسسة العسكرية. وهو ما يبرر إقدامه على تسريح أعداد كبيرة من العسكر وحله لجزء هام من الوحدات النظامية وإبقاءه على الضروري منها.

- ثانيا: أن الوثيقة لا تشير صراحة إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ قرار التسريح المؤقت مكتفية بذكر لفظ "تم تسريح"، مع الإشارة لاحقا إلى أن الباي أحمد طلب من رشيد أمير عساكر الساحل توجيه من يعثر عليه من المسرحين إليه شخصيا[3]. لذلك نعتقد أن هناك ارتباكا في اتخاذ القرار وإن كنا نرجح أن مثل هذه القرارات الهامة لا يمكن أن تصدر إلا عن الباي أو عن وزير الحرب. وبالتالي فمثل هذا التسريح يخضع لإرادة السلطة المركزية في غياب شبه تام للنصوص القانونية المنظمة لعلمية التسريح المؤقت من الخدمة العسكرية. وهو يؤكد ما لاحظناه سابقا من وجود أخطاء "بيداغوجية" رافقت بعث المؤسسة العسكرية النظامية برمتها التي ظلت تعمل –على الأقل في المرحلة التأسيسية- وفق الأعراف التي كانت تنظم عمل المؤسسة العسكرية زمن سفرها الموسمي فحسب، وخارج هذا الزمن تصبح العناصر المشاركة في المحلة في حالة سراح مؤقت وغير مطالبة بواجبات عسكرية. كما أن الدولة كانت

---

1 أ . و . ت، ملف 561، صندوق 144، وثيقة 52 .

2 MARTEL (A) ," L'armée d'Ahmed bey" , **op . cit** , P 387 .

3 أ . و . ت، ملف 561، صندوق 144، وثيقة 52 .

في تعاملها مع المحلة في حلّ من مسؤولية توفير رواتب أو مؤونة أو لباس للعناصر المشاركة فيها، بل كانت توفرها مما كانت تجنيه المحلة من عوائد. وهذا ما يدعم ما سبق أن لاحظناه من أن المؤسسة العسكرية النظامية ظلت تعمل وفق مقاربتين: مقاربة إصلاحية وتحديثية تراهن على بعث فيالق نظامية متنوعة وكثيرة العدد، ومقاربة تأصيلية تعتمد في تنظيم هذه الفيالق على ما تم استنساخه من أعراف وقوانين قديمة. وهذا الاشتغال وفق تصورين مختلفين هو الذي قاد إلى حالة الإرباك التي تبرر وجود مثل هذه الأخطاء البيداغوجية في التعاطي مع مسألة التسريح المؤقت من الخدمة العسكرية.

ثم إن حالة الإرباك صلب الأرستقراطية العسكرية انتقلت بدورها إلى عناصر البيروقراطية الإدارية المحلية، ذلك أن الأوامر التي كانت تعطى للأعيان المحليين من شيوخ وخلفاوات للمساعدة في الإمساك بالفارين من العسكر لم تكن بدورها تنفّذ بل إن بعضهم كان يتقاعس في البحث عن الهاربين ويتواطؤ معهم: من ذلك ما ذكرته إحدى الوثائق بتاريخ ربيع الثاني 1259هـ (ماي 1843م) وهي رسالة من أحمد باي إلى رشيد أمير عساكر الساحل تذكر أن مشايخ وطن المنستير لم يجتهدوا في إعانة رشيد للإمساك بالعسكر المتخلفين بها لذلك كتب الباي إلى قايد المنستير حسن ساقسلي "لينبّه على المشايخ الراجعين إليه بالنظر بضرورة الاجتهاد في البحث عن المتخلفين من العسكر". وأضاف بأنه "إن ظهر منهم التقصير في ذلك فإن عقوبات يمكن أن تنال المشايخ أنفسهم"[1]. كما تضيف الوثيقة أن بعض الضباط الصغار في الجهات كانوا بدورهم متورطين في التستّر على هؤلاء الفارين: من ذلك أن "أحد اليوزباشية من مساكن تستر على فرار أونباشي من المثاليث"[2].

وأمام تعذر تطبيق أوامر السلطة المركزية وعدم انخراط بعض أجهزة السلطة الإدارية والعسكرية المحلية في ملاحقة الفارين وفرض الانضباط على عناصر الجسم العسكري النظامي الناشئ، فقد كان لا بد من الاستعانة بعناصر الأرستقراطية العسكرية العليا لمعاضدة مجهود الدولة في استجلاب الفارين والإمساك بالمجرمين من عناصر الجيش النظامي. من ذلك الأوامر العديدة الصادرة من أحمد باي إلى الجنرال رشيد أمير عساكر الساحل "بإحضار كل من يعثر عليه من العسكر سُرّح بتذكرة أو بدونها وتوجيهه إلى باردو"[3]. لكن مع عدم توفق الجنرال رشيد في إيقاف جميع الفارين وتنامي ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية فقد عمد أحمد باي إلى تكليف بعض الضباط بإحصاء كل الفارين ووضع قوائم دقيقة في ذلك. كما تم توجيههم إلى وطن الساحل وغيرها لملاحقة كل من ذكر اسمه بهذه القوائم، على أن يلتزم ممثلوا السلطة المحلية بمساعدة هؤلاء الضباط في القيام بمهامهم وتحمل نفقات مؤونتهم وعلفة دوابهم مدة إقامتهم بالساحل[4].

ولكن رغم محاولات السلطة المركزية تطويق ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية فإنها مع ذلك تحولت منذ النصف الثاني من القرن 19م إلى عمل ممنهج اعتمده قسم كبير من أعوان المؤسسة العسكرية. وهو ما يحمل في تقديرنا دلالة سوسيولوجية واضحة على وجود انسحاب تدريجي لهذه

1 أ. و. ت، ملف 561، صندوق 144، وثيقة 82.
2 أ. و. ت، نفس الملف والوثيقة.
3 أ. و. ت، نفس الملف، وثيقة 92 وملف عدد 561 صندوق 144، وثيقة 52.
4 أ. و. ت، ملف 564، صندوق 144، أوامر عديدة من الباي إلى رشيد بين 1851 و1853م.

العناصر العسكرية من حقل الحداثة والمواطنة والانخراط الطوعي والمتنامي في عالم الجريمة والرذيلة. وللتدليل على هذا الانحراف الخطير في ثقافة التحديث يمكن أن نشير إلى خطورة التبعات التي أصبح يمثلها التخلف عن الخدمة العسكرية، إذ تذكر إحدى الوثائق الأرشيفية مثالا لجندي من الآلاي الثاني مشاة وهو خليفة بن فرحات خشلاف من القلعة الصغرى كان قد تخلف عن الخدمة العسكرية لفترة، وطوال فترة هروبه من الخدمة العسكرية شارك في ارتكاب عدد كبير من الجرائم تتصل بالسرقة وقطع الطريق شملت 11 نازلة وهي:

جدول 21: حجم الجرائم الصادرة عن جندي نظامي في حالة فرار من الخدمة العسكرية[1]:

- سرقة خضرة من سوق سوسة ثم هرب إلى دار نصراني.
- قطع الطريق لعسكري من الآلاي الثاني خارج سوسة ونهب منه 25 ريال وبعض ملابس وهرب لدار القنصل.
- ذهب إلى تونس فسرق قربيلة.
- سرق شكارة بها كيلة طاحونة.
- سرق حوايج من دار عسكري.
- دخل إلى دار يهودي ليسرقها.
- سرق برنص في سوسة ورهنه عند مالطي.
- سرق 10 ريال لرجل من العامة.
- سرق حماما وباعه.
- سرق حوايج من دار يهودي.
- فعل فاحشة لابن صغير في يوم من أيام شهر رمضان.

إن هذه القائمة الطويلة من الجرائم التي انتقلت من مجرد سرقة الخضرة إلى الاعتداء جنسيا على طفل تكشف -في تقديرنا- الخطورة التي باتت تشكلها العناصر الفارة من الخدمة العسكرية على أمن العامة. كما تدلل على عجز السلطة عن ملاحقة المجرمين ومحاسبتهم ومحاصرة الانحراف ذلك أن الوثائق تكشف أن هذا الجندي كان يسرح في كل مرة من السجن ليتورط في جريمة أخرى، وأنه لم يحاكم بصفة جدية إلا عند اقترافه لجريمة فظيعة وهي الاعتداء الجنسي على الطفل حيث صدر الإذن بجلده 500 جلدة وسجنه لكن دون أن تذكر الوثيقة المدة التي قضاها في السجن. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن مثل الجرائم المتعددة والمروّعة لجندي واحد تجعلنا نتساءل عن أخلاقيات التحديث العسكري، ففشل السلطة في تطويق الجريمة العسكرية وترددها في ردع المارقين عن القوانين والأعراف يجعلنا نقر بفشل "إتيقا" التحديث العسكري في تونس. ويبدو أن النخبة المصلحة التي تبنت مشروع تحديث المؤسسة العسكرية لم تركز في رؤيتها التحديثية على تغيير القيم التي تحكم سلوك الجند سواء داخل الثكنات أو خارجها، ولم تعمل على توفير الشروط المعيارية لنجاح تجربتها : بمعنى القيم التي يجب أن يتحلى بها الجندي. بل ظلت تعمل وفق تصور كمي يراهن على الجوانب المادية للإصلاح ولاسيما تكديس الجند في المعاقل والثكنات.

هناك مسألة مركزية أثارت اهتمامنا عند تصفحنا لحيثيات نوازل الجيش النظامي وتحمل دلالات

1 أ. و. ت، دفتر 3182 : تقرير نوازل الآلاي الثاني، نازلة في 12 شوال 1276هـ (22 أفريل 1860م).

سوسيو-نفسية : وهي مسألة التجاوزات التي تتناقض مع طبيعة المؤسسة العسكرية كفضاء للانقياد والانضباط لاسيما جرائم عدم الانصياع للأوامر العسكرية والتطاول على القيادات. وفي هذا المجال يمكن أن نستنتج ما يلي:

- **في ما يتصل بالتطاول أو التعدّي على القيادات العسكرية:** وجدنا عددا هاما من هذه النوازل في وثائق الأرشيف استخدمت فيها عبارة "تجاسر على" : وتعني التطاول وعدم توقير من هو أعلى في الرتبة العسكرية أو من بيده مراقبة سير الخدمة العسكرية. ولئن اكتفت معظم الوثائق بذكر لفظ "تجاسر" دون أن تحدد طبيعته وشكله فإنه يمكن أن نميز بين صنفين هما: صنف فردي ويكون بالإساءة اللفظية المباشرة لشخص ما، وصنف أشمل يكون بالتهجم اللفظي والبذاءة المنافية للأخلاق والمسيئة للذوق العام. لكن في الحالتين يتم التفوه بكلام فاحش والاستطراد في الاعتداء بالألفاظ النابية التي قد تصل إلى "سب الدين" أو ما ننعته في معجمية عامة الناس "سب الجلالة". ولذلك يقال "فلان كفر" أي تطاول على الذات الإلهية واستهزأ بها وهي من الكبائر في الإسلام.

غير أن التطاول على القيادات العسكرية قد يتخذ منحى أخطر إذا ترافق مع حالة السكر إذ يمكن أن يقدم المخمور على الاعتداء المادي على من بيده مراقبة حسن سير الخدمة العسكرية: مثال ذلك نازلة عسكري من تونس بالآلاي الخامس تسرح وطلب الذهاب مع طابوره فلم يصدر له الإذن في ذلك – دون أن تذكر الوثيقة سبب عدم الإذن- فأتى القشلة مخمورا "وتجاسر على الصاغ قلاغسي ومزّق حوايج شاوش وعسكري"[1]. كما جاء في وثيقة أخرى أن أونباشي العسة "خرّج جندي من دار خمر وهو مخمور وعرضه على الملازم فتفاوه في الملازم بكلام قبيح"[2]. ولذلك فإن تعاطي الخمر يضعف رد الفعل الواعي لدى الجنود ويضاعف من خطورة التهجم على الضباط داخل المؤسسة العسكرية والذي قد يصل إلى حد ضربهم: من ذلك أن أحد العسكر من زغدودة بالآلاي الخامس كان قد تخلف عن العسة ولما حضر بالقشلة "تطاول على الملازم وضرب الأونباشي"[3] وفي نازلة مشابهة بنفس الآلاي "ضرب عسكري أونباشي في أنفه وأدماه لأنه عاتبه عندما تخلف عن العسة"[4]. ونفس هذا الاعتداء طال أونباشي بجيش الطبجية لما عاتب عسكري تأخّر عن عسته، إذ تذكر الوثيقة أن هذا الأخير "جذب عليه خدمي" (هو سلاح معدني يؤدي استخدامه إلى إحداث أضرار بدنية مباشرة). ويبدو أن ظاهرة الاعتداءات لم تقتصر على فئة العسكر ضد ضباطهم بل شملت القيادات العسكرية فيما بينها، لكن في هذه الحالة يقتصر الأمر على مجرد الاعتداء اللفظي. ففي نازلة وحيدة تجاسر صول قلاغسي من جمال "بكلام قبيح" على الآلاي أمين بجيش الطبجية"[5].

ويمكن أن يطال التطاول أيضا بعض الزعامات الدينية ممن يفترض أنهم محل توقير كبير من طرف العامة إذ تذكر إحدى الوثائق أن جنديين من المنستير من الآلاي الثاني "مرّا على دار الشيخ باش

1 أ. و. ت، دفتر 3169 : نازلة في صفر 1277هـ (أوت 1860م) .
2 أ. و. ت، دفتر 3182 : نازلة في ذي الحجة 1276هـ (جوان 1860م) .
3 أ. و. ت، دفتر 3169 : نازلة في صفر 1277هـ (أوت 1860م) .
4 أ. و. ت، نفس الدفتر والنازلة .
5 أ. و. ت، دفتر 3203 : نازلة في رمضان 1276 هـ (مارس 1860م) .

مفتي سوسة مخمورين وكانا يتكلمان بأقبح الكلام والشيخ آنذاك واقف بباب داره". ورغم أن الوثيقة لم تشر إلى وجود اعتداء لفظي مباشر موجه إلى الشيخ إلا أن الإصرار على التفوّه بكلام فاحش أمام منزل رمزية دينية والمجاهرة بعدم احترامها يدلل على درجة كبيرة من التفسّخ الأخلاقي لدى بعض العناصر النظامية لأنها تدرك أن العقوبات الجزائية لم تكن قاسية ورادعة، فقد اكتفى القضاء العسكري في هذه النازلة بسجن الجنديين لمدة شهرين فقط.

-**عدم الامتثال للأوامر العسكرية** : وهي مسألة هامة لأنها تمكن من تقييم مجمل التجربة العسكرية التحديثية ذلك أن المؤسسة العسكرية لم تفلح في تكريس "حالة انضباطية". فتعدد النوازل والتجاوزات المتعلقة بعصيان التعليمات المتصلة بالخدمة العسكرية ولاسيما العسة (الحراسة) أضر بقدرة ضباط الصف والضباط السامين على تنفيذ المهام العسكرية الاعتيادية، نهيك أن ذلك قد أثار انزعاجا كبيرا في صفوف الأهالي وأربك أمن المدن وخاصة الحاضرة.

إن الحفر في النوازل العسكرية للجيش النظامي يقودنا إلى الاستنتاج بأن عدم الامتثال للأوامر العسكرية اتخذ شكلين هما :

- الشكل الأول: تمثل في تجاهل الأوامر العسكرية أو التنبيهات الصادرة عن الضباط : ومثال ذلك نازلة أونباشي بالآلاي الخامس "أنهض نفر عسكري لليوقلامة أكثر من مرة فلم يمتثل لكلامه وتجاسر عليه"[1]. كما تذكر وثيقة أخرى بنفس الآلاي أن أونباشي من نيانو مكلف بعسة باب بحر" غاب عن عسته قدر 4 ساعات من غير إذن من ضابط العسة "[2]. لكن في حالات عديدة قد يترافق تجاهل الأوامر العسكرية مع تجاوزات أخرى كشرب الخمر أو السرقة وغيرها، ومثال ذلك أن نفرين بالآلاي الخامس من جمال وقابس "تخلّفا عن العسة بمركز الحفصية وتركا سلاحهما وذهبا يدوران بغير إذن الضابط وبعد ساعة أتيا مخمورين"[3].

- الشكل الثاني : تمثل في الإصرار على ترك أماكن الخدمة العسكرية من غير إذن مسبق وفي هذه الحالة تذكر النوازل بعض الصيغ اللغوية التي تعبر على تعمد بعض عناصر الجيش مغادرة أماكن الخدمة مثل :

- "نبه عليه... فامتنع" ومثال ذلك نازلة عسكري من سيدي عامر بالآلاي الخامس أراد أن يخرج من القشلة بعد يوقلامة المغرب ولما منعه العساس" زدم عليه " (تهجّم عليه)[4].

- "تكرّر منه عدم الامتثال".

- "دائما يتخلف عن الخدمة ولم يسمع الكلام ولا يحضر للخدمة اللازمة"[5].

لكن لماذا يصر بعض الجند على مغادرة أماكن الخدمة العسكرية ؟

1 أ. و. ت، دفتر 3169، نازلة في ذي القعدة 1276هـ (ماي 1860م) .
2 أ. و. ت، دفتر 3169، نازلة في ذي القعدة 1276هـ (ماي 1860م) .
3 أ. و. ت، نفس الدفتر، نازلة في محرم 1277هـ (جويلية 1860م) .
4 أ. و. ت، نفس الدفتر، نازلة في صفر 1277هـ (أوت 1860م) .
5 أ. و. ت، دفتر 3203، جيش الطبجية .

وتذكر بعض الوثائق أن ذلك كان يتم في الغالب بهدف الإفلات من الخدمة العسكرية التي يراها البعض شاقة ومضنية كالعسة وغيرها، وقد يكون في حالات أخرى لارتكاب تجاوزات سلوكية كالزنا وشرب الخمر ولعب القمار، من ذلك ما جاء في نازلتين تابعتين للآلاي الخامس جاء في إحداهما أن عسكري "ترك العسة وذهب إلى طبرنة"[1]. وجاء في الأخرى أن عسكري "ترك العسة بغير إذن ووجده الأونباشي في قهوة يلعب القمار بفندق الفلة"[2].

ونعتقد أن الاستهانة بالهيئة العسكرية وعدم توقير الزي العسكري النظامي والتفويت في الأسلحة أو اللباس أو غيرها من متعلقات الخدمة العسكرية يؤكد ما ذهبنا إليه من أن التجربة الإصلاحية لم تستطع اختراق الذهنية التقليدية وتغيير البنية الثقافية للمجتمع الذي ظل يشتغل وفق معايير قديمة ويتعامل باستهتار مع ما وفرته المؤسسة العسكرية النظامية من أدوات التحديث المادي كاللباس العسكري الموحد والأدوات والأسلحة النارية وغيرها. ومثل هذا التعاطي المستهتر لبعض عناصر الجيش النظامي يمكن ملاحظته من خلال الاستهانة بالأوسمة والنياشين، ولعل نازلة نفر من عسة باردو بالآلاي الثاني تحمل دلالة معبرة إذ تذكر الوثيقة أنه ذهب إلى تونس واقترف عدة تجاوزات كالتحيل والسرقة ولما تمكّن عليه المتعيّنون لجلبه شتمهم وأسقط نيشان رأسه وعفّسه برجليه"[3]. وفي حادثة أخرى حصل أن جنديا بالآلاي الخامس "نزع نيشان رأسه ووضعه بسرواله" ولما طلب منه الأونباشي إرجاعه إلى مكانه "تجاسر عليه"[4]. وفي قضية أخرى تخص نفر من قصور الساف بالآلاي الثاني تذكر الوثيقة أنه "قطّع كبّوط أونباشي وجعله شكارة دخان"[5]. كل هذه الشهادات تؤكد استهتارا غير مسبوق بالمؤسسة العسكرية واستهانة متعمدة بنواميسها وقيمها وضوابطها.

وفي الجملة فإن الهروب الجماعي من الخدمة العسكرية وعدم الامتثال للأوامر العسكرية يعكس -في تقديرنا- فشلا في تكريس مفهوم الولاء للوطن بمدلوله الترابي، فرغم أن الخطاب السياسي الرسمي بلور منذ بداية القرن 19م قيما جديدة هي الشعور بالانتماء إلى وطن له سيادة ترابية إلا أن ذلك لم يفض إلى تمثل واعي وعميق للمجتمع لهذه القيم الجديدة. كما أن الجيش لم يستوعب بطريقة واعية هذا الخطاب الوطني فالجندي-الفرد الذي انخرط في الغالب قسرا في التجربة النظامية التحديثية لم يستطع أن يراهن على السلطة في نسج تحالفاته، فظل يربط مصيره بقبيلته وعشيرته ومدينته وقريته وبجغرافيا بشرية وترابية يعتقد أنه ينحدر منها.

وحتى نكون أكثر دقة يمكن أن نقر بأن تبلور مفهوم الدولة الوطنية والرهان على علاقات الولاء والتابعية التي نسجتها السلطة مع جزء من الفاعلين الاجتماعيين منذ عهد حمودة باشا والتي تواصلت بعده بشكل أوضح، أفضيا إلى مزيد تغوّل الدولة وإلى اهتراء القوى الاجتماعية المرتبطة بها. لكن مع بداية الوهن الاقتصادي والسياسي للدولة خاصة منذ النصف الثاني من القرن 19م واختلال

1 أ. و. ت، دفتر 3169، نازلة في جمادى الثاني 1277هـ (ديسمبر 1860م).
2 أ. و. ت، نفس الدفتر، نازلة في رجب 1277هـ (جانفي 1861م).
3 أ. و. ت، دفتر 3208، نازلة 17 ذي القعدة 1276هـ (ماي 1860م).
4 أ. و. ت، دفتر 3169، نازلة في ذي القعدة 1276هـ (ماي 1860م).
5 أ. و. ت، دفتر 3182، نازلة 26 شوال 1277هـ (أفريل 1861م).

التوازنات القديمة اتجهت هذه القوى الاجتماعية -أو على الأقل جزء منها- إلى إحياء علاقاتها التقليدية بمجالها الضيق حيث تحالفاتها المتينة ويمكن أن نبرهن على هذه الحقيقة من خلال بعض المؤشرات التاريخية أهمها:

- المؤشر الأول: يتمثل في فشل الدولة في تجميع الجيش النظامي لقمع انتفاضة علي بن غذاهم سنة 1864م إذ تذكر المصادر أنه لم يبق من الجيش إلا بعض الضباط وجزء من عسكر مدينة سوسة في حين فضّل باقي الجند العودة إلى أوطانهم في القرى والبوادي المجاورة[1]. كما أن جميع الوفود التي وجهها محمد الصادق باي إلى الساحل بهدف استقدام العسكر إلى تونس فشلت في مسعاها وأهم هذه الوفود:

- توجيه أمير الأمراء رشيد إلى سوسة بحرا في 19 أفريل 1864م " لينظر في حيلة لقدوم العسكر"[2] بإعفاء وطن سوسة من دفع الإعانة لإغرائهم بالانضمام إلى الحملة، لكن رشيد فشل في استقدام "السواحليّة".

- فشل بعثتين لنفس الغرض في نفس السنة: الأولى بقيادة أمير الأمراء حسين رئيس المجلس البلدي لاستجلاب العسكر من مساكن والثانية بقيادة أمير لواء الطبجية سليم لجمع العسكر من المنستير. ورغم أن ابن أبي الضياف يربط رفض الساحل المشاركة في قمع الانتفاضة بالتحذيرات التي أطلقها "العربان" الثائرون بإحراق زيتونهم ومهاجمة أوطانهم إن سرحوا العسكر لإعانة الدولة على محاربتهم، إلا أننا نعتقد أن ذلك يندرج في إطار رفض أهل الساحل لأي انتداب عسكري من مناطقهم. ففي كل قرية من قراه تجد جنودا قاموا بالخدمة العسكرية وخرجوا من الثكنات إما بالعوض أو سرحوا لأنهم مكثوا مدة طويلة في الخدمة وبعضهم الآخر سرح "ساقاط" (أي بعد أن تعرض لسقوط في جسمه) دون أن ينال التعويض المادي والمعنوي. ولذلك فإن هناك قناعة تولدت لدى سكان الساحل قوامها القطع مع أي مشاركة في مشاريع تقوم بها الدولة في مواجهة خصومها في الداخل أو في الخارج. وقد عبر ابن أبي الضياف عن هذه القناعة الجديدة عندما أشار إلى أن جميع هذه الوفود التي حاولت استمالة أهل الساحل واستدراجه للمشاركة في قمع الانتفاضة " لم تجد أذنا واعية " أو أنها وجدت "في وجوه عامتها الشر"[3]. لكن يبدو أن السلطة نجحت في اختراق الساحل حيث استطاع قابض الدولة نسيم شمامة والوزير الأكبر مصطفى خزندار إقناع الباي بضرورة بيع الزيت للآجال (السلم) لتوفير نفقات الحملة العسكرية ضد الثوار. وقد نجحا في بناء تحالف مع قسم من أهل الساحل ولاسيما سكان القلعة الكبرى، وهو ما سيمهد لإقناع الباي بضرورة توجيه حملة بقيادة أحمد زروق في بداية سبتمبر 1864م للانتقام من القسم الذي رفض الانخراط في مشروع إخماد ثورة "العربان" ولاسيما سكان مساكن. لكن تحولت الحملة من مجرد محاولة لإخماد ثورة مساكن إلى رغبة واضحة في الاستحواذ على أموال وثروات سكان الساحل، وهو ما ترجمه تعسف أحمد زروق الذي طالب سكان الساحل بدفع كل

1 MONCHICOURT (Ch), " La M'hela d'Ahmed Zarrouk", **Revue Tunisienne**, n° 120, jan, 1917, P 4-7.

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 3، الجزء 5، ص 124.

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، المجلد 3، الجزء 5، ص 124.

الأموال المتخلدة بذمتهم منذ سنوات فاضطروا إلى بيع أورهن ممتلكاتهم لاسيما الزيتون إلى الأجانب[1].

- المؤشر الثاني : يتمثل في رفض جند الساحل للدعوة التي أطلقها محمد الصادق باي للاصطفاف معه في مقاومة التدخل العسكري الفرنسي سنة 1881م، إذ تشير المصادر الأرشيفية إلى أن عدد الذين استجابوا لدعوة الباي من عسكر الساحل أقل بكثير من عدد الذين هربوا. ولذلك لم يتمكن محمد مرابط أمير عساكر الساحل والقيروان إلا من تجميع 170 جندي تم توجيههم إلى تونس[2]. ثم إن هذا العدد الضئيل الذي وجه إلى الحاضرة رفقة محمد بوزقرّو هرب منه في الطريق 81 جندي ولم يصل إلا 89 جندي إلى القشلة الحسينية، كما أن الدولة وقتذاك لم يكن عندها حتى من يمكن تعيينه لجلب الهاربين[3]. لكن في مقابل امتناعه من الاصطفاف إلى جانب الباي في مقاومة جيش الاحتلال الفرنسي نجد جند الساحل لا يتردد في المشاركة في قيادة بعض عمليات المقاومة النوعية أثناء تقدم الجيش الفرنسي نحو الحمامات كقطع خطوط التلغراف وغيرها[4].

1 MONCHICOURT (CH), " La M'hela d'Ahmed Zarrouk ", **op. cit**, P 10.

2 أ. و. ت، ملف 845، صندوق 166، وثيقة 95 بتاريخ 9 شعبان 1298 هـ (جوان 1881 م).

3 أ. و. ت، نفس الملف، وثيقة 100 بتاريخ 14 شعبان 1298 هـ (جوان 1881 م).

4 الشيباني (بنبلغيث)، " دور جنود الساحل في ثورة 1864 "، م. س، ص 17.

خاتمة القسم الثاني

لقد حاولنا في هذا الجزء من البحث تفهم التحديث القضائي والمشروع التشريعي العسكري ولاسيما طريقة إنتاج القوانين العسكرية خلال النصف الثاني من القرن 19م وذلك من خلال التركيز على بيداغوجية التحوّل داخل النظام الاجتماعي وتعقل المنهجية التي يتم بها الانتقال من نظام قضائي عرفي في معظمه إلى مرحلة المأسسة والتقنين أو التدوين. وقد سجلنا في هذا الصدد أن عملية التحول لم تتم بطريقة راديكالية أو ثورية وإنما عبر ديالكتيك يزاوج بين التقليد والتغيير وبين القديم والحديث. ولذلك يجوز الحديث عن حداثة تشريعية توفيقية استطاعت أن تجمع بين القوانين الغربية الحديثة المستوردة ومكتسبات التراث السني المالكي وحتى الحنفي. هذه المراوحة بين القديم والحديث أفضت إلى ارتباك في مسار الإصلاح يمكننا إدراكه بمجرد تحليل النصوص الحكمية الواردة في قانون الجزاء العسكري التونسي[1]، حيث نسجل وجود انحرافات جلية بين النصوص الجزائية المكتوبة بلغاتها الأصلية وبين الترجمات التي اهتدت إليها اللجان وذلك في اتجاه إضعاف العقوبات العسكرية وإفراغها من كل صرامة وتشدّد. لذلك لاحظنا بكل وضوح ضعف القوانين الرادعة للجريمة العسكرية في مستوى العقوبات المسندة للجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية. ولعل المخزن الحسيني اشتغل بمنطقه البراغماتي المعهود واستفاد من هذا التردد في مستوى الزجر فلم يحمّل تلك القوانين صفتها القطعية العليا والملزمة بل احتفظ لنفسه بهامش كبير من المناورة القضائية وظل جزء كبير من العقاب منوطا بشخص الباي رمز السلطة السياسية.

أما صياغة العقاب فقد احتكرته النواة الصلبة من الطائفة المملوكية من أعضاء البيروقراطية العسكرية. وهو ما يعني أن التحديث القضائي برمته احتكرته نخبة ضيقة كانت مؤمنة بمشروع الإصلاح والتحديث. وفي المقابل تم إستبعاد أوساط واسعة من المجتمع الذي حرم من الخوض في مسائل النهضة والإصلاح والتقنيين.

---

1 عبد الحافظ (مجدي)، "ميلاد التنوير"، م. س، ص48 - 50 .

إن المجتمع الذي استدرج قسرا إلى حركة التحديث النظامي ظل مترددا إزاء الانخراط في حركة الإصلاح وفي الانغماس في الحالة التحديثية. ولذلك بقى الإصلاح والتحديث مشروعا خاصا يطبقه بيروقراطية ضيقة وأجنبية في جوهرها ولم تسفرعن وعي حقيقي بالمواطنة، حيث ظل الفرد الجندي أو الضابط النظامي يربط علاقاته الحقيقية خارج الدولة. وبسبب ذلك تعمقت الهوة بين الحاكم الذي يمثل مجال السياسة والعنف والمحكومين الذين يمثلون مجال الإنتاج والإبداع والقيم.

هذا الانسحاب من حقل التحديث عبّرعنه جزء من الطبقة العسكرية الأهلية من خلال انخراطه الواسع في عالم الجريمة حيث سجلنا تعدد أشكال الانحراف الأخلاقي مع انعدام لافت لأدبيات الانضباط العسكري. وهو ما يعكس حالتي التشنج والإحباط اللتين ميزتا الأداء العسكري وخاصة أثناء وفي أعقاب انتفاضة على بن غذاهم لسنة 1864م التي حاولنا قراءة استتباعاتها في التحليل السوسيولوجي والأنثروبولوجي وحتى السلوكي.

القسم الثالث

التدريب والتعليم العسكري

أهم رهانات التحديث النظامي

يعد تطوير مناهج وأساليب التعليم والتدريب داخل المؤسسة العسكرية جوهر العملية التحديثية إذ لا يمكن التأسيس للعسكر النظامي من دون إحداث تغيير ثقافي جذري. وقد أفرز إنجاز ذلك جملة من التحولات الهيكلية كنشأة الحدث المدرسي العصري وتشكل مناهج التدريب العسكري الحديثة. ما يهمنا في هذا المجال هو إدراك التمثلات الثقافية للنخبة الإصلاحية من ناحية وأسلوب التقبل الاجتماعي للفكرة الحداثية والتكيف معها من ناحية أخرى، لأن السؤال حول سيرورة الإصلاح والتحديث هو بالأساس سؤال سوسيولوجي: أي معرفة درجة الاحتضان الاجتماعي للتعصير بما يمكّن من رصد منابع التغيير لدى الفاعلين الاجتماعيين.

وسنحاول في هذا القسم الإجابة على إشكالية مركزية وهي تقييم دور التعليم والتدريب العسكري في شكله النظامي في الإفادة من التراث التحديثي الغربي وفي تحقيق عملية الانتقال من الطور التقليدي إلى الطور العصري.

الفصل الأول

التدريب العسكري في صفوف الجيش النظامي

ظلت المؤسسة العسكرية في تونس أبرز الأجهزة التي اعتمدت عليها الدولة في تكريس نفوذها على المجال. ولذلك كان لا بد من إكساب هذه المؤسسة قدرة على الحركة والمناورة حتى تكون قادرة على الاضطلاع بالمهام القتالية في الداخل والخارج. لكن مع تدرج الدولة نحو المركزة وما ترافق معه من ارتباط مصالح البايليك بالقوى الأوروبية في الواجهة الشمالية للمتوسط منذ بداية القرن 19م، كان على النخبة السياسية الحسينية أن تغير استراتيجياتها العسكرية وتطور مقارباتها في ما يتصل بالسيادة الترابية وذلك بمواكبة ما كان يحصل حولها من تطور في الأداء التكويني والتدريبي للعسكر لاسيما في فرنسا وفي العالم العثماني. وهو ما نسعى لإبرازه في الفصل التالي حتى نقف على الكيفية التي تم بها الانتقال من التدريب العسكري التقليدي إلى التدريب العسكري النظامي وصولا إلى بدايات التعويل على "المناورات العسكرية".

على أن مهمتنا في هذا الفصل لا تتوقف على المقاربة التطورية لمسألة التدريب إذ سنعرض في مرحلة ثانية إلى تفكيك محتوى التدريب العسكري العصري ومضامينه المعرفية حتى نقف على ديناميكية التوريد التحديثي وما يطرحه ذلك من مشاكل المثاقفة والاقتباس.

I- تطوّر التدريب العسكري:

ظلت المؤسسة العسكرية طوال الفترة الحديثة مؤسسة جبائية ولذلك ارتبط أداءها على الميدان بقدرتها على تحقيق المغانم وجمع الضرائب. ومع تأسيس الفرق النظامية المدربة تدريبا عصريا تواصل الدور الجبائي للمؤسسة العسكرية لكن طريقة اشتغالها تغيرت في اتجاه اكتسابها لمهارات انضباطية جديدة ولطرق حديثة في التدريب والجاهزية أفضت في النهاية إلى ظهور "المناورات العسكرية".

1. الفرق العسكرية التقليدية وعقيدة "الغنيمة":

ظل العمل العسكري منذ استقرار العثمانيين بتونس يقتصر على القيام بأنشطة عسكرية تختلف من فرقة إلى أخرى وذلك بحسب المهام الموكولة لها. فحراسة القلاع والحصون بمختلف أبراج الحاضرة أو المناطق الداخلية منحت لعسكر زواوه، في حين اختصت فرقة الحوانب في ضمان أمن الحاضرة وجلب المذنبين في قضايا مختلفة. أما القسم الهام والضخم من الفعل العسكري فكان يتم تجسيده بمناسبة الخروج الدوري للأمحال الردعية والجبائية حيث كانت كل الفرق مدعوة إلى مرافقتها في مواسم معلومة أو عند الاقتضاء. ولذلك فإن التدريب الحرفي كان يتم عبر العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها المحلة حيث يتم يتم تعبئة أعداد هامة من الجند تتجاوز أحيانا 10000 جندي من مختلف التشكيلات التقليدية وتنفيذ تكتيكات متنوعة ومختلفة. وقد نجحت هذه المؤسسة العريقة في أن توظّف ما راكمته من تجارب وخبرات في مقارعة خصوم الداخل والخارج وأن تستفيد من احتكاكها المتواصل مع المجال ومع الفاعلين الاجتماعيين، فأثمر ذلك نضجا تكتيكيا كنا قد عايناه من خلال تنوع لافت للفعل العسكري في ساحات المواجهة.

لكن نودّ أن نركز في حديثنا عن المحلة عمّا يمكن أن نطلق عليه "التصعيد الميثولوجي" الذي يترافق عادة مع خروجها الدوري، حيث تشير المصادر التاريخيّة التي اهتمت بوصف هذه الظاهرة إلى أن هناك احتفالية مقصودة تجسمها إجرائية عسكرية وميدانية مغالية تتمثل أساسا في مشهدين:

- مشهد خروج الصف: وهي عادة خاصة بجند الترك تقوم على انتظام العسكر في صفين واقفين عند القصبة ومنها يسير الجند بقيادة الباي وأتباعه إلى "الحرايرية" مكان تجميع فيالق المحلة وأعوانها حيث يرسل قصر الباي طاقما من رافعي الأعلام ومن الطباله وشواش صبايحيه الترك وشواش أولاد عرب وكبار ضباط عسكر زواوه، ويتقاضى هؤلاء جميعا الإحسانات أو العادة. كما يشارك في هذا الخروج جمع من العزافين والمسمّعين وحاملي البخور. ويحضر إلى المكان أمناء المهن المرتبطة بالمحلة كأمين الحلفاوين والذمّي خيّاط الأخبية وذلك لعلاقتهم المباشرة بتجهيز المحلة.

- مشهد رمي الكتان: وهي عادة تقوم على إنشاء أخبية المحلة وذلك في رقعة جغرافية تمتد من سبخة السيجومي إلى منطقة الحرايرية، ويتم فيها توزيع الرواتب على الجند المسافر وتجهيز المحلة بلوازمها ومعداتها وخيولها وبضائعها. علاوة على تفقد القوى المسافرة والتي تلتف حولها مجموعات أخرى مقاتلة أثناء مسيرها في اتجاه التخوم الجنوبية أو الغربية.

ما يجب أن نؤكد عليه هو أن المشاهد الفرجوية التي ترافق خروج المحلة من الحاضرة لا علاقة لها بالتدريبات العسكرية بالمعنى الحرفي للكلمة، لكن طبيعتها كسلطة متجولة تجعلها مدعوّة للقيام بعدة عمليات قتالية وتنفيذ تكتيكات عسكرية كلما استوجب الأمر ولذلك لا نجد في المصادر التاريخية معلومات دقيقة حول مسألة التدريب والجاهزية القتالية للعسكر باستثناء ما توفر من معلومات مبثوثة استطعنا تجميعها أشاد فيها المؤلفون بالقدرات القتالية للحامية العسكرية التركية المستقرة في الحاضرة والمدن الساحلية وفي بعض المدن الداخلية لاسيما استخدامها للأسلحة النارية. لذلك فإن الاعتقاد السائد لدينا هو ضعف التدريب والمناورة داخل الفرق التقليدية. وفي هذا الإطار تستوقفنا

شهادة للصغير بن يوسف وصف فيها الحالة المزرية التي كانت عليها الحامية التركية سنة 1728م من حيث ضعف القدرات القتالية وغياب الجاهزية الميدانية جراء انعدام التدريب والمناورة داخل هذه الفرق إذ يذكر في هذا الصدد "فأكثر عسكره من الكوارغليه ... ومن يوم تولّى الباي (المقصود حسين باي) إلى 1123هـ (1728م) لا يعرف الكثير من العسكر خباء ولا سفرا ولا مكحله ولا قتل ولا مقتول ولا ملحمة ولا رأى دما يجري ... غاية ما عندهم تأتيهم بالطريق صيفا محله وشتاء محله"[1]. ويبدو من خلال هذه الشهادة أن المؤسسة العسكرية القديمة كانت تعاني من غياب العقيدة القتالية الاحترافية ذلك أن خروج المحلة ارتبط بالأساس بتلك المنافع المادية والعينية التي كانت تجنيها الفرق العسكرية المشاركة من المناطق المستهدفة[2]. وفي العموم لم تكن المناطق الخاضعة للجباية تبدي قدرا عاليا من المقاومة لأنها كانت في أغلب الأحيان تؤدي ما عليها من مجابي وإتاوات.

2. المؤسسة النظامية وعقيدة التدريب الانضباطي:

مع تأسيس الجيش النظامي ظلت الجباية كما كان في السابق هاجس السلطة الأكبر في التعامل مع الفاعلين الاجتماعيين، بل إن حاجة المخزن إلى الموارد المالية لتلبية حاجيات الإصلاح والتحديث ضاعفت من أهمية العسكر ولكن وفق رؤية جديدة تقوم على فكرتين أساسيتين مغايرتين هما: فكرة الانتظام: وتعني الحضور بشكل متواصل في المعاقل والثكنات المعدة لسكنى الجيش. ولذلك لم تبق الوظيفة العسكرية كما كانت في السابق موسمية ومؤقتة ومرتبطة بخروج المحلة كنمط سلطة جوالة بل أصبحت الإقامة الدائمة داخل فضاءات الخدمة العسكرية والمداومة على التدريب جوهر العمل النظامي. أما الفكرة الثانية فهي الانضباط: وتعني خضوع الجنود والضباط إلى جملة من التدريبات الصارمة التي تمكنهم من اكتساب مهارات بدنية وذهنية وأخلاقية تسمح لهم بالتمتع بالجاهزية الكاملة للقيام بالوظائف القتالية التي تطلب منهم.

ولما كانت الغاية من إحداث الجيش عامة هو دعوته للوقائع زمن الحرب فإن مسألة التعليم والتدريب على نحو ما هو مقرر في كتب فن الحرب تعد أهم ما يجب أن يتركز عليه العمل داخل الثكنات والمعاقل والقشل وفي صفوف جميع التشكيلات النظامية حتى تتمتع بالقدرة القتالية اللازمة. وفي هذا الصدد تمت ترجمة عدد كبير من المؤلفات والرسائل المتخصصة في التأهيل العسكري والتي تستهدف مختلف التشكيلات النظامية من مشاة وخيالة وطبجية وقد حصل ذلك بفضل نخبة عسكرية ذات أصول مملوكية في الغالب ونسبيا ذات أصول محلية تلقت تعليما عسكريا عصريا في المدرسة الحربية بباردو . وتثبت الكتب والمخطوطات المحفوظة في الأرشيف الوطني ودار الكتب الوطنية أن التعليم العسكري اعتمد منذ إنشاء الجيش النظامي على ترجمات تركية للمؤلفات العسكرية الفرنسية وعلى عدد قليل من الترجمات من اللغة الفرنسية. وهذه الظاهرة في الاعتماد على التراث الفرنسي التي انطلقت مع أحمد باي تواصلت في عهد محمد الصادق باي حيث لاحظنا تسارع نسق الترجمة والذي تؤشر عليه قائمة الكتب المقتناة من فرنسا وخاصة تلك التي اشتراها محمد بن الحاج عمر البنباشي

1 ابن يوسف (الصغير)، **المشرع الملكي**، م . س، ص 38 – 39 .

2 نفس المرجع، م . س، ص 38 – 39 .

رئيس القسم الأول بوزارة الحرب وبقيت محفوظة عنده بالوزارة[1].

أما في مجال التدريب فقد اعتمدت الدولة في تأهيل جميع التشكيلات النظامية على خبرات فرنسية تم انتدابها إما عن طريق وكلاء تونسيين بباريس أوعن طريق قناصل فرنسا بتونس أومباشرة عن طريق وزارة الحرب الفرنسية. وتكشف بعض المراسلات بين تونس وقناصل فرنسا أن الانتداب عرف مرحلتين:

- مرحلة ما قبل 1850م: حيث كانت الدولة تتولى انتداب ضباط أجانب لمهام تدريبية لكن من دون تحديد دقيق للاختصاصات العسكرية المطلوبة. من ذلك أن أحمد باي طلب من قنصل فرنسا بتونس استقدام ضابط لمكتب العلوم الحربية في جمادي الأول 1265هـ (مارس 1849م). ولمّا كان الاختصاص المطلوب غيرواضح فقد طلبت وزارة الحرب الفرنسية تقديم إضاحات حول نوع العلوم التي ترغب حكومة الباي في تعليمها[2]. ويبدو أن حصيلة التدريب في هذه المرحلة كانت هزيلة، وهو ما أثار بعض التذمر لدى عدد من القيادات العسكرية التونسية نفسها. ففي رسالة من محمد المرابط أمير أمراء عساكر المحمدية إلى الكولونال ليون الفرنساوي الطبجي بتاريخ 18 ربيع الأنور 1271هـ (23 نوفمبر 1854م) يذكرفيها أنه أصبح يفكر في الاستغناء عن خدمات شاوش فرنساوي أصبحت خدمته على حد تعبير الوثيقة "محتملة النفع" (أي عديمة الجدوى)[3]. كما أن كثيرا من التقارير كتبها خبراء عسكريون أجانب تحدثت عن محدودية درجة الفهم والاستيعاب لدى قسم هام من الجند النظامي، فقد لاحظ فيليب دوما خلال إقامته بتونس وإشرافه على بعض التدريبات أن هؤلاء الجنود كانوا يكتفون- خلال حصص التمرين العسكري- بتقليد الحركات التي يطلبها منهم المدربون الأجانب دون أن يكونوا قادرين على فهم واستيعاب المقاصد والجدوى[4].

- مرحلة ما بعد 1850م: حيث أصبح الانتداب يخضع لمقاييس دقيقة ويستجيب لحاجات التعليم والتدريب العسكري: من ذلك أن أحمد باي في رسالة إلى رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بتونس اللواء إسترهازي بتاريخ 26 محرم 1267هـ (6 نوفمبر 1850م) طلب فيها انتداب ضابط مدرب "سيوجّه لتدريب العسكر الخفيف" (بمعنى أن هناك دقة لم نسجلها في الماضي بخصوص اختيار الضباط المدرّبون الأجانب)[5].

إن مشروع بعث فرق نظامية مدربة تدريبا عصريا قاد النخبة التونسية التي كانت تباشر مشروع

---

1 أ. و. ت، دفتر 3156، تضم القائمة : كتاب قاموس عربي فرنسي – قاموس عسكري في 8 أجزاء – قاموس فرنسي – 3 كتب أحدها في نفروبلوك تعليم والثاني في دابور تعليم والثالث في آلاي تعليم – 3 كتب أحدها في خدمة السفر والثّاني في خدمة الخطر والثالث في خدمة الثغور – كتاب في أحوال شؤون الطبجية – كتاب في أحوال حصون المدن والسفر – كتاب في شرح أشكال الحصون – كتاب في كيفية صنع البارود وأنواع العقارات – كتاب في الأحكام العسكرية – كتاب في مهمات العسكر – رسالة في أحوال التفقد لأبراج الطبجية.

2 أ. و. ت، ملف 128، صندوق 208، وثيقة 33 .

3 أ. و. ت، ملف 786، صندوق 163، وثيقه عدد 18 : تذكر الوثيقة أنّ ليون الطبجي الفرنساوي اقترح على المرابط الإبقاء على الشاوش الفرنساوي للاستفادة منه في تعليم شواش الطبجيه ركوب الخيل

4 DAUMAS (Ph) , **Quatre ans à Tunis** , op . cit , p 166 .

5 أ. و. ت، ملف 786، صندوق 163، وثيقة 35 .

الإصلاح إلى ضرورة توريد نماذج غربية وخاصة فرنسية أثبتت نجاحها في إنتاج جيوش عصرية يتمتع جندها بعقيدة قتالية عالية وعلى درجة كبيرة من التنظيم. وفي هذا الإطاربدا النموذج الفرنسي -الأكثر نجاحا والأكثر إلهاما في أوروبا والعالم الإسلامي- هو النموذج القابل للاقتباس. لكن تحقيق مثل هذا الاقتباس كان مشروعا ضخما وصعبا اعترته عدة عراقيل ومعوقات[6]، أهمها على الإطلاق تحديد الأسلوب الذي ستعتمده النخبة الإصلاحية في توريد الحداثة وضخها فيما بعد داخل المجتمع. ويبدو هنا أن بايات تونس استفادوا من صلابة العلاقات التي ظلت تربط الإيالة بفرنسا طوال مراحل التاريخ الحديث، فقد دأب البايات الحسينيون منذ القرن 18م على الاعتماد على الطرف الفرنسي في تجهيز وتسليح القوات العسكرية غير النظامية وتقديم الدعم التقني والمالي لها وذلك لما تتمتع به فرنسا من سبق تقني في الفضاء المتوسطي . وفي هذا الإطاريمكن أن نميزبين شكلين من الدعم:

- دعم فني: تمثل في إصلاح الأسلحة "السّاقاط" (أي تلك التي أصبحت خارج الخدمة) من ذلك أن الضابط هاريفال وصل إلى تونس في 1743م بطلب من علي باشا لإصلاح "المدافع الساقاط وجعلها قابلة للخدمة". كما تمثلت المساعدة الفنية في ترميم المنشآت العسكرية الدفاعية من ذلك أن الباي اتصل في 1757م بالقنصل الفرنسي بتونس ليضمن له استجلاب فنّي فرنسي لترميم حصون القيروان ووصل لأجل ذلك الفرنسي ترينكانو الذي عاد إلى فرنسا بعد أن أنجز مهمته[7].

- دعم سياسي: تأكد خاصة في أواخر القرن 18م لاسيما إثر حملة نابوليون بونابارت على مصر حيث تزامنت هذه الحملة مع تغيرلافت في سياسة فرنسا تجاه تونس في اتجاه امكانية اعتبارها حليفا إقليميا يمكن التعويل عليه في منطقة المتوسط. لذلك لم تتوان فرنسا عن تقديم الدعم العسكري للأسرة الحسينية الحاكمة ومساعدتها في بسط نفوذها داخل الإيالة[8]. وعليه فقد تأكد تحول فرنسا تدريجيا في أواخر عهد حمودة باشا الحسيني إلى حليف سياسي من الدرجة الأولى. وقد أثبتت ذلك عدة وقائع: فعلى إثر حملة نابوليون بونابارت على مصر رفض الباي دعوة وجهتها له الإمبراطورية العثمانية لإعلان العداء المباشر لفرنسا، كما تردد الباي في تقديم الدعم العسكري لها . وهو دعم تعودت الإيالة تقديمه للباب العالي تعبيرا عن الولاء والتبعية . بل إن حمودة باشا -على عكس ذلك- سعى بكل جد إلى تأمين الرعايا الفرنسيين بالإيالة واجتهد في ضمان سلامة المراكب التجارية الفرنسية بالسواحل التونسية[9].

6 هاني (إدريس)، **العرب والغرب أية علاقة ...أي رهان**، دار الإتحاد للطباعة والنشر، جوان 1998، ص 156 – 159 .

7 MARTY (Paul) , " Historique de la mission militaire Française en Tunisie " , **Revue Tunisienne** , 1937, p175 - 177 .

8 MARTY (P) , **Ibid** , p 174 .

وقد برز هذا الاتجاه البراغماتي في السياسة الفرنسية تجاه تونس أثناء ثورة جند الترك سنة 1811م حيث قام القنصل الفرنسي بويون بدور هام في قمع هذه الثورة بعد أن عرض على حمودة باشا تقديم دعم عسكري مباشر، مستغلا وجود حوالي 100 جندي وتاجر فرنسي تم تحريرهم إثر عملية قرصنة وساهمت هذه المجموعة الفرنسية في إجبار الأتراك المتحصنين بالقصبة على الاستسلام.

9 الإمام (رشاد)، **سياسة حمودة باشا**، م . س، ص97 - 99 .

3. المناورات العسكرية: نحو تبلور تكتيكات جديدة:

المناورة شكل من أشكال التدريب الموضعي وجنس جديد من العمليات الميدانية لم تعهده المؤسسة العسكرية التونسية قبل إنشاء الفرق النظامية[1]. فهل حدثت في تونس مناورات عسكرية بالمفهوم الفني للكلمة؟

إن المصادر الفرنسية التي تطرقت إلى مسألة التعليم والتدريب العسكريين لا تشير صراحة إلى وجود مناورات حربية بالمعنى الحديث للكلمة. وحتى تلك المعلومات التي تحدثت عن التدريب العسكري الطارئ الذي يتم سنويا والذي تستخدم فيه الأسلحة النارية كان يجري داخل الثكنات والمعاقل ويوجه لكل آلاي على حده. كما أن الإشارة التي وردت في إحدى وثائق الأرشيف الوطني بتاريخ رجب 1273هـ (فيفري 1857م) والتي تذكر أن وزارة الحرب عمدت إلى اقتطاع أرض بالمنستير "لتعليم العسكر والقيام بالتدريبات الميدانية" أشارت إلى أن الوزارة عدلت عن هذا المشروع في فترة لاحقة ولم يجر تنفيذه[2].

وعليه اعتمدنا في توصيف المناورات العسكرية على إشارة وحيدة وردت في وثائق الأرشيف الوطني وتحدثت عن أمر الباي بإقامة ما أسماه "العرضي" في المحمدية وأردف بأن ذلك هو نوع من التعليم العسكري "يزيد عساكرنا تدريبا وقوة وتجريبا"[3]. وتتقاطع هذه الإشارة الهامة في الأرشيف الوطني مع ما لمّح له ابن أبي الضياف في كتابه الإتحاف عندما تحدث عمّا أسماه "العرضى"[4]. وكلا المصطلحين يحيلان إلى ما نطلق عليه اليوم في المعجمية العسكرية الاستعراض العسكري[5]. ويبدو من خلال استعراض قائمة المخطوطات العسكرية المحفوظة بدار الكتب الوطنية والراجعة بالنظر للمدرسة الحربية بباردو أن المصطلح كان متداولا في المؤسسة العسكرية، فهناك مخطوط يحمل عنوان "مناورات من آلاي تعليم"[6]. هذا الأمر يوحي بأن المناورات العسكرية لم تكن مجهولة داخل المؤسسة العسكرية النظامية لكن إجراء مثل هذه المناورات من عدمه أمر لا يمكن التأكد منه إلا بعد التمحيص والتدقيق في المصادر الأرشيفية.

بالعودة إلى الأرشيف الوطني تضبط مراسلة التكليف التي بعث بها الباي أسماء القيادات العسكرية المكلفة بالإشراف على العمليات الحربية وهم:

---

1 وتعني المناورات في المدلول العسكري للكلمة تعبئة الفرق والتشكيلات العسكرية المختلفة بهدف القيام بعمليات ميدانية يتم خلالها تطبيق جملة من التدريبات والتكتيكات الحربية في وضعيات هجومية أو دفاعية في فضاء جغرافي مهيأ لهذا الغرض. وتتمثل الغاية من ذلك في استنفار القدرات العسكرية وتعبئتها وتقييم درجة الجاهزية القتالية استعدادا لمواجهة عسكرية مرتقبة.

2 أ. و. ت، ملف 565، صندوق 144، وثيقة 89 .

3 أ. و. ت، ملف 558، صندوق 144، وثيقة واحدة .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، الجزء الرابع، ص 84 .

ورد ما يفيد هذا المصطلح العسكري في الإتحاف في معرض حديث ابن أبي الضياف عن الخلاف بين تونس وسردانيا سنة 1260هـ (1844م) ذكر فيها "ثم أخذ الباي في الاستعداد وحصّن حلق الوادي بمتاريس وقتية . ثم كتب أوامره لقدوم العساكر النظامية والصبايحية من الأوجاق وجمعهم بالمحمدية في أوائل سنة 1844م . ونصب وطقه وأحدقت به العساكر على اختلاف أنواعهم، ومكثوا أشهرا يتوقعون قدوم شقوف الصاردو" .

5 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، الجزء 4، ص 84 .

6 **مخطوط رقم 17801** .

- الجنرال رشيد أمير إيكنجي آلاي وهو مكلف بقيادة العمليات العسكرية الاستعراضية والتنسيق في ذلك مع أحمد باي .

- عصمان أمير أوجنجي آلاي وهو مكلف بالإشراف على ميمنة العرضى .

- محمد المرابط أمير بشنجي آلاي وهو مكلف بالإشراف على ميسرة العرضى .

أما الفضاء الجغرافي المخصص لهذه المناورات فهو عبارة عن مجال مثلث ينطلق من المحمدية في اتجاه حلق الوادي ومن المحمدية في اتجاه باردو . ويقوم "العرضي" على وجود عدو مفترض يرسل من جيشه سرية لاستكشاف الطريق المؤدي إلى المحمدية إما بحرا من حلق الوادي وإما برا من باردو. عندئذ يأمر الباي القائد العام للعمليات الأمير آلاي رشيد بأن يأذن للمكلف بالجناح الأيمن من الاستعراض بالدعوة لاجتماع سائر عساكر الاستعراض بأسلحتهم وعدتهم وجرجهم. ويشترط في ذلك أن تكون خيول الطبجية مربوطة بمدافعها وخزانات بارودها وجميع ما يلزمها وأن تكون الخيالة سرجه ويكون كل واحد من عساكر الاستعراض واقفا في مكانه ماسكا للسلاح ينتظر الأوامر ثمّ يبدأ الجيش بالتحرك والمناورة ويكون ذلك على مرحلتين:

* في مرحلة أولى يرسل رشيد إلى عصمان أمرا بتوجيه القول[1] إلى الطريق المؤدية إلى حلق الوادي ويكوّن هذا القول ميمنة العرضى، وبعد ثلاثة أميال من مكان العرضى يأذن عصمان بتوقيف القول على هيئة الحضور للقتال ويرسل 4 بلوكات من التريس وكامل الخيالة للبحث والتقصي عن هذا العدو. وبعد نصف ساعة تعود الفرقة وتخبر بأن العدو رجع وترسل إشارة لذلك وهي صرخ 3 مدافع وشيء من المحرقات النارية التي تظهر في الليل ويبلّغ الجنرال رشيد الباي بذلك. ثم يأمر الباي رشيد بأن يأذن لعصمان بالرجوع بكامل القول إلى مكان العرضى، ويكون رجوعه على نفس الهيئة التي توجه بها (أي الخيالة أمامه وعن يمينه ويساره)، وعند وصوله إلى المحمدية يخبر رشيد بذلك لينتهي الخبر إلى الباي .

* في مرحلة ثانية يرسل رشيد جنراله (أي أمرا عسكريا) إلى المرابط أمير بشنجي آلاي بتوجيه القول إلى الطريق المؤدية إلى باردو ويكوّن هذا القول ميسرة العرضى، ولما يبتعد عن العرضى قدر ثلاثة أميال يأذن المرابط بوقف القول على أهبة القتال ويرسل 4 بلوكات من التريس وكامل الخيالة للبحث عن نفس العدو. وبعد نصف ساعة تعود الفرقة وتخبر بأن العدو رجع وترسل الأمارة للعرضى بصرخ 3 مدافع وشيء من المحرقات التي تظهر في الليل. ويأتي المرابط المكلف بالميسرة من العرضى ليخبر الباي فيأذن هذا الأخير برجوع القول، ولما يصل يخبّر رشيد بما فعل المكلف بالميسرة ويقوم رشيد بإخبار الباي .وبعد خروج هذين الجيشين من الميمنة والميسرة تبقى سائر عساكر العرضى بأسلحتها على أهبة القتال تنتظر الأوامر التي تصدر من الباي.

يتبين من خلال وصف سير العمليات العسكرية في المناورات ما يلي :

---

1 القول : هو موكب من عساكر التريس والطبجية والخيالة يضم آلايا مركبا من ايكنجي آلاي وأوجنجي آلاي ودردنجي آلاي ومعهم بطرية من الطبجي وطابور من الخيالة النظامية وطابور من الخيالة المخازنية، على أن تتشكل مع القول طائفة من الخيالة عن يمينه وأخرى عن يساره وثالثة أمامه لتضمن حماية الموكب من أي عملية اختراق . ولتدعيم حماية القول يجعل مع الطبجية بلوك تريس وخلف الطبجية عسة .

- من حيث التوقيت: هناك دقة متناهية في تحديد زمن انطلاق المناورات، ذلك أن الأوامر التكليفية التي بعث بها أحمد باي لأمراء الآلايات جاءت يوم الثلاثاء 3 محرم 1260هـ (16 جانفي 1844م) بينما الشروع في العمليات تقرر في اليوم الموالي قبل الزوال بساعة. وهذا يشير إلى أن التشكيلات العسكرية التي شاركت كانت على ما يبدو متهيئة للشروع في المناورات وأنها كانت فقط تنتظر الأوامر.

- من حيث القيادة: يبدو أن هناك هرمية واضحة تظهر في مستوى إعطاء الأوامر، فالتكليف يبدأ من الباي باعتباره أعلى سلطة عسكرية في اتجاه أمراء الآلايات وهم: رشيد المنسق العام للعمليات العسكرية وعصمان قائد الميمنة ومحمد المرابط قائد الميسرة.

- من حيث الهيكلة: هناك حضور مكثف لجميع التشكيلات العسكرية باستثناء البحرية ربما لأنها كانت في طور التشكّل. وهذا يعني أن هذه المناورات استنفرت جميع القدرات العسكرية للبلاد في دلالة عن الجدية التي تعاملت بها السلطة مع هذا الشكل من التدريبات. على أن الباي استنفر إلى جانب العساكر النظامية تشكيلة عسكرية تقليدية وهم أوجاق المخازنية وهم عبارة عن حرس من الخيالة يتراوح عددهم بين 3000 و4000 فارس يستقر نصفهم في الحاضرة والباقي يتوزعون في الأوجاقات. والغالب على الظن أن أحمد باي اعتمد في هذه المناورات على وجق تونس والبالغ عدده 500 فارس على اعتبار أن مسرح العمليات كان الحاضرة، وقد أوكلت لهذه الوحدات غير النظامية مهام استطلاعية شملت أساسا في استكشاف العدو المفترض في الطريقين المؤديين إلى باردو وإلى حلق الوادي، وهي نفس المهام تقريبا التي كان يقوم المخازنية عند خروج المحلة وهي الحراسة وتوفير الأمن[1].

لكن ما هي الظروف التي حتمت إجراء مثل هذا الاستعراض العسكري؟

بالعودة إلى الظرفية التاريخية يبدو أن قرار إجراء هذا الاستعراض ارتبط بوجود أخطار خارجية كانت تمثلها إمارة سردينيا التي احتج قنصلها العام بتونس آنذاك على قرار الباي في أوت 1843م القاضي بمنع التجار الأجانب من تصدير الحبوب التونسية بسبب النقص الحاد في هذه المادة الأساسية على إثر جفاف اجتاح البلاد في نفس السنة. وقد بدأت مخاوف الباي تتأكد عندما غادر قنصل سردينيا البلاد من دون أن يعلمه بذلك كما جرت العادة، فشاعت أخبار بأن سردينيا عازمة على تجهيز أسطولها لغزو تونس (وللتذكير فإن التهديدات السردية لم تكن الأولى حيث وقع خلاف تجاري أدى إلى توجيه سردينيا تهديدات مباشرة للسواحل التونسية لاسيما بعد أن أبحرت الفرقاطتان ريجينا REGINA وديسجيناي DESGENEY في اتجاه حلق الوادي في أواخر مارس 1833م غير أن النازلة انفضت بطرق ديبلوماسية[2]). ولذلك باشر الباي بالاستعداد فأصدر أوامره باستقدام سائر العساكر النظامية والمخازنية إلى المحمدية وذلك في أوائل سنة 1844م.

لذلك نستطيع أن نؤكد على النقاط التالية:

- أن هذا الاستعراض العسكري الذي عزم الباي على إجراءه لا يعبر عن تقليد جديد داخل

---

1 بنبلغيث (الشيباني)، **الجيش التونسي**، م. س، ص 144.

2 GRANDCHAMP (P), " Les différences de 1832 – 1833 entre la régence de Tunis et le Royaume de Sardaigne et les deux siciles ", **Cahiers de Tunisie**, 1-2-3 ème trst, n° 49-50-51-52, 1965, p 122 - 123.

المؤسسة العسكرية التونسية وإنما كان عملا ظرفيا واستثنائيا استوجبه وجود أخطار خارجية كانت تحدق بالبلاد. لذلك لا يمكن أن نبالغ في تقييمنا لهذه المناورات التي يبدو أنها أقرب إلى الاستعراض العسكري خاصة إذا علمنا أن الملل أصاب الجند قبل إنجازها أصلا، إذ يذكر صاحب الإتحاف أنه "ضاق حال الدولة من مصاريفهم، وحصل للعسكر ملل وفشل من أهبة السفر والمقام بدار واحدة"[1]. هذا الملل يشير إلى أن استيعاب فكرة الجندية وما يستتبع ذلك من مقتضيات الانضباط والاستعداد الدائم لم تكن مترسخة بالقدر اللازم في ذهن الجيش التونسي[2].

- إن الاعتماد على الأوجاق التقليدية غير المحترفة للجندية في مناورات عسكرية دقيقة يعبر عن تواصل ثقة رجال السلطة في تونس في هذه العناصر التي تتميز –علاوة على خبرتها الطويلة- بولائها الشديد للباي. كما يكشف تطور الأحداث في قضية التهديدات السردية أن الباي بقدر ما كان يراهن على تعبئة القوى العسكرية المحلية فقد كان ينتظر حلا سياسيا. وهو ما قام به الباب العالي الذي توسط في حل الخلاف بين الطرفين من دون اللجوء إلى استخدام القوة، وقد قبل أحمد باي الحل السلمي لإدراكه المتزايد بعدم قدرته على دفع الخطر السردي. وعلى إثر انفصال النازلة أمر أحمد باي بتسريح العساكر المرابطة في المحمدية "بعد أن أنفق على إيواءها وإطعامها وتجهيزها أموالا طائلة"[3].

والثابت أن مسألة المناورات العسكرية في تونس تبدو حقيقة مستجدة لم تتبلور ولم تترسّخ بشكل يسمح بالقول أنها تحولت إلى إحدى آليات الخدمة العسكرية الأصيلة. وهو ما يجعل التجربة العسكرية التونسية أقل نضجا مقارنة بالتجربة العسكرية المصرية، حيث تتحدث المصادر التاريخية عن وجود مناورات عسكرية حقيقية دورية كانت تشمل مختلف التشكيلات العسكرية الموجودة، فقد أورد مارمون في كتابه سياحة في مصر والشرق أنه حضر استعراضا عسكريا قام به أحد ألوية المشاة، وأن هذا اللواء قام أمامه بمناورة في سهل القبّة يذكر فيه "وقد استغرقت المناورة 3 ساعات ... وكان نظامهم بديعا وتعليمهم راقيا. وهذا من أحسن ما رأيته في وحدات الجيش المصري"[4]. كما يتحدث نفس المصدر عن مناورات عسكرية منتظمة كانت تقوم بها فرقة الطبجية والبحرية المصرية يتم إجراؤها على ما يبدو في المدارس العسكرية الخاصة بهذه التشكيلات، فقد ذكر مارمون أنه حضر بالقرب من مدرسة المدفعية بمدينة طرا مناورات قام بها تلاميذ المدرسة والعسكر حيث "أجرى آلاي المدفعية الراكبة المكون من 6 بلوكات مناورة أمامي بنظام بديع وحركات سريعة تدل على الرشاقة والدربة ... ومعدات الخيل جيدة ... والمدفعية بالغة أقصى النظام ورميها غاية في الإحكام والسرعة فهي تماثل مدفعيات الجيوش الأوروبية"[5].

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م. س، الجزء 4، ص 84.

2 BROWN (C), "Ahmed Bey un monarque éclairé de la Tunisie moderne, **les Africains**, T IX, 1er trst, 1978, p 42.

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، نفسه، المجلد 2، الجزء 4، ص 74.

4 الأمير طوسون، **صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي: الجيش البري والبحري**، الجزء الثالث، مكتبة مدبولي، 1990، ص 23.

5 الأمير طوسون، **صفحة من تاريخ مصر**، م. س، ص 20.

II - أدوات "التوريد التحديثي":

إن التزامن اللافت بين الاستعمار الفرنسي للجزائر والنهضة في أوروبا أدى لدى النخبة الحاكمة في تونس إلى تبلور موقف انفصامي من الغرب يقوم على الإعجاب بتقنياته وثقافته من جهة، والتخوف من مشاريعه التوسعية الاستعمارية من جهة أخرى[1]. كما تبلورت لدى هذه النخبة قناعة راسخة بأن تحقيق الإصلاح بعيدا عن النموذج الغربي هو تصور ضد الواقع والتاريخ، وأن تحقيق التقدم خارج إطار الحداثة الغربية أمر غير ممكن[2]. وعلى هذا الأساس طرحت مسألة الاعتماد على الطرف الفرنسي في تجسيم الخيارات الإصلاحية[3].

1. فرنسا : آلية مركزية في تبلور التدريب العسكري العصري:

إن الوعي بالخطر وبتحديات العصر أفرز توجها قويا تزعمه أحمد باي يقوم على بناء تفاهمات مع فرنسا التي كانت تطرق أبواب تونس خاصة بعد احتلال الجزائر سنة 1830م. لكن ذلك تم مع المحافظة على الروابط التاريخية والسياسية مع الباب العالي[4]. والدليل على وجود هذا الاتجاه الجديد في الديبلوماسية التونسية هو أن الاتصالات مع الطرف الفرنسي لم تتوقف مع بداية القرن 19م بل نجدها تتدعم إثر وفاة حمودة باشا. ولذلك يمكن أن نميز بين مرحلتين في علاقة فرنسا بمسار الإصلاح في تونس هما :

أ) مرحلة تكريس الدور الفرنسي في الإصلاحات العسكرية التونسية:

تعتبر الفترة التي سبقت الاجتياح الفرنسي للجزائر مرحلة حاسمة في انطلاق الاتصالات الجدية لتأسيس بعثة عسكرية قارة في تونس، كما مثلت بدورها مرحلة حاسمة في رسم ملامح السياسة الخارجية للإيالة . فمع التزام حسين باي بالحفاظ على موقف الحياد وعلاقات الصداقة التقليدية تجاه فرنسا كان هناك وعي بضرورة تدعيم القدرات العسكرية للإيالة تنظيما وتسليحا لمواجهة أسوأ الاحتمالات وهو إمكانية تدخل فرنسي مباشر في تونس[5]. على هذا الأساس تدعم لدى النخبة السياسية الحاكمة في تونس توجه براغماتي يسعى إلى الاستفادة إلى من التدخل العسكري الفرنسي في الجزائر وذلك في اتجاه الاستفادة الحداثي لفرنسا ومن تجربتها الرائدة في تعصير المؤسسة العسكرية وذلك بالعمل على استقدام ضباط ومدربين فرنسيين والاستعانة بخبرتهم وبتجربتهم العسكرية لتأهيل وتدريب الفرق النظامية التي أصبح حسين باي يفكّر في إنشاءها إلى جانب التشكيلات التقليدية

1 هاني (إدريس)، **العرب والغرب أية علاقة...أي رهان؟**، دار الاتحاد للطباعة والنشر، جوان 1998، ص 21-17 .

2 عبد الحافظ (مجدي)، " ميلاد التنوير في الفكر العربي المعاصر "، **المجلة التونسية للدراسات الفلسفية**، عدد 22- 23، السنة 14 .

3 عيسى(لطفي)، **مدخل لدراسة مميزات الذهنية**، م . س، ص 75. في هذا الإطار يرى الباحث لطفي عيسى أن الضغوط الموضوعية التي تعرضت لها الدولة خلال الفترة الحديثة وخاصة خلال القرن 19م وتأرجح مصالح البايليك الحيوية تدريجيا نحو الارتباط "بعدو الملّة"، قاد النخبة إلى اعتماد توجه لائكي ينهل من التجربة الغربية.

4 قلادة (وليم سليمان) ،**التغيير المؤسسي في الوطن العربي على النسق الغربي**، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت أوت 1985، ص428 .

5 MARTY (P) , " Historique de la mission " , **op . cit** , p 175 – 176 .

الموجودة. ولتحقيق هذه الغاية بادر حسين باي بتوجيه البعثات التالية إلى فرنسا :

-توجه الأمير آلاي سليم إلى فرنسا في جوان 1830م لمناقشة طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه تونس في الجزائر بعد احتلالها[1]. وأثناء وجود الوفد التونسي بفرنسا قدم الجنرال كلوزال CLAUZEL قائد جيش الاحتلال بالجزائر مشروعا فرنسيا يقضي بأن تتولى إيالة تونس إدارة ولاية قسنطينة على أن تتعهد فرنسا بتدريب نخبة من العساكر النظامية لهذا الغرض. وهو ما يبرر وجود عدد من الضباط الذين شاركوا في الحملة على الجزائر ضمن أعضاء البعثة العسكرية إلى تونس مثل: جان بيار أنسالم قي PIERRE-ANSELME GUY وجان لوران لوقان JEAN-LAURENT LUGAN وبوسكا BOUSQUET [2].

-تكليف ابن عياد في جانفي 1832م والذي كان متواجدا بفرنسا بتجديد طلب حكومة الباي انتداب ضباط ومدربين فرنسيين، لكن الطلب التونسي قوبل هذه المرة بالرفض ولم تشرع باريس في توجيه البعثات العسكرية-التعليمية إلا منذ 1842م[3].

وبوصول أحمد باي إلى السلطة ازداد الاعتماد على الطرف الفرنسي في تحديث المؤسسة العسكرية خاصة مع تزايد أعداد الفرق النظامية التي تم بعثها. لكن المصادر الإخبارية تشير إلى أن مسألة التأهيل والتدريب العسكري اتخذت منذ 1838م بعدا سياسيا عندما دخلت أنقلترا على الخط كمنافس للطرف الفرنسي، ذلك أن قنصلها بتونس توماس ريد ضغط على الباي من أجل انتداب المقدم كنسدين. لكن فرنسا استخدمت كامل نفوذها لدى الباي للاكتفاء بتسميته مستشار أنقليزي للشؤون العسكرية في أوت 1839م[4]. وتظهر المصادر الفرنسية التي تناولت بالتفصيل العقود التي أمضيت مع هؤلاء المدربين الأجانب أن البايليك قدم امتيازات كبيرة تتضمن رواتب مرتفعة وسكنا مجانيا وعطلا خالصة الأجر ومنحا مرتفعة ولم تحرص هذه العقود على توضيح طبيعة المهام الموكولة لهؤلاء المدربين. كما أن بعض العقود التي تم إمضاءها مع الطرف الفرنسي مباشرة إثر وصول أحمد باي إلى السلطة لم تنجز في بعض الأحيان مع ضباط مختصين تابعين لوزارة الحرب الفرنسية[5]. وهو

1 ابن أبي الضياف (أحمد) ،**إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 2، الجزء 3، ص . 168يذكر الكاتب أن السبب الباعث على هذه السفارة هو مساعدة الجالية التونسية العالقة في الجزائر بعد احتلالها على العودة إلى تونس وقد كان الأمير آلاي سليم مرفوقا بالقبطان حسونه المورالي .

2 HUGON (H) , " La mission du Commandant Guy à Tunis 1831 " , **Revue Tunisienne** , 1er trs , 1937 , n° 29 , p 393 .

3 CHATER (Kh) , **Dépendance et mutations précoloniales** , op . cit , p 509 – 510 .

HUGON (H) , " Les instructeurs Français " , **op . cit** , p 156 .

يذكر هوقون أن البايات لم يتوقفوا عن استجلاب ضباط ومدربين فرنسيين جلهم من بين المتقاعدين الذين جاؤوا إلى تونس عن طريق عقود .

DREVET (R) , " L'armée Tunisienne " , **op . cit** , p 10 – 11.

يذكر دروفي أن أحمد باي قام بإرسال بعثة عسكرية تونسية إلى إيطاليا والنمسا للتعرف على كيفية استخدام الأسلحة النارية ويشير إلى أن التعويل على الطرف الفرنسي تكثف على إثر زيارة أحمد باي إلى باريس سنة 1846م .

4 HUGON (H) , " Les instructeurs Français " , **op . cit** , p 155 .

5 HUGON (H) , **Ibid** , p 153 .

ومثال ذلك ما ورد في تقرير للقنصل العام الفرنسي شوبيل بتاريخ 16 ديسمبر 1837م جاء فيه أن أحمد باي إثر وصوله للسلطة رغب في انتداب مدربين فرنسيين، فتم استجلاب كل من بايان وترونيو لكن تبين فيما بعد أن

ما جعل أحمد باي يطلب من الحكومة الفرنسية في 1841م تشكيل بعثة عسكرية رسمية وقارة ذات كفاءة عالية، وفي هذه المرة وجدت دعوة الباي استجابة من وزارة الحرب الفرنسية فكان ذلك ميلاد البعثة العسكرية الفرنسية الرسمية.

ب) مرحلة نشأة البعثة العسكرية الفرنسية الرسمية-القارة:

منذ سنة 1842م عملت وزارة الحرب الفرنسية على التأسيس لنفوذ عسكري مباشر وكانت وسيلتها في ذلك تكوين بعثة عسكرية قارة وذات طابع رسمي. وقد تزامنت هذه التطلعات الفرنسية مع رغبة الباي في الاستفادة من التجربة العسكرية الفرنسية في تدريب وتأهيل الجيش النظامي الذي ازدادت أعداده وتنوعت تشكيلاته. وعلى هذا الأساس تشكلت بعثة عسكرية تولت وزارة الحرب الفرنسية اختيار أعضاءها وتضم :

اسم الضابط الفرنسي	صفته ومهمته
FREDERIC LE CORBEILLE	كضابط مدرب لطبجية الجيش النظامي براتب سنوي يصل إلى 10 آلاف فرنك .
CHARLES-MARIE GUILLARD	الذي كان ضابطا سابقا في الفرقة الرابعة للمشاة .
LAVELAINE DE MAUBEUGE	مهمته الإشراف على تدريب الآلاي الخامس للمشاة

غير أن معظم التقارير التي كانت ترد على وزارة الحرب بباريس كانت تشير إلى أن أعضاء البعثة العسكرية العاملة في تونس كانت تشتغل دون تنسيق. لذلك أمر وزير الحرب الفرنسي في جوان 1843م بتسمية لافلان دي موباج قائدا عاما للبعثة العسكرية الفرنسية كما تم تسييس عمل هذه البعثة بوضع تقاريرها على ذمة وزارة الخارجية[1]. وقد تواصل عمل دي موباج على رأس البعثة الفرنسية من 1843م إلى 1846م وتم تعويضه بأنتوان لويس جوزاف فولي الذي كلف إلى جانب ذلك بتدريب الآلاي الخامس والسادس الذين كانا تحت قيادة الأمير آلاي المرابط . لكن في أوت 1847م م تعيين إسترهازي على رأس البعثة العسكرية الفرنسية ليبقى بها إلى حدود سنة 1852، وقد حقق هذا الأخير نتائج باهرة جعلت أحمد باي يأسف على رحيله. وقبيل وفاة أحمد باي تعاقب على قيادة البعثة الفرنسيّة كل من دي مارقادال وليون.

وبصعود محمد باي إلى السلطة في 1855م تكرس اتجاه قوي لحل قسم كبير من الجيش النظامي وذلك بسبب الصعوبات المالية التي كانت تعصف بالإيالة، فوقع تحجيم عدد أعضاء البعثة الفرنسية التي لم يبق منها سوى دي تافرن فحصل بذلك ركود كامل للنشاط التدريبي[2].

معرفتهما العسكرية كانت محدودة

1 MARTY (P) , **Ibid** , p 193 - 194 .

لعب دي موباج والأمير آلاي المرابط دورا هاما في فض الخلاف بين تونس وسردينيا إذ أقنعا الباي بعدم قدرته عسكريا على مواجهة سردينيا لذلك استخدم دي موباج النفوذ الفرنسي لإنهاء الخلاف بطريقة سلميّة .

HUGON (H) , " Les instructeurs Français " , **op . cit** , p 153 .

2 كتب القنصل العام بتونس روسّو في تقرير أعده في جويلية 1855م أن أعدادا كبيرة من الجيش التونسي اتجهت إلى جبهة القرم، وأن من بقي في المعاقل تم تسريحه . وختم تقريره بالإشارة إلى أنه أصبح من غير المجدي بقاء أعضاء

وبوصول محمد الصادق باي إلى السلطة في 1859م تم إحياء بعض التقاليد المتصلة بالتعليم العسكري، فوقع إعادة فتح المدرسة الحربية تحت إدارة دي تافرن ثم خلفه بول كامبنون في 1862م الذي ظل على رأسها إلى حدود سنة 1865م وخلال هذه الفترة عادت البعثة العسكرية للنشاط لكن في إطار مدرسة باردو[1].

ما يلاحظ من خلال استعراض تاريخية البعثة العسكرية الفرنسية هو أنها اتخذت شيئا فشيئا بعدا سياسيا واضحا: بمعنى أن فرنسا لم تعد تنظر إلى مسألة تدريب الجند النظامي التونسي من زاوية المهمة العسكرية العادية، بل إن الأمر أصبح مرتبطا ببرنامج سياسي بعيد المدى يهدف في نهاية المطاف إلى تأمين مراقبة عسكرية دائمة على الإيالة والتي يضمنها تواجد عدد هام من الخبراء العسكريين العاملين في إطار البعثة من الذين كانت لهم تجربة عسكرية في المستعمرة الفرنسية بالجزائر. وهو ما يعكس وجود نوايا استعمارية حقيقية في تونس. ويمكن التدليل على هذا الاتجاه في تسييس عمل البعثة الفرنسية من خلال التقرير الذي وجهه دي مارقادال DE MARGADEL إلى وزير الحرب الفرنسي أرمان في 1852م تذمر فيه من النتائج الهزيلة التي حققتها البعثة العسكرية في مجالي التعليم والتدريب العسكريين وأشار فيها إلى انعدام الجدوى من تواصل التدريب في صفوف الجيش النظامي. فنبهه وزير الحرب -في رده على هذا التقرير- إلى أن "المهمة الأساسية للبعثة الفرنسية بتونس هي قبل كل شيء سياسية"[2]. وعليه يمكن أن نفهم سبب إصرار وزارة الحرب الفرنسية على تواصل مهام البعثة خاصة إذا علمنا أن فرنسا كانت تسعى خلال تلك الفترة إلى إقناع الباي بضرورة المشاركة في المجهود الحربي العثماني- الفرنسي في صراعهما ضد روسيا. وهو ما تحقق فعلا عندما كلف الضابط ليون بين ماي وجويلية 1854م بمهمة تجهيز البعثة العسكرية التونسية على الرغم من معارضة دي مارقادال بشدة إرسال قوات نظامية تونسية إلى الجبهة بتركيا بسبب ما يراه هو من عدم قدرة الجيش التونسي على خوض المعارك النظامية الحديثة.

-2 فرنسا والدور المريب في تونس:

صحيح أن المتتبع لمراحل الدور الفرنسي في مرافقة مسار التحديث في تونس يدرك أن البعثات العسكرية بمختلف أشكالها وعلى امتداد مراحلها مثلت إحدى أهم آليات تصدير التحديث الغربي في صيغته الفرنسية التي تعد النموذج المثالي للحداثة الكونية، وأن عمل الخبراء العسكريين الفرنسيين الذين اشتغلوا في إطار البعثات العسكرية في تونس ساهم في تركيز موجات ثقافية وتكريس الترابط والتبعية ويسر عملية تصدير نمط النمو الأوروبي كنمط "للحداثة الشمولية" بالمعنى السوسيولوجي للكلمة[3]. غير أن تقييم عمل البعثات العسكرية المتعاقبة يؤكد ما يلي:

البعثة العسكرية الفرنسية بتونس.

1 GANDOLPHE (M) , " L'armée Tunisienne " , **Revue Tunisienne** , n° 149 - 150 - 151 , jan-juin 1922 , p 282 .

2 " notre mission avait par-dessus tout **un caractère politique** et qu'il importait de ne pas en provoquer la suppression par le renouvellement de ses plaintes " . in MARTY (P) , " Historique ", **op . cit** , p 203 .

3 بادي (برتران)، **الدولتان**، م . س، ص 5 - 7 .

-وجود سيطرة فرنسية واضحة على مشهد التحديث العسكري في تونس رغم المنافسة المحدودة لأنقلترا التي حاولت أن يكون لها نصيب معقول في عقود تدريب وتسليح الفرق النظامية المستحدثة[1]. لكن يبدو أن هناك لوبي يهودي ومسيحي متنفّذ داخل أجهزة الدولة التونسية كان يعمل على تكريس التفوق الفرنسي في هذا المجال. ويمكن أن نشير في هذا الإطار إلى الدور الذي قام به الوزير رافّو ووكيل الدولة في مرسيليا "فان قافار" VAN GAVER في انتداب مدربين فرنسيين بعقود سنوية تتعدى 10 آلاف فرنك. ويمكن أن نذهب في القول بأن نفس هذا اللوبي هو الذي أقنع الباي أحمد باتخاذ إجراءات جريئة جعلته يتمتع بشعبية واسعة في دوائر القرار الفرنسية منها إلغاء الرق في 1840م وإلغاء كل إجراءات التمييز ضد الطائفة اليهودية التي ازداد تغلغلها في أجهزة الدولة لاسيما خلال النصف الثاني من القرن 19م[2]. إلى جانب قرار الباي فتح مدرستين دينيتين فرنسيتين واحدة للبنات والأخرى للذكور في سابقة أولى في العالم العربي والإسلامي. كما أن نفس هذا اللوبي هو الذي وقف وراء إقدام الباي على القيام بزيارة إلى باريس في 1846م كان قد تردد كثيرا في القيام بها لاعتبارات أخلاقية وسياسية[3].

- حساسية الدور الاستخباراتي الذي لعبته هذه البعثات في تونس، ذلك أن التقارير التي كان يرفعها أعضاء البعثة إلى وزير الحرب أو إلى وزير الخارجية الفرنسي كانت تقدم معلومات دقيقة وعلى غاية من الأهمية حول الوضع العسكري داخل الإيالة. وهي معلومات كانت الإدارة الفرنسية تستفيد منها في الإعداد لمشروعها الاستعماري الذي كانت تخطط لتنفيذه في تونس لحماية الحدود الشرقية لمستعمرتها الجزائر. ويمكن أن ندعم هذا الدور الاستخباراتي الخطير للبعثات المتعاقبة من خلال الرسالة التي وردت من وزارة الخارجية الفرنسية إلى وزارة الحرب بتاريخ 23 أكتوبر 1841م وجاء فيها أن مهمة هذه البعثة هي إطلاع القنصل العام الفرنسي بتونس على كل ما كان يحصل في الإيالة ومد الحكومة الفرنسية بكل المعلومات التي تفيدها في المجال العسكري. كما جاء في إحدى الرسائل التي وجهها قنصل فرنسا بتونس إلى إسترهازي ESTERHAZIE قائد البعثة العسكرية الفرنسية بتونس بين 1847 و1852م ذكّره فيها بأن باريس تركز من وراء عمل خبراءها على احتلال موطئ قدم في تونس وضمان وجود ضباط فرنسين قريبين من الباي وقادرين على التأثير على قراراته وتوجيه خياراته[4].

III- مضامين التدريب العسكري والعوائق:

إن تكريس النموذج النظامي على مستوى التدريب العسكري استوجب استلهام منظومة متكاملة في التعليم تقطع مع الفكرة القديمة التي كانت توكل مهام الاستعداد والتدريب للمحلة. وقد مثلت

---

1 HUGON (H) , " Les instructeurs Français " , op . cit , p 154-155 .
يذكر الكاتب أن أنقلترا فازت في 1838م بعقد لتدريب الفرق النظاميّة بقيمة 20 ألف فرنك سنويا وكلفت الأنقليزي كنسدين للقيام بهذه المهمة لكن فشل بعد أقل من سنة حيث غادر عائدا في 10 أوت 1839م فأصبح بذلك المجال مفتوحا للطرف الفرنسي لاحتكار ملف التدريب العسكري في تونس .

2 SEBAG (P) , " Les juifs de Tunisie au 19ème siècle d'après j Benjamin 2 " , **Cahiers de Tunisie** , 1er trit 1959 , n° 25, p 502 – 503 .

3 BELVI , " Autour du premier voyage effectuée en France par un souverain de la dynastie husseinite ; Ahmed bey " , **Revue Tunisienne** , jan - avr 1923 , p 162 -- 163 .

4 CHATER (K) , **Dépendance et mutations** , op . cit , p 511 .

منظومة التدريب الفرنسية النموذج المثالي الذي يمكن إتباعه خاصة وأن تركيا العثمانية سبق وأن عمدت إلى ترجمة التراث الفرنسي في مجال الخدمة العسكرية النظامية واعتمدت عليه في تدريب الجيش الجديد الذي قامت ببعثه.

1. محتوى التدريب العسكري:

تشير وثائق الأرشيف الوطني ومخطوطات المكتبة الوطنية إلى غزارة التأليف العسكري في مجال التدريب وهو أمر يدل عليه تعدد الكتب والرسائل المترجمة من اللغة الفرنسية والتركية وحتى الإيطالية. وقد ارتبط ذلك بوجود حركة تعريب واسعة للعلوم العسكرية شملت بشكل خاص التراث العسكري الفرنسي. ويبدو من خلال تصفحنا لبعض هذه الكتب والمؤلفات العسكرية أن هناك رغبة في تطوير مناهج التدريب والتأهيل العسكري حتى تواكب التحولات التي مست المؤسسة العسكرية لا في أوروبا فحسب بل وأيضا في المنطقة الإسلامية ولاسيما في تركيا ومصر. هذا الاتصال بالتراث العسكري الأوروبي لم يكن في معظمه متاحا بشكل مباشر لضعف انتشار اللغة الفرنسية لدى الأوساط المثقفة التي تخرجت من المدرسة الحربية بباردو. لذلك كان من الضروري هضم ما نجحت تركيا في استيعابه باعتبارها كانت سباقة في خوض تجربة الإصلاح العسكري. وهو ما يدل عليه الاستخدام الكبير للمعجمية التركية في التدريبات التي أشرف عليها ضباط الجيش النظامي والتي شملت الجوانب الفنية كالتعامل مع الأسلحة والتطبيق العملي للتكتيكات الميدانية وغيرها من المسائل التي تتصل بالممارسة العملية لأنواع الخدمة العسكرية. ويستهدف التدريب مختلف التشكيلات النظامية بدون استثناء كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول 22: أصناف العساكر النظامية الواردة في كتب التعليم العسكري[1]:

الصنف	تعريفه	أنواعه
صنف التريس	ويشمل التعليم جنودا يقاتلون مشاة	- عسكر التريس الخفيف المعد للقتال على حالة صف الحرب - عسكر التريس الخفيف المعد للمراكز المتقدمة وحماية ميمنة الجيش وميسرته
صنف الخيالة	ويتركب من جنود يقاتلون على الخيل	- الخيالة الخفاف وهي معدة للمطاردة وينقسم إلى خيالة الحماية وخيالة الحراسة - الخيالة صف الحرب وينقسم إلى الموزيكجية والخيالة المشاة (التي تقاتل تارة راجلين وتارة راكبين) إلى جانب الخيالة الثقال (التي تلبس الدروع المعدة عادة للاحتياط)
صنف الطبجية	يتركب من الجنود المعدّين لخدمة القطع النارية كالمدافع والمهارس ونحوها والمحاربة بها	- طبجية السواحل - طبجية الأسوار والحصون - طبجية القرى

1 أ. و. ت، ملف553 ، صندوق 144 : تعليمات عسكرية ترجمه من الفرنسية إلى العربية الجنرال رشيد.

إلى جانب ذلك تخضع جميع هذه التشكيلات النظامية إلى جملة من التدريبات تتدرج في دقتها وفي كثافتها بحسب الرتب العسكرية من الأنفار إلى الضباط، ولذلك يمكن أن نميز بين نوعين من التعليم:

- تدريب عسكري موجه للضباط الصغار من الأونباشي إلى الباش شاوش : وهؤلاء يخضعون إلى صنفين من التعليم :

* نفار تعليم : ويتضمن الحركات والتدريبات التي يقوم بها العسكري بشكل فردي . وهي مجموعة من القواعد العامة في ما يجب تعليمه في طريقة إمساك السلاح وكيفيّة الوقوف وفي طريقة خدمة السلاح وأنواع التعمير والصرخ . إضافة إلى قواعد عامة في كيفية تركيب طوابير عسكر التريس الخفيف.

* بلوك تعليم : ويتضمن الحركات والتدريبات التي يقوم بها العسكري داخل البلوك وهي تسبق التعليم بالطوابير.

- تدريب عسكري موجه للضباط الكبار من الملازم فما فوق: ويتلقى هؤلاء ما يسمى طابور تعليم : ويعني تأهيل الطوابر منفردة للمناورات العسكرية[1].

ومهما يكن من أمر فإن العساكر مطالبة من حيث المبدأ بمباشرة أنواع التدريب العسكري على نحو ما هو مقرر بكتب العلوم الحربية التي يتم الاعتماد عليها في إعداد الفرق النظامية . ولذلك يمكن أن نميز بين شكلين رئيسيين :

أ) التدريب العسكري الاعتيادي:

ويشمل التدريبات الروتينية التي تقوم بها الفرق النظامية داخل الثكنات ومواقع الخدمة العسكرية. وقد عثرنا في وثائق الأرشيف الوطني على مخطوط هام يحمل عنوان "قانون الخدمة الدخلانية العسكرية" يتضمن قائمة الخدمة اليومية داخل القشل والمعاقل، ومن خلاله استطعنا تجميع بعض المعلومات حول التدريبات اليومية التي يشرف عليها أمير آلاي والتي تخضع لروزنامة يومية تضبط فيها أنواع الخدمة العسكرية وأوقات الراحة . ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أن ترتيب عسكر الطبجية داخل الأبراج يبدأ في غرة شهر مارس ويتواصل إلى أواخر شهر سبتمبر وخلال هذه الفترة يكون التعليم يوميا باستثناء يوم الجمعة الذي تتم فيه يوقلامه شاملة على جميع الحروجات والسلاح والحوايج . ويتم التعليم خلال حصتين واحدة صباحية يستخدم فيها المدفع والثانية مسائية وتستخدم فيها المكحلة وتدوم كل حصة ساعتين. أما في بقية أشهر السنة فيكون التعليم يوميا لكن في حصة صباحية واحدة[2].

أما المعلومات التي تتعلق بالتعليمجية المكلفين بمهام التدريب الاعتيادي فهي قليلة باستثناء بعض الإشارات المبثوثة في وثائق الأرشيف الوطني والتي تتحدث عن تنقل التعليمجية من آلاي إلى آخر ومن قشلة إلى أخرى بحسب الحاجة إلى التدريب بكل فيلق . ويتم ذلك تبعا لطلبات يقدمها الضباط في

1 مخطوط رقم 16625، كتاب طابور تعليم .

2 أ . و . ت، ملف 555، صندوق 144، وثيقة 4 : يتضمن ترتيب عسكر الطبجية 66 فصلا بتاريخ 6 جمادي الثاني 1275 هـ (12 جانفي 1859م) .

هذا المجال . من ذلك رسالة توجه بها آلاي أمين بصفاقس في شهر صفر 1277هـ (أوت 1860م) يطلب فيها من أمير أمراء عساكر الساحل توفير تعليمجي من القيروان لتعليم طبجية صفاقس. وقد جاء في وثيقة أخرى أن الآلاي أمين المذكور وجه شاوش ونفار تعليمجية إلى طبجية جرجيس ونفر تعليمجي إلى طبجية برج الحامه وأن "طبجية برج قابس مجتهدون في التعليم وقد تعلموا القسم الأول من نفار تعليم وبعض أنواع من القسم الثاني والثالث . ولذلك طلب الآلاي أمين من رشيد مدّه بكتاب "تعليم طبجيه في خدمة السلاح والمدفع" وجميع ما يلزم العسكر من التعليم[1].

ب) التدريب العسكري الطارئ :

يتم ذلك داخل الثكنات مرة واحدة في كل سنة لكنه لا ترقى إلى مرتبة المناورات العسكرية المنتظمة كما هو موجود في الجيوش العصرية . ويتمثل في التدريب على الهجوم على المعاقل وكيفية حمايتها. لكن قبل الشروع في التدريبات والعمليات المتصلة بها يحدد الأمير آلاي أو حاكم المعقل التراتيب المتعلقة بتلك العمليات اللازم مباشرتها، ويستخدم في ذلك البارود بالقدر اللازم ويساعده في ذلك كبير المهندسين . ويطالب الضباط بالحضور لهذه التعاليم والتدريبات على أن يدوّن هؤلاء تقارير ترفع لاحقا إلى الباي يتم فيها تقييم درجة التعلم والاستيعاب.

2 - هنات برنامج التدريب:

رغم أهمية حركة التأليف والترجمة العسكرية وتعدد أصناف التعليم والتدريب وغزارتها على المستوى النظري فإن الواقع التاريخي يثبت قلة التدريبات الميدانية وضعف التعامل الحقيقي مع الأسلحة النارية. وهو ما انعكس حتما على جاهزية الجند النظامي غير القادر عمليا على خوض المعارك النظامية[2]. ويمكن أن نؤكد ذلك من خلال شهادة لابن أبي الضياف تحدث فيها على هشاشة التأهيل وضعف التكوين لدى الجيوش النظامية في عهد أحمد باي حيث ذكر "وبينما الناس يتعجبون من كثرة أصناف العسكر على ضيق حال الدولة ...وأكثرهم شيوخ وكهول وقد نسي جميعهم ما يراد من العسكر حتى أن أفرادا منهم تضرروا بسلاحهم لجهلهم كيفية التوقي من غوائل السلاح والبارود..."[3].

نفس الاستنتاجات أكدتها شهادات لبعض العسكريين والملاحظين الفرنسيين، من ذلك شهادة لفيليب دوما الذي عايش أواخر فترة حكم أحمد باي ذكر فيها أن الأتراك والكوارغلية هم فقط من كانوا يحملون عقلية عسكرية احترافية. أما العساكر النظامية المحلية فإنها لا تتردد في التغيب عن حصص التعليم والتدريب[4].

فما هي عوامل فشل نظومة التدريب في صلب الفرق النظامية؟

---

1 أ . و . ت، دفتر 3158 .

2 MONCHICOURT (Ch) , **Documents historiques sur la Tunisie ; relations inédites de Nyssen Filippi et Calligaris , 1788-1829 - 1834** ,Société d'éditions géographiques , Montinex et coloniales , 1929 , p 142-145 .

3 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 3، الجزء 6، ص 44 .

4 DAUMAS (Ph) , **Quatre ans à Tunis** , op . cit , p 12 .

أ- نشاط تدريبي قشري يتركّزعلى مهام "العسه":

تثبت دراسة وثائق الأرشيف الوطني المتعلقة بالخدمة العسكرية قلة التدريبات في المواقع العسكرية واقتصارها على مهام الحراسة أو ما كان يعرف بالعسة. وهي مهام اعتيادية وقديمة باعتبار أن قسما كبيرا من الفرق التقليدية كانت تتولى بدورها حراسة الأبراج والتحصينات العسكرية. ويبدو أن وظيفة العسة التي كانت تستهدف أساسا مواقع انتصاب الطبجية النظامية قد انتقلت تدريجيا من العسكر التقليدي إلى الفرق النظامية[1]. وهو ما يعني أن الفرق النظامية لم تتسلم مهام حراسة الأبراج مباشرة إثر إنشاء الجيش الجديد في 1830م بل ظلت هذه المهام موكولة لعسكرزواوه وغيره من الفرق القديمة إلى حين تشكّل فرق الطبجية التي انتقلت إليها مهام حراسة الأبراج.

لكن تجميع بعض الإشارات الواردة في وثائق الأرشيف الوطني يكشف تواصل اضطلاع بعض فرق زواوة ببعض أدوار "العسة" في فترة حكم أحمد ومحمد باي وحتى في عهد محمد الصادق، لاسيما مع وجود معلومات تؤكد وجود إخلاء شبه كلي لبعض مواقع الخدمة العسكرية على إثرتكرر حالات الفرار الجماعي للعسكر النظامي[2]. وعليه فإن التغيّب المتكرر لبعض الفرق النظامية عن مواقع الحراسة هو الذي استوجب العودة إلى الاستنجاد بعسكر زواوه في عهد محمد الصادق باي. ولعل تزايد المخاوف الأمنية خاصة منذ ستينات القرن 19م هو الذي فرض اعتماد إستراتيجية عسكرية جديدة تقوم على التركيز المطلق على أمن المناطق الحدودية وذلك من خلال تعدد الأوامر العسكرية التي تقضي بنقل أعداد هامة ومتفاوتة من عسكر التريس النظامي من مختلف الآلايات لتثبيتهم طبجيه بالأبراج في المناطق التي يقطنون بها. وقد تسببت موجات الانتقال إلى عسكر الطبجية في بعض الأحيان في زوال بعض فرق المشاة بالكامل، فقد جاء في إحدى الوثائق أنه في رجب 1276هـ (جانفي 1860م) تم نقل 394 بين ضباط وجنود من الآلاي الثالث وثبتوا طبجيه بأبراج بلدان الساحل مع العلم أن جملة الحاضرين بالآلاي الثالث كان 496 جندي (أي أنه لم يبق تحت الخدمة بهذا الآلاي سوى 100 جندي) وهو عدد لا تستقيم به الخدمة العسكرية[3].

إن متابعة الوقائع التاريخية يثبت أن الفترة التي أعقبت وصول محمد الصادق باي للسلطة شهدت اندثار بعض الفيالق العسكرية التي كانت موجودة. وهو ما شدّدنا عليه عند دراسة الجريمة العسكرية في صفوف الجيش النظامي بين 1860 و1861م مشيرين إلى أن ما بقي من فرق المشاة هي ثلاث فرق فقط من مجموع سبعة فرق كانت موجودة في أواخر فترة حكم أحمد باي وهي الآلاي الأول والثاني والخامس. وهذا يعني بالتأكيد أن كل ما تحدثنا عنه من تدريب وتعليم داخل مواقع الخدمة العسكرية بات غير قابل للتنفيذ في ضوء التقلص الحاد في أعداد الجند.

1 أ. و. ت، ملف 811، صندوق 164، وثيقه 16.

2 أ. و. ت، ملف 866، صندوق 145، وثيقة 27 : أمر من محمد باي في جمادي الأول 1274هـ (1857م) إلى رشيد أمير عساكر يأمره فيه بإبطال عسة زواوه من أبراج قابس ونفزاوه والحامه وجرجيس والشابه وجربه وتعويضها بعسة من العسكر النّظامي . هذه الإشارة تؤكد تواصل اضطلاع زواوه بمهام من هذا القبيل طوال فترة أحمد باي

3 أ. و. ت، دفتر 3189 .

ب- عزوف عن التدريب الميداني وضعف استخدام الأسلحة:

تبين المصادر الإخبارية أن المناورات الميدانية والتعامل مع الأسلحة النارية كانت شبه غائبة من قائمة مهام التدريب التي كانت تقوم بها الفرق النظامية. كما تثبت ذات المصادر أن التدريبات اقتصرت في كثير من الحالات على الحراسة وصيانة مواقع الخدمة العسكرية. ولعل البحرية العسكرية التونسية لم تكن أفضل حالا في مستوى التدريب إذ نسجل شبه غياب كلي لهذه الأنشطة. وهو أمر يعزى إلى الوضعية التي آلت إليها البحرية التونسية التي ورثت أسطولا متقادما ومتهالكا، وما بقي منه تحطم جزئيا بعد العاصفة المدمرة لسنة 1821م وتلا ذلك النكبة الثانية بعد واقعة نافاران في 18 أكتوبر 1827م حيث فقدت الإيالة كامل أسطولها الحربي. أما الخيالة فقد ظلت تفتقر إلى الجنود، كما كانت حالة الخيول سيئة بسبب كثرة الإصابات سواء بالنسبة لخيول الحمل أو الجر أو المناورة علاوة على افتقار الخيالة إلى مدربين أكفاء. نفس الملاحظات تنسحب على فرقة المدفعية التي كانت التدريبات بها عقيمة لأن الانتداب قدّم لسلك الطبجية جنودا ذوي بنية جسمانية محدودة وغير قادرة على التعامل مع الأسلحة الثقيلة بهذه الفرقة[1].

من وجهة نظر تاريخية تعود مسألة إهمال التعليم والتدريب إلى فترة حكم محمد باي الذي عمد إلى تسريح أعداد كبيرة من العسكر النظامي وأوقف مشاريع التدريب العسكري التي كان سلفه أحمد باي ينوي القيام بها. وتشير إحدى الوثائق بتاريخ رجب 1273هـ (فيفري 1857م) أن الباي طلب من رشيد أمير أمراء عساكر سوسة والمنستير والقيروان إرجاع أرض لمالكيها في المنستير كانت الدولة قد اقتطعتها "لتعليم العسكر" والقيام بالتدريبات الميدانية[2]. وقد يكون سبب ذلك هو أن التدريب الميداني لم يعد ممكنا بفعل العدد الضئيل من الجند الذي بقي يواظب على الخدمة العسكرية بالثكنات والمعاقل. ويبدو أن محمد الصادق باي قد انتبه إلى غياب التدريب الميداني للجيش وعمل على تدارك ذلك نظرا لما أحدثه من تدني في مستوى التكوين وتدهور الحالة الانضباطية ودرجة الجاهزية القتالية لدى عناصر الجيش النظامي، فقد جاء في رسالة وجهها الباي محمد الصادق إلى رشيد أمير أمراء عساكر الساحل بتاريخ شوال 1276هـ (أفريل 1860م) يعلمه فيها أنه بلغه أن الضباط والعسكر" تناسوا الخدمة العسكرية لعدم التعليم منذ مدة" لذلك طلب منه أن يلتفت إلى هذه المسألة قائلا : "فلتعلّم الضباط والعسكر قدر ما يلزم"[3]. ورغم مضي سنة كاملة على برنامج التعليم فإن تقريرا لقائم مقام الطبجية بالوطن القبلي عام 1861م أفاد بوجود إهمال من طرف العسكر في الاعتناء بالسلاح وخاصة المدافع وضعف حصيلة منظومة التعليم والتدريب حيث جاء في التقرير أن يوزباشي عسكر برجي باجة والكاف

1 MARTEL (A) , " L'armée d'Ahmed bey " , **op . cit** , p 396 .

2 أ. و. ت، ملف 565، صندوق 144، وثيقة 89 .

3 أ. و. ت، ملف 567، صندوق 145، وثيقة 38 . يبدو أن حقيقة إهمال التدريب العسكري التي توصل إليها الباي تأتي على خلفية التقارير التي وصلته من عدد من الضباط الذين كلفهم بالتقصي عن حالة الأبراج العسكرية تعليما وتسليحا منها تقريران لتفقد أبراج الوطن القبلي والأبراج الغربية بتاريخ أواخر شعبان 1276هـ (فيفري 1860م) جاء فيهما أن أبراج الوطن القبلي وهي: برج الهوارية وبرج سيدي داود وبرج الحمامات وبرج قليبية تشكو من قلة التدريب على استخدام المدافع، ولذلك اتفق مع ضابط المكان ليرتب بها درسا "لتعليم المدفع".

بعد أن امتحن عسكر طبجية المكان وجدهم "لم يحسنوا المعرفة بالسلاح والمدفع "[1] .

ج- نظام ترقي عسكري منافي لشروط الكفاءة والأهلية:

إن انخرام منظومة التدريب داخل هياكل المؤسسة العسكرية النظامية والتدني العميق في مستوى التدريب والتأهيل العسكري يعود إلى نظام التقييم والاختبار المتعلقة بالتدرج في الرتب العسكرية. فالارتقاء داخل المؤسسة العسكرية النظامية عامة يجب أن يرتبط بما يسمى الأهلية: أي التأكد من مدى الانتظام في التدريب والقدرة على اكتساب وتملّك عدد من المهارات القتالية حيث تشير وثائق الأرشيف الوطني إلى وجود اختبار يسمى في الوثائق المصدرية "تكبير الضباط وإعطاء النواشن" يخضع له كل متراهن على الترقي إلى رتب عسكرية عليا وكل طامح إلى التدرج في الوظائف القيادية.

من الناحية النظرية يدلل هذا الامتحان عن درجة من العقلانية في الحصول على المناصب العليا في الجيش، لأن الارتقاء –في هذه الحالة– يكون منوطا بالجدارة وخاضعا لمقاييس موضوعية. لكننا في الحالة التونسية نصطدم بواقع مغاير تماما سمته الأساسية التدخل السافر للسلطة السياسية في الترقيات العسكرية . وهو واقع أسس له أحمد باي وظل حقيقة ميزت التجربة العسكرية التونسية. فباستعراضنا لقائمة الترقيات وتواريخها والخاصة بصنف عسكر الخيالة استطعنا إحصاء 100 ترقية منها 32 ترقية من رتبة أونباشي إلى رتبة شاوش[2]. وبتتبع قائمة الترقيات الخاصة بعسكر الخيالة الواردة في الوثائق ثبت لدينا أن المقاييس التي تم اعتمادها في تزكية قرارات التدرج هي معايير أخلاقية بالأساس . فباستثناء شرط "النجابة" الذي يحيل إلى معيار مهاري عقلاني، فإن المعايير الأخرى التي تذكرها الوثائق كالصدق والأمانة وحسن السيرة وصفاء الظاهر والسريرة العسكرية هي كلها معايير قيمية وأخلاقية ولا علاقة لها بالاقتدار والتميز العسكريين المطلوبين في مثل هذه الترقيات العسكرية[3].

أما بخصوص آليات الارتقاء العسكري فتبدو المعلومات شحيحة في هذا الصدد باستثناء بعض الإشارات المبثوثة في بعض الوثائق التي تتحدث عن أن "تكبير الضباط من الأونباشي إلى اليوزباشي تعود إلى وزير الحرب فحسب"[4]. أما "ولاية الضباط من اليوزباشي فما فوق" فإن وزير الحرب مطالب بأن يعرض الأمر على الباي الذي يملك وحده أمر النظر في الترقية[5] وعليه يتبين أن التقييم والنظر في مسألة الترقية لا تخضع إلى اختبارات ولا هي رهينة تملّك مهارات، بل تبدو المسألة منوطة بإرادة الباي وبرغبته لاسيما فيما يتصل بالارتقاء إلى الرتب العسكرية العليا من الصاغ قلاغسي فما فوق. وحتى القانون المؤقت للخدمة العسكرية الصادر في فيفري 1860م الذي يجعل الامتحان شرطا للارتقاء إلى رتب ضباط الصف من الصاغ قلاغسي فمن دونه فإن النص يربط تزكية الترقية بشخص الباي حيث

---

1 أ. و. ت، ملف 554، صندوق 144، وثيقة 6 .

2 أول قائمة استطعنا تجميعها في وثائق الأرشيف الوطني تعود إلى سنة 1842 و1843م، وتهم عسكر الخياله .

3 أ. و. ت، ملف 596، صندوق 189، وثائق متعددة تتعلق بالترقيات العسكرية بين (1842– 1862م) . كما سجلنا خلال نفس الفترة وبنفس الفرقة وجود 418 عملية معاوضة تمت بين عسكر خيالة من نفس الرتب، من بينها 351 حالة تم فيها معاوضة نفر عسكري بآخر و47 حالة أخرى تم فيها معاوضة أونباشي بآخر .

4 أ. و. ت، ملف 596، صندوق 189.

5 أ. و. ت، نفس الملف .

جاء في الوثيقة "ولنا (المقصود بذلك الباي) الخيار في ترقي من ذكر أيضا"[1].

هذه الحقيقة في تدخل السياسي في الشأن العسكري تتقاطع مع بعض الحقائق التي أكد عليها عدد من الملاحظين الأجانب أشاروا فيها إلى أن مقاييس الجدارة للارتقاء إلى الرتب العسكرية العليا كانت غائبة تماما. كما لاحظوا أن القرابة والعلاقات الشخصية بالعائلة الحسينية الحاكمة مثلت المعيار الأنجع والأسرع لكل تدرج في الرتب العسكرية العليا لأن كل نجاح في الارتقاء إلى الرتب العسكرية العليا يواكبه استئثار بجملة من الامتيازات، علاوة على ما يتيحه من فرص الانخراط في عالم السياسة والالتحاق "بالخاصة"[2].

وبقدر ما كانت السلطة تتدخل في انتقاء طبقة "الخاصة" من القيادات العسكرية العليا فقد كانت تتدخل أيضا في اختيار القيادات الوسطى[3]. وعليه لا وجود لهذا "الامتحان" الذي تحدث عنه القانون المؤقت للخدمة العسكرية، وحتى إن وجد في تلك الفترة فإن هذا الامتحان لم يكن متاحا لجميع المتراهنين إذ تذكر نفس الوثيقة أن أمير الآلاي هو المسؤول عن اختيار الباش شواش وهو أيضا المسؤول على تدريبهم وإعدادهم للخطة الجديدة كملازميه. هذا الأمر يجعلنا نجازف بالقول بأن البايليك في تونس كان حريصا على حسن اختيار أعوانه من العسكر النظامي في المناصب العسكرية العليا وحتى الوسيطة، وأنه كان أشد حرصا على توسيع دائرة أتباعه والموالين له. ولذلك كانت المؤسسة العسكرية إحدى أهم أدوات توسيع مجتمع الولاء السياسي ومن أهم وسائل الرهان على السلطة والنفوذ.

د- إخلاء مواقع الخدمة العسكرية يقضي على منظومة التدريب:

إن التفسير المقنع لفشل منظومة التدريب هو حالة الإخلاء شبه التام لمواقع الخدمة العسكرية، وهو ما جعل قسما من الأرستقراطية العسكرية تعبر في عديد مراسلاتها الرسمية إلى سلطة الإشراف عن انزعاجها من عملية الإفراغ المتواصل للقشل والثكنات والأبراج، فقد أورد سليم أميرلواء عساكر الطبجية في رسالة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار بتاريخ 5 محرم 1279هـ (جوان 1862م) ما يلي: "لقد تضايقنا في العسكر وتوقفت خدمة القشلة من عدم وجود العسكر... والحال أنه بلغنا أن أكثر الهاربين مقيمين ببلدانهم والآن تكاثر هروب العسكر... وكما صار الآن يهربون بحوايج البايليك"[4]. كما تقدم رسالة أخرى تفصيلا دقيقا لأعداد الهاربين : ففي رجب 1276هـ (جانفي 1860م) تم نقل 394 بين ضباط وجنود من الآلاي الثالث وثبّتوا طبجيه بأبراج بلدان الساحل مع العلم أن جملة الحاضرين بالآلاي الثالث كان 496 جندي (أي أنه لم يبق تحت الخدمة بهذا الآلاي سوى 100 جندي) وهو عدد لا

---

1 أ. و. ت، ملف 546، صندوق 144 : ترتيب الخدمة العسكرية بالإيالة التونسية لسنة 1859م.

2 MARTEL (A) , " L'armée d'Ahmed bey d'après un instructeur français " , **Cahiers de Tunisie** , 3ème trst , 1956 , p 396 .

3 أ. و. ت، ملف 561، صندوق 144، وثيقة 36. في وثيقة بتاريخ جمادي الأولى 1258هـ (جوان 1842م) أصدر الباي أمره إلى أمير ايكنجي آلاي بأن "يختار 12 باش شاوش ليدربهم ويخدمهم على خدمة الملازميه...حتى إذا طلبهم الباي كملازميه يجدهم حاضرين وعارفين بخدمتها".

4 أ. و. ت، ملف 789، صندوق 168، وثيقة 10 : أصل ما لأميرلواء عساكر الطبجية 688 عسكري يطرح منه 249 لعسة باردو وحلق الوادي. ويطرح 249 من الهراب ومن بقي هم فقط 87 : أي ثمن العدد الجملي لهذا اللواء.

تستقيم به الخدمة العسكرية[1].

إن متابعة الوقائع التاريخية يثبت أن الفترة التي تلت وصول محمد باي إلى السلطة شهدت اندثار بعض الفيالق العسكرية التي كانت موجودة، وأن البايليك لجأ إلى الزعامات القبلية لضمان "العسّة" بالأبراج وتأمين الرقابة على مجال السيادة وذلك بسبب العجز عن تسديد رواتب الجند النظامي المتخلدة بذمة الدولة : من ذلك وثيقة بتاريخ رجب 1275هـ (فيفري 1859م) تحدثت عن توجه أمير آلاي المكلّف بأبراج الأعراض لجمع عدد من الأنفار من جرجيس لينزلوا للعسة ببرج بلدهم، وقد تم انتداب 47 نفر أخذ منهم 13 نفر لعسة برج جرجيس واستعان أمير آلاي في جمع هذا العدد بخليفة جرجيس وبأعيان عرش زواوه وزواغه[2].

1 أ . و. ت، دفتر 3189 .

2 أ . و. ت، دفتر 3158 .

الفصل الثاني

التعليم العسكري ونشاة الحدث المدرسي

ننطلق في دراستنا لهذه المسألة من شهادة وحيدة قدمها صاحب الإتحاف تحدث فيها عن تكوين مكتب حربي بباردو من طرف الباي أحمد[1]. ويبدو من خلال هذه الشهادة أن الإجراء رغم أهميته في مسار الإصلاح العسكري فإن صاحب الإتحاف أظهره في شكل مبادرة شخصية من طرف الباي لم يجر التشاور فيه والإعداد له إعدادا جيدا. كما أن اتخاذ قرار إنشاء هذه المؤسسة التعليمية–العسكرية تم في فترة مبكرة من حكم أحمد باي حيث لم تمض سوى سنة واحدة على اعتلاءه العرش، فبين اقتعاده أريكة الحكم سنة 1837م وأمره بانشاء مكتب حربي بباردو في 1838م تبدو الفترة غير كافية لإجراء دراسة دقيقة للمسألة والإعداد لها إعدادا جيدا بدءا من اختيار التلاميذ والمدرسين وانتهاء بوضع البرامج واختيار المواد ومناهج التدريس وغير ذلك من المسائل الهامة. وربما يكون تعدد التسميات التي أطلقت على المدرسة من قبل المؤرخين والملاحظين الأجانب دليلا على حالة الاستعجال التي رافقت بدء العمل في المدرسة حيث أطلق عليها اسم المدرسة المتعددة الفنون وسماها الشيخ قبادو "مكتب العلوم الحربية" كما عرفت باسم المدرسة الحربية أو مكتب الحرب.

---

1 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، الجزء 4، ص 41 - 42. وقد جاء في هذه الشهادة ما يلي: "وفي غرة محرم 1256هـ الموافق للخميس 5 مارس 1840م رتب الباي مكتبا حربيا وجعله في صرايته التي انتقل منها الى قصره الجديد، واعتنى بهذا المكتب وكان يزوره ومعه خواصه وتسأل التلاميذ بمحضره ويثني على النجيب منهم ويمنّيه بما يؤول إليه حاله ويرغّبهم في اكتساب المعارف وجلب إليه المراهقين فمن دونهم ونجبت فيه تلاميذ خرجت يوزباشيه".

I - التلاميذ : مقاربة إحصائية وسوسيولوجية:

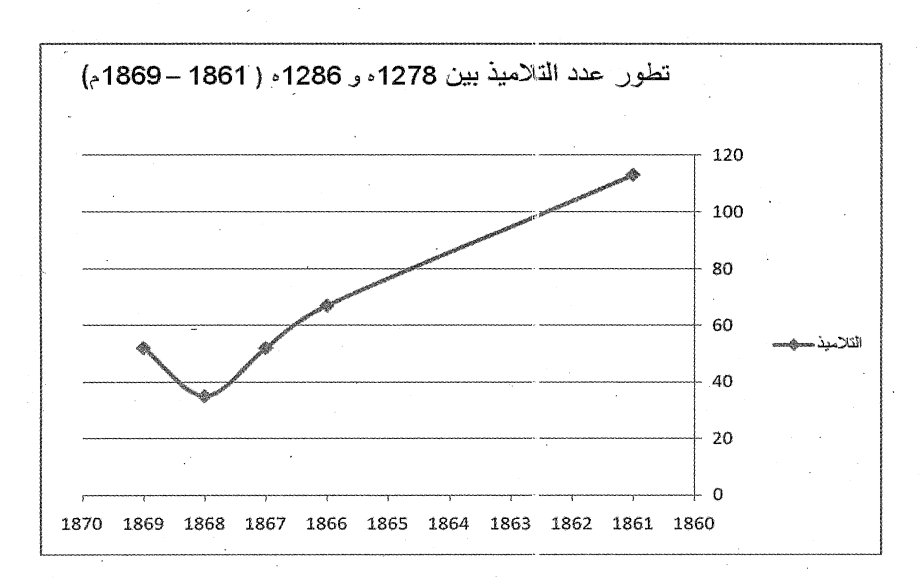
إن الاعتراف بأن هناك مسارا لتوريد الحداثة-النموذج يستوجب بالضرورة الإقرار بوجود مؤسسات يفترض أن تلعب هذا الدور. وهو دور نزعم أن مكتب الحرب أنشأ من أجله على الأقل في الفترة التأسيسية في عهد أحمد باي، حيث كان منوطا به أن ينتج نخبة قادرة على العبور إلى الثقافة الغربية والإفادة منها وبث ما يمكن بثه من معارفها. ولأن التلاميذ كانوا الأكثر إدراكا لآليات التحديث والأقرب إلى فهم أدواته بحكم معرفتهم باللغات الأجنبية ولاسيما الفرنسية منها فقد كانوا بمثابة قوى التغيير التي كان منوطا بعهدتها القيام بدور طليعي في السير في هذا الاتجاه اتجاه الحداثة وفي الدفع إلى بلورة رؤية دقيقة وواضحة عن مدلول التقدم والسبل الكفيلة بتحقيق النماء.

إن دراسة قوى التغيير في المدرسة الحربية تمكننا من معرفة درجة تفاعل المجتمع مع حركة التحديث، وهو ما نسعى إلى تكوين تصوّر واضح بشأنه من خلال التعمق في عدة محاور ذات علاقة بالمدرسة كالبرنامج الدراسي وطرق التعلّم والإطار البشري من مدرسين وتلاميذ إلى جانب مَسائل أخرى لا تقل عنها أهمية.

1 . أي معيار لاختيار التلاميذ ؟... النجابة أم العرق ؟

تتخذ دراسة مسألة الانتداب بالمدرسة عدة زوايا وهي:

- الزاوية الإحصائية: حيث اعتمدنا على بعض وثائق الأرشيف الوطني تتبع تطور عدد التلاميذ خلال الفترة التي أصبحت فيها المعلومات الإحصائية متوفرة والرسم البياني التالي يبيّن تطور عدد التلاميذ بالمدرسة خلال ستينات القرن 19م[1].



رسم بياني 2: تطور عدد التلاميذ بالمدرسة الحربية بباردو بين 1861 و1869م:

---

1 أ . و . ت، دفتر 2407 .

نلاحظ من خلال التدقيق الإحصائي في وثائق الأرشيف الوطني وفي المصادر التاريخية الأجنبية والمحلية غيابا تاما للأرقام الدقيقة بخصوص تطور عدد التلاميذ خلال السنوات الأولى من تأسيس المدرسة وطوال فترة حكم أحمد باي. ولم تصبح المعلومات متواترة إلا بعد إعادة فتح المدرسة في بداية حكم محمد الصادق باي، حيث تشير المصادر الفرنسية إلى زيارة قام بها الباي إلى المدرسة سنة 1859م مباشرة بعد وصوله إلى السلطة. وقد فوجئ الباي يومها مفاجئة سارة عندما وجد 60 تلميذا صغيرا على قدر كبير من الانضباط يتكلمون ويكتبون العربية والفرنسية ويحلون مسائل في الحساب والهندسة[1]. وعلى إثر ذلك تواصل ارتفاع عدد التلاميذ ليصل إلى 113 تلميذا سنة 1861م، ثم أخذ العدد في التراجع ليصل أدناه في الفترة الأخيرة من عمر المدرسة حيث لم يتعدى 35 تلميذا في أواخر سنة 1285هـ (1868م) (أي في السنة التي سبقت إغلاق المدرسة بشكل نهائي) [2].

- الزاوية السوسيولوجية: من حيث الانتماء الاجتماعي والإتني تفيد القائمة الاسمية للتلاميذ التي توفر وثائق الأرشيف الوطني أن القسم الأكبر منهم ينحدر من أصول مملوكية لاسيما أبناء الجزر اليونانية الذين كانوا يجلبون إلى الإيالة بأشكال مختلفة، ويعتنقون الإسلام ويتلقون تربية دينية ويعيشون في قصور البايات والأعيان أو في محيطهم. ولأن هذه الفئة كانت قريبة جدا من البلاط الحسيني فقد خصص لأبنائها النصيب الأوفر من مقاعد الدراسة في مؤسسة باردو العسكرية. ومن بين هؤلاء الأونباشي محمد الكاهية وأخوه الأونباشي مصطفى زروق والأخوين مصطفى والصادق بن عصمان وكذالك الصادق المملوك وأحمد بن الخوجة ومحمد المورالي وأحمد بن عثمان[3]. لذلك كانت المدرسة مؤسسة مفتوحة على فئة المماليك، وهو أمر فرضه انفتاح هذه الفئة على الثقافة الغربية وقدرتها على نقل النموذج التحديثي الأوروبي. ويذكر ابن أبي الضياف عددا من هؤلاء المماليك الذين نجحوا في إتمام دراستهم وتقلدوا في ما بعد مناصب في أجهزة الدولة كالجنرال رستم والجنرال حسين وجمعه القرقني والحاج محمد بن الحاج عمر البنباشي[4].

العنصر الأجنبي لم يقتصر على المماليك إذ نجد ضمن قائمة التلاميذ بعض الأسماء من ذوي الأصول التركية كالملازم أحمد باش طبجي[5] ومحمد السباولجي وحمده القهواجي ومحمد بن خليل

---

1 MARTEL (A) , " L'armée d'Ahmed bey " , **op . cit** , p 377 .

2 أ . و . ت : نفس الدفتر : تسجيل حضور تلاميذ المدرسة الحربية بباردو في أفريل 1860م .

3 ولد في القوقاز سنة 1840م ووصل إلى تونس بعد حرب القرم رفقة الجنرال حسين وانخرط في سلك مماليك محمد باي وتحصل على لقب يوزباشي في 1860م ونال تعليما عسكريا متقدما تحت إدارة كمبنون وتخرج من المدرسة برتبة قائم مقام

4 BROWN (C) , **The Tunisia of Ahmed bey** , Princeton University Press , 1974 , p 295 .

يذكر ابن أبي الضياف بعضا ممن شغلوا مناصب في جهاز الدولة : الجنرال حسين أصبح يشغل منصب أمير لواء ورئيس المجلس البلدي ومستشار الوزارة، والجنرال رستم أصبح وزيرا وأمير لواء، وأبو محمد جمعه القرقني أصبح قائد البحرية، أما الحاج محمد ابن الحاج ابن عمر فقد أصبح رئيس القسم الأول بوزارة الحرب . المجلد الثاني، الجزء 4، ص 37 .

5 من أصل تركي تخرّج موظفا لكنه انقطع عن الخدمة العسكرية واكتفى بالتعبّد والتزهد قبل أن يشارك في إدارة الجيش في فترة الحماية .

المورالي[1] والأخوين محمد ومحمود التركي[2]. ولعل ذلك يجعلنا نفترض تواصل وجود طبقة تركية قد تكون محدودة العدد لكنها استطاعت أن تحافظ على الأرجح على ولاء دائم للبايليك الذي يبدو أنه بدوره لم يقطع تماما مع بعض علاقاته التقليدية بهذه الفئة.

أما التلاميذ من ذوي الأصول المحلية فيبدو أن اختيارهم للجلوس بمقاعد الدراسة خضع إلى انتقائية صارمة وإلى مقاييس دقيقة. وهم في الغالب إما ينحدرون من قبائل مخزنية موالية منتشرة بدواخل البلاد من أمثال محمد الجويني ومحمد المناعي ومحمد الطبرسقي ومصطفى المنكبي، أو أنهم ينتمون إلى المناطق الساحلية وأرياف الشمال التونسي[3]. لكن إلى جانب هذه المجموعة احتوت القائمة على عدد لا بأس به من سكان الحاضرة مثل محمد القروي[4] وعمر بركات[5] وحمده بن مصطفى[6] والعروسي بن بوجمعه[7] ومحمد قرجوم[8].

كما لاحظنا أيضا من خلال التدقيق في القائمة الاسمية للتلاميذ في ستينات القرن19م أن الباي أصبح يتدخل مباشرة في عملية الانتداب داخل المدرسة عن طريق أوامر شخصية فانتدب في السنوات الأخيرة من عمر المدرسة (أي منذ 1865م) عددا من الإخوة جلهم من أصول مملوكية أو تركية. ولئن كنا لا نعلم السبب الداعي إلى ذلك فإننا نعتقد أن الاعتماد على العناصر الأجنبية وخاصة المماليك في المناصب المخزنية والعسكرية أصبح السمة المميزة لسياسة محمد الصادق باي. وإذا صح ذلك يصبح التكوين الذي يتلقاه التلميذ بالمدرسة بمثابة التأهيل والتمرين لتقلد هذه المناصب الهامة في أجهزة الدولة[9].

لكن ما هي شروط قبول التلاميذ ؟

---

1 من أب تركي تخرج من المدرسة برتبة بنباشي وعمل قائدا لفرقة الحوانب (حراسة الباي).

2 FOLLY (L.C) , " Historique de la mission " , **op . cit** , p 336 -338 .

3 CHENNOUFI (A), " Un rapport inédit en langue arabe sur l'école de guerre du Bardo " , **Cahiers de Tunisie** , n° 95 -96 , 1976 , p 77-78 .

4 ولد بتونس في 1847م وهو من أشد المنبهرين بفرنسا تخرج من المدرسة برتبة ملازم ثم اشتغل بالمدرسة الحربية بباردو كمعلم تطبيق .

5 كان من أفضل تلاميذ المدرسة بفضل تكوينه الفرنسي وكان من أبرز معاوني خيرالدين باشا اشتغل مديرا للمدرسة الصادقية في 1882م ثم مديرا لإدارة الأحباس في 1885م ثم آغة بيت المال في 1886م .

6 تخرّج من المدرسة وارتقى إلى رتبة أميرآلاي .

7 تخرّج من المدرسة كموظف واشتغل كاتبا للباي .

8 تخرّج من المدرسة كموظف واشتغل في إدارة الجيش التونسي زمن الحماية .

9 أ . و . ت، دفتر 2407 .

سنة الانتداب	عدد التلاميذ المثبتين بأوامر من الباي	عدد الإخوة
(1866 م - 1877 م)	17	8
(1867 م – 1868 م)	17	6
مجموع المثبتين بأوامر من الباي بين 1282 و1286 هـ (1865 و1869م)	42	14

ينص النظام الداخلي للمدرسة على تسجيل 20 تلميذا تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة بعد إجراء اختبار في القراءة والكتابة بإشراف مجلس "علمي" يتركب من 4 ضباط كبار وناظر المدرسة. لكن بالعودة إلى وثائق الأرشيف الوطني سجلنا أن قبول التلاميذ في أواخر الستينات أصبح يخضع لأوامر يصدرها الباي يقوم خلالها بتثبيت التلاميذ بشكل فردي. وقد سجلنا في هذا الباب انتداب 44 تلميذا صدر في شأنهم 44 أمرا من الباي في الفترة المتراوحة بين صفر 1282هـ (جوان 1865م) وجمادي الثاني 1286هـ (جويلية 1869م) . لكن في حالات أخرى سجلنا وجود أوامر جماعية بمقتضاها يأمر بتسجيل مجموعة من التلاميذ ومثال ذلك الأمر الصادر من محمد الصادق باي إلى أمير لواء العسة رشيد بتاريخ 15 رمضان 1285هـ (2 ديسمبر 1869م) يدعوه فيه إلى الإذن "بتثبيت" 6 تلاميذ جدد بالمدرسة[1]. لكن ما الذي يفسر لجوء الباي إلى عملية انتداب واسعة منذ 1865م ؟

تتحدث المصادر الفرنسية المتابعة للشأن العسكري في تونس أن الباي عمد إلى إجراء اختبار التخرج في السنة الرابعة من عمر المدرسة (أي سنة 1864م) وكان عدد التلاميذ آنذاك 104 تلميذا[2] . لكن النتائج كانت هزيلة إذ لم ينجح سوى 8 تلاميذ من بين 20 تلميذا تم امتحانهم وتحصلوا على رتب ملازم أول، أما ال 12 تلميذا الذين فشلوا في اختبار التخرج فقد عادوا للدراسة[3]. ولذلك ربما يأتي القبول الموسع للتلاميذ في إطار ملء الفراغ الذي أحدثه ضعف النتائج. وعموما وكيفما كان يتم الانتداب فالثابت أن وزن التلاميذ الذين ينحدرون من المجتمع الأهلي القبلي أو الحضري بقي محدودا مقارنة بالعنصر الأجنبي وخاصة المملوكي. وهذا يعني أن مؤسسة التعليم بباردو بقيت منفصلة عن المجتمع، وأن مكوّنات المجتمع الأهلي لم يكن لها تأثير أو دور في تفعيل هذه المؤسسة لأن الكلمة الفصل في ذلك للحاكم نفسه[4]. كما أن العناصر المملوكية مثلت دعامة أساسية للسلطة ونجحت في نسج تحالفات قوية مع رجال الدولة ووضعت نفسها كمدافع قوي على خيارات السلطة وتوجهاتها. لذلك راهنت الطبقة السياسية الحاكمة على هذه الفئة ففتحت أمامها أبواب التدرج والحظوة بتمكينها من الحصول على تعليم عسكري عصري في مكتب الحرب بباردو. وهو ما أسهم في تخريج نخبة من القيادات العسكرية المملوكية كان لها دور فاعل في عملية الإصلاح والتحديث سواء المدني أو العسكري[5].

ويمكن الإقرار بأن الدخول إلى المدرسة والحصول على تعليم عصري مثل إحدى أهم الرهانات التي لجئت إليها السلطة في مكافئة العناصر الأجنبية والمحلية الأكثر ولاء. كما مثلت المدرسة إحدى أهم الاستراتيجيات التي اعتمدها المحليون للترقي الاجتماعي والحصول على المنافع. وهو ما جعل الحداثة مشروعا مسقطا ومنحصرا في فئة اجتماعية أجنبية أو محلية ضيقة ومستفيدة. وبالتالي لا يجوز القول بأن المدرسة الحربية أنتجت "حراكا اجتماعيا" بالمعنى الثقافي للكلمة لأن القسم الأكبر من المجتمع التونسي لم يعرف تجربة التعليم العصري ولم تشمله بالتالي قوانين التغيير

1 أ . و . ت، دفتر 2407 **ومخطوط رقم 1780**، ص 2 .

2 أ . و . ت، دفتر 2400 : تسجيل حضور تلاميذ المدرسة الحربية بباردو في أفريل 1860 م .

3 DREVET (C-R) , " L'Armée Tunisienne " , **op . cit** , p 26

4 الهرماسي (عبد الباقي)، **المجتمع والدولة**، م . س، ص 114 -115 .

5 BROWN (C) ,**The Tunisia of** , op . cit , p 294 - 296 .

الاجتماعي. ولأن التعليم ركز على العناصر الأجنبية وخاصة المملوكية منها فإن التحديث التونسي ظل "مشروعا أجنبيا"[1].

ومهما يكن من أمر فالثابت أن سلط الحماية الفرنسية عملت منذ انتصابها بتونس في 1881م على الاستفادة من معظم خريجي المدرسة بإدماجهم في أجهزتها الإدارية والعسكرية وتوظيف خبرتهم في إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية الاستعمارية مستغلة امتلاكهم للغتين العربية والفرنسية وبعض اللغات الأخرى مثل محمد قرجوم وأحمد باش طبجي وعمر بن بركات[2].

واعتبارا لطبيعة الدور الذي قامت به بعض نخب المدرسة في تيسير عمل سلط الحماية في تونس، ألا يجوز القول بأن مشروع المدرسة الحربية بباردو الذي دفعت إليه فرنسا وشجعته هو مشروع استعماري بامتياز أرادت من وراء بعثه تكوين إطارات وكفاءات تساعدها في إدارة المستعمرة التونسية التى خطّطت لبعثها ؟

2. الحياة المدرسية:

نودّ أن نشير في البداية إلى غياب تام للدراسات والبحوث التي اهتمت بالحياة المدرسية داخل مؤسسة باردو فلا نملك معلومات دقيقة حول واقع اشتغال هذه المؤسسة الهامة في تجربة التحديث التونسي برمته. ما نستطيع أن نؤكد عليه هو أن الفترة الأولى من عمر هذه المؤسسة (أي فترة أحمد باي) هي مجهولة تماما بالنسبة لنا. أما الفترة الثانية والتي تزامنت مع إعادة فتحه من طرف محمد الصادق باي فالمعلومات وإن توفرت فإنها تبقى شحيحة فيما يتصل بالحياة. وتكشف الوثائق الخاصة بسجلات التلاميذ أن المجتمع المدرسي لم يكن ثابتا، حيث تمت ترقية بعض التلاميذ إلى رتب عسكرية عليا في حين تم تسريح قسم آخر منهم وفي حالات أخرى تمت دعوة آخرين للقيام بوظائف عسكرية داخل المؤسسة النظامية. فما هي حيثيات ذلك ؟

أ) التسريح من الدراسة بسبب الإعاقة البدنية (السقوط):

التسريح هو التوقف عن مزاولة التعليم بالمدرسة وفي هذه الحالة يشطب اسم التلميذ من قائمة المسجلين بالمؤسسة ويكتب على اسمه لفظ " تسرّح". ويكون التسريح في هذه الحالة مرتبطا بالعجز البدني، ويشمل ذلك التلاميذ الذين يثبت أنهم يعانون مما تسميه الوثائق "سقوط" يمنعهم من مواصلة التعلم وذلك بعد اختبار الطبيب الذي تعيّنه وزارة الحرب . وبالعودة إلى المصادر الأرشيفية فإن حالات "السّقوط" شملت 23 تلميذا في الفترة ما بين 1280هـ و1285هـ (1863-1868م).

1 بادي (برتران) وبيرنبوم (بيار)، **سوسيولوجيا الدولة**، م . س، ص 40 .

2 FOLLY (L - C) , "_Historique " , **op . cit** , p 336 - 337 .

جدول 23: العاهات البدنية التي على أساسها تمّ إعفاء التلاميذ من الدراسة[1]:

الخفقان (أي مرض القلب)	3
الكسر	3
العينين (أي القصور في النظر)	2
الصمم	2
الفتق	1
الطحال	1
غير محدد	11

إن استعراض قائمة الإعاقات البدنية يمكن من رصد عاهات متأصلة أو قديمة: وهي تلك التي يعاني منها التلميذ قبل التحاقه بالمدرسة كضعف البصر والصمم والخفقان. وهو ما يطرح شكوكا حول المقاييس الصحية التي اعتمدتها السلطة في اختيار التلاميذ، فعلى ما يبدو لم تكن إدارة المدرسة تستأنس في اختيار التلاميذ برأي اللجان الطبية، أو أن وزارة الحرب كانت تركز على ما يبدو على المهارات الذهنية كمعرفة القراءة والكتابة وربما اللغات ولم تكن تعير المقاييس الصحية الأهمية اللازمة. وهو أمر ربما يبرره مثلا غياب الاختبارات البدنية الشاملة والدقيقة عند اختيار التلاميذ. ومهما يكن من أمر فإن التلميذ المسرح بسبب العجز البدني يتمتع بنصف راتب يضمن له مورد رزق قار يساعده على مجابهة مصاعب الحياة.

على أن بعض المعطيات التي استطعنا جمعها تفيد بأن شطب التلاميذ لم يكن في جميع الحالات مرتبطا بالعجز البدني إذ تشير إحدى وثائق الأرشيف الوطني أن الباي محمد الصادق عمد في مناسبة على الأقل إلى إصدار أمر إلى رشيد أمير أمراء العسة في 10 رمضان 1280هـ (13 فيفري 1864م) لطرح 33 نفر من مكتب الحرب ذكرت الوثيقة أسباب مفصّلة لطرحهم وهي: 9 سواقط - 15 نفر صغار السن - 4 صغار السن وسواقط - 4 مماليك: كل هؤلاء تم تسليمهم إلى ذويهم باستثناء المماليك ال4 فإنهم سلموا إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار[2].

عند دراسة قائمة التلاميذ في فترات متباعدة يمكن أن نذكر بعض الأسماء التي تم شطبها من المدرسة[3]. وهنا يستوقفنا اسم مصطفى بن إسماعيل باعتبار أنه على إثر خروجه من المدرسة عرف تدرّجا عسكريا وسياسيا لافتا. وهو ما يؤكد الشبهات التي تحوم حول علاقته الشخصية بالباي محمد الصادق الذي ساعده على تحقيق صعود سريع، فقد حظي برتبة بينباشي ثم أمير آلاي وتوالت الرتب دون توقف إلى أن وصل إلى رتبة أمير لواء. وفي سنة 1871م أسندت إليه أعلى رتبة عسكرية وهي رتبة

1 أ. و. ت، دفتر 2407.

2 أ. و. ت، نفس الدفتر.

3 أ. و. ت، نفس الدفتر: من بين الذين تم شطبهم نذكر مصطفى بورافع – محمد بن عثمان – حسين زازه – البشير بن عبد الله – حموده الزهاني – علي المانسي – محمد باللأمين – أحمد القمار – يونس الزرواني – محمد القرجي – الصادق بن عباس – محمد غليس – محمد بن سلامه – محمود المشاط – محمد التركي – مصطفى بن اسماعيل.

فريق. وبذلك بدأ في تسلق سلم الوظائف السياسية فتحصل على أول وظيف هام سنة 1872م وهي عامل الوطن القبلي ثم سمي وزيرا للبحر ثم عاملا على الساحل ووصل في سنة 1878م إلى قمة وظائفه وهي الوزارة الكبرى فخلف بذلك الوزير الأكبر محمد خزندار. وقد بقي مصطفى بن إسماعيل بالوزارة الكبرى إلى أن أقيل منها بعد انتصاب الحماية الفرنسية بتونس[1].

ب) الإلحاق بمؤسسات أخرى:

يعني الإلحاق نقل التلميذ إلى مؤسسات عسكرية أخرى للقيام بمهام تستوجبها مقتضيات الخدمة العسكرية. وتشير وثائق الأرشيف الوطني التي عدنا إليها على الأقل إلى أن مباشرة عمليات الإلحاق حصلت في فترة متأخرة نسبيا وتحديدا منذ سنة 1863م إذ تم إحصاء 75 عملية نقل بين 1863 و1868م: أي بمعدل 15 تلميذا سنويا، بينما كان على المدرسة أن تستقبل 20 تلميذا سنويا[2]. وهذا يعني أنه تم إخلاء المدرسة إلا من عدد محدود من التلاميذ الذين ظلوا يباشرون التعلم، وهو عدد لا يمكن المدرسة من القيام بوظائفها التعليمية على الوجه المرضي.

جدول 24: جرد لعدد التلاميذ المنقولين والوجهة التي وجهوا إليها[3]:

عدد التلاميذ	الوجهة التي نقلوا إليها	الفترة
33	صنايعية بالحفصية في قشلة الطبجية	محرم 1280هـ (جوان 1863)
16	صنايعية بفابريكة الحديد بحلق الوادي	رمضان 1280هـ (فيفري 1864م)
13	الخياله	شوال 1284هـ (جانفي 1868م)
10	البحرية	بعد سنة 1285هـ (1868 م)
1	ضابطية حلق الوادي	بعد سنة 1285هـ (1868 م)
ضابط	ضابطية باردو	بعد سنة 1285هـ (1868م)
ضابط	القشلة الحسينية	بعد سنة 1285هـ (1868م)

ما يلاحظ عند تحليل الجدول وما توفر من معطيات حول الإلحاق هو التالي :

- أولا: أن عدد الملحقين من المدرسة للقيام بمهام أخرى ذات طبيعة عسكرية هو عدد ضخم باعتبار العدد الذي كانت المدرسة معدة لاستقباله سنويا وأن سنة 1863م تعتبر السنة الهامة في عمليات الإلحاق، فقد بلغ عدد المنقولين من المدرسة 49 تلميذا من جملة 113 تلميذا كانوا مرسمين بالمدرسة وهو ما يمثل 43 % من إجمالي عدد التلاميذ. هذا العدد وجّه بالكامل إلى "فابريكة البارود"

1 الإمام (رشاد)، **سيرة مصطفى بن إسماعيل**، تحقيق رشاد الإمام، تونس 1981، ص 3 - 4 - 5 .
هو الوزير الوحيد من بين الوزراء الذي لم يكن من المماليك إلا أن أصله غير معروف على وجه الدقة، فقد عرف بهذا اللقب نسبة إلى والده الذي يدعى إسماعيل ولا يعرف عنه سوى أنه تربى في كنف المماليك العاملين في القصر . وقد عرف هذا الوزير بالطموح وحب المال وجمعه بكل الطرق فاستغل فرصة إنعام الباي عليه بالرتب والوظائف لكي يستحوذ على ما تركه مصطفى خزندار، فجمع ثروة طائلة قدرت بعد معاهدة الحماية بـ30 مليون ريال هربها إلى إيطاليا عن طريق صديقه علاله بن الزاي .
2 أ . و. ت، ملف 90، صندوق 9 : تقرير عمّا كان لبن إسماعيل زمن الصادق باي .
3 أ . و. ت، دفتر 2407 .

وإلى "فابريكة الحديد"، وهو ما يعكس ربما اتجاها بدأ يظهر منذ سنة 1863م يتمثل في إعادة هيكلة المدرسة وذلك في اتجاهين هما: ضخ عناصر جديدة وذلك بفسح المجال لدخول تلامذة جدد وتسجيلهم بالمدرسة (لكن لا نعرف على وجه الدقة المقاييس التي تم اعتمادها لقبولهم بالمؤسسة)، والاستفادة من العناصر التي تلقت تعليما بالمدرسة في إعادة تسليح التشكيلة النظامية.

- ثانيا: أن المجتمع المدرسي تمتع بنوع من الديناميكية خاصة في المرحلة الأخيرة من عمر المدرسة أي بين 1863 و1869م، فهناك عناصر تم إلحاقها وأخرى تم انتدابها إلى جانب عناصر أخرى واصلت دراستها بالمدرسة. لكن هذا الحراك تم بطريقة ارتجالية ومتعجلة فلم يكن هناك مجال للتقييم ولتصحيح المسار. ولذلك لم تفلح المدرسة -رغم مرور أكثر من 20 سنة من تأسيسها- في خلق نواة صلبة تقود عملية تغيير المجتمع بشكل راديكالي، وإنما أفرزت مرجعية ثقافية-تنويرية تدفع باتجاه التحديث دون أن تتزعمه. ويمكن أن نستدل على ذلك بمجرد تتبع تطور عدد التلاميذ والضباط والتعليمجيه في الجدول التالي:

جدول 25: تطور عدد التلاميذ والتعليمجية والضباط بين 1861 و1869م[1]:

الرتبة	1861م	1867م	أوائل 1868م	أواخر 1868م	1869م
أمير آلاي	1	-	-	-	-
بنباشي	-	1	1	1	1
صاغ قول أغاسي	1	1	1	1	1
يوزباشي	1	1	1	1	1
ملازم	2	3	3	2	3
باش شاوش	1	-	-	4	-
شاوش	5	-	-	-	-
بلوك أمين	1	-	-	-	-
أونباشي	8	5	5	3	5
حجّام	4	-	-	-	-
تلميذ	113	67	52	35	52
مدرّس	1	1	1	1	1
مؤدب	1	1	1	1	1
تعليمجيّه	6	3	3	3	3
الجملة	145	83	68	54	68
الراتب الشهري بالريال	3571	1857	1782	1710	1782

ما يمكن ملاحظته هو أن التطور العام لعدد التلاميذ يشير إلى تراجع لافت منذ سنة 1861م بلغ أقصاه في أواخر سنة 1868م حيث لم يتجاوز العدد 35 تلميذا. وهذا يعني أن المدرسة التي افتتحت

1 أ. و. ت، دفتر 2407.

سنتها الأولى في 1840م بتسجيل ما بين 40 و60 تلميذا[1] لم يعد بإمكانها في أواخر ستينات القرن19م القيام بوظيفتها التعليمية المناطة بعهدتها، وأن استمرارها في تأهيل القيادات العسكرية وتكوين ضباط الجيش النظامي لم يعد ممكنا.

أما عن غلق المدرسة بشكل نهائي سنة 1869م فقد ارتبط بالأزمة المالية التي استفحلت لاسيما بعد انصاب هيئة الكوميسيون المالي والتي أوصت بإنهاء نشاط المدرسة متعللة بالعجز المالي. وهو أمر يمكن التشكيك فيه وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن المدرسة كانت قد توقفت عن النشاط في عهد محمد باي وعادت إلى العمل في بداية عهد محمد الصادق باي، كما أن الإحصائيات الخاصة بالراتب الشهري للتلاميذ الذين غادروا المدرسة وألحقوا للقيام بمهام أخرى وعددهم 78 تلميذا تشير أنه لم يتعدى 390 ريال شهريا، وهذا الرقم لا يمثل سوى 11% من إجمالي الراتب الشهري الذي كان يتقاضاه التعليمجية ذوي الأصول الأوروبية. وهو ما يدحض في- تقديرنا – فرضية العبء المالي للتلاميذ ويؤكد وجود أطراف خارجية وأخرى متنفذة داخل بلاط باردو كانت تعمل سويا على إفشال التجربة التعليمية لأن نجاحها يمكن أن يمثل خطرا على مصالح هذه الفئة وعلى القوى الأجنبية المتحالفة معها. ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال الخلاف الذي احتد بين ناظر المدرسة كمبنون والوزير الأكبر مصطفى خزندار، حيث عمد هذا الأخير إلى إقالته من منصبه من دون سبب وجيه فانسحب معه المدرسون الفرنسيون بسبب تأخر رواتبهم ومن ثم ضعف أمر المدرسة إلى أن تم إلغاؤها. ولذلك نعتقد أن الوضع الذي آلت إليه المدرسة يثبت وجود تراجع عن مسار الإصلاحات العسكرية. وقد بدا ذلك واضحا من خلال النقص الحاد الذي سجلناه في وسائل العمل وطرق ومناهج التدريس، إلى جانب تقلص عدد المتعلمين والذين تم توجيههم إلى مؤسسات عسكرية أخرى.

ج) الارتقاء داخل المدرسة : النجابة أم القرابة ؟:

إن الهدف من إحداث المدرسة الحربية بباردو هو تخريج عدد من الضباط الذين يحتاجهم الجيش النظامي بمختلف تشكيلاته ووحداته ممن تتوفر لديهم جملة من المهارات العلمية والفنية والبدنية التي تمكنهم من الإشراف على المؤسسة النظامية المستحدثة وتطوير القدرات القتالية للجند[2]. غير أن عددا من القيادات العسكرية وفرته عمليات الارتقاء الآلية داخل الوحدات النظامية. وعليه فقد ظل الارتقاء والتدرّج في الرتب العسكرية يخضع إلى مقياسين هما: مقياس علمي: أي امتلاك جملة من المهارات العلمية، ويتم ذلك في إطار امتحانات دورية تنجز داخل المدرسة. ومقياس الأقدمية في الخدمة العسكرية: أي التدرج الآلي داخل التشكيلات النظامية والمرتبط بالفترة التي يقضيها الجندي في رتبة ما.

ولما كان دور المدرسة هو توفير القيادات العسكرية اللازمة فإن ذلك استوجب إحداث نظام في التقييم يمر عبر اجتياز اختبارات متنوعة يمكن تصنيفها إلى صنفين :

1 BROWN (C) , **The Tunisia of** , op . cit , p 293 - 295 .

2 من مجموع 30 ضابطا برتبة ملازم احتاجتهم الفرق العسكريّة النظاميّة وفرت المدرسة الحربية بباردو20 ملازما بينما ارتقى 10 إلى رتبة ملازم ضمن الوحدات العسكرية النظامية الموجودة . وهو ما يشير إلى الأهمية التي أعطيت للمدرسة في إعداد القيادات العليا . ورد ذلك في مخطوط رقم **1780** ص 6 .

- اختبارات تمكّن من الالتحاق بإحدى وحدات الجيش النظامي برتبة ايكنجي ملازم. ويمر ذلك حتما بمرحلتين: مرحلة اختبار للانتقال من القسم الثاني إلى القسم الأول ويكون ذلك في آخر السنة الرابعة. ومرحلة امتحان للتخرّج ويكون ذلك في السنة النهائية وتذكر الوثيقة أن امتحان التخرج يتم بعد مضي 6 سنوات في المدرسة وأنه بعد انتهاء المدة المذكورة "يخرجون منها لخدمة أخرى بعد امتحانهم"[1]. ومهما يكن من أمر فإن التلميذ لا يمكنه الالتحاق بأحد آلايات الجيش في رتبة ملازم إلا بعد اجتيازه اختبارا في جميع ما تعلّمه من الفنون والعلوم وذلك بحضور لجنة تضم اثنين من أمراء الآلايات وضابطين ساميين إلى جانب ناظر المدرسة[2]. لكن يبدو أن اللجنة العسكرية توسعت نسبيا في عهد محمد الصادق باي لتضم عددا متزايدا من كبار الضباط[3].

- اختبارات تمكن أصحابها من الارتقاء من رتبة إلى أخرى في إطار المدرسة فحسب ولا تشمل بأي حال الفرق العسكرية النظامية. ويشترط في المرتقي أن يكتسب جملة من المهارات العلمية والعسكرية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 26: المهارات الواجب توفرها لدى المرتقي من رتبة إلى أخرى داخل مكتب الحرب[4] :

الرتبة موضوع الارتقاء	المهارات العلمية والعسكرية
أونباشي	علم الحساب (من مبدأ تعليمه إلى منتهى الكسور) - الكتابة والقراءة باللغة العربية والفرنسية - معرفة خدمة عسكر نقّار تعليم وبلوك تعليم
شاوش	علم الحساب (من منتهى الكسور إلى منتهى علم الحساب والدّرجة الأولى من علم الجبر) - النحو الفرنسي وحفظ المفردات - خدمة عسكر نقّار تعليم وبلوك تعليم وعوجي تعليم
باش شاوش	الدرجة الثانية من الجبر والهندسة - خدمة عسكر نقّار تعليم وبلوك تعليم وعوجي تعليم
ملازم	علم حساب المثلثات - خدمة عسكر نقّار تعليم وبلوك تعليم وعوجي تعليم وطابور تعليم

يبدو من خلال المواد التي يمتحن فيها المترشح في الرتبة العسكرية والتي تقود إلى الترقية أنها تستدعي وجود مهارتين متلازمتين هما: مهارة معرفية ذلك أن المتراهن على الترقية داخل المكتب الحربي مطالب بامتلاك الدراية الكاملة بمادة الرياضيات مع التدرج من علم الحساب وانتهاء بعلم حساب المثلثات وذلك بالتوازي مع الرتبة موضوع الرهان. ومهارة عسكرية–ميدانية ذلك أن المتراهن على الترقية داخل نفس المكتب الحربي مطالب بالتعاقب على مختلف أصناف الخدمة العسكرية بدءا

1 أ. و. ت، ملف 567، صندوق 145، وثيقة 14 .

2 أ. و. ت، ملف 567، صندوق 145، وثيقة 14 .

3 أ. و. ت، نفس الملف والوثيقة : جاء فيها أن المجلس العسكري انعقد في 22 ذي الحجه 1277هـ (10 جوان 1861م) في باردو لامتحان بعض التلاميذ من مكتب الحرب الذين أتمّوا 6 سنوات في القسم الثاني والأول ويستعدون للتخرج وضم 9 ضباط سامين برتب أمراء ألوية، وقد ترأس هذا المجلس وزير الحرب مصطفى باش آغه وحضره التعليمجيه بالمدرسة .

4 أ. و. ت، دفتر 2407 : 24 صفر 1284هـ (جوان 1867م) .

بنفّار تعليم وانتهاء بطابور تعليم.

وتظهر وثائق الأرشيف الوطني التي عدنا إليها أن الارتقاء داخل مكتب الحرب شمل 11 تلميذا بين 1861 و1864م يتوزعون على النحو التالي[1] :

الارتقاء إلى رتبة أونباشي	حموده الحجام – يونس الفيّاش – مصطفى زرّوق- محمد بن محمد القروي
الارتقاء إلى رتبة شاوش	أحمد بن محمد باش طبجي – الطيب بن محمد بن جاريه
الارتقاء إلى رتبة ملازم	ابراهيم عطيّه – محمد بن الحاج
الارتقاء إلى رتبة يوزباشي	ابراهيم عطيّه – حسين بن علي بوصفّاره
الارتقاء إلى رتبة صاغ قلاغسي	محمد بن حسين خوجه

ما نلاحظه هو أن عدد المراهنين على الارتقاء يتقلص كلما تعلق الأمر بالرتب العليا. وهذا يعني أن الارتقاء إلى الرتب العسكرية السامية داخل المدرسة يبدو أكثر صرامة. كما تظهر القائمة أن أحد المرتقين وهو إبراهيم عطيّه كان قد استفاد من الترقية في مناسبتين: الأولى إلى رتبة ملازم وذلك في شعبان 1276هـ (فيفري 1860م)، والثانية إلى رتبة يوزباشي وذلك في صفر 1278هـ (أوت1861م). ورغم أننا لا نعلم سبب إسناد ترقيتين لشخص واحد لكننا يمكن أن نقر أن الارتقاء من رتبة عسكرية إلى أخرى قد بقى مسألة مفتوحة وغير نهائية[2].

الأمر الآخر المهم الذي لفت نظرنا هو أن إسناد هذه الترقيات لم يخضع إلى معايير موضوعية معرفية أو مهارية، فلا أثر لاختبارات أو مناظرات تتعلق بالتميز في بعض المواد كما هو مطلوب في مثل هذه الترقيات بحسب ما جاء في الجدول أعلاه فالمسألة قد خضعت على ما يبدو من خلال الوثائق إلى قرارات وأوامر أصدرها الباي إلى رشيد أمير لواء العسة يطلب منه إجراءها وتنفيذها. كما لم نعثر في جدول الترقيات على أي دور لناظر المدرسة الحربية رغم أن القانون يفترض أن يبتّ فيها رفقة لجنة عسكرية من ضباط وتعليمجية المدرسة وفق معايير علمية وموضوعية، مما يشير إلى ارتباط الترقي داخل المدرسة بالعلاقات الشخصية بالباي أكثر من ارتباطها بالتميز العلمي. وهو ما يحيل على ما ذكرناه في السابق حول غياب المعايير "الأهلقراطية" في التدرج والترقي ليس داخل المدرسة فحسب بل وأيضا داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها.

من ناحية أخرى مكننا جرد الترقيات الواردة في وثائق الأرشيف الوطني في هذا المجال من الكشف عن بعض ما يمكن أن نسميه ترقيات شرفية كانت تسند عادة في شكل نياشين: وهي عبارة عن أوسمة وعلامات امتياز يمنحها الباي للشخصيات التي يرى ضرورة تشريفها[3]. وقد واصل أحمد باي اعتماد هذا

1 أ. و. ت، دفتر 2407 .

2 أ. و. ت، نفس الدفتر .

3 ابن الخوجه (محمد)، **صفحات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني بالحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 97 – 101 . . هذه العادة مأخوذة عن فرنسا صاحبة وسام افتخار الذي أحدثه نابوليون الأول سنة 1802م لتكريم أصحاب الخصال الحميدة من العساكر وغيرهم، ومنها انتقل إلى تركيا حيث أحدث محمود خان سنة 1831م وساما أسماه نيشان افتخار تقلده وقلده لرجال دولته وعن هذا النيشان

النيشان وقلده لوزرائه ورجال دولته ورؤساء عساكره، ومنهم الضباط الفرنسيون الذين استحضرهم إلى تونس لتعليم الفنون العسكرية[1]. لكن محمد باي عمد عند ارتقاءه إلى السلطة سنة 1855م إلى إبطال هذه العادة وأبطل النياشين المرصعة بالياقوت واسترجعها من أصحابها وباعها لفائدة صندوق الدولة، وقام بتعويضها بنياشين افتخارية من الفضة. لكن محمد الصادق باي أعاد استخدام هذه النياشين حيث تؤكد وثائق الأرشيف الوطني اعتمادها في تكريم التعليمجية بالمدرسة الحربية: من ذلك أن التعليمجي "إيموند" تحصل على نيشان افتخار من الصنف الرابع من طرف محمد الصادق باي، كما تحصل محمد بن حسين خوجه على نيشان افتخار في شهر أوت 1859م، وفي مثل هذه الحالات تأتي الأوسمة تكريما لمستحقّها واعترافا لهم باجتهادهم ومثابرتهم.

إن المكافئة داخل المدرسة لم تقتصر على الارتقاء في الرتبة وتقديم نياشين من أصناف مختلفة إذ يحصل أيضا تقديم زيادات سخيّة في الرواتب . وتكشف الوثائق أن هذه الهبات المالية استفاد منها بعض التعليمجية الأوروبيين. على أن العمل بهذه المكافئات المالية لم يبدأ على الأرجح إلا سنة 1864م حيث لم نعثر في وثائق الأرشيف الوطني على مثل هذه المكافئات قبل هذا التاريخ. وحسب نفس المصادر الأرشيفية فإن الأمر لم يشمل سوى 3 تعليمجية أوروبيين وهم "إيموند" و"سوليا" و"بالدوتشي" . وهنا لا يمكن أن نفهم إقدام الدولة على تقديم زيادة في الرواتب في وقت كانت فيه المالية التونسية تعاني من ضائقة جدية إلا بوجود ضغوطات كان يسلطها الطرف الأوروبي وخاصة فرنسا بغرض الحفاظ على امتيازات جاليتها بالإيالة.

II- الدور التحديثي للمدرسة:

لا شك في أن المدرسة الحربية بباردو كانت وسيلة محورية في دخول الإيالة التونسية في النصف الثاني من القرن 19م في عالم التحديث. ورغم أن الدور الثقافي للمدرسة لم يكن بمثل أهمية المدارس العسكرية في تركيا ومصر تلك التي عرفت تجارب سابقة في التعليم العسكري، لكننا لا يمكن أن نغفل أهمية مدرسة باردو في التأسيس لميلاد الحدث المدرسي بالبلاد والتمهيد لظهور المدرسة الصادقية. كما ساهمت المدرسة في التأسيس لأول حركة ترجمة أسهمت في نقل جزء هام من التراث الحداثي الغربي. علاوة على ظهور تراث علمي وثقافي دعّم مفهوم الوطن والسيادة على المجال وأعطى للدولة الترابية أبعادا جديدة.

من جهة أخرى مثّل الفضاء المدرسي إطارا مناسبا لبروز نواة من البيروقراطية العسكرية المتشبّعة بالفكر الإصلاحي والمتمكنة من الثقافة الغربية. وقد لعبت هذه النخبة العسكرية دورا لافتا في بث مكتسبات الحضارة الأجنبية ووضع البلاد على طريق الوعي بالرهانات الجديدة بفضل ما توصلت إلى

العثماني اقتبس مصطفى باي نيشان الافتخار التونسي في 1836م وقلده في البداية لترجمانه ومستشاره في الشؤون الخارجية جوزاف رافو.

1 تذكر المصادر لاسيما ابن أبي الضياف أن أحمد باي أفرط في البذخ والإسراف، من ذلك أنه لما زار فرنسا في أواخر 1845م قلّد رجال دولته نحو 30 نيشانا من أصناف مختلفة تتراوح أثمانها بين 10 آلاف و30 ألف فرنك وبذلك لا يقل المجموع عن 600 ألف فرنك والحال أن الدولة في آخر عهده شارفت على الإفلاس .

تأليفه وترجمته داخل المدرسة أو في مواقع مختلفة في أجهزة الدولة.

1. انبثاق أول حركة ترجمة بالبلاد:

تتفق كل الدراسات التي اهتمت بالحدث المدرسي في تونس خلال القرن 19م على الدور الرائد الذي قامت به المدرسة الحربية بباردو في التأسيس لأول حركة ترجمة حقيقية في البلاد للكتب الأجنبية. لكن إلى جانب ذلك أسهمت المدرسة في دعم نشاط التأليف من خلال إصدار عدد من الكتب التي شكلت النواة الأولى لميلاد حركة ثقافية حقيقية كان لها الأثر البالغ في التمهيد لإنشاء أول مدرسة للتعليم العصري وهي المدرسة الصادقية سنة 1875م .وقد تركزت حركتا الترجمة والتأليف على الموضوع العسكري وأشرف عليها نخبة من المدرسين والتلاميذ بالمدرسة الذين اشتغلوا بشكل منسجم على ترجمة المؤلفات الفرنسية والتركية ونقلها إلى اللغة العربية . ومن أهم من اشتغلوا بالترجمة عن الفرنسية نذكر بشكل خاص الحاج محمد بن عمر البنباشي إلى جانب أحمد بن عبد الرحمان في حين برع الجنرال رشيد في الترجمة عن التركية. وإلى جانب هذه النخبة نضيف شخصيات كان لها دور في التأليف والترجمة نذكر من بينها الصادق قرجوم[1].

أما المعجمية المستخدمة في التدريب والتعليم العسكري فتثبت وثائق الأرشيف الوطني أن التدريب في صفوف مختلف الفيالق النظامية وفي المدرسة الحربية بباردو اعتمد على حركة واسعة في الترجمة والتأليف العسكري واستعان بمعجمية تركية نجحت بدورها في اقتباس المصطلحات الفرنسية ذلك أن الباب العالي سبق الإيالة التونسية في إصلاح المؤسسة العسكرية في اتجاه التخلص من الجيش الانكشاري وإنشاء فرق نظامية مدرّبة تدريبا عصريا على منوال الجيوش الأوروبية[2]. وعليه فقد اعتمدت المؤسسة النظامية التركية في خوض تجربة الإصلاح العسكري على التراث الفرنسي واتخاذه نموذجا في هذا المجال . ثم عملت إثر ذلك على تصدير ما توصلت إلى استيعابه إلى الولايات العربية في المتوسط وخاصة مصر وتونس.

إن عائق اللغة حرم النخبة التونسية من أن تتعاطى بشكل مباشر مع التراث الفرنسي بسبب قلة عدد الذين يجيدون اللغة الفرنسية من أمثال الجنرال رشيد الذي برع في هذا المجال. لذلك كان من الواجب على رجال الإصلاح في تونس أن يعولوا على ما استلهمه العثمانيون من التراث الحداثي الفرنسي . وقد عثرنا في وثائق الأرشيف الوطني على قائمة لمصطلحات عسكرية تركية مترجمة عن اللغة الفرنسية كانت تستخدم في تعليم وتدريب الجيش النظامي التونسي[3]. وتعد الوثيقة 125 مصطلحا عسكريا فرنسيا مترجما إلى اللغة التركية . وهذه القائمة تختزل تقريبا مجمل المعجمية العسكرية المتداولة في المؤسسة النظامية خلال تلك الفترة. ورغم أن الوثيقة لا تتضمن تأريخا دقيقا إلا أننا

---

1 CHENNOUFI (A) , " Un rapport inédit " , **op . cit** , P 81 -- 85 .

2 TLILI (B) , **Les rapports culturels et idéologiques entre L'orient et L'occident en Tunisie au XIX ème Siècle** , Pub. de l'université de Tunis , 1974 , p 86 – 93

3 أ . و . ت، ملف 553، صندوق 144 : " ترجمة من التركية للفرنسية لبعض المصطلحات العسكرية " .

أنظر كشاف المصطلحات العسكرية المترجمة من التركية إلى الفرنسية والتي كانت مستخدمة في التدريبات العسكرية في صفوف الفرق النظامي (ملحق عدد: 1) .

نستطيع أن نرجعها إلى عهد حسين باي وبداية عهد أحمد باي. والدليل على ذلك هو تداول استعمال هذه المصطلحات أو جزء منها على الأقل في الوثائق والمراسلات العسكرية التي تعود تلك الفترة . كما أن وثائق المدرسة الحربية التي عدنا إليها في مجال التعليم والتدريب العسكري يتواتر فيها استخدام المعجمية التركية. هذا بالإضافة إلى وجود عدد هام من المخطوطات المختصة في التعليم العسكري والتي تستخدم معجمية تركية.

إن استخدام معجمية عسكرية تركية في التأليف العسكري في مجالي التعليم والتدريب يثبت أن التجربة التونسية في الإصلاح المادي رغم أنها تفاعلت نسبيا بشكل مباشر مع حركة التأليف العسكري في فرنسا، فإنها نجحت في استيعاب وهضم جزء هام مما توصلت تركيا إلى في نقله عن القوانين الفرنسية الناظمة للخدمة . وهذا الأمر يبرره أسبقية الحدث الإصلاحي في تركيا الذي ارتكز في تأهيل وإعداد هذه فرق العسكرية الجديدة على التراث الفرنسي في مجال التأليف العسكري. وعليه نعتقد أن الإصلاحية التونسية التي كانت تعي محدودية قدرتها على تعريب التراث العسكري الفرنسي قد اختارت تعميم استخدام المعجمية العسكرية التركية واقتفاء أثر تركيا في تعقّل التجربة الفرنسية. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن هذه العوائق الابستيمولوجية التي رافقت التجربة التونسية هي نفسها التي طبعت تجربة التحديث العسكري في مصر في عهد محمد علي، حيث تكشف إحدى وثائق الأرشيف الوطني المتعلقة بهيكلة المؤسسة العسكرية المصرية في عهد الباشا أن الجيش المصري الجديد استخدم نفس المعجمية التركية التي جرى استخدامها من قبل عناصر الجيش النظامي التونسي[1]. وهو أمر يمكن تفهمه باعتبار أن كلا المؤسستين النظاميتين في تونس ومصر نهلتا من نفس المصدر وهو تركيا رغم أسبقية مصر في مسار الترجمة والتأليف العسكري ورغم عمق تجربة التعليم العسكري في مصر مقارنة بتونس .

ويبدو أن حسين باي وأحمد باي الذين باشرا عملية بعث المؤسسة النظامية حاولا السير في نفس خيارات محمد علي في الإصلاح لاسيما الاعتماد على نفس الترجمة التركية للمعجمية العسكرية الفرنسية. ولا أدل على تأثر النخبة الإصلاحية التونسية بتجربة محمد علي من شهادة صاحب العقد المنضد التي وصف فيها الكاتب صدى التجربة المصرية في تونس قائلا "ثم إن هذا النظام كثر وشاع خبره بين جميع الناس وأحكم أمره غاية الإحكام الباشا النجيب محمد علي حاكم مصر ورتبه وزاد في معناه ونحن في بلاد (أي تونس) ليس لنا منه إلا السماع"[2]. هذا التأثر التونسي بالتجربة المصرية يظهر بدوره على مستوى هيكلة الفرق النظامية حيث يبدو تأثر تونس بالنموذج المصري أكثر، فقد حاول بايات تونس استنساخ نفس الفرق والرتب العسكرية المصرية . فباستثناء فرقة الهندسة العسكرية التي أحدثها محمد علي والتي لا نجد لها أثرا في المؤسسة العسكرية التونسية، فإننا نجد نفس التشكيلات النظامية تقريبا من مشاة وخيالة وطبجية وبحرية ونفس الرتب العسكرية من ضباط وضباط صف وعساكر[3].

---

1 أ . و . ت، ملف 543، صندوق 144، وثيقة 4 : نسخة من ترتيب عسكري مصري سنة 1251 هـ من أجناس الثلاث أسلحة بالعساكر المصرية .

2 ابن سلامه (محمد)، **العقد المنضد**، م . س، ص 58 .

3 أ . و . ت، ملف 543، صندوق 144، وثيقة 4 : تشمل فرقة الهندسة العسكرية لجيش محمد علي مجالات تحضير المعادن وإصلاح الطرقات وتركيب القناطر ونصب مكان العرضى (إعداد مواقع العرض العسكري) . أي الجوانب الفنية—اللوجستية لكل تحرك عسكري .

2. المدرسة ودورها في التأسيس لمفهوم "الدولة الترابية":

يبدو أن أحمد باي كان يعي أن تأسيس جيش عصري يفترض الاهتمام بالفنون العسكرية ولذلك كان حريصا على أن يتمتع الضباط بتكوين جيد في المجالات العلمية والفنية . وقد تيسر ذلك بفضل الدور البارز لنظار المدرسة الذين نجحوا في إدارة المدرسة وساهموا في إثراء مكتبتها بعدد من الكتب المؤلفة أو المترجمة، وفي هذا الإطار يجب أن نتوقّف عند الدور البارز لكل من:

- الايطالي كاليقاريس ناظر المدرسة منذ إنشاءها إلى حدود سنة 1852م : لعب دورا هاما في إقناع أحمد باي بضرورة بعث مدرسة باردو وساهم في ترجمة عدد كبير من الكتب في الفن العسكري من اللغة التركية بفضل تجربته في تدريس الهندسة وعلم المثلثات في المدرسة العسكرية التركية إسكي سراي . كما يعتبر الطرف الرئيسي في التجديد البيداغوجي وخاصة إدخال الاختصاصات العلمية والتطبيقية في التكوين الذي يتلقاه التلميذ بالمدرسة كالهندسة والرياضيات والجغرافيا، وهي اختصاصات مرتبطة بالطوبوغرافيا وعلم رسم الأماكن . وقد ساعد ذلك في إدراج تقنية رسم الخرائط في التكوين العلمي لتلاميذ المدرسة علاوة على علاقتها بالهندسة العسكرية وعلم التحصينات المرتبطة بدورها بمجال المناورة العسكرية.

- الفرنسي كامبينون ناظر المدرسة منذ 1852م : درّس التاريخ العسكري والمدفعية والطوبوغرافيا واللغة الفرنسية والايطالية وساهم في إدخال المناهج البيداغوجية الأوروبية وفي تطوير التقنيات الإدارية الحديثة[1] .

هذا الاهتمام المتزايد بالمسائل التقنية والفنية في برامج التعليم العسكري بمدرسة باردو الحربية أدى إلى انكباب نخبة من التلاميذ والمدرسين والضباط على محاولة توريد تقنيات رسم الخرائط الموجودة أساسا في فرنسا لإنجاز خرائط إقليمية تتعلق بالمجال التونسي[2] . وقد أثبتت الباحثة هدى بعير في أطروحتها دور المدرسة في إدخال تخصص علم رسم الخرائط كاختصاص هام في علاقة بالمجال وذلك من خلال إنجاز عدد من الخرائط ساهم في تلاميذ المدرسة في إعدادها في أواسط القرن 19م تحت إشراف الجنرال رشيد وتشمل هذه الخرائط التالي:

- خرائط ملوّنة تغطي 57 مدينة وقرية من الساحل (سوسة والمنستير والمهدية)[3] .

- خرائط ملوّنة تغطي منطقة صفاقس وجزيرة جربة [4] .

وتتضمن كل خريطة مفتاحا يحتوي على مجموعة من رموز لمعلومات ومعطيات عديدة تشمل دور العبادة والزوايا والأسواق والتحصينات ومعاصر الزيت والأحياء . هذا إلى جانب معلومات حول

---

1 BAIR (H) , **Cartographie et représentation de l'espace en Tunisie au 19 ème siècle** , Thèse du Doctorat , Université de Tunis , 2010 – 2011 , p 236 .

2 بعير (هدى)، **التجربة الخرائطية لمدرسة باردو الحربية في منتصف القرن التاسع عشر**، منشورات مخبر دراسات مغاربية، 2008، ص 71 .

3 مخطوط رقم **18669** : ويعد 59 ورقة .

4 مخطوط رقم **261** : ويعد 27 ورقة .

حدود المدينة أو القرية وبعض ظواهرها الطبيعية كالغابات والسباخ والأودية وغيرها.

تمثل هذه الخرائط التي أنجزت بين 1850 و1860م أولى المحاولات التونسية لتمثّل التراب ورسمه. كما تعبّر عن تنامي اتجاه جديد لدى النخبة يروم التعرف على مجال السيادة وتملّكه. ذلك أن الخرائط التي تم إعدادها تستند إلى العمل الميداني والملاحظات على الأرض، حيث تحوّل التلاميذ في شكل مجموعات صحبة ضباطهم إلى المناطق المعنية، واختصت كل مجموعة بوصف المنطقة التي توجهت إليها والتي يفترض أنهم ينحدرون منها. أضف إلى ذلك أن الجنرال رشيد المسؤول الأول عن مشروع رسم الخرائط كان أميرا لعساكر الساحل وعلى دراية دقيقة بهذه المناطق، فهو يملك بالجهة عدة ثروات عقارية تشمل ثلاث معاصر في مساكن ومعصرة في سوسة ومعاصر في الساحلين بالإضافة إلى 4131 أصل زيتون. ثم إن رشيد كان قد سافر إلى الجزائر سنة 1847م وإلى فرنسا سنة 1853م ثم إلى اسطمبول في 1854م وخلال هذه الزيارات تدرّب رشيد على مناهج الملاحظة والوصف في المناطق التي زارها ووجّه التلاميذ إلى تطبيقها في الخرائط التي تم إنجازها وعليه فقد انبنى رسم الخرائط على منهج الملاحظة المباشرة والوصف والرسم ثم إنجاز الإحصائيات.

إن تعاطي تلامذة باردو مع الخرائط كتقنية جديدة في التعامل مع المجال ووسيلة تيسر عمل الإدارة - بما احتوت عليه من علامات ورموز كرتوغرافية مجسدة لعدة مناطق- تزامنت مع تلك التحولات الثقافية التي كانت تحصل في أوروبا. وهو ما فرض على السلطة في تونس تحسس الضرورة الحيوية لتغيير النظرة التقليدية للمجال ولطرق التعاطي معه وذلك من خلال توريد واستخدام تقنية رسم الخرائط. وهو ما جعل الباحثة هدى بعير تعتبر أن رسم المجال وتمثّله يندرج في سياق ما نسميه اليوم "الأمن القومي"[1].

إن تحليل الدور الثقافي للمدرسة يسمح لنا بالكشف عن مساهمتها في نشأة منظومة التعليم العصري في تونس تلك التي ساهمت فيما بعد في ميلاد المدرسة الصادقية[2]. بل وأيضا دور المدرسة في نمو البناء الترابي للبلاد وفي نشأة المجال وتملّكه والرهان عليه وذلك في إطار ظرفية عامة تميزت بتصاعد المخاطر المحدقة بالبلاد وتنامي الأطماع الاستعمارية الأوروبية وخاصة الفرنسية منها. إن تصاعد المخاوف من إمكانية أن تقدم فرنسا عل شن حملة عسكرية باتجاه تونس أعطى المسألة الترابية بعدا مركزيا في منظومة التعليم بمدرسة باردو وجعل من الخريطة أداة جوهرية في التعبير على امتلاك المجال وتكريس الرغبة في السيطرة عليه. وهكذا وبفضل الخرائط أمكن الانتقال من مفهوم المجال المعوّم أو المطلق إلى مفهوم المجال المرسوم والموصوف بدقة (أي ذلك المجال الذي يمكن تحديده وضبطه)[3].

3- نحو بروز "بيروقراطية عسكرية نيّرة":

يبدو أن التحدي الذي فرض نفسه في عملية الإصلاح في القرن 19م تمثل في الاستيراد الكثيف

1 BAIR (H) , **Cartographie** , op . cit , p 236 .

2 TLILI (B) , **Les rapports culturels et idéologiques** , op . cit , p 39 – 41 .

3 بعير (هدى)، **التجربة الخرائطية**، م . س، ص 71 .

لنموذج حداثي كان قد عزز موقعه على الصعيد العسكري والتقني ألا وهو النموذج الفرنسي[1]. وفي هذا الإطار تتنزل المقاربة التونسية في إنشاء المدرسة الحربية بباردو، وبإنشائها تحوّل التحديث إلى مسار كوني قابل للتعميم[2].

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف تمت الإفادة من الثقافة الأكثر تقدما ؟

أفضت عملية توريد نماذج في النهوض وما رافقها من احتكاك بالتحديث العسكري الفرنسي إلى ظهور طبقة عسكرية محلية عملت على الاستفادة من مخزون الثقافة العسكرية الفرنسية وسيلتها في ذلك هي التعريب[3]. فقد لقد مثّل التعريب عملية محورية في هضم واستيعاب العلوم العسكرية الأجنبية، والنتيجة هي أنه تم إحصاء 48 مخطوطا بالمكتبة الوطنية تابعة للمدرسة الحربية بباردو ساهم في إنجازها تلاميذ المدرسة ومدرسوها[4]. فمع انطلاق الإصلاحات العسكرية ظهرت الحاجة إلى إيجاد كتب عسكرية معرّبة يستطيع التلميذ أو الجندي فهمها وفي سبيل تحقيق ذلك كان لا بد من الاستعانة بما تم تحقيقه في تركيا من ترجمة للتراث العسكري الأوروبي. ولذلك شكّل بعث مدرسة عسكرية تدرّس اللغات الأجنبية هي الوسيلة التي أمكن بواسطتها مواكبة ما كان يحصل هناك من تطور في العلوم العسكرية. وقد تزعم هذا الاتجاه في تعريب بعض الكتب المختصة في الفنون العسكرية نخبة من المتنورين داخل المدرسة الحربية أو في وزارة الحرب أو حتى عناصر قيادية في الجيش النظامي تحت قيادة الشيخ محمد قبادو بالتنسيق مع بعض الطلبة المتميزين بالمدرسة[5]. وقد مثلت هذه الطبقة إحدى أهم أدوات الاتصال الثقافي المباشر بالغرب وساهمت في فك العزلة الثقافية للإيالة وتحقيق قدر كبير من الانفتاح على العالم الخارجي وعلى أفكاره وانجازاته[6].

ولقد أفضت سيرورة الانفتاح على المشروع الحداثي الأوروبي إلى تشكل بيروقراطية عسكرية ذات ثقافة غربية كرست من خلال مساهماتها الفكرية نوعا من "العقلانية" ومن أبرز عناصرها:

أ) محمد ابن الحاج عمر البنباشي[7]:

تعتبر مؤلفاته بمثابة دائرة معارف عسكرية حيث قدم أضخم عمل في التأليف العسكري وفي نقل العلوم العسكرية لاسيما تلك المكتوبة باللغة الفرنسية. وقد اهتم في كتاباته بعدة قضايا عسكرية وهي :

---

1 BERNARD (L) , **Comment l' islam a découvert l'Europe** , Paris , 1984, p 229-234 .

2 أبو زيد (أحمد)، " التنوير في العالم العربي : قراءة أنثروبولوجية "، **مجلة عالم الفكر**، عدد3 المجلد29، جانفي - مارس 2001، ص 30- 31 .

3 عبد الحافظ (مجدي)، " ميلاد التنوير في الفكر العربي المعاصر "، م . س، ص 24 .

4 CHENNOUFI (A) , " Un rapport inédit " , **op . cit** , p 81 – 85.

5 LAROUSSI (MIZOURI) , " La pénétration de l'enseignement Européen dans la Tunisie précoloniale : origines et répercussions " , **les Cahiers de Tunisie** , n ° 157-158 , 3 - 4ème trist , 1991 , p 187 .

6 ابن سالم (عمر)، **قابادو : حياته وآثاره وتفكيره الإصلاحي**، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس، 1975، 357 ص .

7 وقد بدأ البنباشي مسيرته كضابط في الجيش ثم نائبا لمدير المدرسة الحربية بباردو ثم ألحق بوزارة الحرب حيث تقلد منصب رئيس القسم الأول بها، وخلال هذه الفترة بالذات كان له الفضل في تعريب النصيب الأكبر من الكتب العسكرية الفرنسية .

° القضايا الفنية: وتتصل بكيفية تركيب العسكر وأصنافه وطرق حمل السلاح والمحافظة عليه واستخدام المدافع. ومن أهم مؤلفاته في هذا المجال:

رسالة في الخدمة العسكرية بالمعاقل والقشل وكيفية انتظام آلايات الترِيس والخيالة .
كتاب ترتيب العسكر وتنظيم الطوابير.
تأليف في تركيب الجيش وبيان أصنافه وضباط أركان الحرب .
رسالة في ما يتعلق بالمدافع .
تأليف في علم السلاح المحمول وكيفية المحافظة عليه [4] .

° القضايا التشريعية: تخصّ استحداث ترتيبات قانونية للخدمة العسكرية داخل المعاقل وآليات العقاب وأدواته. ومن أهم مؤلفاته في هذا المجال:

قانون خدمة المعاقل وترتيب المراكز بها .
قانون في الخدمة الداخلية العسكرية .
قانون الجزاء العسكري وكيفية تركيب المجالس الحربية .
عشرة قوانين خاصّة بالعسكر.

لكن كيف استطاع الحاج محمد بن عمر تزعم حركة تعريب العلوم العسكرية ؟ وهل وفق في ذلك ؟

يبدو أن الخطط العسكرية التي شغلها الحاج محمد ولاسيما خطته كرئيس للقسم الأول بوزارة الحرب جعلته يواكب ما كان يجري في فرنسا من تحديث للمؤسسة العسكرية، كما أن إتقانه للغة الفرنسية وتمكّنها منها أهّله للاطلاع على حركة التأليف العسكري في فرنسا والحرص على النّهل منها. هذا الأمر كان يعكس إعجابه بالتجربة التحديثية الفرنسية في المجال العسكري وشغفه بها حتى أننا نكاد نجزم بأنه كان يؤمن بأن التراث العسكري الفرنسي يعتبر حجر الزاوية في كل إصلاح داخل المؤسسة العسكرية التونسية. ولذلك حرص من خلال وزارة الحرب على اقتناء المؤلفات العسكرية الفرنسية وتعريبها، وفي هذا الإطار اشترى من فرنسا عدد من المؤلفات العسكرية التي رأى أنه يمكن الاستفادة منها في تونس ضمت قائمتها ما يلي[1]:

القواميس	- قاموس عربي-فرنسي - قاموس فرنسي - قاموس عسكري في 8 أجزاء

1 أ . و. ت، دفتر 3156 : تلخيص لكتب اقتنيت من فرنسا وتتعلق بموضوع الحرب .

الكتب	- كتاب في خدمة أحوال شؤون الطبجية - كتاب في أحوال حصون المدن والسفر - كتاب في شرح أشكال الحصون - كتاب في الأحكام العسكرية - كتاب في مهمات العسكر - كتاب في كيفية صنع البارود وأنواع العقارات النارية - 3 كتب أحدها في نفروبلوك تعليم والثاني في طابور تعليم والثالث في آلاي تعليم - 3 كتب أحدها في خدمة السفر والثاني في خدمة الخطر والثالث في خدمة الثغور - رسالة في أحوال التفقد لأبراج الطبجية

يبدو من خلال قائمة الكتب المقتناة من فرنسا أن عملية التعريب اعتمدت على تمكّن واضح من اللغة الفرنسية وعلى وجود قواميس متنوعة أعانت بشكل كبير على النجاح في نقل التراث العسكري الفرنسي إلى تونس. كما أن مقارنة المؤلفات المشتراة مع قائمة الكتب التي قام محمد بن عمر بتعريبها تبين أن عملية التعريب تجنبت التعامل مع الكتب المختصة وذات الطابع التقني أو العلمي بسبب شدّة تعقيدها. من ذلك مثلا أنه لم يقع تعريب كتاب "في شرح أشكال الحصون وأحوالها" وكتاب "في كيفية صنع البارود وأنواع العقارات النارية" واقتصر الأمر على ترجمة مع الكتب المتخصصة في الجوانب الفنية.

ب) أمير الأمراء رشيد[1] :

يعتبر رشيد أول من اعتنى بتعريب كتب الصناعة الحربية في الايالة ومن أشهر الضباط الذين عرّبوا العلوم العسكرية التركية . ومن أشهر كتبه في هذا المجال:

- كتاب أصل خدمة النظام العسكري لسنة 1857م

1 وهو من مماليك الوزير سليمان كاهية تربى بداره ثم أخذه حسين باي وأضافه لابنه حمودة باي، ثم نقله للخدمة العسكرية إلى أن صار أمير آلاي بعسكر سوسة في ذي القعده 1262 هـ(1846م) . ثم أضيفت إليه قيادتها بعد قتل الوزير شاكير صاحب الطابع، فخدمها قليلا ثم استعفى منها، وولع بعلم الصناعة الحربية . وفي عهد أحمد باي أصبح أمير أمراء عساكر الساحل في جمادي الأول 1278هـ (نوفمبر 1861م)، واختاره أحمد باي لقيادة عسكره الذي أرسله إلى حرب القرم وقوامه 12 ألف جندي ومعه أسطول بحري تحت إمرته وذلك سنة 1854م . ولما وصل محمد الصادق باي إلى السلطة استعان به في الأمور الصعبة واختاره كعضو لمجلس الشورى ولمجلسه الخاص .
ورد ب أ . و . ت، ملف 909، صندوق 78، وثيقة 15 – 16 . وابن أبي الضياف (أ)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، المجلد 4، الجزء 8، الدار العربية للكتاب، 1999، ص 148 .

- كتاب ترتيب الشروط المخصوصة للدخول في السلك العسكري لسنة 1862م

كما ساهم في شرح بعض المصطلحات التي تتصل بالخدمة العسكرية النظامية، وذلك بالاعتماد على تعريب المؤلفات الفرنسية التي تتناول هذه المسألة. ومن ذلك رسالتين هما:

- رسالة في كيفية تركيب الجيش وترتيبه وما يتعلق بالتعاريف

- رسالة في ما يختص بكيفية الخدمة الداخلية[1]

ثم إن أمير الأمراء رشيد قام بمجهود ضخم في ترجمة العديد من المصطلحات العسكرية من التركية إلى الفرنسية وأنجزما يشبه القاموس حيث وصل عدد المصطلحات المترجمة إلى 136 مصطلح عسكري تتصل في مجملها بعمليات التدريب والانضباط العسكري من حمل السلاح والتعامل مع الأسلحة النارية وكيفية الوقوف والمشي وغيرها[2]. ساهم رشيد في تأسيس علم رسم الخرائط في تونس فقد عمل على إدراج هذا الاختصاص بالمدرسة الحربية بباردو وبذل جهدا كبيرا في تطبيق تقنية إنجاز الخرائط في التكوين العلمي للتلاميذ. والثابت أن الجنرال رشيد أشرف على رسم أولى الخرائط التي أنجزها تلاميذ المدرسة والمتعلقة بمدن وقرى الساحل ومنطقة صفاقس وجزيرة جربة[3].

ج) القائم مقام أحمد الموالي :

وهو من المماليك الذين كان لهم إسهام كبيرفي التأليف العسكري اذ ترك كتابين هما :

- اختصارقانون خدمة العسكرفي السفر (في 1859م).

- كنزفنون الضباط الصغار[4].

وقد كان إلي جانب ذلك من أبرز الذين اختارتهم الدولة لمواصلة تعليمهم في مدرسة سان سير العسكرية الفرنسية [5] إلى جانب علي بن محمد القادري.

د) البنباشي أحمد بن عبد الرحمان وغيره:

من أهم ما قام به أحمد هو ترجمته لكتاب فرنسي خاص بتعليم الطوابير منفردة وتأهيلها للمناورات العسكرية، ويعد من الكتب التي اعتمدته المدرسة الحربية بباردو أيام المشير أحمد باي[6].

إلى جانب هذه الأسماء التي لمعت في مجال التعريب تجدر الإشارة إلى وجود بعض الأسماء الأخرى التي كان لها إلمام واسع باللغات الأجنبية كالفرنسية والايطالية والتركية. كما كان للبعض الآخر شغف واهتمام بالعلوم العسكرية لكن لا نعلم على وجه الدقة الظروف التي منعتهم من التأليف أو التعريب.

---

1 أ. و. ت، ملف 553، صندوق 144، وثيقة رقم 10-9 .

2 أ. و. ت، ملف 553، صندوق 144، وثيقة رقم 6 .

3 BAIR (H) , **Cartographie et représentation** , op - cit , p 236.

4 بنبلغيث (الشيباني)، **الجيش التونسي**، م . س، ص 100.

5 تذكر المصادر أن الوزير الأكبر مصطفى خزندار كان أهم من رشح الموالي لمواصلة تعليمه في فرنسا .

6 **مخطوط رقم 16625** : الخط مغربي، عدد الوراق 134، نفس هذا المحتوى ورد في المخطوط رقم 16639 بعنوان " كتاب التعاليم الحربية بالمملكة " .

غير أن بعض الإشارات الواردة في المصادر التاريخية يمكن أن تكشف بعض هذه الظروف : من ذلك أن حسونة المورالي وهو أحد القراصنة احتل مكانة مرموقة في مجتمع السلطة والبلاط وانضم إلى "نادي المشورة" حيث كان صهر محمد خوجه أمين الترسخانه، كما قربه يوسف صاحب الطابع وأشرف على تجارته وتجارة الباي[1]. كانت له معرفة عميقة باللغات الفرنسية والايطالية والروسية والتركية إلى جانب إجادته الكبيرة للغة الأنقليزية. أقام المورالي بأنقلترا لفترة طويلة تصل إلى 9 سنوات إلى حد أن ملك فرنسا لويس فيليب عندما استمع إلى طريقة نطقه بالأنقليزية - وكان مرافقا وقتذاك لأحمد باي أثناء زيارته إلى باريس في 1846م- شبهه بأحد المولودين بأنقلترا[2]. لذلك نعتقد أن طول مدة إقامته بأنقلترا ربما يكون قد حرم المؤسسة العسكرية التونسية من الاستفادة من سعة معرفته باللغات الأجنبية ومن تجربته الميدانية وخبرته بشؤون الحرب. لذلك لم يؤلف في التعليم العسكري ولم يهتم بتعريف المصطلحات العسكرية واقتصرت الإفادة منه في اعتماده كمترجم في السفارات الأجنبية. كما أن وفاته المبكرة سنة 1848م (أي في أوج تجربة الإصلاح العسكري) ربما قد تكون قضت على كل أمل في الاستفادة منه .

يمكن الإشارة أيضا إلى **الصادق قرجوم** الذي ألف في 1861م كتابا بعنوان "رسالة في قانون خدمة طبجية الوطن" وهو مترجم عن القانون الفرنسي الذي وضعه لوي فيليب سنة 1840م[3]. وفي نفس الإطار يمكن الحديث عن **فرحات المملوك** وأصله من أبناء الروم ربّاه أحمد باي وقرأ القرآن وحفظ ما تيسر منه على يد الشيخ محمد النكبي مع غيره من المماليك. ويذكر ابن أبي الضياف أن أحمد باي "علّمه الصناعة العسكرية وبرع فيها"[4] لكن لا نعلم ما المقصود ب"علّمه" لأن فرحات المملوك لم يكن له دور يذكر في مجالي التأليف أو التعريب بحسب ما توفر لدينا من قائمة المؤلفين بالمدرسة، فهل المقصود هنا هو براعته في العلوم العسكرية التطبيقية لا غير؟

هذا الأمر ينسحب بدوره على حسن المقرون وكان من ضباط مساكن اختير للعمل بالمحمدية برتبة بنباشي وتدرج إلى أن ارتقى إلى رتبة أميرلواء. ويذكر ابن أبي الضياف أنه "أقبل على تعلّم الصناعة الحربية بجد واجتهاد حتى صارت هذه الصناعة طبيعة من ذاته والاشتغال بها من أكبر لذّاته"[5]. غير أن العائق الذي كان يمنعه من التأليف هو أنه كان قريبا من الأميّة، إذ أن المثابرة في الخدمة العسكرية شغلته عن إتقان الكتابة والقراءة وما يتبع ذلك. مما ينهض حجة على أن العلاقات الشخصية للمقرون بالباي أحمد هي التي لعبت دورا حاسما في ارتقائه السريع في الرتب العسكرية حتى توج بمنصب أمير لواء. ومن هنا يمكن أن نتصور أن الارتقاء في الرتب العسكرية لم يكن رهين الانتماء العرقي وليس حكرا على فئة المماليك ولا هو مشروط بالإلمام بالعلوم العسكرية والتأليف فيها إذ سمح للعناصر الأهلية ممن لهم علاقات ولاء عميقة بالمخزن من بلوغ أعلى الرتب العسكرية.

---

1 المستغانمي (محمد فوزي)، **بلاط باردو**، م . س، ص 356 – 358 .

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، الجزء 8، ص 66 .

3 **مخطوط رقم 18197** .

4 ابن أبي الضياف (أحمد)، **نفسه**، الجزء 8، ص 133 .

5 ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان**، م . س، الجزء 8، ص 177 - 178.

III- فشل المدرسة الحربية بباردو: محاولة في التفسير:

تظهر الدراسة المقارنة أن التجربة المصرية في التعليم العسكري أكثر جدية وتنوعا من مثيلتها التونسية. فإلى جانب الكلية الحربية بأسوان الخاصة بفرقة المشاة أحدثت مدارس أخرى للمشاة في دمياط وأبو زعبل ومدارس مختصة أخرى مثل مدرسة الفرسان بالجيزة ومدرسة المدفعية في طرة ووألحق بها مستشفى خاص ثم أتبع ذلك بإنشاء المدرسة البحرية ومدرسة الموسيقى العسكرية بالإسكندرية . ويكفي أن نشير في هذا الصدد أن مجمل عدد المسجلين في المدارس الحربية في مصر بلغ 1200 وهو عشرة مرات عدد المسجلين بالمدرسة الحربية الوحيدة بباردو والتي لم يتعدى عددها في أفضل الحالات 120 شخص[1] . وعلى هذا الأساس فقد كانت الحصيلة المعرفية متفاوتة فعلى خلاف النجاح اللافت للمدارس العسكرية في مصر فقد كانت النتائج مخيبة للآمال في تونس رغم ما أشرنا إليه بخصوص الأدوار الثقافية التي أنجزتها المدرسة.

1. البرنامج الدراسي : يتجنب الخوض في المسائل التقنية-الفنية:

يبدو أن نموذج الإصلاح الذي اختارته الطبقة السياسية في تونس يقوم على الاستيراد وفق ثنائية النقل والاقتباس عن الغرب كما أن المجتمع التونسي اكتشف هذا الغرب بفعل إشعاع ثقافي قوي[2] . ولما كان التعليم العصري هو أساس الجيش الحديث فإن من أهم أدوات الإصلاح العسكري في الإيالة التونسية هو تغيير مناهج التعليم وإقرار برنامج دراسي متماه ومنسجم مع نمط المؤسسات التعليمية–العسكرية الغربية، وذلك لسد حاجيات الجيش ووزارة الحرب من الجنود والموظفين، وتكوين بيروقراطية عسكرية متنورة تكون قادرة بدورها على دفع حركة الإصلاح إلى أقصى حد ممكن[3].

لقد كان لزاما على مؤسسي أول مدرسة للتعليم العسكري العصري في تونس أن يندرجوا في الحداثة الغربية وأن يتم تجسيد ذلك من خلال النظام التعليمي للمدرسة ويظهر ذلك في النقاط التالية :

* في طريقة اختيار التلاميذ التي تقوم على الانتقاء الدقيق من حيث :

- العمر : فالسن القصوى للتلاميذ المسجلين لا يجب أن تتجاوز 15 سنة، وهو ما يتوافق مع بداية النضج الذهني والبدني وفيه تتوفر إمكانية عالية لتلقي العلوم العسكرية واستيعابها نظريا وتطبيقيا .

- اختبار مدى الاستعداد الذهني للتلاميذ، ويكون ذلك عن طريق إجراء اختبار في القراءة والكتابة تحت إشراف لجنة مكونة من 4 ضباط بالإضافة إلى ناظر المدرسة.

- اختبار مدى الاستعداد البدني للتلاميذ ذلك أن هذه التمارين تمثل جزءا لا يقل أهمية من العملية التعليمية بالمدرسة ولاسيما القدرة على تحمل أعباء التدريبات العسكرية الشاقة كحمل السلاح والمشي أو الجري لمسافات طويلة وما إلى ذلك[4].

---

1 لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفارابي، بيروت، ط 9، ص 67 – 68 .

2 بادي (برتران) وبيرنبوم (بيار)، **سوسيولوجيا الدولة**، م . س، ص 93 .

3 العروي (عبد الله) ،**مفهوم الدولة**، م . س، ص 132.

4 أ . و . ت، دفتر عدد 2407 .

* في الفترة التي يقضيها التلميذ في المدرسة وهي تتراوح بين 6 و9 سنوات[1] . وتقسم إلى مرحلتين : مرحلة القسم الثاني وتدوم 4 سنوات ومرحلة القسم الأول وتدوم سنتين . وباستكمال المرحلتين يكون التلميذ قد اكتسب جملة من المهارات العلمية والبدنية حتى يكون في نهاية المطاف قادرا على الاضطلاع بالمهام العسكرية التي ستوكل له عند الالتحاق بإحدى الفرق النظامية .

* في طبيعة المواد التي يتلقاها التلميذ خلال مرحلتي التعليم . وهي تتوزع كالتالي:

المرحلة	السنوات	المواد المدرسة
القسم الثاني	الأولى	القرآن واللغة الفرنسية
	الثانية	القرآن وعلوم النحو واللغة الفرنسية
	الثالثة	علم النحو واللغة الفرنسية
	الرابعة	اللغة الفرنسية وأصول الجغرافيا وأصول علم الجبر وعلم المساحة
القسم الأول	الأولى	علم رسم الأماكن وعلم التحصّن الوقتي والتصرّفات العسكرية نظريا وتطبيقيا إلى جانب الرماية وحمل السلاح والصناعة الحربية بالبارود وأصول الفنون الحربية
	الثانية	: صناعة المدفعية وعلم التحصين الوقتي والقار وعلم رسم الأماكن[5]

من حيث المبدأ يبرز الجدول تنوعا كبيرا في المواد التي يتناولها التلميذ إذ يمكن إحصاء 17 مادة في الجملة (وهي ذات المواد التي تدرس في المدارس العسكرية الفرنسية تقريبا) . لكننا نلاحظ تركيزا خاصا على اللغة الفرنسية التي تدرس في السنوات الأربع من مرحلة القسم الثاني . ويبدو أن إتقان الفرنسية يعدّ شرطا ضروريا لاستيعاب المواد التي تدرس خلال مرحلة القسم الأول، حيث يجابه التلميذَ مواد ذات طبيعة تطبيقية وتقنية مؤلفة باللغة الفرنسية كالصناعة الحربية والخطط العسكرية وكيفيات المناورة .

لكن رغم كثافة المواد والمكانة المميزة التي تحضي بها مادة الفرنسية على وجه الخصوص فإنه من الواجب الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- رغم الأهمية التي تحظى بها اللغة الفرنسية فإننا نسجل وجود ازدواجية في البرنامج إذ توجد مواد ذات طبيعة شرعية ولاسيما القرآن إلى جانب مواد علمية كالجغرافيا وعلم الجبر وغيره . وعليه فقد كرس برنامج المدرسة نوعا من العلاقة التجاورية بين الأصالة والحداثة مع وجود توسع أكبر في المسائل المحدثة . هذا التساكن والتعايش بين الشرعي والعصري فرض نفسه كثنائية لا غنى عنها في الفكر الإصلاحي برمته . ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن هذه الثنائية في المواد المقدمة للتلميذ ظلت

1 DUNANT (J-H) , **Notice sur la régence de Tunis** , Genève, 1858 , p 81 .
بالنسبة له فإنه يضبط فترة الدراسة ب 6 سنوات لا غير

DAUMAS (PH) , **Quatre ans à Tunis** , op . cit , p 99 .
يعتبر "دوماس" أن فترة الدّراسة يمكن أن تصل إلى 9 سنوات ويستند في ذلك إلى اليوزباشي علي المملوك الذي عمل تحت إمرة أمير اللواء المرابط والذي قضى 9 سنوات كاملة قبل أن يتم دراسته . لكن رغم هذه الإشارة الوحيدة فإننا نميل إلى أنّ فترة الدّراسة لا يمكن أن تتجاوز 6 سنوات ونستند في ذلك إلى التقرير الذي كتبه ناظر المدرسة دي تافرن والذي حدّد فيه فترة التّعلّم ب 6 سنوات وقد وردت هذه الإشارة في المخطوط رقم **1780** .

تميز تجربة التعليم العصري من خلال المدرسة الصادقية نفسها التي أسسها خير الدين سنة 1875م . وعليه يمكن أن نجزم أن المسار التحديثي في تونس لم يكن في جميع مراحله وتجلياته تعبيرا عن قطيعة ابستيمولوجية مع التراث القديم . لذلك تجاورت المناهج والمواد الأصيلة مع مثيلاتها الحديثة، وهذا التساكن المعرفي أفرز في فترات لاحقة بروز شخصيات وحركات إصلاحية تراوح بين القديم والجديد[1].

- أن العملية التعليمية تتميز –على الأقل في الظاهر- بتدرج واضح: فهي تنتقل بالتلميذ من تعلم اللغات خلال مراحل القسم الثاني إلى تلقي العلوم التجريدية والعلوم العسكرية التطبيقية خلال سنتي القسم الأول. غير أن هذا التدرج الظاهري يخفيَ العديد من الإخلالات لعل أهمها محدودية الزمن المخصص للعلوم ولاسيما التطبيقية منها. فرغم أن المواد التي تدرس خلال مرحلة القسم الأول هي التي تعطي الصبغة العسكرية للتعليم داخل المدرسة كالمناورة والقتال، فإن تخصيص سنتين فقط لتلقي مثل هذه العلوم يشير إلى استخفاف بالمسائل العلمية وعدم إدراك لمكانتها وإلى وجود ارتباك في المسار الإصلاحي برمته. وهو ارتباك عايناه في ضعف الاهتمام بالعلوم الصحيحة وفي محدودية الوسائل والأدوات العلمية بالمدرسة التي تساعد على تلقي العلوم العصرية، حيث تقتصر على بعض الآلات كالبوصلة وآلة قيس درجة الارتفاع والخرائط الجغرافية وبعض الآلات الأخرى. كما يدلل على قلة العناية بالعلوم غياب التمويلات الموجهة لاقتناء أدوات ووسائل علمية وأسلحة للقيام بالتدريبات من خلال الدراسة الإحصائية لميزانية وزارة الحرب لسنة 1278هـ (1861 – 1862م)[2].

2. ميزانية المدرسة تحولها إلى مؤسسة للإيواء والإطعام:

عندما أدرجنا تناول هذه المسألة واجهنا غيابا شبه كلي للإحصائيات التي تتناول الوزن المالي للمدرسة باستثناء بعض الإشارات المبثوثة في الدفاتر التي تعطي معلومات حول مرتبات الإطار التعليمي لا غير. وأمام هذه المعضلة كان لزاما علينا مسائلة بعض ما توفر لدينا من معلومات في المصادر الأرشيفية لاسيما تلك التي تهتم بميزانية الدولة على وجه العموم. وفي هذا السياق نشير إلى أهمية وثيقة أرشيفية تحصي ميزانية وزارة الحرب لسنة 1278هـ (1861 - 1862م) وتشتمل على نفقات مختلف الفرق والمؤسسات العسكرية وهي الآلاي الأول والثاني والخامس مشاة والطبجية والخيالة وقشلة باردو وموزيكة الباي والحفصية والأبراج ووزارة الحرب إلى جانب نفقات المدرسة الحربية بباردو . ما يهمنا في هذه الوثيقة هو أن مجمل نفقات المدرسة الحربية بلغت 184,828 ألف ريال وهو ما يمثل 2.41 % فقط من إجمالي ميزانية وزارة الحرب والمقدرة ب 7,658 مليون ريال[3]. وهي نسبة متواضعة جدا بالنظر إلى طبيعة الدور الرائد الذي كانت تقوم به المؤسسة التي كانت تمثل حجر الزاوية في عملية التحديث والنهوض. ورغم أننا لا نملك إحصائيات دقيقة حول الوضع المالي للمدرسة في الفترة التأسيسية

1 عبد الحافظ (مجدي)، " ميلاد التنوير في الفكر العربي المعاصر "، م، س، ص 53- 55 .

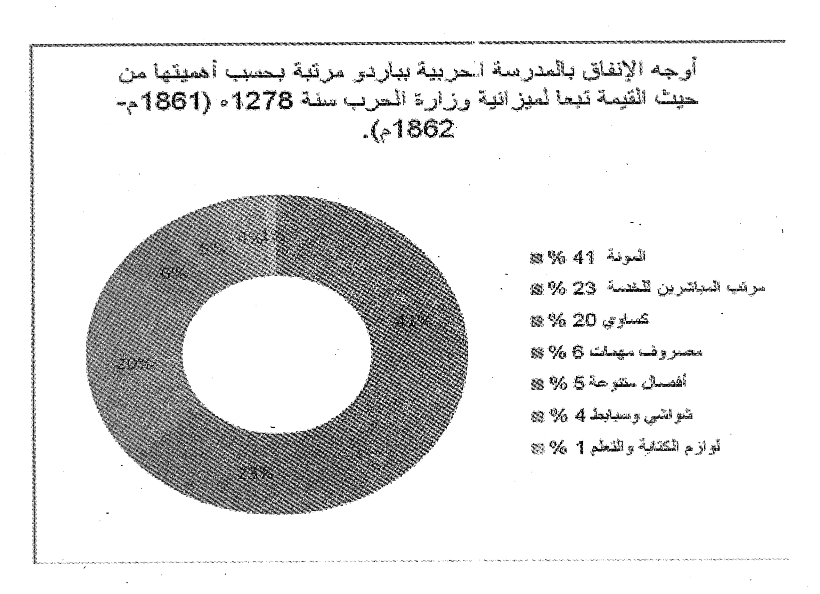
2 أ . و . ت، ملف 532، صندوق 143 .

3 أ . و . ت، ملف 532، صندوق 143 :

الرقم الذي قدّمته الوثيقة حول الميزانية المخصصة للمدرسة لا يبعد كثيرا عن الرقم الذي اقترحه دروفي وهو 150 ألف ريال وذلك سنة 1868 م . ورد بكتاب :

DREVET (L - C) , **L'Armée Tunisienne** , Tunis , 1922 , p 3 .

وفي الفترات التالية فإن الثابت أن محمد باي عمد إلى تجميد نشاط المدرسة . ولما قام خلفه محمد الصادق باي بإعادة إحيائها كانت المدرسة قد فقدت الكثير من إشعاعها وحيويتها وهو ما تعكسه النسبة الهزيلة من الميزانية المرصودة للمدرسة من مجمل ميزانية وزارة الحرب. وفي ما يلي رسم بياني يستعرض أوجه الإنفاق بالمدرسة الحربية بباردو مرتبة بحسب أهميتها من حيث القيمة تبعا لميزانية وزارة الحرب سنة 1278هـ (1861م- 1862م):



رسم بياني 3: أوجه الإنفاق بالمدرسة الحربية بباردو[1] :

تكشف الدراسة الإحصائية التفصيلية لمختلف نفقات المدرسة الملاحظات التالية :

أولا: أنه على الرغم من التنوع الكبير في مصاريف المدرسة إلا أن المؤونة تستأثر بالنصيب الأكبر من نفقاتها إذ تبلغ 76 ألف ريال، وهو ما يمثل 41 % من إجمالي المصاريف. وإذا أضفنا إلى ذلك النفقات الموجهة للباس المدرسي من كساوي وشواشي وسبابط وغيرها والتي تبلغ 45.5 ألف ريال فإن المؤونة واللباس تحتكران حوالي ثلثي المصاريف. أما المرتب فيأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية إذ يمثل قرابة ربع الميزانية وهذا يعني أن 90 % من إجمالي ميزانية المدرسة توجه إلى هذه الفصول الثلاثة. وعليه يبدو من خلال هذه الأرقام والنسب المئوية أن المدرسة تحولت تدريجيا إلى مجرد فضاء للإيواء والإطعام وتوزيع الرواتب، وأنها ابتعدت عن الدور الذي بعثت من أجله كمؤسسة تنويرية أسست لنشر قيم الإصلاح والتحديث[2]. وفي ما يلي جرد للمؤونة الموجهة للمدرسة:

1 أ. و. ت، ملف 532، صندوق 143 وثيقة واحدة.

2 أ. و. ت، دفتر 2408 : بيان لمصاريف المدرسة الحربية لسنة 1861 – 1862م .

جدول 27: أفصال المونة المميّزة التي تحصلت عليها تلامذة المدرسة الحربية بباردو ومقارنتها بما تحصلت عليه سائر الفرق النظامية[1].

أفصال المونة المميزة	العدد بالنسبة للجيش النظامي	العدد بالنسبة للمدرسة
أمطارزيت صافي	698	239
أقفزة كسكسو سميد معتبر	36	16
قناطر مقرونة فينو	45	42
قناطر دويده فينو	45	42
قناطر شربة فينو	11	11
قناطر روز	48	48
قناطر سمن	21	20
قناطر عسل	08	08
قناطر قسطل شايح	6	6
قناطر سكر بندقي	16	12
قناطر جوز	1	1
قناطر زبيب الطيب	17	5
قناطر تمر دقلة	7	5

إن الدراسة الدقيقة لمختلف أصناف المؤونة تثبت أن جلها يتكون من مواد غذائية تعد من الكماليات والموجهة إلى الاستهلاك الراقي لاسيما ما يتعلق بالعسل والسمن والفواكه الجافة حيث يكشف الجدول أنها موجهة بصفة كلية إلى تلاميذ وضباط ومدرسي المدرسة الحربية بباردو. وهي تعبّر عن أن العناصر الموجودة بالمؤسسة التعليمية كانوا في مستوى عيش رفيع يصل إلى حد البذخ . كما أن الكميات التي تحصلت عليها المدرسة من هذه المواد الثمينة تساوي أو تقترب من الكميات التي وجهت إلى جميع عناصر الجيش النظامي من الآلاي الأول والثاني والخامس مشاة والطبَجية والخيالة مما يشير إلى وجود تفضيل واضح لتلاميذ المدرسة الذين أصبحوا -على ما يبدو- تشكيلة متمايزة عن سائر التشكيلات العسكرية الموجودة وقتذاك[2].

إن تحوّل المدرسة إلى مؤسسة خاصة بفئة اجتماعية مترفة تعيش حالة من السعة أمر تدعمه وثائق الأرشيف الوطني الخاصة بميزانية وزارة الحرب لسنة 1861- 1862م حيث نجد في الجزء الخاص بالزي العسكري قائمة لملابس فاخرة وجهت إلى التلاميذ وإلى الإطار التدريسي بها، ذلك أن قيمة الكساوي الموجهة إلى مجمل فرق الجيش النظامي بلغت 516 ألف ريال، منها 37210 ريال موجهة

1 أ. و. ت، ملف 532، صندوق 143، وثيقة واحدة .

2 أ. و. ت، دفتر 2408 : بيان لمصاريف المدرسة الحربية لسنة 1861 – 1862 م .

بالكامل إلى تلامذة المدرسة وإطاراتها. وهو ما يدعم ما أكدنا عليه من حالة التميز الاجتماعي التي انفردت بها هذه الطائفة مقارنة ببقية الطوائف العسكرية، فمن مجموع 1538 شاشية فينو للفسيالات نجد أن 378 شاشية وجهت إلى مكتب الحرب لوحده[1].

ثانيا: أن مستلزمات الكتابة لا تتعدى 2682 ريال وهو ما يمثل 1.4 % من ميزانية المدرسة. وعليه يبدو أن هناك ضعفا واضحا في الاهتمام بالوسائل التعليمية التي يفترض أن تكون أهم ما يجب أن يتوفر داخل هذه المؤسسة التعليمية. ثم إن قائمة لوازم الكتابة الموجهة للمدرسة تقتصر على بعض الأدوات البسيطة كالكاغض والأقلام والحبر والحكك والأمواس والمقصات والمحابر، فلا نعثر ضمن هذه القائمة على اقتناءات جديدة من الكتب أو آلات التدريس العصرية الخاصة ببعض المواد العلمية كالحساب والهندسة والجغرافيا وغيرها. وحتى قائمة الكتب الجديدة التي تم اقتناءها من فرنسا فإنها لم تكن موجهة إلى المدرسة وإنما إلى مختلف فرق الجيش النظامي[2]، ولذلك يبدو أن سلطة الإشراف بالمدرسة اكتفت بما كان متوفرا لديها من وسائل تعليمية وآلات وأدوات أو ما كان موجودا على ذمتها بوزارة الحرب. وهي أدوات ووسائل موروثة عن فترة أحمد باي التأسيسية حيث تكشف وثائق الأرشيف الوطني أن هذا الباي عمد عند افتتاحه للمدرسة إلى تزويدها بمختلف الكتب والوسائل التي تمكنها من القيام بدورها التعليمي والتكويني الجيد. ويبدو أن محمد الصادق باي كان على دراية بالنقص الحاد في الوسائل التعليمية وهو ما جعله عند إحياءه للمدرسة يعمد إلى تكليف أحد التلاميذ السابقين بالمدرسة وهو الحاج عمر البنباشي رئيس القسم الأول بوزارة الحرب بالتوجه إلى فرنسا لاقتناء كتب وأدوات بقيت محفوظة تحت يده بالوزارة[3].

إن جرد الآلات والأدوات المستخدمة في التدريس والذي أنجزه الحاج بن عمر البنباشي بين 1864م و1869م والذي تكشف عنه وثائق الأرشيف الوطني، يثبت أن المدرسة تأثرت إلى حد كبير بتوقفها عن النشاط في فترة حكم محمد باي. بدليل أن القائمة تضيف إلى ما ذكرناه في الهامش جردا ل"210

---

1 أ. و. ت، ملف 532، صندوق 143، وثيقة واحدة.

2 أ. و. ت، نفسه: يتضمن ميزانية وزارة الحرب لسنة 1861 م قائمة لكتب اقتنيت من فرنسا تم توجيهها إلى مختلف آلايات الجيش وهي على النحو التالي:

	الآلاي الأول	الآلاي الثاني	الآلاي الخامس	المجموع	القيمة بالريال
كتب موزيكه عربي	-	20	25	45	180
كتب موزيكه تركي	25	-	25	50	200
كتب موزيكه فرنسي	60	20	25	105	420
المجموع	85	40	75	200	800

3 أ. و. ت، دفتر 3156: .تتضمن المقتنيات ما يلي:

- القواميس والكتب والرسائل التي تولى الحاج عمر البنباشي تعريبها والتي كنا قد قمنا بجردها في الفصل السابق من البحث ويضاف اليها قائمة من الأدوات وتحتوي على:

- صندوق ماعون جدول - 3 مساطر كبيرة وصغيرة ومتوسطة. - 3 قرطبونات كبيرة وصغيرة ومتوسطة.

كتاب فرنساوية مختلفة العلوم لم يصلح الاستعمال بهم و30 طاولة للكتابة يلزمهم التصليح منهم 10 بحلق الوادي و30 كرسي لوح للتعليم منها 10 بحلق الوادي، و6 طاولات صغار للتعليمجية يلزمها التصليح و70 بنك لوح يلزمها التصليح لوضع الحوايج منهم 50 بحلق الوادي". وهذا يؤكد ما ذكرناه سلفا من وجود رغبة حقيقية لدى محمد الصادق باي في إعطاء نفس جديد للمدرسة وتمكينها من جميع الإمكانيات والوسائل لكي تلعب دورها التنويري الذي بعثت من أجله والذي فقدته منذ أواخر عهد أحمد باي حين تحولت المدرسة إلى مجرد مأوى لإقامة وإطعام التلاميذ[1].

- ثالثا: أن التدريب على حمل السلاح واستخدامه بما في ذلك الأسلحة النارية الحديثة ومعرفة التقنيات العسكرية والتكتيكات القتالية وتنمية المواهب الذهنية والفنية للتلاميذ التي يفترض أن تمثل جانبا هاما من العملية التعليمية داخل المدرسة وهدفا رئيسيا لها، يبدو أن ذلك لا نجد له صدى داخل هذه المؤسسة. وهو ما يجعلنا نشكك في قدرة المدرسة على تخريج ضباط عارفين بالتقنيات العسكرية الحديثة ومتمكنين من حسن استخدامها. وهو ما تدعمه المراجعة التفصيلية لميزانية وزارة الحرب لسنة 1861 م والتي تظهر أن الإنفاق على شراء الأسلحة والذخيرة الموجهة إلى المدرسة لم يتعدى 60 ريال، وهذا الرقم لا يمثل سوى 0.03 % من إجمالي ميزانية المدرسة. ولذلك نعتقد أن المدرسة اكتفت بما كان متوفرا بها من أسلحة وذخيرة والمشتمل على 60 مكحلة ولم يتم تخصيص اعتمادات مالية لهذا الغرض، مما يبعث على الاعتقاد بوجود إهمال للتكوين التطبيقي وبأن المدرسة أصبحت مجرد مؤسسة للإيواء.

3. تآكل منظومة الرعاية الصحية:

يستوجب توفر جملة من المهارات البدنية والذهنية وتنميتها طيلة مراحل الدراسة إيلاء الوضع الصحي للتلاميذ بالمدرسة المكانة التي يستحقها، ولذلك وقع انتداب طبيب خاص لمتابعة الحالة الصحية للتلاميذ وللإطار التربوي بهدف تسريح من يستحق التسريح من الذين يعانون أمراضا تمنعهم من التحصيل العلمي بالمدرسة.

ويعد أحمد باي من أشد من اهتموا بالتأطير الصحي لعناصر الجيش النظامي حيث عمد إلى انتداب عدد من الإطارات الصحية للعمل في مختلف التشكيلات العسكرية وتقديم المساعدة الطبية للمرضى من العساكر وتسريح من يثبت الفحص الطبي أنه لا يصلح للخدمة العسكرية. وتشير المصادر التاريخية إلى أن معظم الأطباء تم استجلابهم من فرنسا بواسطة عقود تحصلوا بموجبها على مرتبات عالية. وقد ظل الاهتمام بالجانب الصحي للتلاميذ السمة المميزة لسياسة أحمد باي طيلة فترة حكمه،

1 أ . و. ت، دفتر 2410 : يتضمن هذا الجرد الأدوات والوسائل المستخدمة للتّعليم بمكتب الحرب لسنة 1286 هـ (1869م) : صندوق فيه آلة هندسية لأخذ درجات الارتفاع والاستواء –آلة نحاس بالمرايا لأخذ درجات الارتفاع – قرافومتر نحاس – بوصلة كبيرة بالمرايا –نانتوقراف – نيقودو – 10 بوصلات صغار – إيكيردارنتور – مسطرة نحاس – سلسلة حديد بو 10 متر – 10لوحات – 10 لوحات للتصوير – لوحة لترسيم الأرض في الكاغض – زوج جالونات من عمل فرنسا – 15 كارطه (خارطة) جغرافية مستعملة – زوج كورا مثلثة لتعليم الجغرافيا -38 كتاب في شتى فنون الضباط الصغار – 38 كتاب من طابور تعليم – 60 لوحة لقراءة القرآن – 60 مكحله – 60جولق متمومة – 60 بلاسكه – 60 سير مكحله – 30 شاكس – 3 قولاوازات .

ذلك أنه عندما قرر إرسال البعثة التونسية المشاركة في حرب القرم سنة 1854م أرسل مع العسكر المسافر إلى تركيا 15 طبيبا من بينهم بعض الجراحين خصص سبعة منهم لمرافقة القطع البحرية التونسية. كما أضاف لهذا العدد لجنة شبه طبية تضم 10 من مساعدي الأطباء برتبة "صانع طبيب"[1]. هذا الطاقم الطبي المرافق للبعثة يتجاوز إجمالي ما كان متوفرا آنذاك لكامل عناصر الجيش النظامي والذي لم يكن يتعدى 10 أطباء موزعين على مختلف القشل والثكنات[2]. غير أن كثرة الوفيات في صفوف الجند التونسي في اسطنبول جعلت بعض أعضاء البعثة الطبية يرفض الإقامة حيث العساكر ويمتنع عن مواصلة العمل، وهو ما أجبر الجنرال رشيد على انتداب بعض الأطباء من اسطمبول مستعينا في ذلك بوكيل الدولة في تركيا محمد اللواتي[3]. لكن رغم هذه الانتدابات فإن الوضع الصحي ظل سيئا، وهو الأمر الذي يفسر ارتفاع عدد الموتى في صفوف الجيش التونسي والذي بلغ 1269 جنديا و27 ضابطا من الآلاي الثاني و960 جنديا و16 ضابطا من الآلاي الخامس[4].

لكن على الرغم من اهتمام أحمد باي بالوضع الصحي للعسكر فإن الوضع الصحي للجنود ظل بائسا حيث تشير بعض التقارير إلى سوء الخدمات الطبية المسداة للجيش النظامي، من ذلك التقرير الذي رفعه الطبيب الجراح بالآلاي الثاني بسوسة "سيزار كليمون" إلى الجنرال رشيد بتاريخ 30 أوت 1847م أشار فيه إلى افتقار المستشفى العسكري بسوسة إلى الأدوية التي نفذت قبل نهاية السنة. كما أشار ذات التقرير إلى ضعف التجهيزات الطبية بسبب عجز المستشفى عن استيعاب العدد الهائل من مرضى العسكر[5]. والثابت أن الوضع الصحي لم يتغير كثيرا في عهد محمد الصادق باي. بل إن كل الإشارات التي التقطناها من المصادر التاريخية تؤكد تعكر الوضع الصحي بالمدرسة وبكامل المؤسسات العسكرية، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- أولا : اختفاء خطة الطبيب الجراح بالمدرسة عند إعادة فتحها في عهد محمد الصادق باي حيث تشير مصادر الأرشيف الوطني إلى أنه تمت الاستعانة "بيهودية تداوي المرضى برؤوسهم" براتب زهيد لا يتعدى 100 ريال عن سنة 1278هـ (1861– 1862م)[6]. وعليه يبدو أن مسألة التغطية الصحية الناجعة داخل المدرسة لم تعد مطروحة في أواخر الستينات من القرن 19م باعتبار أن الوثيقة التي تتحدث عن اليهودية لا تذكر صراحة صفتها كطبيبة واكتفت بنعتها بأنها " تداوي"[7]. وإذا اعتبرنا أن عدد التلاميذ خلال تلك الفترة تراوح بين 54 و83 تلميذا فهذا يعني أن ثلث طلبة العلم بالمؤسسة التعليمية أصبحوا يشكون من عاهات صحية تمنعهم من مواصلة التعلّم[8]. وهو ما أثر سلبا على الحصيلة المعرفية للتلاميذ وحرم المدرسة من تخريج نخبة من القيادات العسكرية النيرة القادرة

---

1 أ. و. ت، ملف 1016، صندوق 183، وثيقة 6 و7 و8 .

2 الشيباني (بنبلغيث)، **الجيش التونسي**، م . س، ص 171 .

3 دالي (حمادي)، **المشاركة التونسية**، م . س، ص 94 .

4 دالي (حمادي)، **المشاركة التونسية**، م . س، ص 92 -93 .

5 MARTY (P) , " Historique de la mission " , **op . cit** , p 198 - 199 .

6 أ. و. ت، ملف 532، صندوق عدد 143 .

7 أ. و. ت، نفس الملف .

8 أ. و. ت، دفتر 2407 .

على تزعم حركة الإصلاح . لكن باستعراضنا أنواع "السقوط" الموجب للتسريح ثبت لدينا أن لا أثر في الوثائق لمرضى الرأس باستثناء 11 تلميذ تم تسريحهم دون تحديد لنوع " السقوط ". ولذلك قد تشمل هذه الحالات غير المحددة "مرضى الرأس"[1].

جدول 28: العاهات البدنية التي على أساسها تم إعفاء التلاميذ من الدراسة بين 1863 و1969م[2]:

نوع السقوط	العدد
الخفقان (أي مرض القلب)	3
الكسر	3
العينين (أي القصور في النظر)	2
الصمم	2
الفتق	1
الطّحال	1
غير محدد	11

- ثانيا : أن ميزانية وزارة الحرب لسنتي 1861– 1862م احتوت على قائمة للأدوية والتجهيزات الطبية المختلفة التي وجهت إلى مختلف الفرق العسكرية النظامية والتقليدية وبلغت قيمتها 32140 ريال. هذه الميزانية لا نعثر فيها على أدوية أو مستحضرات طبية موجهة للمدرسة الحربية بباردو[3]، وعليه يمكن أن نفترض أن معالجة التلاميذ أصبحت مدرجة ضمن المصاريف العلاجية لكامل عناصر الجيش، وأن المدرسة لم تعد تتمتع بتغطية طبية خاصة على غرار ما كانت عليه في فترتها التأسيسية. وهو ما يفسر إلى حد ما الاستعانة بيهودية غير مختصة براتب سنوي زهيد بدلا من الطبيب الجراح الذي كان يقيم في المدرسة ويشرف من هناك على علاج التلاميذ. ولعل ذلك يطرح بعض نقاط الاستفهام حول ظروف إحضار الأدوية وكيفية تشخيص الأمراض في صفوف التلاميذ وطريقة نقلهم للتداوي خارج المدرسة. وهي أسئلة نعتقد أن الإجابة عنها لازالت تحتاج إلى مزيد البحث والاستقصاء

4. عبء مالي مزعوم ورغبة في إجهاض التجربة:

تتجه معظم الدراسات التاريخية إلى ربط قرار إنهاء نشاط المدرسة بالمتاعب المالية للدولة وعجزها عن تلبية طلباتها خاصة في أعقاب انتصاب اللجنة المالية الدولية سنة 1869م التي أوصت بغلق المدرسة في إطار سياسة التقشف في الإنفاق على مؤسسات الدولة.

غير أن الدراسة الإحصائية تثبت أن المدرسة لم تكن تمثل سوى 2.4 % من إجمالي ميزانية وزارة الحرب والبالغة 7.6 مليون ريال[4]، ولذلك نميل إلى استبعاد ربط قرار غلق المدرسة بارتفاع المصاريف

1 أ. و. ت ،نفس الدفتر.

2 أ. و. ت، نفس الدفتر.

3 أ. و. ت، ملف عدد 532، صندوق عدد 143 : وثيقة واحدة.

4 أ. و. ت، ملف 532، صندوق 143 : اعتمدنا في تناول ميزانية المدرسة على هذا الملف الذي يفصل ميزانية وزارة الحرب لسنة 1278هـ (1861م).

لأن بوادر العجز المالي كانت قد ظهرت قبل اتخاذ القرار بإغلاقها حيث عجزت الدولة عن إرسال بعثة تعليمية مكونة من 6 تلاميذ من مكتب الحرب كانت تنوي إرسالهم لإتمام تعليمهم بفرنسا سنة 1862م وعدلت عن الفكرة بعد أن علمت حقيقة تكاليفها، واكتفت باختيار تلميذين وجهتهما إلى مدرسة سان سير الفرنسية وهما أحمد الموزالي وعلي بن محمد القادري[1]. في حين نعلم أنه كان للوزير الأكبر مصطفى خزندار في تلك الفترة أبناء في فرنسا ينفق عليهم من مال الدولة إنفاقا مترفا وفي دراسة غير عسكرية[2] . ولذلك نعتقد أن الوضع المزري الذي آلت إليه المدرسة يثبت وجود عملية التفاف على الإصلاحات العسكرية، وقد بدا ذلك واضحا من خلال النقص الحاد الذي سجلناه في وسائل العمل وطرق ومناهج التدريس إلى جانب النقص الحاد في عدد التلاميذ الذين تم توجيه قسم كبير منهم إلى مؤسسات عسكرية أخرى وتم شطب عدد آخر[3] دون أن نعلم على وجه الدقة المقاييس التي اعتمدت في الإلحاق أو الشطب.

وعليه فإن السبب المادي لم يكن كافيا لإنهاء عمل المدرسة فسياسة التبذير القائمة منذ سنوات من طرف الباي ووزراءه هي التي تبرر أكثر من غيرها فشل المدرسة والدليل على ذلك أن إجمالي ميزانية المدرسة تساوي تقريبا الراتب السنوي للوزير مصطفى خزندار[4]. ولذلك نميل إلى الاعتقاد بأن الإهمال كان متعمدا وهو ما يطرح التساؤل مرة أخرى حول الذهنية السياسية لرجال الإصلاح الذين لم تكن لهم استراتيجية واضحة في التحديث ولم تكن لهم القدرة على إدارة مؤسسة تعليمية عسكرية بحجم مكتب الحرب، بدليل أنه وقع التخلي عن الانتداب المنتظم للتلاميذ والتعليمجيّة الضروريين للقيام بالدروس التطبيقية.

ويصح الإقرار بأن النخبة الإصلاحية في تونس ظلت ترى في توريد التقنيات الغربية ونماذج الحداثة الأوروبية الوسيلة المثلى لإخفاء العجز الواضح للسلطة[5]. وكما هو الحال في كل حركات التغيير الناجمة عن الاحتكاك الثقافي والاستعارة الحضارية فقد كانت هناك قوى محافظة تعارض نزعات التغيير والتجديد والتحديث التي يمكن أن تهدم التوازن التقليدي لخطورة ما قد يحمله أي تغيير من تأثيرات سلبية على مصالح هذه القوى التي تسعى إلى المحافظة عليها بما يضمن لها استمرار الامتيازات والمزايا الطبقية أو الفئوية التي تتمتع بها[6].

---

1 **الموسوعة العسكرية**، الجزء 3، ص 705 : مدرسة سان سير هي المدرسة الوطنية الفرنسية لتخريج الضباط أسست سنة 1803م وكان مديرها يوجه التقارير باستمرار إلى تونس فيما يخص التلميذين التونسيين. ويستفاد من هذه التقارير أن سيرتهما كانت حسنة وأن القادري كان متفوقا في حركة المشاة وأن الموزالي كان ماهرا في التصوير، لكنهما كانا ضعيفين في بقية العلوم مع توفر الرغبة لديهما في التعلم.

2 بنبلغيث (الشيباني)، **الجيش التونسي**، م. س، ص 95 – 102.

3 **أ. و. ت.** دفتر 2407 : من بين الذين تم شطبهم نذكر مصطفى بورافع – محمد بن عثمان – حسين زازه – البشير بن عبد الله – حموده الزهاني – علي المانسي – محمد باللامين – أحمد القمّار – يونس الزرواني – محمد القرجي – الصّادق بن عبّاس – محمد غليس – محمد بن سلامه – محمود المشاط – محمد التركي – مصطفى بن اسماعيل.

4 الكوكي (عادل حسن)، **مصطفى خزندار**، م. س، ص 218.

5 بادي (برتران)، **الدولتان : الدولة والمجتمع**، م. س، ص 161.

6 أبو زيد (أحمد)، " التنوير في العالم العربي "، م. س، ص 30 -32.

خاتمة القسم الثالث

تكمن أهمية الحدث المدرسي في أنه أعلن عن بعث أول مدرسة للتعليم العسكري العصري بباردو شبيهة بالمدارس العسكرية العصرية في تركيا وفرنسا . وقد لعبت هذه المؤسسة التعليمية دورا رائدا في التأسيس لحركة الترجمة التي مكنت من هضم جزء لا يستهان به من التراث الحداثي في تلك الفترة . كما أسهمت في إنتاج مجموعة من الخرائط والأعمال المسحية التي ساعدت في تكريس مفهوم الدولة الترابية وبلورة حدود السيادة . علاوة على ذلك فإن الفضاء المدرسي احتضن نخبة صلبة من أعضاء البيروقراطية العسكرية ذات الأصول المحلية والمملوكية والأجنبية كان لها أثر بارز في الدعوة إلى الإصلاح والإشراف على التحديث طوال القرن 19م .

لكن رغم أهمية التراث المعرفي الذي خلفته المدرسة فإن التجربة المدرسية لم تستكمل مهامها التاريخية في استنبات الحداثة، فقد ثبت لدينا أن المدرسة لم يرد لها أن تلعب دورها في اختراق الوعي التقليدي ومرتكزاته السياسية والإيديولوجية[1]. ويؤكد ذلك الحصيلة التعليمية الهزيلة للتلاميذ بحسب تقرير وجهه البارون "جول دي ليسبس" وكيل الباي بباريس إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار بتاريخ 24 جويلية 1863م جاء فيه أن "القادري والمورالي... حالهم ضعيف بباقي فروع العلم" (المقصود هنا العلوم الصحيحة)[2]. كما نستدل بما أورده على الشنوفي حول شهادة "بول مارتي" في كتابه تتعلق بزيارة قام بها جنرال تونسي إلى المدرسة حضر خلالها درسا في هندسة المثلثات طلب خلالها من التلاميذ أن يشرحوا له الدرس. وقد حاول ذلك تلميذان لكن الجنرال المذكور لم يفهم شيئا لأنهما لا يجيدان القراءة والكتابة، لذلك صاح الجنرال مخاطبا التلاميذ "إن الباي الصادق يهدر أمواله في مدرسة ليس وراءها من جدوى"[3].

---

1 عيد (عبد الرازق)، **أزمة التنوير : شرعنة الفوت الحضاري**، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 5 - 12 .

2 أ . و . ت، ملف 914، صندوق 119، وثيقة 118 .

3 CHENNOUFI(A) , " Un rapport inédit " , **op . cit** , p 76 .

خاتمة عامة

في الحقيقة عندما اخترنا دراسة "بيداغوجية الانتقال" من حالة العسكر التقليدي إلى حالة العسكر النظامي أو ما اصطلح على تسميته بالمأسسة، اكتشفنا في خضم مساءلة الكم الهائل من الوثائق الأرشيفية والمصادر التاريخية التي توفرت لدينا أن هناك عددا كبيرا من المفاهيم الدقيقة التي لها صلة وثيقة بما هو ثقافي وذهني. وقد يسّرلنا ذلك فتح آفاق جديدة في حقل المعرفة التاريخية والاشتغال على مقاربات مبتكرة وثرية.

إننا لا ندعي أننا الوحيدون الذين اشتغلنا على المقاربات الجديدة المستخدمة في الأنثروبولوجيا وفي علم الاجتماع وحتى في التاريخ التفكيكي والتشريحي. لكننا أصبحنا على يقين -أكثر من أي وقت مضى- أن الحقل الدلالي للعلوم الاجتماعية يمكن أن يعطي أبعادا ابستيمولوجية جديدة للمعرفة التاريخية. إن استخدام المتن النظري السوسيولوجي في استقراء الوثائق الأرشيفية والمصدرية أمر في غاية من الأهمية، لأنه يؤهل البحث التاريخي للخروج من دائرة التسطيح والتوصيف والانخراط في تجديد مناهج البحث وإثراءها بما توصلت إليه العلوم الإنسانية، وهو ما يعطي –في تقديرنا- زخما جديدا للمعرفة التاريخية.

لا يهمنا في هذا المقام استعراض الرصيد من الإصلاحات والإنجازات التي تراكمت بفعل سيرورة الإصلاح. ما يهمنا بالفعل هو تقييم درجة التعاطي الاجتماعي مع الحدث الإصلاحي وقياس حدة تأثيره في الذهنيات. لأن السؤال الذي انطلقنا منه هو سؤال حول الإصلاح وحول التحديث وكيفية اشتغالهما خلال القرنين 18 و19م. وعليه فقد حاولنا خلال جميع مراحل الكتاب الاشتغال على جملة من

البراديقمات المفصلية التي نعتقد أنها ساعدت في تعقل مدى تأثير التحديث العسكري في المجتمع. ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها هي:

في مستوى ديناميكة اشتغال المؤسسة العسكرية:

لاحظنا أن العمل العسكري على الميدان -بما يعنيه ذلك من تنويع في التكتيكات وابتداع لطرق ووسائل في التحكم في المجال وفي الفاعلين الاجتماعيين- ظل يمثل أساس العمل السياسي للبايليك الحسيني. فقد عملت السلطة خلال القرنين 18 و19م على ترسيخ تقاليد الخروج الدوري واللادوري للمحلة كتعبير على حضورها المادي وقدرتها الفائقة على استعراض القوة والوصول إلى مجمل مجال السيادة. علاوة على ما كان يتيحه ذلك من تدريب متواصل على ممارسة الحكم والتحكم داخل السلالة الحاكمة. وقد تبيّن بعد التحليل المستفيض لاستراتيجيات التحرك العسكري على الميدان ومن خلال تفكيك أهم تكتيكات الفعل العسكري أن المؤسسة العسكرية وعلى رأسها المحلة، علاوة على أنها أكسبت السلطة في تونس ذلك الطابع المتنقل، تظل التجسيم الحقيقي للممارسة الميدانية للسلطة والوسيلة المثلى لتحييز مجال السيادة وبلورة مفهوم التملك الترابي.

كما ثبت لدينا بعد الدراسة التفصيلية للتكتيكات العسكرية المعتمدة خلال القرنين 18 و19م أن السلطة في تونس كانت تشتغل بشكل متحرك أو متنقل وذلك بواسطة مؤسسة المحلة التي كانت مدعوّة للخروج بشكل دوري أو اضطراري إلى كامل مجال السيادة لعرض تكنلوجياتها في الترويض السياسي والجبائي الذي راكمته عبر مراحل تاريخية. كما أن المؤسسة العسكرية اقتحمت منذ العهد الحسيني عالم السياسة وتورطت في الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة زمن الفتنة الكبرى. وقد تكرّس هذا المدى السياسي مع تأسيس الجيش النظامي في ثلاثينات القرن 19م حيث تحولت المؤسسة العسكرية إلى أهم مؤسسة للتنفذ السياسي وفي الرهان على تحقيق الغلبة والتفرّد في إدارة الشأن العام.

إن تقييما موضوعيا لديناميكية الفعل العسكري في تونس يؤكد أن التراث العملياتي للمؤسسة العسكرية طوال القرنين 18 و19م اعتمد بالأساس على استراتيجات عنيفة وعلى تكتيكات القهر المادي بما يثبت وجود تأصيل لثقافة البطش السياسي طوال الفترة المدروسة. فمن خلال تفكيك بنية اشتغال المحلة تبين لنا أن المؤسسة العسكرية اعتمدت بالأساس تكتيكات عنيفة في مقارعة كتلة الممانعة في الداخل بلغت في دمويتها حدودا "خرجت فيها عن العقل". لكن مع هذا العنف سجلنا منذ عهد علي باي في أواسط القرن 18م وتواصل بعده تراجعا لوطأة الهرسلة الجبائية والمادية بما فتح المجال للصفح والحلم في التعامل مع الخصوم. وهو ما جعل المؤسسة العسكرية مع منذ نهاية القرن 18م تفقد جانبا هاما من بطشها الفرجوي المفضوح الذي ألفته في الفترات السابقة. كما اتجهت المحلة شيئا فشيئا لتصبح مؤسسة مستساغة، بدليل بروز أشكال جديدة في تعبئة المحلة كالاستعفاء من السفر بالمحلة أو تفويض خروجها لأشخاص داخل العائلة الحاكمة إلى جانب ظهور المحلات الاستعراضية.

على المستوى السوسيولوجي فإن المسار الطويل من التطويع والهرسلة أجبر الفاعلين الاجتماعيين على بناء استراتيجيات متنوعة في التعامل مع السلطة تطورت في اتجاه توسّع جغرافية الخضوع

وانحصار تدريجي لكتلة الممانعة والرفض. وبالتوازي مع ذلك لاحظنا وجود اتجاه حثيث نحو المركزة ونحو توطين السلطة في الحاضرة. ومهما يكن من أمر فإن هذا الخروج الدوري يسّر تأسيس تقارب غير مسبوق بين المركز وجزء من المجال المحلي قوامه علاقات "الخدمة" وتبادل المنافع. وقد ساهم ذلك تدريجيا في توسيع دائرة الولاء السياسي وتنامي الإحساس بالانتماء إلى جماعة متجانسة وإدراك معنى الهوية الذاتية. وهو ما يعكس وجود نجاح لافت للمخزنة التي مكنت من توسيع دائرة الخضوع التي أصبحت تشمل عددا أكبر من الفاعلين الاجتماعيين. ولعل نجاح السلطة الحسينية في عهد أحمد باي في تشكيل فرق نظامية يعكس نضج مسار الدولنة وبداية اتجاه نحو "عسكرة المجتمع" بما مكّن من توسيع قاعدة الولاء. هذا الأمر أفضى إلى تراجع الدور المحوري للمحلة كوسيلة نموذجية في استعراض القوة وفي الممارسة الدموية للسلطة خاصة مع تدعم اكتمال البناء الترابي وتحييز المجال.

أما على مستوى ديناميكية الفعل العسكري في الخارج فإننا لفتنا من خلال تتبع المهام القتالية ضد الجزائر إلى أن الجيش التونسي خاض آخر حرب معها في 1807م ونجح من خلالها في القضاء وبشكل نهائي على عادة تعدّي الغرابة وذلك بفضل ما راكمته مؤسسة المحلة من تجارب قتالية على الميدان. كما أثبتت هذه الحرب نجاح النخبة السياسية في تونس في التعبئة النفسية والمادية للأهالي وحسن توظيفها للرموز الدينية بما مكّنها من تدعيم الحسّ الوطني. هذا النجاح اللافت مكّن المؤسسة العسكرية من تطويع تكتيكاتها على الميدان بتفعيل استراتيجية المقاومة الشعبية التي آتت أكلها ومكّنت من التخلص نهائيا من الخطر الجزائري.

لكن إثر تأسيس الجيش النظامي يبدو أن التشكيلات النظامية لم تخض معارك للدفاع عن حرمة البلاد ضد أعداء الخارج بل ظلت وظيفتها الرئيسية هي تمهيد البلاد والوقوف ضد "عدو الداخل" الذي ظل يهدد سلطة السلالة الحسينية الحاكمة. ولذلك لم تكن النخبة الحاكمة الراعية للتحديث في تونس تمتلك مشروعا عسكريا في الخارج ولم تكن تستند إلى إستراتيجية إقليمية في التحرك العسكري، فقد ظل الرهان منصبا على ضرب قوى الممانعة الداخلية. أما مشاركتها الوحيدة في حرب القرم سنة 1854م فقد كانت -في تقديرنا- خطأ استراتيجيا، حيث لم يسبقها إعداد جيد ولم تحدد لها أهداف واضحة بل كانت خيارا متسرّعا ومسقطا يهدف إلى إرضاء السلطان العثماني وتقديم "خدمة" تقليدية للباب العالي. ولعل هذه المشاركة العسكرية الكبيرة عصفت بطموحات البلاد في الحفاظ على جيش نظامي قوي، حيث أثبتت التطورات اللاحقة استحالة مواصلة نهج التحديث لاسيما بعد سياسة التسريح الواسعة التي أقدم عليها محمد باي. ولذلك بقيت رغبة أحمد باي في تصدير التجربة العسكرية إلى المغرب الأقصى مجرد فكرة طوباوية.

في مستوى ديناميكية التحديث التشريعي:

في هذا المستوى يصبح الجدل أخلاقيا وقانونيا فالمبحث الأساسي الذي طرحناه تناول إشكالية الانضباط عامة والانضباط العسكري على وجه الخصوص ومسار تشكّل القوانين العسكرية ومدى تطبيقها في واقع الجريمة العسكرية. ولتحليل أخلاقيات المؤسسة العسكرية ركزنا على ثلاثة مباحث رئيسية وهي: البحث في نشأة القوانين العسكرية أو ما سميناه جنيالوجية القضاء العسكري. ثم

البحث في طرق المأسسة التشريعية في تونس في القرن 19م وخاصة خلال النصف الثاني أو ما سميناه سوسيولوجية التغيير أي الطريقة التي تم بها توريد النصوص الجزائية الفرنسية والتركية واستنباتها في الفضاء المحلي. إلى جانب ذلك خصصنا جانبا هاما من هذا القسم لدراسة بيولوجية الجريمة العسكرية من خلال رصد الجنايات العسكرية وغيرها في جميع التشكيلات العسكرية.

إن دراسة التحديث القضائي والمشروع التشريعي العسكري ولاسيما طريقة إنتاج القوانين العسكرية خلال النصف الثاني من القرن 19م تثبت أن حداثة تونس في النصف الثاني من القرن 19م كانت حداثة توفيقية استطاعت أن تفرض تساكنا لافتا بين القوانين الغربية الحديثة المستوردة ومكتسبات التراث السني المالكي والحنفي. وقد أثبتنا ذلك من خلال قوائم الأحكام العسكرية الزجرية. ولذلك نعتقد أنه في الحالة التونسية هناك محاولة لاستنبات قيم التشريع الغربية لكن من دون التفويت في المخزون التراثي والعقدي الذي تراكم عبر مراحل تاريخية عديدة. ومن ثم فإن النخبة الإصلاحية في تونس ظلت تعتقد أن الثقافة الغربية والقيم المرتبطة بها والقوانين والتشريعات المنبثقة عنها هي مصدر التفكير ومجال العقلانية لكن من دون القطع مع مكتسبات التراثية الكلاسيكية للإسلام السني المالكي والحنفي الذي راكمته خلال الفترة الوسيطة.

كما سجلنا أن عملية التوريد هذه لم تتم من دون تشوّهات أهمها أن الطبقة السياسية النيّرة التي قادت عملية التحديث العسكري المادي لم تكن ناضجة لفهم البعد القانوني لهذا المسار، فظلت تقضي في "النوازل" العسكرية وفق رؤية تقليدية للسلطة يكون فيها القضاء والتحكيم في الجريمة العسكرية منوطا بالاجتهاد والعرف أكثر من النصوص القانونية الدقيقة والملزمة. وبهذا المعنى بات من الضروري التعامل مع موضوع الإصلاح وفق زمنين متباعدين نسبيا هما: زمن التحديث أو تأسيس جيش نظامي (في ثلاثينات القرن 19م) وزمن التقنين أو كتابة القوانين العسكرية الضابطة (في ستينات القرن 19م). وكأنّ التأسيس لعسكر نظامي لم يستلزم استنباط نصوص عقابية تتصدى للجريمة العسكرية. ومن هنا تبرز إحدى أهم التشوهات التي شابت عملية الإصلاح والتي تعكس خللا في ثقافة التحديث لدى النخبة السياسية في تونس، فالتباعد الكرونولوجي بين زمن بعث الجيش وزمن كتابة النصوص العقابية التي تفرض الانضباط أنتج جيشا لا تطاله يد القانون ولا تحاسبه سلطة القضاء. لذلك سادت ثقافة المروق المتعمد على القوانين وهو ما أثبتناه عند تحليل قائمة الأحكام العقابية الواردة في قانون الجزاء العسكري التونسي والأحكام التي أصدرتها مؤسسة القضاء العسكري في خصوص نوازل الجيش النظامي لسنتي 1860م و1861م حيث لمسنا وجود تخفيف كبير ومرونة غير مبرّرة في مستوى العقاب والجزاء الذي يطال الجند وذلك على خلاف ما جاءت به النصوص العقابية الأجنبية التي تم الاعتماد عليها في استلهام الأحكام والتي فيها كثير من التشدد. هذا التخفيف في مستوى العقاب مأتاه هو وجود انحرافات جلية بين النصوص الجزائية المكتوبة بلغاتها الأصلية وبين الترجمات التي اهتدت إليها اللجان وذلك في اتجاه إضعاف العقوبات العسكرية وإفراغها من كل صرامة وتشدد.

وقد انعكست هذه التشوهات بشكل لافت على مستوى الجريمة الصادرة عن الجند. فمن خلال الدراسة التشريحية للنوازل الصادرة عن الجند التقليدي والنظامي أو ما سميناه بيولوجية الجريمة

العسكرية لاحظنا انتشارا للثقافة غير الضابطة وانحسارا للقيم الأخلاقية وذيوعا لمظاهر التشنج والانحراف السلوكي بحيث تحوّلت عناصر العسكر النظامي مع بداية ستينات القرن 19م إلى أطراف ضالعة في إشاعة الفوضى وفي انتشار الجريمة خاصة في المدن التي توجد بها الثكنات ومعاقل الخدمة العسكرية. وقد حاولنا خلال هذه المرحلة توظيف جميع الملاحظات المبثوثة في كتب الإخباريين المحليين والأجانب إلى جانب المعلومات التي وفرتها وثائق الأرشيف الوطني لاسيما دفاتر حيثيات جرائم الجيش النظامي لسنتي 1860م و1861م وذلك من أجل القيام بدراسة تفصيلية للنوازل العسكرية من حيث تواترها الزمني وتوزعها الجغرافي والأطراف العسكرية الأكثر تورطا فيها. وقد ركزنا بشكل خاص على تصنيف الجرائم العسكرية بحسب طبيعتها المعيارية-الأخلاقية وحاولنا قراءة ذلك قراءة نقدية مستخدمين في ذلك المقاربات التي تتيحها العلوم الإنسانية التي تساعدنا في تعقّل وتفهّم هذه الجرائم وذلك بهدف الوصول إلى تقييم موضوعي لأسباب تعثر نجاح التحديث العسكري على مستوى مجتمع العسكر.

في مستوى تحديث التدريب والتعليم:

في هذا المقام ركزنا على الجانب الابستيمولوجي في عملية التحديث والذي عرف ديناميكية قوية منذ تأسيس الجيش النظامي أفضت إلى تبلور تطورين هما: بروز التدريب الانضباطي ونشأة الحدث المرسي. ففي مجال التدريب لفتنا إلى وجود معطى أساسي عملنا على إبرازه في خلال هذا البحث يتمثل في أن نشأة المؤسسة العسكرية النظامية يمثل في حد ذاته حدثا ثقافيا بامتياز ذلك أن ظهور الجيش النظامي يسّر الانتقال من التدريب العسكري الاستعراضي الموسمي الذي تولته المحلة والمرتكز على عقيدة الغنيمة (أي تجميع أكبر قدر من المجابي) والذي لا يخضع إلى منطق الانضباط والتدريب القتالي العصري، إلى بروز شكل جديد من التدريب أطلقنا عليه صفة التدريب الانضباطي الذي يخضع إلى منطق عصري في تأهيل القدرات القتالية للجنود وفق برامج علمية وتقنية واضحة. وقد ساعد ذلك في بروز الأشكال الأكثر تطورا في التدريب العصري والمتمثل في المناورات العسكرية أو ما يسمى "العرضى". غير أننا سجلنا في هذا المقام عدة ملاحظات هامة أهمها: اعتماد برامج التدريب على الخبرات الفرنسية التي استطاعت أن تحتكر مجال التأهيل العسكري النظامي. كما انتبهنا عند تقييمنا لدور البعثات العسكرية الفرنسية المتعاقبة إلى الدور الاستخباراتي والسياسي الخطير الذي قامت به هذه البعثات في مراقبة مسار التحديث وكشف تفاصيله، وهي كلها معطيات مكنت في ما بعد من تسهيل التدخل العسكري الفرنسي في تونس والاستفادة من مخرجات التدريب والتعليم التونسي من ضباط وإطارات عسكرية وتوظيفهم في إدارة المستعمرة الفرنسية بتونس وذلك من خلال تعيين أعضاء البيروقراطية العصرية المحلية في تسيير أجهزتها العسكرية والإدارية التي قامت ببعثها إبان إمضاء معاهدة الحماية لسنة 1881م.

كما لاحظنا أن حركة التأليف العسكري في مجالي التدريب والتعليم، على الرغم من أهميتها وتنوعها، إلا أن الاستفادة منها في صنوف الخدمة العسكرية داخل المعاقل والثكنات بقيت محدودة وظل مجمل النشاط التدريبي يحوم حول الحراسة والمداومة بمراكز الخدمة العسكرية مع غياب واضح

لبرامج التدريب الميداني وضعف التعامل مع الأسلحة النارية. وعليه فإن ظهور التدريب الانضباطي في المؤسسة النظامية لم يفضي في الواقع إلى إرساء منظومة تدريب عصرية كالمناورات الحربية وغيرها وذلك خلافا للتجربة العسكرية المصرية التي كانت أكثر نضجا في هذا المجال. وفي هذا الإطار قمنا بمقارنات أفقية لتجارب التدريب العسكري في المغرب الأقصى ومصر اللتين عرفتا ميلاد مظاهر التدريب الانضباطي. وقد أكدنا في هذا المقام على نضج التجربة المصرية في عهد محمد علي في مجال استخدام تقنيات المناورة العسكرية وتكريس برامج التعليم العسكري المتنوعة والثرية. ولعل إنجاز هذه المقارنات مكننا من الوقوف على تقييم موضوعي للتجربة التونسية في مجال نقل التراث التدريبي والتعليمي الغربي وحسن الإفادة منه.

أما في مجال التعليم فقد تمثل المعطى الثقافي الأبرز في النصف الأول من القرن 19م في ميلاد الحدث المدرسي وذلك من خلال تأسيس المدرسة الحربية بباردو سنة 1838م والتي كان لها دور كبير في نشر ثقافة الحداثة الغربية وذلك بالنظر إلى طبيعة المواد التي يتلقاها التلميذ التي تجمع بين العلوم الشرعية والعلوم الصحيحة إلى جانب اللغات الأجنبية. كما لعبت هذه المؤسسة التعليمية دورا فاعلا في بروز نخبة عسكرية نيّرة ذات أصول مملوكية بالأساس أهمها على الإطلاق شخصية أمير الأمراء رشيد الذي كان له الفضل في نقل وترجمة التراث العسكري والعلمي التركي والفرنسي وفي التأسيس لأول حركة ترجمة أسهمت في نقل جزء هام من التراث الحداثي الغربي وإنتاج عدد من الخرائط التي أعطت أبعادا جديدة وعصرية لمفهومي الوطن والهوية إلى جانب دورها في تثبيت مفاهيم جديدة كمجال السيادة والتحييز الترابي. وقد أفرز هذا الحدث المدرسي تغييرات عميقة في منظومة التدريب العسكري وذلك عبر استلهام نماذج التدريب الغربية القائمة على برامج وضوابط عصرية. من جهة أخرى مثل الفضاء المدرسي فرصة تاريخية لبروز نواة من البيروقراطية العسكرية المفعمة بالفكر الحداثي والمتمكنة من الثقافة الغربية . وقد لعبت هذه النخبة العسكرية دورا لافتا في بث مكتسبات الحضارة الأجنبية ووضع البلاد على طريق التحديث والإصلاح بفضل ما توصلت هذه النخبة إلى تأليفه وترجمته داخل المدرسة أو في مواقع مختلفة في أجهزة الدولة . لكننا نسجل هيمنة العنصر المملوكي على هذه النواة الإصلاحية داخل المدرسة وفي مستوى النخب التي أفرزتها المدرسة وبهذا المعنى تحولت مدرسة باردو إلى ميدان لتمرين المماليك على السلطة وإعدادهم لتقلد الوظائف العليا في أجهزة الدولة.

لكن رغم أهمية المدرسة الحربية بباردو في التمهيد لبعث المدرسة الصادقية فإن بعض النقائص شابت عملية اشتغال منظومتي التدريب والتعليم وتتمثل في :

- أن معجمية التدريب والتعليم العسكري في تونس لم تعتمد على إنتاج معجمية عسكرية محلية وإنما استندت إلى ما توصلت تركيا إلى هضمه من التراث الحداثي الفرنسي. ولذلك لمسنا هيمنة اللغة التركية على المعجمية العسكرية في مستوى برامج التعليم وأنشطة التدريب العسكري . ولكن رغم عائق اللغة فقد تيسر للمدرسة أن تلعب أدوارا حيوية في ميلاد أول حركة ترجمة بالبلاد وفي ظهور أولى الخرائط الجغرافية والعلوم التي كرست لدى النخبة ولدى العامة مفهوم السيادة والحوزة الترابية والانتماء.

- أن هناك هنّات عديدة رافقت برامج التعليم وانتظامه أهمها إغلاق المدرسة في عهد محمد باي والذي أعاق إلى حد مراكمة الخبرات وعطل مسار التجديد الثقافي . كما أن قلة عدد التلاميذ وعدم انتظامهم بعد فتح المدرسة في عهد الصادق باي وغياب المسائل العلمية والتقنية في برامج التعليم حوّل المدرسة إلى مجرّد مدرسة للإيواء والإطعام وهو ما أدى إلى غلقها بشكل نهائي في 1869م .

بقي أن نؤكد مرة أخرى أن تحقيق هذه النتائج ارتكز على متن مصدري ثري اعتمدنا فيه بالأساس على ما توفر من وثائق الأرشيف الوطني والمصادر الإخبارية. وقد حاولنا إعادة قراءتها بحسب الإشكاليات التي ضبطناها في المقدمة. كما استعنّا في مقاربتنا على النتائج النظرية التي توصلت إليها الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية بكل فروعها الثقافية والسياسية والذهنية ولاسيما في مجال السوسيولوجيا الديناميكية وذلك قصد الحصول على صورة مجهرية لمجتمع العسكر.

الملاحق

ملحق 1: المصطلحات العسكرية المترجمة من التركية إلى الفرنسية والتي كانت مستخدمة في التدريب والتعليم العسكري في صفوف فرق الجيش النظامي

أ . و . ت : دفتر عدد 3156

قلعة قول اولجاك	Rompez le carré	أوزاق طابور صول	Bataillon à gauche	صولدان بلوك لار	Peloton de gauche
سرعتلي ارش	Ne pas accélérer	صاغه صوله	à droite et à gauche		
ارش	March	طابور أولجاك	On ne bataille pas	صاغه أوستنه طابور أولجاك	Sur la droite on bataille
قلعة أولجاك	Former le carré	فرقة أولجاك	Former la colone	طابور قولاغوز صواودان	Bataillon guide à gauche
قول يناش	à distance de peloton	صاغه طابورأولجاك	à droite on bataille	بلوك أوزاك	Serrez la colonne
طابور صاغدان كري دون	Bataillon demi-tour	ايلري ارش	En avant marche	قولاغوز صولدان	Guide à gauche
هجوم قول أولجاك بلوك أوزاق	Colonne double à distance de peloton	طابور صاغ صول	à gauche et à droite	قولاغوز صاغدان	Guide à droite
قولاغوز لاريرينه	Guides à vos places	برنجي بلوك أوستنه	Changement de front	كري تبديل هزاء	En arrière sur le 1è peloton
طابور ايلري	Bataillon en arrière	كينجت وار	Obstacle	هزاي	En avant en ligne
طابور دور	Bataillon batte	سنجق دار قلاغوز لار	Drapéens et guides	بارلارينه	Généraux à vos places

Guides à vos places	قلاغوز لاريارينه	Bataillon à gauche	طابور صول	Sur la 1ère division	برنجي فرقة أوستنه قول
Peloton pairs à gauche	جنت بلوك لارصول	Face en arriére on bataille	يوزكري طابور أولجاك	Par peloton demi à gauche	بلوك ايلان ياريح صوله جاك
Permez les distances	قول باشندق بحدتاع	Sur le 8 ème peloton	سكسنجي بلوك أوستنه	Par inversion à droite on bataille	عكسي صاغه طابور أولجاك
Par le flanc droit	استقامات	Changement de division	صاغه يانه تبديل	Colonne en avant	قول ايلري
à distance de section serrez la colonne	قول يناش طاقم أوزاق	à droite alignement	صاغدان براباركل	Colonne batte	قول دور
Par peloton en arrière à droite	صاغدان كري بلوك	Marchez vers la gauche	صوله يورولي	Sur la 1ère division	برنجي فرقة أوستنه صاغدان
Feux de deux rangs	نوبه آتش	Arme pour feux	سلاح داوران شان آل آتش	Colonne serrez par division	فرقة ايلان قول يناش
Feux de bataillon	طابور آتش	Chargez	دولدور	Bataillon arme	طابور سلاح داوران
Maniément des armes	حركات سلاح	Marche fixe	ارش باق	Commencez le feux	باشله آتش
Feux de demi peloton	ياريح طابور آتش	Feux de peloton	بلوك آتش	En avant on bataille	ايلري طابور أولجاك
Garder à vous pour ouvrir vos rangs	سره كري اجميه حازر أولون	Ecole de bataillon	طابور تعليم	Demi bataillon de droite	صاغدان ياريح طابور
Rompez le peloton	طاقم أولجاك	Pas de route	يول أديم	En arrière ouvrer vos rangs	سري كري أج
Peloton batte sur le front	بلوك دور آلاي	Une file de droite	صاغدان برزي كري	Formez le peloton	بلوك أولجاك
Marche au pas	ارش عادتا	Peloton en arriére marchez	بلوك كري ارش	Sur la droite par le fil on batte	صاغه أوستنه دزي ايله طابور أولجاك
Face par le 1 er rang	برنجي سره دن يوز ايلري	Peloton armes	بلوك سلاح داوران	Marquez le pas	يرنده صاي
Garde à vous	حازرول	Chargez	دولدور	Serrez vos rangs	سره يناش

Portez vos armes	حازدر	Formez les faisceaux	توفاك شاط		صاغدان برابارکل
Pas ordinaire	عادتا	àdroite conversion marche	صاغه جارك ارش	Batte	در
à droite alignement	صاغدان برابار كل	Changer le pas	آدم دكشدر	Peloton en arrière	بلوك كري
Charge à volonté	استدن كي دولدور	Charge en 4 temps	دورت نظام دولدور	Marche de front roulement	بلوك ايلري ارش صاشمه
Quatre	دورت	Trois	أوجيتش	Deux	إكي
		Portez vos armes	حازدر	Feux directs	دوغري اتش
Vos armes à terre	سلاح ياره	L'arme à volonté	سلاح استدن أمزا	L'arme sur l'épaule droite	سلاح صاغه أمزا
Remettez la baillonnette	سكي يارينه	Inspection des armes	يوقلملي بر	Relevez vos armes	توفاك ال
Descendez vos armes	سلاح ايندر	Baillonnette au cannon	سونقي طاق	L'arme sur le bras gauche	ساقلملي بر
Remettez la baguette	حربي يارينه	Bourrez	أور	Tirez la baguette	حاربي
Ouvrez le boussinet	فرشلق آتش	Prenez la cartouche	فوشك آل	Apprettez vos armes	سلاح داوران
Fermer le boussinet	فرشلق كب	Cartouche dans le cannon	فوشك كوي	Dechirez la cartouche	كوبر
Présentez vos armes	سلام در	L'arme au bras	ديوان در	Déposez vos armes	راحت در
		Croisz la baillonnette	سنقي داوران	Amorcez	اغزله

ملحق 2 : مراسلة من المشير أحمد باي مؤرخة في 3 محرم في خصوص إعداد مناورات حربية

أ. و. ت : ملف عدد 558، صندوق عدد 144

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

حفظكم الله تعالى ورعاكم الأجل الأكرم الأكمل الأسعد الأرشد الأنجب الأحزم ابننا رشيد أمير ايكنجي آلاي والمكلف بالجناح الأيمن من هذا العرضي المنصور بالله المنصوب بالمحمدية السلام عليكم ورحمة الله وبعد فإننا أذناك أن تصنع تعليما في العسكر على هاته الصورة الآتي بيانها يزيد عساكرنا تدريبا وقوة وتجريبا وهو أننا نفرض عدوا أرسل من جيشه سرية يكتسب بها خبر الطريقين الموصلين

إلى هذا العرضي من حلق الوادي ومن باردو فالعمل أن تضرب جنرالة لاجتماعساير عساكر العرضي بأسلحتهم وعددهم وحرجهم والطبجية تكون خيولهم مربوطة بمدافعها وخزنات بارودها وجميع ما يلزمها والخيالة تكون خيولهم سرجة بحيث أن كل واحد من عساكر العرضي يكون شاهير السلاح ينتظر الإذن في أقرب وقت وأسرعه واقفين أمام نزلهم وحينئذ تأذن عن أمرنا الأسعد الأمجد المحترم الأنجب ابننا عصمان أمير أجينجي آلاي يتوجه بقول مركب من عساكر تريس وطبجية وخيالة ومقدار هذا القول آلاي مركب من اكنجي آلاي وأجينجي آلاي ودردنجي آلاي ومعهم بطرية من الطبجية وطابور من الخيالة النظامية وطابور من الخيالة المخازنية يتوجه بهم في الحين إلى الطريق الموصل إلى حلق الوادي يجعل في ذهابه طايفة من الخيالة أمامه وطايفة من الخيالة عن يمينه وطايفة عن شماله لأجل أن يحفظ بهم العسكر ويجعل من الطبجية بلوك تريس وخلفهم عسة ولما يبعد عن العرضي بقدر ثلاثة أميال يأذن بتوقيف القول على هيئة الحضور للقتال ويرتب من معه من الجيش ثم يرسل أربعة بلوكات تريس ومن معه من الخيالة ليفتشوا عن هذا العدد وبعد مضي نصف ساعة يرجعون إليه ويخبروه بأن العدد رجع فعند ذلك يجعل أمارة للعرضي ليعلموا أن العدد قد رجع والأمارة هي صرخ ثلاثة مدافع من غير توقف وشيء من المحرقات النارية التي تظهر في الليل ولما يفعل ذلك بلغه لنا لنعطيكم الإذن في رجوعه بمن معه للرضي ويكون رجوعه على الهيئة التي توجه بها الخيالة أمامه وعن يمينه وشماله وعند وصوله بمن معه للعرضي يخبركم بما وقع لتنهي خبره إلينا هذا ما تفعله في الجناح الأيمن وأما الجناح الأيسر فإن المكلف به عند ضرب الجنرالة وحضور ساير من به من العساكر يخرج قول مقداره آلاي مركب من طابور تريس من برنجي آلاي وزوج طوابر من بشنجي آلاي وطابور من الخيالة النظامية وطابور من الخيالة المخازنية وبطرية طبجية يتوجه بهم الأسعد الأمجد المحترم الأنجب ابننا محمد المرابط أمير بشنجي آلاي إلى الطريق الموصلة إلى باردو الخيالة أمامه وعن يمينه وشماله مثل ما قررناه في القول الأول ولما يبعد عن العرضي قدر ثلاثة أميال يوقف القول على أهبة القتال ويرسل مثل الأول للتفتيش عن هذا العدد وبعد نصف ساعة يرجعون إليه ويجعل الأمارة للعرضي المدافع والمحرقات مثل الأول ويأتي المكلف بالميسرة من العرضي ليخبرنا ونأمره ليأذنهم بالرجوع إلى العرضي ولما يصل للعرضي يخبر بما فعل المكلف بالميسرة وهو يخبرنا وبعد خروج هذين الجيشين تبقى بقية ساير عساكر العرضي بأسلحتها على أهبة القتال كل آلاي أمام منزلته حاضرين يترجون الإذن الذي يصدر لهم منا. أذناكم في صنع هذا التعليم غدا يوم الأربعاء قبل الزوال بساعة وكتبنا أمرا مثل هذا للمكلف بميسرة العرضي فليكن العمل على مقتضاه والسلام من الفقير إلى ربه تعالى عبده المشير أحمد باشا وفقه الله.

بيّن وكتب يوم الثلاثاء ثالث محرم الحرام 1260 هـ.

ملحق3: كشف للجيوش من التونسيين الذين توجهوا لحرب القرم

أ. و. ت : دفتر عدد 3139

الحمد لله بيان حساب العساكر التونسية الذين توجهوا في الوجهة الجهادية من التريس والخيالة والطبجية والبحرية وحساب الخيل والمدافع والوابورات والشقوف التونسية والشقوف المكترات بالدراهم لركوب العسكر كما سيأتي بيان ذلك تفصيلا تحرر في 30 شعبان الأكرم 1275هـ

أوله حساب الذين ركبوا من مرسى حلق الوادي في شهر شوال 1270هـ

الطابور الأول من الآلاي الأول من عسكر التريس

3	1	بنباشي
2	1	صاغ قلاغسي
	8	يوزباشيه
	16	ملازميه
	1	صنجق دار
	1	صول قلاغسي
	871	عسكر الطابور المذكور
14		خيل المشك
19	899	الجملة

الآلاي الثاني من عسكر التريس

خيل	أنفار	الرتب
9	1	أمير الأمراء
8	1	أمير لواء
6	1	أمير آلاي
4	1	قايم مقام
4	1	قايم مقام رئيس أركان الحرب
4	1	آلاي أمين
1	4	بنباشية أحدهم معين أمير الأمراء
1	5	صاغ قلاغسيه منهم زوج معينات لأمير الأمراء ولأمير لواء
5	36	يوزباشيه
4	53	ملازميه منهم أركان الحرب وملازم موززيكه وملازم خياله

صنجق دار	1	
صول قول أغاسي	3	
موزيكه	32	
خيالة آلاي	13	13
الطابور الأول	975	
الطابور الثاني	975	
الطابور الثالث	976	
خيل الأطباء	13	
خيل المشك	80	
الجملة	3089	172

الآلاي الخامس من عسكر التريس

أمير آلاي	1	6
قايم مقام	1	4
آلاي أمين	1	4
بنباشيه	3	9
يوزباشيه	26	
مالزميه داخلهم ملازم موزيكه	50	
صنجق دار	1	
صول قلاغسيه أحدهم كاتب	4	
موزيكه	32	
الطابور الأول	1004	
الطابور الثاني	998	
الطابور الثالث	981	
خيل المشك		60
الجملة	3165	89

حساب آلاي خيالة

أمير آلاي	1	6
قايم مقام	1	4
آلاي أمين	1	4
بنباشيه	2	6
صاغ قلاغسيه	2	4

يوزباشيه	12	
ملازميه	23	
صنجق دار	1	
صول قلاغسيه	2	
الطابور الأول	132	114
الطابور الثاني	132	113
الطابور الثالث	133	112
الطابور الرابع	132	113
موزيكه	30	31
صنايعية	80	59
بيطاروأطباء	3	2
عسكرالطبجية	205	7
عسكربحرية	40	
الجملة	687	594

طبجيه ركبوا من مرسى حلق الوادي

قايم مقام	1	4
آلاي أمين	1	4
بنباشيه	2	6
صاغ قلاغسيه	1	2
يوزباشيه	7	7
ملازمية	7	7
صول قلاغسي	1	1
عسكرطبجيه وخيل متاع الزوج بطريات	480	430

حساب الشقوف والوابورات التونسية ومدافعهم ال 104

الفرقاطه الحسينية	371
بريك النسر	125
بريك السعيد	117
بريك الحطاب	76
الفابور المانوس	68
الفابور المنصور	55
الفابور الباجي	76
جملة ما بالشقوف المذكورة	888
مكاحل	6000

المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1 – المصادر بالأرشيف الوطني

أ – الدفاتر

- **368** : شراء أسلحة من مالطة عن طريق محمود الجلولي في 1811 م .

- **2400** : تسجيل حضور تلاميذ المدرسة الحربية بباردو في أفريل 1860 م .

- **2407** : نسخ لأوامر من الباي تخص مرتبات المدرسة الحربية بباردو وإثبات تسجيل تلاميذ بها وتسيير هذه المؤسسة لسنة 1861 م .

- **2408** : بيان لمصاريف المدرسة الحربية لسنة 1861 – 1862 م .

- **2410** : جرد للآلات والأدوات المستعملة للتدريس في المدرية الحربية بباردو من نوفمبر 1864 م إلى أفيل 1869 م .

- **2431** : أسماء ضباط الجيش التونسي الذي توجه إلى اسطنبول ووقع الإحصاء بباطوم في 1854م

- **3074** : أموال سلمها الجنود للدولة عوض الأوسمة والأزياء التي أتلفوها بين 1840 و1842 م .

- **3111** : ترقيات أوحط من الرتبة العسكرية خاص بالآلاي السادس (بدون تاريخ مع قائمة بأسماء جنود الآلاي السادس .

- **3133** : قائمة اسمية لكل الجيوش الذين توجهوا إلى تركيا من اللواء الثاني في حرب القرم لنصرة السلطان العثماني أكتوبر . مع قائمة اسمية لكل الجيوش من اللواء الخامس الذين توجهوا لنصرة السلطان العثماني في حرب القرم أكتوبر 1854 م .

- **3137** : دفع تعويضات لورثة المتوفين في حرب القرم في أكتوبر 1856 م وتساريح للقيام بفريضة الحج .

- **3139** : كشف للجيوش من التونسيين الذين توجهوا لحرب القرم وهم من التريس والخيالة والطبجية والبحرية في 1854 م .

- **3156** : تلخيص لكتب اقتنت من فرنسا وتتعلق بموضوع الحرب (بدون تاريخ)

- **3169** : تلخيص للقضايا المتعلقة بالجنود والضباط التابعين للواء الخامس وذكر الحكم الصادر في شأنها بين مارس 1860 م ونوفمبر 1861 م .

- **3182** : نسخ للقضايا والجنايات المتعلقة بجنود اللواء الثاني وتلخيص للقضية وللحكم الصادر في شأنها بين مارس 1860 م ونوفمبر 1861 م .

- **3203** : تلخيص للقضايا والجنايات المتعلقة بجيش الطبجية وذكر الحكم الصادر في شأنها من مارس 1860 م إلى نوفمبر 1861 م .

- **3208** : تلخيص للقضايا المتعلقة بجنود وضباط اللواء الأول مع ذكر الحكم الصادر في شأنها من مارس 1860 م إلى نوفمبر 1861 م .

- **3223** : القانون الداخلي ويحتوي على 384 فصل ترجمه من الفرنسية الحاج محمد بن الحاج عمر رئيس القسم الثاني من وزارة الحرب في جويلية 1860 م .

- **3925** : الإعانة الحربية الموجهة إلى الدولة العثمانية لمعاضدتها في الحرب مع روسيا من جويلية 1876 م إلى أفريل 1877 م .

- **3927** : ما تحصل من مال للإعانة الحربية للدولة العثمانية من وطن الوطن القبلي .

ب – وثائق السلسلة التاريخية

صندوق 78 :

- ملف 909 : مكاتيب خاصة بأمير أمراء عساكر الساحل الجنرال رشيد من 1262 هـ (1845 – 1846 م) إلى 1278 هـ (1861 – 1862 م) .

صندوق 143 :

- ملف 532 : ميزانية وزارة الحرب عن عام 1278 هـ (1861 – 1862 م) .

صندوق 144 :

- ملف 543 : قانون تنزيل العسكر بالقرعة وتعريب القانون العثماني للتجنيد مع ترتيب عسكري مصري من الثلاثة أجناس العسكرية .

- ملف 544 : قانون الخدمة العسكرية بتونس لسنة 1276 هـ (1861 م) مع نسخة من الترتيب العسكري المصري .

- ملف 548 : قانون الخدمة العسكرية لعسكر الطبجية .

- ملف 550 : ترتيب الخدمة العسكرية للعسكر الرديف .

- ملف 556 : مراسلات ونصوص قانونية حول الجزاء العسكري لسنة 1859 م .

- ملف 558 : مراسلة من المشير أحمد باي مؤرخة في 3 محرم 1260 هـ في خصوص إعداد مناورات عسكرية

صندوق 147 :

- ملف 596 : أوامر علية في خصوص ترقيات إلى رتب عسكرية عليا بين 1842 و1862 م.

صندوق 154 :

- ملف 658 : بعض أوامر التكليف التي أصدرها أحمد باي إثر نشر أمر في كيفية تنزيل العسكر الذي صدر في أواخر سنة 1841 م .

صندوق 172 :

- ملف 911 وملف 918 : كنتراتوا مع المعلم أنجلوا بلانكوا الزنايدي في شأن تبديل مكاحل من الزناد

بالصوانه إلى الكبسول في صفر 1278 هـ (أوت 1861 م) .

2 – المخطوطات بدار الكتب الوطنية بتونس

- ابن سلامة (محمد)، **العقد المنضد في أخبار المشير أحمد**، مخطوط عدد 18618 .

- ابن عبد العزيز (حموده)، **التاريخ الباشي**، مخطوط عدد 351، 946 ص .

- ابن يوسف الباجي (محمد الصغير)، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي**، مخطوط رقم **18688**، 276 ورقة .

- مخطوط رقم **18005** : "رسالة في الجزاء العسكري الفرنسي"، الجنرال رشيد، بدون تاريخ .

- مخطوط رقم **16625** : نفس هذا المحتوى ورد في المخطوط رقم **16639** : كتاب التعاليم الحربية بالمملكة .

- مخطوط رقم **18197** .

- مخطوط رقم **3735** : وهو فصل في بعض الرتب العسكرية .

- مخطوط **18650** : "رسالة في بيان مرتبات العساكر سنويّا" (بدون تاريخ)

3 – المصادر المنشورة

أ- المصادر المنشورة باللغة العربية

- ابن أبي الدينار (محمد بن أبي قاسم الرعيني القيرواني)، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1993 .

- ابن أبي الضياف (أحمد)،

. **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، 5 مجلدات و9 أجزاء .

. **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق أحمد الطويلي، الدار التونسية للنشر، 8 أجزاء .

- ابن خلدون (عبد الرحمان)، **المقدمة**، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1983 .

- ابن الخوجه (محمد)، **صفحات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1986 .

- ابن يوسف (الصغير)، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي**، تحقيق أحمد الطويلي، المطبعة العصرية، تونس، 1998 .

- ابن عبد العزيز (حموده)، **الكتاب الباشي**، الدار التونسية للنشر، 1987 . .

- بيرم (محمد)، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، 5 أجزاء، دار صادر، بيروت، المطبعة الإعلامية بمصر، 1885 – 1886 م .

- الجبرتي (عبد الرحمان)، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، إعداد وتحقيق عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، الجزء الخامس، 1986 .

- السنوسي، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تحقيق وتعليق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار العرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1994 .

- الماوردي (علي بن محمد بن حبيب)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتاب العربي،

بيروت، 1994 .

- الناصري (أحمد ابن خالد)، **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، 2001، 8 أجزاء .

ب – المصادر المنشورة باللغة الفرنسية

- DEFLAUX (A) , **La régence de Tunis au 19 ème Siécle** , Paris , 1865 .

- PELLISSIER (E) , **Description de la régence de Tunis** , Paris , 1835 .

- PEYSONNEL et DES FONTENNES , **Voyage dans la régence de Tunis et d'Alger au XVIII ème siècle** , Paris , 1833 .

- ROUSSEAU (A) , **Annales Tunisiennes ou aperçu historique sur la régence de Tunis** , Alger , 1864 .

- SAHON , **Nomenclatures des tribus Tunisiens** , Tunis .

- SERRES (V) et LASRAM (M) , **Chroniques Tunisiennes de Mohamed Seghir ben Youssef** , éd. Bouslama , Tunis , 1978 .

ج- المصادر المحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ تونس المعاصر

- Ministère de la Guerre, Etat major de l'armée, **Archives historiques, série Tunisie . Bobine L , 32 bis** , (rapport CHARLES TISSOT) .

- Service historique de l'armée de terre , château de Vincennes , carton 2H2 , dossier 1 : **coup d'œil sur les forces militaires de la régence de Tunis , 29 oct. 1853** .

ثانيا : المراجع

1 - المراجع باللغة العربية :

- الإمام (رشاد)، **سياسة حمودة باشا في تونس 1782 – 1814 م**، منشورات الجامعة التونسية، 1980، 494 ص .

- الأمير طوسون، **صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي : الجيش البري والبحري**، الجزء الثالث، مكتبة مدبولي، 1990 .

- ابن سليمان (فاطمة)، **الايالة التونسية بين القرن 16 و19 م : نشأة المجال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، 2004 – 2005 .

- ابن طاهر (جمال)، الفساد وردعه : **الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية (1705 – 1840)**، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس 1995 .

- ابن طاهر (جمال) والأرقش (دلندة) والأرقش (عبد الحميد)، **مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي الحديث**، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس 1995 .

- أدونيس، **الثابت والمتحول : صدمة الحداثة**، بيروت، 1979 .

- أركون (محمد)، **الإسلام : الأخلاق والسياسة**، منشورات اليونسكو، باريس، بالتعاون مع مركز الإنماء القومي، 1990 .

- بادي (برتراند) وبيرنباوم (بيار)، **سوسيولوجيا الدولة**، جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح، مركز

الإنماء القومي، 1998.

- بادي (برتران)، **الدولتان : الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**، ترجمة نخلة فريفر، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 1996 .

- برو (فليب)، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، 1988 .

- بشروش (توفيق)،

. **ربيع العربان : أضواء على أسباب ثورة علي بن غذاهم 1864**، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، تونس، 1991 .

. **جمهورية الدايات في تونس 1591 – 1675 م**، مجموعة أيام تونس، أوريس للطباعة، تونس 1992 .

- بعير (هدى)، **التجربة الخرائطية لمدرسة باردو الحربية في منتصف القرن التاسع عشر**، منشورات مخبر دراسات مغاربية، 2008 .

- بوجرة (حسين)، "الظاهرة الخمرية وتطورها في البلاد التونسية في العهد التركي "، **الكراسات التونسية**، عدد 154-153-152-151 من الثلاثية الأولى إلى الثلاثية الرابعة، 1990.

- بودون (ر) وبورّيكو (ف)، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، 1986 .

- بورديو (بيار)، **الرمز والسلطة**، نقله إلى العربية عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال، الدار البيضاء، 1990 .

- بورقية (رحمة)، **الدولة والسلطة والمجتمع : دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**، دار الطليعة، بيروت، 1991 .

- بيشي (سلامة)، **ثورة بن غذاهم**، الدار التونسية للنشر، 1967 .

- التايب (المنصف)، "المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني "، **روافد**، عدد 4، 1998 .

- التميمي (عبد الجليل)، " مسألة إلحاق طرابلس بولاية تونس "، **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، العدد 43-40، 1975 .

- الجابري (محمد عابد)،

. **العقل السياسي : محدّداته وتجلّياته**، المركز الثقافي العربي، طبعة أولى، الدار البيضاء – المغرب، 1986 .

. **بنية العقل العربي : دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، المركز الثقافي العربي، طبعة أولى، الدار البيضاء – المغرب، 1986

- الجباهي (مبروك)، **شاكير صاحب الطابع 1805 – 1835 م : الاستراتيجية الاجتماعية والدور السياسي**، شهادة الدراسات المعمقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2001 – 2002 .

- جحا (شفيق)، " التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية -1856 1876م "، **مجلة الأبحاث**، السنة 18 .

- جدلة (إبراهيم)، " المحلة في العهد الحفصي "، **الكراسات التونسية**، عدد 169 – 170، الثلاثي الثاني والثالث، 1995 .

- جراد (المهدي)، **عائلات المخزن بالإيالة التونسيّة خلال العهد الحسيني: -1705 1881م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2008-2007.

- حركات (ابراهيم)، **المغرب عبر التاريخ : من نشأة الدولة العلويّة إلى إقرار الحماية**، دار الرشاد الحديثة، الجزء الثالث .

- الحمودي (عبد الله)، **الشيخ والمريد : النسق الثقافي للسلطة العربية الحديثة**، تعريب عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1999 .

- الحمودي (عبد الله) وبنسالم (ليليا) وإرنست (كلنير) وفافري (جان) وبيرك (جاك) والعروي (عبد الله)، **الأنثروبولوجيا والتاريخ : حالة المغرب العربي**، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، 1988، 131 ص .

- دالي (حمادي)،

. **المشاركة التونسية في حرب القرم 1854 – 1856 م**، شهادة الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1987 – 1988 .

. **النفوذ المحلي بالبلاد التونسية وتشكل الدولة الترابية 1574 – 1877 م : قراءة في العلاقة بين القبيلة والزاوية والبايليك**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2003 – 2004 .

- زغدود (ليلى)، **الإصلاح وآليات التحديث في البحرية التونسية بين 1814 – 1881 م**، شهادة الدراسات المعمقة، 2001 – 2002 .

- الشيباني (بنبلغيث)،

. **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859 – 1882م)**، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات وجامعة صفاقس، 1995 .

. " دور جنود الساحل في ثورة 1864 ومقاومة الاحتلال الفرنسي "، **روافد**، العدد 2، 1996.

- الضيف (رضا)، **الحياة اليومية في البلاط الحسيني وأبرز تحوّلاتها من أحمد باي إلى المنصف باي : 1837م - 1943 م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2004 – 2005 .

- عبد الرحيم (حافظ)، **النخبة السياسية والحراك الاجتماعي من خلال تجربة البناء الوطني في تونس ما بين عشريتي الخمسينات والثمانينات**، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1996 – 1997 .

- عبد الرحيم (مصطفى)، **أصول التاريخ العثماني**، 1976 .

- عبيد (منير)، **دور وكلاء وقناصل الايالة التونسية باسطنبول وطرابلس ومالطه على ضوء رسائلهم 1830 – 1881 م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1995 .

- العبيدي (نبيهة السلطاني)، **القوى العسكرية القارة وتكاليفها المالية من 1756 م إلى 1814 م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1999 – 2000 .

- العروي (عبد الله)،

. **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 3 أجزاء، 1994 .

. **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة، 1988 .

- العزيزي (محمد الحبيب)، " محلة الشتاء والصيف "، **الكراسات التونسية**، عدد 172، مجلد XIX، الثلاثية الأولى، 1996 .

- عمامو (حياة)، عيسى (لطفي)، التايب (منصف)، **السلطة وهاجس الشرعية في الثقافة الإسلامية**، دار أمل للنشر والتوزيع، 2005 .

- عيسى (لطفي)،

. " الزاوية والمخزن في بلاد الجريد : مقاربة لعلاقة الدولة بالأنساق الموازية لها " **إبلا IBLA**، عدد 178، مجلد 59، 1996 .

. " الجذور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب "، **إبلا IBLA**، عدد 182، مجلد 61، 1998 .

. **مدخل لدراسة مميزات الذهنية المغاربية خلال القرن السابع عشر**، سراس للنشر، 1994 .

- الغزي (سويم)، **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث**، المركز الثقافي العربي، 1987 .

- غليون (برهان)، **اغتيال العقل : محنة الثقافة العربية بين التبعيّة والسلفية**، دار المعرفة للنشر، 1989 .

- فوكو (ميشال)،

. " البيولوجيا السياسية "، **الفكر العربي المعاصر**، عدد 142 – 143، مركز الإنماء القومي، 2008 .

. **المراقبة والمعاقبة**، ترجمة مطاع صفدي، 1998 .

- القسنطيني (الكراي)، " حول تجربة خير الدَين الصدر الأعظم ياسطمبول : المصاعب والمعوقات (ديسمبر 1878 – جويلية 1879م) "، **الكراسات التونسية**، الثلاثية الثالثة، 1996، عدد 174 .

- الكوكي (عادل حسن)، **مصطفى خزندار ودوره السياسي والاقتصادي في البلاد التونسية خلال القرن 19 م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2007 – 2008 .

- الماجري (الأزهر)، **العلاقة بين المحلي والمركزي من خلال دراسة قبيلتي ماجر والفراشيش بين سنوات 1676 م و1881 م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999 – 2000 .

- مبروك (مهدي)، **سوسيولوجيا الحداثة : تحليل نقدي مقارن في مضامين الحداثة وممارساتها**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1996 1997- .

- المستغانمي (محمد فوزي)، **بلاط باردو زمن حموده باشا (1782 – 1814م)**، أطروحة دكتوراه، نشر دراسات مغاربية، 2006 - 2007 .

- المنصر (عدنان)، **استراتيجيا الهيمنة : الحماية الفرنسية والمؤسسات التونسية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، الطبعة الأولى، 2003 .

- هاميلتون (جيب) وهارولد (بوين)، **المجتمع الإسلامي والغرب**، الجزء الأول، المجتمع الإسلامي في القرن 18 م، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، دمشق 1997 .

- - الهرماسي (عبد الباقي)، **المجتمع والدولة في الوطني العربي**، سراس للنشر، تونس، 1982.

- هرميه (قي)، بادي (برتراند)، بيرنبوم (بيار)، برو (فيليب)، **معجم علم السياية والمؤسسات السياسية**، ترجمة هيثم اللمع، المؤسّسة الجامعيّة لدراسات والنشر والتوزيع، 2005 .

- هنية (عبد الحميد)، **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، منشورات تبر الزمان، تونس، 2012 .

- الهويدي (سلوى)، **أعوان الدولة بين 1735 – 1814 م**، أطروحة دكتوراه، تونس 2008 - 2009 .

- ونّاس (المنصف)، **الشخصية التونسية : محاولة في فهم الشخصية العربية**، الدار المتوسطية للنشر، 2011 .

2 – المراجع باللغات الأجنبية

- ANONYME , " Notes sur les tribus de la régence " , **Revue Tunisienne** , 9éme année , janvier 1902 , n° 33- 34-35 .

, (ARNOULET (François -

. **L'activité diplomatique Française en Tunisie à l'époque de l'expédition d'Alger (1828 – 1831)** , Tunis – Alger , 1930 .

. " La dernière mission d'information avant l'expédition d'Alger mai 1830 " , **Cahiers de Tunisie** , n° 168 , 1er trst , 1995.

- BACHROUCH (Taoufik) ,

. **Le saint et le prince en Tunisie** , Université de Tunis , Tunis , 1989 .

. " Le réformisme Tunisien : essai d'interprétation critique " , **Cahiers de Tunisie** , n° 127 – 128 , 1er 2 éme trist , 1984 .

- BADIE (Bertrand) ,

. **L'état importé : essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique** , Paris , Fayard , 1992 .

. **La fin des territoires** , Bayard , 1995 .

- BAIR (Houda) , **Cartographie et représentation de l'espace en Tunisie au 19 è siècle** , Thèse du Doctorat , Université de Tunis , 2010 – 2011 .

- BALANDIER (George) ,

. **Anthropologie politique** , P.U.F, Paris , 1969..

. **Sens et puissance : les dynamiques sociales** , quadrige, presses universitaires de France ,1971 .

- BAYART (Jean François) , " L'historicité de l'Etat importé " , **La greffe de l'Etat** , Karthala , Paris , 1996.

- BEN ACHOUR (M . A) , " L'organisation de la justice religieuse dans la Tunisie husaynide " , **IBLA** , n° 153 , 1984 , pp 57 – 92 .

- BEN SELEM (Lilia) , " Hypothèses à propos des hiérarchies sociales qui caractérisent la société Tunisienne " , **Cahiers de Tunisie** , 3éme – 4éme trst ,1984 , n° 129 – 130 .

- BERNART (L) , **Comment L' Islam a découvert L'Europe** , Paris , 1984 .

- BERQUE (Jaques) , " Qu'est ce qu'une tribu Nord Africaine ? " , **Maghreb histoire et société** , Alger , S.N.E.D , 1974 .

- BROWN (Lewis - Carl) ,

. **The Tunisia of Ahmed bey 1837 – 1855** , United State of America , Princeton University , 1974 .

. " Ahmed bey un monarque éclairé de la Tunisie moderne " , **les Africains** , T IX , 1er trst , 1978 .

- BRUNCHWIG (A) , " Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des Deys " , **in studia islamica** , 1965 .

- CHATER (Khelifa) ,

. **Dépendances et mutations précoloniales : la régence de Tunis de 1815 à 1857** , Tunis , Pub. De l'université de Tunis , 1984 .

. " Introduction à l'étude de l'Establishment Tunisien : l'Etat Makhzen Husseinite et ses mutations " , **Cahiers de la Méditerranée** , n° 49 , 1994 .

- CHAUNU (Pierre) , **Histoire quantitative et histoire sérielle** , Armand Colin , 1978 .

- CHENNOUFI (Ali), " Un rapport inédit en langue arabe sur l'école de guerre du Bardo " , **Cahiers de Tunisie** , n° 95-96 , 1976 .

- CHERIF (M . H) ,

. **Pouvoir et société dans la Tunisie de H'ssayn Bin Ali (1705 – 1740)** , 2T, Tunis , 1984 .

. " H'ammouda Pacha bey et l'affermissement de l'autonomie Tunisienne " , **Les Africains** , éd. Jeune Afrique , Paris , T. VII .

. " Pouvoir Beylicale et contrôle de l'espace dans la Tunisie du XVIII éme siècle et des débuts du XIX éme siècle " , **Annuaire de l'Afrique du Nord** , T. XXII , 1983 .

. " La déturquisation du pouvoir en Tunisie " , **Cahiers de Tunisie** , tXXIX, n° 117 – 118 .

- DAKHLIA (Jocelyne) ,

. **Le divan des rois , le politique et le religieux dans l'Islam** , Paris , Aubier , 1998 .

. " Dans la mouvance du prince: la symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb " , **Annales économies sociétés civilisations** , n° 3, Mai - Juin 1988 .

- DEBREY (Régis) , **Critique de la raison politique**, Paris , Gallimard , 1981 .

- DUFRENNE (Mikel) , " La personnalité de base ", **concept sociologique** , Paris , PUF, 1953 .

- DAUMAS (Ph) , **Quatre ans à Tunis** , librairie éditeur, Alger , Tissier , 1987.

- DESFONTAINES , **itinéraires dans les royaumes de Tunis et d'Alger en 1783 et 1784** , Paris , 1973

- DUNANT (J - H) , **Notice sur la régence de Tunis** , Genève, 1858 .

- DURKHEIM (Emile) , **Leçons de sociologie** , PUF , 1950 .

- EISENSTADT (S . N) , **The political systems of Empire** , New York , The Free Press , 1969.

- EMIRIT (M) , Un mémoire inédit de L'Abbé de Raynal au 19éme Siècle , **Revue Tunisienne** , n° 3 – 4 , 1948 .

- ELIRAKI (Aziz- Elmaoula) , **Des notables du makhzen à l'époque de la "gouvernance " élites locales , gestion urbaine et développement au Maroc** , L'Harmattan , Paris , 2003 .

- ELIAS (Norbert) ,

. **Le dynamique de l'occident** , Calmann-levy , Paris , 3éme ed. , 1991 .

. **La société de cour sous Louis XIV** , Paris , Flammarion , 1985

- EMIRIT (M) , " Un mémoire inédit de L'Abbé de Raynal au 19éme Siècle " , **Revue Tunisienne** , n° 3 – 4 , 1948 .

- FOLLY (L.C) , " Historique de la mission militaire Française en Tunisie " , **Revue Tunisienne** , jan - avr 1923 , n° 155-156 .

- FOUCAULT (Michel) , **Surveiller et punir : naissance de la prison** , Gallimard , Paris , 1975 .

- GANDOLPHE (M) , " L'armée Tunisienne " , **Revue Tunisienne** , n° 149-150-151 , jan-juin 1936 .

- GANIAGE (Jean),

. **Les origines du protectorat Français en Tunisie (1861 – 1881)**, Maison Tunisienne de l'édition , 2ème éd., 1968 .

. " Les Européens en Tunisie au milieu du 19 éme Siècle (1840 – 1870) " , **Cahiers de Tunisie** , nov 1855 .

- GELLNER (Ernest) , " Système tribal et changement sociale en Afrique du Nord " , **Annales Marocaines de Sociologie** , 1979 .

- Grandchamp (Pierre),

. " Les différences de 1832 – 1833 entre la régence de Tunis et les royaumes de Sardaigne et les deux siciles " , **Cahiers de Tunisie** , 1-2-3 éme trst , n° 49-50-51-52 , 1965 .

. " La révolution de 1864 en Tunisie " , **Cahiers de Tunisie** , 1-2-3èm trst , n° 49- 52 , 1965.

- Guerin (Victor), **Voyage archéologique dans la régence de Tunis** , Paris , 1862, T1 .

- HAMMOUDI (Abdallah) , " Segmentarité , stratification sociale , pouvoir politique et sainteté : réflexion sur les thèses de Gellner " , **Hespris Tamuda** , Vol X , 1974 .

- HENIA (Abdelhamid),

. **Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVIéme - XIXéme siècle)** , Pub. De la F.S.H.S de Tunis , 1990 .

. **Le Grid : ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676 – 1840)** , Publication de L'Ecole Normal Supérieur de Tunis , 1980 .

- HERMASSI (A - B) , **Etat et société au Maghreb : étude comparative** , édition Anthropos , Paris , 1975 .

- HUGON (H),

. " La mission du Commandant Guy à Tunis 1831 " , **Revue Tunisienne** , 1er trst , 1937 , n° 29 .

. " Les instructeurs Français de l'ancienne armée beylicale " , **Revue Tunisienne** , jan - avr 1923 .

- LAROUI (Abdallah) , **Les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830 – 1912)** , Centre culturel Arabe , 1993.

- MAHJOUBI (Ali) , **L'établissement du protectorat Français en Tunisie** , Tunis , 1977 .

- MANTRAN (Robert) , " La titulature des Beys de Tunis au 19 éme Siècle d'après les documents d'archives Turcs du Dar-el-bey " , **Cahiers de Tunisie** , 3 – 4éme trst , 1957 , n° 19 – 20 .

- MARCEL (J-J) , **Histoire de Tunis précédée d'une description de cette régence par Dr Frank** , paris , 1851 .

- MARTEL (André) ,

. **Les confins Saharo-tripolitains de la Tunisie (1881 – 1911)** , 2 Tomes , P.U.F , Paris , 1965 .

. " L'armée d'Ahmed bey d'après un instructeur Français " , **Cahiers de Tunisie** ,3ème trst , 1956 .

- MASI (C) , " chroniques de l'ancien temps 1815 – 1859 " , **Revue Tunisienne** , 1935 .

- MARTY (P) , "Historique de la mission militaire Française en Tunisie 1827 – 1882 " , **Revue Tunisienne**, 1937 .

-MEDART (Jean François) , " le rapport de clientel " , **Revue Française de Science Politique**, V. 26 , n° 1 , Fev , 1976 .

- MONCHICOURT (Charles) ,

. **La Mahalla d'Ahmed Zarroug dans le Sahel 1864**, Tunis , 1917 .

. **Documents historiques sur la Tunisie ; relations inédites de Nyssen , Filippi , et Calligaris , 1788-1829 - 1834**, Société d'éditions géographiques montinex et coloniales , 1929 .

- MOTAGNE (Robert) , **Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc : Essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires**, Paris , Felix Alcon , 1930 .

- MZALI (M . S) PIGNON (J) , " documents sur Khair-Eddine ; le problème Tunisien vu à travers la Question d'Orient " , **Revue Tunisienne**, 2éme trst , n° 26 , 1936 .

- MZALI (M . S) , " La cession de Constantine et d'Oran à des princes Tunisiens " , **Revue Tunisienne** , 1er – 2éme tris , 1948 .

- PANZAC (Daniel) , " Les corsaires Barbaresques : la fin d'une épopée 1800 – 1820 " , **C.N.R.S**, paris , 1999 .

- PLANTET (E) , **Correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour 1577 – 1830**, T II .

- ROSENTHAL (P - A) , " Construire le " macro " par le " micro " : Frédéric Barth et la microstoria " , **Jeux d'échelle : la micro-analyse à l'expérience**, Jacques Revel , Gallimard – le Seuil , Paris , 1996 .

- ROY (B) , " Documents sur l'expédition de Tripoli en 1794 " , **Revue Tunisienne**, T XIII , 1906 .

- SMIDA (M) , **Les Zouaouas : une colonie kabyle en Tunisie au 19éme siècle**, Tunis 1986 .

- TEMIMI (Abd) , " Considérations nouvelles surla révolution d'Ali ben Gdehem " **Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée**, n° 7 , 1970 .

- TLILI (Bechir) , **Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident en Tunisie au XIX éme siècle (1830 – 1880)**, Université de Tunis , 1974 .

- TOURAINE (A) ,

. **Critique de la modernité**, Fayard , Paris , 1992 .

. **Le retour de l'acteur**, Fayard , Paris , 1984 .

- VALENSI (L) , **Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790 – 1830)**, Flammarion , Paris , 1969 .

- WEBER (Max) ,

. **Economie et société**, Trad. De l'allemand , 2 T , Paris , Librairie Plon , 1971 .

. **Le savant et le politique**, Trad. Julien Freund , Paris , Librairie Plon , 1969 .

فهرس الجداول

فهرس الرسوم البيانية

فهرس الكتاب

لطفي بوعلي

- أستاذ أوّل مميّز درجة استثنائية في سلك مدرّسي التعليم الثانوي.

- متحصل على شهادة الكفاءة في البحث وموضوعها: **الحرف والحرفيون في الايالة التونسية في عهد حمودة باشا الحسيني من خلال وثائق البايليك**، إشراف الأستاذ محمد الهادي الشريف ، نوقشت الرسالة بجامعة تونس الأولى بتاريخ 6 نوفمبر 1992 بملاحظة حسن جدا.

- متحصل على شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث والمعاصر بملاحظة قريب من الحسن بتاريخ 16 نوفمبر 1994 .

- متحصل على شهادة الدكتورا في التاريخ موضوعها **ديناميكية التحديث العسكري في البلاد التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، نوقشت الأطروحة بجامعة تونس الأولى بتاريخ 3 أفريل 2015 تحت إشراف الأستاذ لطفي عيسى بملاحظة مشرّف جدا.

- له عديد المنشورات الجامعية نشرت في مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، مجلة التاريخ العسكري، مجلة الفكر الجديد، مجلة روافد، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية...

- المشاركة في الندوة العلمية التي نظمها مخبر النخب والمعارف بمنوبة حول النخب العسكرية : السلطات والانجازات والمهام.

- عضو في مخبر دراسات مغاربية تحت إشراف الأستاذ حسين بوجرة.

- مشارك في تنشيط عدة برامج إذاعية هادفة وذات طابع أكاديمي في إذاعة تونس الثقافية أهمها برنامج أطاريح وبرنامج وثائق وحقائق.

- مساهم في إعداد عدة أعمال تتصل بالتجديد البيداغوجي في مستوى البرامج الرسمية



المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب

22، نهج المقاولين – المنطقة الصناعية الشرقية – أريانة – تونس
الهاتف : 683 83 70 216+ – الفاكس : 975 838 70 216+

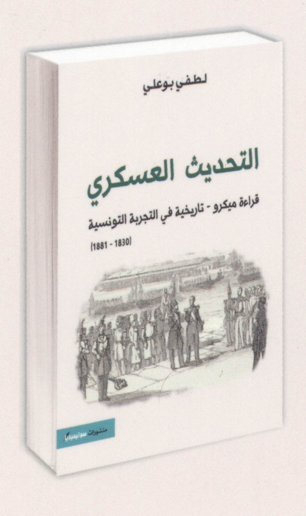
هذا الكتاب

هذا الكتاب دراسة استقصائية لواقع المؤسسة العسكرية التونسية المستحدثة خلال القرن 19م وذلك من خلال مقاربة تاريخية ميكرو - عسكرية تساعد على استجلاء سيرورة التحوّل صلب المؤسسة العسكرية النظامية وما يفترض أن ينشأ عنها من حيوية صلب عموم المنتسبين لهذه المؤسسة والمراهنين عليها.

حاول المؤلف أن يقدّم قراءة نقدية في بعض إشكاليات النموذج التونسي في التحديث المادي لإدراك وفهم الهنات والإخفاقات التي رافقت مشروع المأسسة العسكرية والتي - على ما يبدو - عطّلت كل امكانية لتحقيق ديناميكية اجتماعية مثمرة وأعاقت تحوّل التحديث إلى واقع معيش.

فالوثائق المُختبرة برهنت على أن الفاعل الاجتماعي في تونس، فضلا عن أنه كان طرفا في بلورة الاختيارات الكبرى وتحديد مصير مشروع الإصلاح والتحديث برمّته، فإنه رسم استراتيجيات تباينت أحيانا وتقاطعت أحيانا أخرى بحسب الرهانات التي ضبطها والمواقف التي بلورها وطوّرها إزاء برنامج إعادة البناء.

لطفي بوعلي



التحديث العسكري

قراءة ميكرو - تاريخية في التجربة التونسية

(1830 - 1881)

الثمن: 25 د.ت


9 789938 918397

منشورات سوتيميديا